

فتاوى ورَسائل

سَمَاحَة الشَّيْخ

مَحْمَد بن إِبْرَاهِيم بن عَبْدِ اللطيف آل الشَّيْخ

مفتي المملكة

ورئيس القضاة والشؤون الإسلامية

طَيِّبَ اللهُ ثَرَاهُ

جَمع وترتيب وتحقيق

محمد بن عبدالرحمن بن قاسم

وفقه الله

الطبعة الأولى

مطبعة الحكومة بمكة المكرمة

١٣٩٩ هـ

الجزء التاسع

الجمالة - العتق

ملتقى أهل الحديث

[www.ahlalhdeth.com](http://www.ahlalhdeth.com)

(باب الجعالة)

(٢٢١٣ - اشتراط العلم بالجعل)

يشترط العلم بالجعل إلا في مسألة واحدة ، وهي : من قتل فلانا الكافر فله ماله ، أو فتح حصن كذا فله مافيه ، أو نصف مافيه . ( تقرير )

(٢٢١٤ - من أمثلة ماتصح الجعالة عليه )

إذا خلص مال غيره من هلكة كحريق أو غرق أو ت ل ف له أجرة مثله ، أو من أيدي قطاع طريق ، أو يجد حيوانا في برية فيخلصه . وهذا في غير مسألة الضوال . وقد يتصور في الضوال كما لو كانت في مهلكة من عطش لا تقدر على وصول الماء أو حول قطاع طريق ، وذلك أنه محسن ، ولو لم يؤذن له ولو لم يجعل له أجرة لسبب أن يترك مال الغير يعطب ، ( تقرير )<sup>(١)</sup> .

(٢٢١٥ - إذا عمله قبل علم )

إذا عمله قبل علمه بقول الجاهل من فعل كذا فله كذا لم يستحق ما سمي .

ولكن من مكار الأخلاق أنك تعطيه شيئاً يرضيه يكون مقارباً لأجرة هذا العمل أو أكثر . ( تقرير )

(٢٢١٦ - الجمالة على العمل المحرم )

يشترط فيما تصح فيه الجعالة أن تصح الأجرة عليه من كونه عملاً مباحاً ؛ بخلاف المحرم : كالزنا ، والزمر ، والغناء ، ومن يعمل عمل اللهو كمن يضرب العود كذا فله كذا ، وما يصلح ؛ لأن هذه أمور محرمة لا يجعل له شيء ؛ لما فيه من المعاونة على الإثم والعدوان . ( تقرير )

(٢٢١٧ - إذا فسدت فللمقاول قيمة أتعابه ) :

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة وزير الدولة لشتون رئاسة مجلس الوزراء وفقه الله تعالى .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

نبحث لكم برفقه الأوراق الواردة رفق خطابكم لنا برقم ١٦٢٤٤ و تاريخ ١٢/٧/١٣٨٠ مع ملحقتها برقم ١٩٠٤٦ و تاريخ ٤ - ٩ - ١٣٨٠ وإلى برقيتكم التعقيية رقم ١٣٨١٢ و تاريخ ٦ / ١٠ / ١٣٨٠ هـ ورقم ١٤٩٢٠ و تاريخ ٢٤ / ١٠ / ١٣٨٠ هـ الخاصة بالتزاع القائم بين شركة دور أوليفر وبين عبدالله بن دريويش بشأن الاتفاقية التي وقعت بينهما بشأن تصريف مياه الدمام ، بناء على الاتفاقية التي وقعت بين ابن دريويش وبين

(١) تخلص ماله من الجمر ك انظر فتوى برقم ( ١٨٩ في ٢١ / ٤ / ١٣٧٥ هـ ) .

بلدية الدمام بخصوص المجاري المذكورة ثم ألغيت . ويتتبع الأوراق لم نجد فيها حكماً فثائباً وإنما وجدنا مذكرة رئيس محكمة الدمام التي وجهها جواباً لسمو أمير المنطقة الشرقية برقم ١٢٢٨ / تاريخ ٦/٧/١٣٨٠ هـ التي قال فيها : إنه مادام حصل على الاتفاقية مايلغيها فإن لشركة دور أوليفر على عبدالله بن دريويش قيمة أتعابها من جميع ماقامت به لتنفيذ المشروع ، يقدر ذلك من قبل أناس فنيين متخصصين يختارهم الطرفان من قبل سموكم . أهـ .

ويتأمل أوراق المعاملة ظهر أن ما ذكره وجيه ، إلا أن مثل هذه المسألة التي فيها أطراف متنازعة لا يكفي فيها مجرد إبداء الرأي ؛ بل لابد من إحالتها للمحكمة الشرعية بالدمام لضبط الدعوى والإجابة مع مالدي المتنازعين من حجج ، ثم إصدار صك شرعي يتضمن خلاصة ذلك ، مع الحكم المدعم بحجته الشرعية... والسلام.. رئيس القضاء .

( ص / ق ١٠٣٥ في ١١/٥ / ١٣٨٠ )

( ٢٢١٨ \_ إذا حال صاحب المال بين العامل وإتمام عمله )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس الديوان العالي . الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. بعد :

بالإشارة إلى المعاملة الواردة إلينا رفق خطاب الديوان العالي رقم ١٣/٧ / ٢٦٥٣ / وتاريخ ٢٥/١٠/١٣٧٦ حول دعوى علي الكريدا إستحقاقه على عبدالرحمن أبوراس خمسمائة وخمسة وعشرين ريال مقابل ماوكل إليه من بيع بيته ؛ لأنه في أثناء المناذاة حال بينه وبين إتمام العمل من إكمال المناذات وعقد البيع .. إلى آخره .

وفيدكم أنه جرى الاطلاع على الحكم الصادر من قاضي المستعجلة بمكة رقم ١٧٨ / وتاريخ ٢٠/٥/١٣٧٦ هـ وعلى ماظهر به من النقض من قبل رئيس المحكمة الكبرى بمكة رقم ١٦٤ / وتاريخ ١٨/٦/١٣٧٦ هـ فظهر لنا أن هذه الدعوى من ( باب الجعالة ) كما هو قول شيخ الإسلام ابن تيمية ، وكما صرح بذلك الأصحاب ، قال في " المغني ج ٥ - ص ٤٩٤ " ما ملخصه : إذا استأجر إنسان كحالا يكحله بشرط البرء فحال المستأجر بين الأجير وبين إكمال العمل فهذه جعالة ، وللأجير أجره عمله . والعبارات التي نقل قاضي المستعجلة ليست نصاً في أنها إجارة ، ولايستقيم الحكم عليها بأنها إجارة لفقد شرطها وهو العلم بقدر العمل ، وأكثر ما في العبارات التي نقلت جواز دفع الثوب ونحوه إلى الدلال من غير تعيين أجره - أي جعل -

نظير دخول الحمام وركوب السفينة منغير تعيين أجرة ، ، إكتفاء بأجرة العادة .. وبهذا يعرف أن الدلال لا يستحق من السعي إلا بقدر عمله فقط . وإليكم كامل المعاملة برفقه والله يحفظكم .

( ص / ف ٢٢٠ في ٢٦ / ٥ / ١٣٧٧هـ )

( ٢٢١٩ - س : البشارة ؟ )

ج : — هذه إحسان إذا أراد يعطيه شيئاً فلا مانع من أن يأخذ .

( تقرير )

( ٢٢٢٠ - إذا ادعى الأبق وصدقه )

قوله : ومن ادعى الأبق وصدقه العبد أخذه .

وهذا ما لم يوجد ماينافي دعواه ، فإن وجد ماينافياها فإنه لايدفع له ولو قال العبد نعم هذا سيدي . ( تقرير )

( ٢٢٢١ - س : — الجمل الشارد يرجع بنفقته .

ج : — إذا نوى الرجوع فقط (تقرير) .

( باب اللقطة )

( ٢٢٢٢ - إنتقاط أكياس الفحم والخشب التي حملها الوادي )

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم عبدالحالق هلال العتيبي . سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، وبعد :

بالإشارة إلى خطابكم لنا المؤرخ في ١٥ / ١ / ١٣٨٨هـ وصل وتستفتي فيه عن أخذ بعض المواطنين أكياسا من

الفحم وعودان الخشب الثمينة التي حملها الوادي الواقع ف يجوف مدينة الطائف وأبعدها بمسافة أربع كيلوات أو

خمسة ، هل هي حلال لمن أخذها ؟ وهل لصاحب الحق المطالبة في ذلك حين يعثر عليها بأيدي الناس ؟

والجواب : أما بالنسبة لأخذها فلايجوز إلا بإذن مالکها . وأما من جهة مطالبة صاحبها لمن وجدها بيده فله

ذلك ؛ لأن حمل السيل لها لا يكون رافعاً للملكية صاحبها عنها . يكون معلوما . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ١١٠٦ في ١٤ / ٥ / ١٣٨٨ )

( ٢٢٢٣ - حكم ماتبعه همة أوساط الناس إذا ضم إليه أمثاله )

ثم أيضاً لو كان شيء بانفراده لا تتبعه همة أوساط الناس ، لكن ينضم إليه أمثاله فتتبعه همة أوساط الناس ، فإنه يملك بلا تعريف ، مثل القمام يجتمع له أشياء فإنه لا يعرفه . وأيضاً لا مكان أن يكون لأشخاص ، وقد يكون لشخص واحد .

(تقرير)

( ٢٢٢٤ - س - المراد بالسوط ؟ )

ج : في كلام بعض من عرف السوط أنه يكون من سيور ، ولهذا يذهب بعضهم أنه ليس هذا المذكور ، ولعل الكل سوط فإنه كله يضرب به فأطلق عليه هذا الاسم .

(تقرير)

( ٢٢٢٥ - الحكم الشرعي في ضوال الابل ، وإذا كان يخشى عليها التلف

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم سعود الغيثر سلمه الله آمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد أطلعت على خطابكم المرفق بخصوص برقية أمير الخرج لسمو ولي العهد - حفظه الله - حول موضوع الهمل التي ترسل لهم من الشيخ ابن باز ومن دهام العبد الله . وأفيدكم بأن الحكم الشرعي في ضوال الابل عدم التعرض لها ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن ضالة الابل : " مالك ولها دعها فإن معها حذائها وسقائها ترد الماء وترعى الشجر حتى يجدها ربحاً " (١) .

لكن إذا صار يخشى عليها التلف إذا صار يخشى عليها التلف من أجل هذه السنة المجدية المقحطة بما كسبت أيدينا بالهزال ونحوه ، فأرجو أنه يسوغ حينئذ الاجتهاد وعمل الأصلح ، بأن تباع بعد ضبط كل رأس : سناولونا وحنسا ، ووسما ، ووصفا . ويكتب ذلك عن ضبط وتدقيق مع ذكر تاريخ وجود كل رأس ، ويتولى ذلك كله اثنان عدلان أحدهما من جهة القاضي والثاني من جهة الإمارة ؛ ولكن ينبغي أن لا تباع إلا بتمهل ، كأن يباع مثلاً كل أسبوع رأس أو رأسين ؛ لأن ذلك أدعى إلى البيع بالقيمة الكافية . وينبغي أيضاً أن يبدأ في البيع الأول فالأول ، وإذا حصل ثمن كل رأس جعل في صرة ، وجعلت معها في الصرة ورقة فيها البيان الكافي عن هذا الرأس بما تقدم ذكره صدر هذه الفتوى ، وتبقى أمانة عند عدل غني تحت نظر القاضي ، ومتى جاء من يصف ضالته الصفة الكافية مع اعتبار مايلزم شرعاً دفعت قيمة ذلك الرأس إليه ، ويكون ذلك كله تحت إشراف قاضي

(١) متفق عليه .

الوطن ، وهذا فيما طالت مدة وجوده . وأما ما حصل قريباً فينبغي التأني أياماً رجاء أن يجيء مالكة . هذا ما لزم .  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ،

( الختم )

( ص / ١٥ )

( ٢٢٢٢٦ — ضوال الابل أقسام : )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير الرياض

حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فقد جرى الاطلاع على أونراق المكاتبه المشفوعه الوارده إلينا منكم برقم ١١٣٤٨ / ١ وتاريخ ١٢ / ٤ / ١٣٨٠هـ ورقم ١٥٦٩٨ / ١ وتاريخ ٢٣ / ٥ / ١٣٨٠ ورقم ٢٢٠٥٥ / ٢ وتاريخ ٢١ / ٧ / ١٣٨٠هـ المتعلقة بقضية الابل الضوال والهمل التي يشتكي منها أهل المزارع في الخرج ، كما جرى الاطلاع على ما ابداه رئيس بلدية الخرج برقم ١٦٣٢ وتاريخ ١٦ / ٥ / ٨٠ من أن البلدية قد أعدت البلدية أكثر من قيمته ، واقتراحها أنه إذا مضى عليه شهر لم يراجع صاحبه أن يباع بالمزاد العلني بعد أن يعمل محضر على بيعه تذكر فيه أوصافه ووسومه وتاريخ دخوله وتاريخ بيعه والقيمة التي يبيع بها إلى آخره ، وكما جرى الاطلاع على ما كتبه قاضي الخرج برقم ٧١٩٥٠ وتاريخ ١٨ / ٥ / ١٣٨٠هـ أن البلدية ليست مكلفة بحجر الابل الضالة ولا بالنفقة عليها .

ويتتبع أوراق المكاتبه وتأمل ما ذكر وجد أن هذه الابل الضوال التي يهملها أهلها " أقسام " .

أولاً : ابل ضالة عن صاحبها بغير اختياره ، وليست ضاربة على إتلاف مزارع الناس ، فهذه ينبغي أن تطرد عن المزارع إلى حيث المغالي والمرعى ، فإن رجعت طردت أيضاً ، ولايجل لأحد التقاطها ولا تعرضها بشيء ؛ لحديث :  
"مالك ولها دعها فإن معها حذاءها وسقاءها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربها" (١)

فإن تكرر رجوعها صار حكمها حكم الضاربة .

ثانياً : ابل ضاربة اعتادت على الهجوم على مزارع الناس وأكلها واتلافها . فهذه يلقي القبض عليها من قبل ولي الأمر اتقاء لشرها من ناحية ، وحفظها لها حتى يأتي صاحبها ، لا على انها لقطه ، لاسيما أن كانت هزيلة يخشى عليها التلف مع ضعف المرعى ، أو يخشى عليها من السراق واللصوص والسباع وغير ذلك .

(١) متفق عليه .

وحينئذ يتعين أن يشهد عليها ويكتب وصفها وحليتها ووسمها وتاريخ وجدانها ، ثم يجعل لها راع يراعها من المباح ، فإن لم يمكن رعيها واقتضت المصلحة بيعها بعد مضي المدة الكافية عرفا كشهر ونحوه فيراجع عنها القاضي .

ويؤخذ منه اذن في بيعها ، ثم تباع في المزاد العلني بعد الاعلان عنها ، وعمل محضر بذلك ، وتحفظ قيمتها لربها ؛ لأن تركها أكثر مما ذكر والانفاق عليها يفضى إلى أن تأكل جميع ثمنها . والسلام عليكم .

( ص / ف ١٦١٥ في ١١/٤ / ١٣٨٠ )

( ٢٢٢٧ — لاتعارض بين الفتاوي في ضوال الإبل )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطاب سموكم لنا برقم ٣٧٥٩ / ٥ وتاريخ ١/٢٣ / ١٣٨٤هـ على الأوراق المرفقة المشتملة على الشكاوي الآتية :

- ١ - شكوى مطلق الصقير من الاضرار التي لحقت مزروعة إثر مداهمة جمل هامل لبلادته .
- ٢ - شكوى عبدالله بن مطلق الجماش من نزول سبع من الابل في مزرعته ليلا وإتلاف زراعته .
- ٣ - شكوى محمد بن سعيد مقبول الشمالي من نزول جمل ببلادته وإتلاف غرسه .
- ٤ - شكوى عبدالله بن محمد الدعجاني من ضرر لحق بمزرعته من جمل لايعرف صاحبه ، وأنه صرف عليه مايقارب مائة وعشرين ريالاً .

وقد جاء في خطاب سموكم أنه باحالة الشكاوي المذكورة لمحكمة الطائف لانهاء ما جاء في خطابنا رقم ٤٣٠٧ وتاريخ ٢٠ / ١١ / ٧٨ الموجه لسمو وزير الداخلية المبلغ لامارة الطائف بخطابكم رقم ٤٤٨٢ / ٤ في ١٥ / ٥ / ١٣٨٢هـ .

بخصوص ضوال الابل المتضمن أن كل من قبض على ضالة في مزرعته عليه تسليمها فوراً لأمير البلدة ، فان علم صاحبها فان على الأمير إكمال مايلزم ، وإلا فتباع بواسطة بيت المال إن وجد ، أو قاضي البلد إن لم يوجد بيت مال ، ويحفظ ثمنها بعد ضبط أوصاف الضالة ونوعها حين مراجعة صاحبها . أفادت المحكمة أن ضوال الابل لاحق لأحد أن يتعرضها ، وليس لادارة بيت المال الحق في بيعها استناداً على قرارنا رقم ٦٠٦ وتاريخ ٧/٣ / ١٣٨٠ المتضمن بان الذي نراه أن يبلغ الامراء بعدم التعرض لضوال الابل ونحوها ، وعدم الاتيان بها من البرية ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال في ضالة الابل لما سئل عنها : " مالك ولها دعها فإن معها حذاءها وسقاءها

ترد الماء وتآكل الشجر حتى يجدها ربها " (١) وإذا حصل من شيء من الضوال ضرر على أحد وتقدم يتشكى من ذلك فيحال إلى المحكمة لتقوم بما يلزم في ذلك شرعاً . وترغبون اطلاعنا ، ثم موافاتكم بما يتقرر ليكون قاعدة عامة تبني عليها كافة المحاكم .

ونشعر سموكم أن ماتضمنه القراران الصادران منا المشار إليهما أعلاه ليس بين معناهما تعارض ؛ لأن قرارنا الأول في الضوال التي يحصل منها ضرر على مزارع الناس ، ومرادنا بأن بيت المال يبيعه تحت توجيه المحكمة ، لا أنه أو الأمير يستبدان بالتصرف فيها بالبيع أو غيره ؛ لأن الذي يلزم الأمير هو الرجوع إلى المحكمة في مثل هذا ، وكذا مأمور بيت المال . وخطابنا الأخير جاء فيه التفصيل ، وهو أن ضوال الابل التي في البرية لايسوغ التعرض لها للحديث المشار إليه . وأما التي يحصل منها ضرر على أحد فيحال أمرها إلى المحكمة لتقوم بما يلزم في ذلك شرعاً . والله يحفظكم . والسلام .

رئيس القضاة .

( ص / ق ٢٧٥ / ١ في ٢٢ / ٥ / ١٣٨٤ )

(٢٢٢٨) التقط بعيرا وكتمه واستعمله )

من محمد بن ابراهيم ، إلى فضيلة قاضي المنطقة المحايدة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك رقم ١١٠ وتاريخ ١٣ / ٨ / ١٣٨٠ والبرقية رقم ١١٥ وتاريخ ٢٠ / ٨ / ١٣٨٠هـ المتضمنان السؤال عن حكم رجل التقط بعيرا وكتمه واستعمله ، ثم اطلع مالك البعير عليه فتمله ، وجعل يطالب بما يجب له على الملتقط .

والجواب : أن الملتقط بفعله هذا آثم وضامن ، فيلزمه أجره البعير مدة إقامته عنده ، كما لزمه ضمان نقصه إن كان قد نقص ، لأن حكمه حكم الغاصب ولقوله صلى الله عليه وسلم " ولا يؤوي الضالة إلا ضال " (١) .

وأما سؤالك عن مضاعفة الأجرة عليه قياسا على قيمة اللقطة المحرم التقاطها التالفة في يد ملتقطها الكاتب لها ؟ فلا يصح القياس في هذا ، ولا يلزمه غير أجرتها مرة واحدة ؛ لكن إن رأى الحاكم تعزيره بشيء من الضرب أو الحبس واقتضته المصلحة فلا مانع . والسلام عليكم (٢) .

(١) وتقدم .

(٢) أخرجه الامام احمد ومسلم .



( ص / ق ١٤٩٣ في ١٣٨٠ / ٩ / ٢١ )

( ٢٢٢٩ — تبع ابله ناقة جرباء .. )

وأما " المسألة الثانية " : — وهي قولك : رجل تبع ابله ناقة جرباء وهو في الربع الخالي ، فأخذها وطلاها عن الجرب حتى برئت وتناست ، ثم جاء يسأل عن ما يعمل بها ويطلب أجرته في ماضى .  
فالجواب أن عليه أن يسلمها إلى ولي الأمر ، ويبرأ من عهدتها ، ولا أجره له عليها ؛ لأنه غير مأذون له بالتقاطها .

( ص / ف ٨٦٢ في ٦ / ١٤ ، ١٣٨٠ هـ )

( ٢٢٣٠ — استثناء من حديث الضوال )

ولكن يستثنى مما تقدم في " الضوال " لو وجدها قد قاربت محل العدو الذي لو ظفروا بها أخذوها ، أو كانت بقرب قوم لا يبالون بتملك الضوال ، أو بأرض لا ماء فيها ولا مرعى ؛ لأن هذه المذكورات لا تدخل في حديث الضوال ؛ فإن الغالب على الظن توأها وفوات ماليتها على ربحها — وتقدم<sup>(١)</sup> فإنه محسن ( ما على الحسنين من سبيل )<sup>(٢)</sup> ولا يضمن إذا لم يتعد ولم يفرط . هذا قاله بعض أهل العلم ، وهو الصحيح ، لاسيما إذا كانت معروفة بوسمها ناقة فلان .

( تقرير )

( ٢٢٣١ — عدول الشارخ عن ضال )

قوله : وقال عمر : من أخذ فهو ضال . أي مخطئ .

تفسيره بمخطئ ، كأنه خوف من ضلال الدين ؛ لكنه لا مانع من كونه ضالا في هذا ، مع أن الخطأ فيه المعنى ، فهو ضلال نسبي ( تقرير )

( ٢٢٣٢ — الرجح أن البغال والحيل والحمير تلتقط )

والطباء والطيور قال الشيخ : إن ما يخشى أن لا يجده أو لا يقدر عليه صاحبه فإنه يلتقط ، وهذا ظاهر .

( ٣٢٣٣ — ضوال الحمير ، وما يجب على ماليتها ، الكلاب ، والكلاب البوليسية )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس بلدية الدمام المحترم

(٢) وانظر فتوى في ( الوديعة \* برقم في ١٣٨٠ / ٧ / ٨ في الرجل الذي ضلت له ابل فجعل جعلاً لمن يأتي بها ، فوجدها رجل وأخذها ، وجعلها معه يوماً ثم أرسلها .

(١) في الجعالة .

(٢) سورة التوبة . آية ٩١ .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وذل إلنا كتابك الذل تستفتل به عن " ضوال اللملر " اللل اللوؤء بؤهاتكم ، فتمسكها الللدة ، ولبؤل عن مالكةا فلا لعرل علله . وعن قتل الكلاب اللل اللوؤء ءاؤل الللء وبلصل منها أؤلة وضرر على الناس . إلى آؤر مالؤرتم .

والؤواب : الؤمء لله — أما " اللملر " فلبلؤ على مالكةا علفها وسقبلها ومابلصلها ، فإن أهملها وئرل اللنفاق عللها فهو آؤم . فإن عؤز عن نفقتها أؤبره ولى الأمر على بلعها أو إؤارؤها ، فإن أبى أو ؤهل رهلأفعللى ولى الأمر أن بلووم بفعل الأصلؤ من ؤفظها لرلها أو إؤارؤها ، وبلشهد عللها ولسمها . وأن رأى المصلؤة فل بلعها باعها وؤفظ ءئنها بعء أن بلؤب صفاؤها وؤلاها وبلؤفظ بءلك ؤؤل بلؤل . رلها .

وهنا أمر مهم بلؤ التنبله له والؤؤذلر منه وهو أن بعض الناس إذا رعبل الؤمار أو انؤسر وئرؤ اللننفاع به أهمله وئرل اللننفاق علله ، وربما ءؤراً على قئله والعلالء بالله ، وهذا ؤرام لا بلؤز فعله ، ومنؤر قبلؤ بلعن أنؤاره على صاؤبه والنهل عنله ، ومعاقبة من بلعله ، وإلزامله بالننفة على ؤماره مءة ؤللة الؤمار .

وأما " الكلاب " فقء وئرل الأمر بؤئلها فل صءر الاسلام ، ءم نسخ الأمر بؤئلها وبلقى ؤؤم القئل فل الكلب الاسوء البهللم اللل لالون فلله ؤلر السواء وكءلك الكلب الضارل اللل عاءته الأؤى والاعئءاء على الناس بعضهم ونباعهموشق ءبلهم وئرولعهم ونؤو ذلك — إذا كان معلروفاً بؤذا . وكءلك الكلب اللل بلصول ولو لم بلن معلروفاً بالضراوة فللقتل لصلالته . فهذه الؤلالءة الأنواع بلؤز قئلها ، وماعءاها فلا بلل قئله ؛ لأن النبى صلى الله علله وسلم أمر بؤئل الكلاب ءم نللى عن قئلها ، وقال : " عللكم بالأسوء البهللم فأنه شلطان " (١) وفل ؤءلء آؤر " لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمئر بؤئلها فاقئلوا منها كل اسوء بللم " (٢) وفل لفظ " أنه أمر بؤئل الكلاب ءم قال : ما بالهم وبال الكلاب ، ءم رؤص فل كلب الصلء ولب الغنم ولب الزرع " (٣) فنهلل صلى الله علله وسلم عن قئلها بعءما أمر به لما فلله من إفناء أمة من الأمم وؤلل من الؤلق ؛ لأنه ما من ؤلق الله إلا وفله نوع من الؤؤمة ، وضرول من المصالؤ ، فلما كان لاسبلل إلى إفنائها كلها أمر بؤئل شرارها وهى الأسوء البهللم وئرل ماسواها .

ومما بلؤر بؤذه المناسبة " الكلاب البوللسللة " اللل بلقال عنها : إنلأ رعرف أئر المئهم بسرقة ونؤوها . وبلقول بعضهم : أنلأ بلؤرلة قائف الأئر . وهذا القول ؤلال الظاهر ، فان اسئسلع ذلك فلا رعءو أن ءكون قرلنة ضعلفة

(١) أؤرؤه مسلم والامام أؤمء .

(٢) أؤرؤه الؤمسة وصؤهه الؤرمؤى .

(٣) رواه مسلم والنسائل وابلن ماعه والؤرمؤى وصؤهه بمعناه .

، إن لم يعصدها أقوى منها فلا علم عليها ؛ لأن جعلها بمنزلة قائف الأثر بعيد ؛ لأن القائف يشترط له شروط معروفة : منها العدالة ، والمعرفة ، وغيرهما . وهذا كله إذا لم يكن الكلب البوليسي أسود بيمياً ، فإن كان كذلك فهو داخل في عموم ماتقدم في الأحاديث من أنه شيطان يقتل بكل حال ، ولا يجوز اقتناؤه ، ولا يحل ماصطيد به ، ولا يعول على معرفته بالمتهم ، فليس مثل الكلب الأبيض والأحمر ونحوهما من الكلاب البوليسية ، فالكلب الأسود البهيم يختص عن غيره من الكلاب بأمور .

١ - أنه يقتل بكل حال ؛ لأنه شيطان دون غيره من الكلاب .

٢ - أنه لا يجوز اقتناؤه مطلقاً حتى للزرع والماشية والصيد .

٣ - أنه لا يحل ما اصطيد به ولو كان معلماً .

٤ - أن مروره بين يدي المصلي يقطع الصلاة دون غيره من الكلاب والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد ، وآله وصحبه وسلم .

( ص / ف ٧٥٨ في ٢٦ / ٥ / ١٣٨٠ هـ )

٤٣٢٢ - س : طير الصيد إذا ترك راح ؟

ج - لعله أن يسوغ إذا علم أنه ينتفع به .

( ٢٢٣٥ - قوله : " فإن جاء صاحبها يوماً من الدهر فادفعها إليه " )

س : هل يردّها إلى الحكومة ؟

ج : لا يردّها إليها ، لكن لو يعرض له عارض من سفر فيودعها عند من استتيب - لأمين الحكومة إذا كان يعرف من الأمين الأمانة ، وإلا فلا يدفعها إليه . بل تقدم لنا حتى القاضي<sup>(١)</sup> فإن المقصد الطريق الموصل إلى ربها ( تقرير ) .

( ٢٢٣٧ - نجدي وجد لقطة في سفره للهند )

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم حمد احمد البسام وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد أطلعت على السؤال الموجه منكم ، والمتضمن استفتاءكم عن حكم اللقطة التي عثرتم عليها في إحدى شوارع الهند حين رحلتكم مع جلالة الملك وأنك حين عثرت عليها وأنت مبادر إلى التعريف عليها في كل حين من اخوياتكم وغيرهم من جميع ما يتصل بكم ، وأنه إلى الآن لم يأت أحد يدعيها أو يصفها أو يسأل عنها ؟

(١) إذا خيف منه تفريط أو تعدي .

الجواب : الحمد لله — يلزم أن تعملوا الأسباب لتعريف هذه اللقطة في الحي الذي وجدتها فيه ، وفي المجتمعات كالأسواق وأبواب المساجد ، والاعلان عنها في الجرائد الهندية والسعودية ؛ لاشاعة ذكرها وإظهارها ، كما يلزم تعريفها في مجالس اخويكم الذي سافروا معكم للهند ، وبعد مضي عام كامل عقب وجودها وتعريفها تكون ملكا لكم ؛ لكن لاتتصرفون فيها إلا بعد معرفة صفاها : من معرفة وعائها ، ووكائها ، وقدرها ، وجنسها ، وصفاتها . ومتى جاء طالبها فوصفها لزمكم دفعها إليه بلا بينه ولايمين . والله يحفظكم .

الختم

( ص / ف ٦٥٥ في ١٨ / ١٠ / ٧٥ ) .

( ٣٢٣٨ — خمسمائة ليرة تركية ادعاها تركي حاج في مكة )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي نائب رئيس مجلس الوزراء .

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى اطلاعنا على الأوراق المحالة إلينا وفق خطاب سموكم فقد جرى اطلاعنا على الأوراق المحالة إلينا وفق خطاب سموكم رقم بتاريخ بخصوص دعوى محمود أزورر من تركيا أن له قبل شرطة مكة المكرمة مبلغ خمسمائة ليرة تركية حيث كان من حجاج هذا العام .

وأنة في يوم عرفة اشتبك مع زميل له في خصام على ورقة نقدية مقدارها خمسمائة ليرة تركية ، وأن الشرطة أخذت الورقة منهما لحفظها حتى تثبت لأحدهما ، وأن الورقة النقدية موجودة الآن في صندوق الشرطة بمكة المكرمة وترغبون الافادة عما يقتضيه الوجه الشرعي نحو تسليمها له .

ونفيد سموكم أن تسليمها له فرع عن إثباته ملكيتها ، فإذا ترون تحويل هذا المبلغ إلى السفارة في تركيا ، وتعميد المستدعي محمود في تركيا بإثبات ملكيته لها في محكمة جهته ، ومتى أثبت ذلك أمكن تسليمه المبلغ فذلك حسن إن شاء الله والله يحفظكم .

مفتي البلاد السعودية

( ص / ف ١٥٨٨ / ١ / في ١٠ / ٦ / ١٣٨٦ )

( ٢٢٣٩ — س : من أخذ نعله ووجد موضعه غيره فلقطة ؟

ج : هذا كلامهم ، ولا أعلم أصلا يعارضه .

وأيضاً قد تكون ليست نعل الأخذ . ثم قال للسائل : خذهن ، واستعملهن وأسأل عنهن . (تقرير)

(باب اللقيط )

( ٢٢٤٠ — وجوب العناية باللقطاء ، والانفاق عليهم .. )

من محمد بن إبراهيم إلى سعادة وكيل وزارة الخارجية سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

بالإشارة إلى خطابكم رقم ٤٢ / ٧ / ١١٧٦٢ / ٣ / وتاريخ ٢٦ / ٩ / ٨٧ بشأن ماكتبته إليكم سفارة جلالتة في الباكستان بأن مجلس رقابة الطفل الباكستاني يقصد إعداد برنامج لتربية الأطفال اللقطاء ، والسماح لمن يرغب تبنيتهم ممن ليس عندهم أولاد . ويسأل عن التشريع الخاص بحكم ذلك ، وعمما يستحقونه من الحقوق الوراثية . ونظراً لأنه ليس لدينا تشريعاً خاصاً بهذا غير ما تنص عليه الأحكام الشرعية ، فأنا نلخص لكم الجواب فيما يلي :

" أولاً " لا يخفى أن العناية بشئون اللقطاء خدمة إنسانية شريفة ، وعطفة نبيلة ، وقد ندب إليها الشرع الشريف وحث عليها ، وجعل أخذ اللقيط وإنقاذه والنفقة عليه من فروض الكفايات التي إذا قام بها بعض الناس كفى عن الباقيين ؛ وإن تركها الجميع فإنهم يأثمون بذلك .

ثانياً : يجب على من يجد اللقيط أن يأخذه ويستنقذ حياته ، فإن كان هناك جهة معينة بالقيام بهؤلاء اللقطاء ونحوهم فهي التي تتولى حضانتهم سواء كانت حكومية أو خلافها ، وإلا فواجده أحق بحضنته إذا توفرت فيه الشروط : بأن يكون مسلماً ، أميناً ، رشيداً ، قائماً بمصالحه .

ثالثاً : أما نفقة اللقيط فتجب في بيت مال الدولة ، لما رواه سعيد بن منصور ، عن أبي جميلة قال : وجدت لقيطاً فأتيت به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقا لعريفي : أنه رجل صالح يا أمير المؤمنين . فقا لعمر : أكذلك هو ، قال : نعم . قال : أذهب فهو حر ، ولك ولاؤه ، وعلينا نفقته . وفي لفظ : ورضاعه . فإن لم يمكن الانفاق عليه من بيت مال الدولة فعلى من علم بحالة من المسلمين .

رابعاً : إن استحلقه إنسان بأن ادعى أنه ابنه وأمكن ذلك لحقه نسبه واعتبر ابنه شرعياً كسائر أولاده بالنفقة والارث وغيرهما ، وليس هذا من التبني ؛ بل هو انتساب شرعي .

خامساً : أما " التبيني " فإن أراد ضم الطفل اللقيط إليه ومعاملته كأبنائه بالعناية والعطف والشفقة والنفقة وغير ذلك . فهذا من الأعمال الصالحة المرغب فيها شرعاً لمن صلحت نيته ، غير أنه لا يلحق به نسبة شرعاً ، ولا يكون محرماً لبناته ونحوهن ، ولا تحرم عليه زوجته ؛ ولا يستحق شيئاً من ميراثه . ومتى رغب أن يهب له شيئاً منماله في حال حياته فلا مانع ، وإن أراد أن يجعل له شيئاً من تركته بعد وفاته فالطريقة الشرعية أن يوصي له بما يريد بشرط أن يكون من الثلث فأقل ، ولا يتجاوز ثلث التركة مع بقية وصاياه إن كان له وصايا أخرى .

و " التبيني " المفهوم عند الاطلاق ، وهو أن يعتمد الشخص إلى طفل مجهول النسب وينسبه إلى نفسه نسبة الابن الحقيقي لأبيه ، ويثبت له أحكام البنوة من استحقاق إرثه بعد موته ، وحرمة تزوجه بحليلته ، وكونه محرماً لبناته ، وغير ذلك . فهذا باطل ولا يصح ، وهذا هو التبيني المعروف في الجاهلية وفي صدر الاسلام يتوارث ويتناصر به . وقد تبنى النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة فكان يدعى زيد بن محمد ، ففسخ الله حكم التبيني ومنع من اطلاق لفظه وأرشد إلى ما هو الأعدل والأرشد وهو انتساب الرجل إلى أبيه ، فقال تعالى : ( أدعو لإبائهم هو أقسط عند الله ) <sup>(١)</sup> وقال : ( وما جعل أدياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ) <sup>(٢)</sup> .

فامتثل النبي صلى الله عليه وسلم ، وأمر بأن يدعى زيد بن حارثة ، وتزوج صلى الله عليه وسلم بحليلته — فتبناه زيد بن حارثة — بل زوجته الله بها من فوق سبع سموات . وذلك لا بطل التبيني من جذوره ؛ لما فيه من المفاسد الكثيرة التي منها الحاق المسلم بنسبة طفلاً يعرف أنه من غيره وليس ابنه . ولا يخفى ما في هذا من الحكم ، والمصالح ، وصيانة الانساب ، وحفظ حقوق الاسر ، وحرمان الابن من الانتساب لأبيه الشرعي ، وإدخال عنصر غريب في نسب المتبني يدخل على زوجته وبناته باسم البنوة والأخوة ويختلط بهن وهو أجنبي عنهن ، وكلما تركزت هذه البنوة الكاذبة ضاعت البنوة الحقيقية ، وضاعت الانساب والموارث ، وحصل بذلك شر عظيم وفساد عريض ، فلله الحمد والمنة على ما شرعه لنا من أحكام ، وتبيين الحلال من الحرام . والله أعلم ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٤٠٨ / ١ في ٧ / ٢ / ٨٨ )

(١) سورة الأحزاب - آية ٥ .

(٢) سورة الأحزاب - آية ٤ .

( ٢٢٤١ - حكم تبنيه ، وولائه )

سماحة المفتي الأكبر للبلاد السعودية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد :

نفيدكم أن السفارة الإيرانية بجدة كتبت إلى هذه الوزارة تستفسر عما إذا كان في الامكان تزويدها بنسختين من نظام " التبنّي ، والولاء " إذا كان معمولاً به في المملكة .

وحيث أنه لا يوجد في الشريعة الإسلامية السماح مايسمح بالتبني الكامل ، فنأمل إبلاغنا برأي سماحتكم وماورد في الشريعة الإسلامية في هذا الصدد لنتمكن من إجابة السفارة المذكورة على ضوء ذلك .  
وتقبلوا أطيب تحياتي ..

وكيل وزارة الخارجية

من محمد بن إبراهيم آل الشيخ إلى سعادة وكيل وزارة الخارجية .

حفظه الله آمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد اطلعنا على خطابكم رقم وتاريخ ١١/٦/١٣٨٦هـ حول سؤال السفارة الإيرانية عن نظام "

التبني ، والولاء " تطالبون منا الاجابة عن ذلك بما ورد في شريعتنا الغراء .

والجواب والله الحمد على ذلك بما يلي :

أما " التبني " فكان في الجاهلية ، كان المتبنون يعاملون من يتبنوهم معاملة الأبناء الحقيقيين من كل جهة : في الميراث ، والخلوة بالزوجات ، وتحريم زوجة ذلك الدعي ، وكان زيد بن حارثة مولى النبي صلى الله عليه وسلم قبل النبوة ، فكان يقال له : زيد بن محمد . فأراد الله أن يرفع ذلك كله ، فجاءت الشريعة في التبني بأحكام صارمة تتضمن مايلي :

١ - رفعه ومنع تعمد إطلاقه بالكلية ، لقوله تعالى : ( وما جعل أدياءكم ابناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل . أدعوهم لابائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم ) الآيات <sup>(١)</sup> . فبين الله في هذه الآيات أن قول الرجل لولد غيره " أبني " لا يقتضي أن يكون ابناً له حقيقةً تثبت له أحكام النبوة ؛ بل لا يمكن أن يكون ابن غير والده ، فإن المخلوق من صلب رجل لا يمكن أن يكون مخلوقاً من صلب رجل لا يمكن أن يكون مخلوقاً من صلب رجل آخر ، كما لا يمكن أن يكون للرجل

(١) سورة الاحزاب - آية ٤ - ٦ .

الواحد قلبان . وأمر الله برد أنساب الأديعاء إلى آبائهم في الحقيقة إن كانوا معروفين وإلا فهم أخوة في الدين وموال ، وأخبر أن هذا هو العدل الأوسط .

٢ - قطع الميراث بين ذلك الدعي وبين من تبناه ، وتتضمنه الآيات المذكورة آنفاً ، كما ويذكر أن فيه نزل قوله تعالى : ( والذين عاقدت أيمانكم فآتوهم نصيبتهم ) الآيات <sup>(١)</sup> أخرج ابن جرير عن سعيد بن المسيب أنه قال : إنما نزلت هذه الآية في الذين كانوا يتبنون رجلاً غير آبائهم ، ويورثونهم ، فأنزل الله فيهم ، وجعل لهم نصيباً في الوصية ، ورد الميراث إلى المولى في ذوي الرحم والعصبة ، وأبي الله للمدعين ميراثاً ممن أدعاهم وتبناهم ، ولكن الله جعل لهم نصيباً في الوصية .

٣ - تحليل إباحة زوجة الدعي بعدما يفارقها للمتبني حينما زوج الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش بعدما طلقها زيد بن حارثة الذي كان يدعى ابنه قبل نزول الآيات في رفع التبني ، وبين الله حكمة ذلك بقوله تعالى : ( زوجناكها لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطراً ) <sup>(١)</sup> وقال في آية التحريم : ( وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم ) <sup>(٢)</sup> لإخراج الأديعاء من ذلك الحكم .

٤ - احتجاب زوجة المتبني على تلك الطريق عن الدعي ، كما تدل عليه قصة سهلة بنت سهيل امرأة أبي حذيفة حين جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : " يارسول الله إنا كنا ندعو سالماً ابناً ، وإن الله قد أنزل ما أنزل ، وإنه كان يدخل علي " الحديث <sup>(٣)</sup> فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم على عدم الاختلاط معها بذلك التبني بعد نزول القرآن ، وأمرها بإرضاعه خمس رضعات لتحرم عليه .

٥ - التهديد الأكيد والوعيد الشديد لمن نسب نفسه إلى غير أبيه ، ففيما نسخت تلاوته من القرآن وبقي حكمه ( ولا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم ) روى الامام أحمد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، أنه قال : كنا نقرأ : ( ولا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم ) وفي الحديث الصحيح : " من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام "

بقي " أمران " في موضوع " التبني " لا بأس بالتبني على رفع الحرج فيهما :

" أحدهما " : ما كان من الدعوة بالابن على سبيل التكريم والتحيب ، فهذا ليس مما هي عنه ؛ لما روى أحمد وأبوداود والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : " قدمنا على رسول الله صلى الله عليه

(١) سورة النساء - آية ٣٣ .

(١) سورة الاحزاب - آية ٣٧ .

(٢) سورة النساء - آية ٢٣ .

(٣) أخرجه مسلم .



وسلم وأغيلمه بني عبید المطلب على حمرات لنا من جمع فجعل يلبخ أفخاذنا ويقول أبيتى — تصغير ابني — لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس " وهذا ظاهر الدلالة ؛ لأنه كان في حجة الوداع سنة عشر .

" والثاني " : من غلبت عليه كنية التبي كالمقداد بن عمرو ، لا يكاد يعرف إلا بابن الأسود الذي تبناه في الجاهلية ، فلما نزلت الآية قال إنه ابن عمرو ، واستمر مع ذلك مجرد الاطلاق ، فمثل هذا لا بأس به كما في " القرطبي " وعلل ذلك بأنه لم يسمع فيمن مضى من عصى مطلق ذلك عليه .

١ - ولاء عتاقة ، ومما صح فيه حديث : " إنما الولاء لمن اعتق " <sup>(١)</sup> وحديث : " الولاء لحمة كلحممة النسب لا يباع ولا يوهب " .

٢ - ولاء الاسلام ، وفيه خلاف بين العلماء ذهب أبو حنيفة وربيعه والليث ابن سعد إلى أن من أسلم على يد رجل فولاه لذلك الرجل . وذهب مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وسفيان الثوري وداود والجمهور إلا أن لا ولاء للانسان على من أسلم على يديه ، ويظهر من تصرف البخاري في صحيحه أنه يميل إلى هذا ، فقد قال : ( باب إذا أسلم على يديه ) وكان الحسن لا يرى له ولاية ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : " الولاء لمن اعتق " ثم قال البخاري : ويذكر عن تميم الداري رفعه قال : " هو — أي من اسلم على يديه — أولى الناس بمحياه ومماته " واختلفوا في صحة هذا الخبر . أه . نص البخاري ، وقد أطال الحافظ ابن حجر في الكلام على وصل هذا الحديث وبيان درجته بما نكتفي منه بأنه نقل عن الشافعي أنه قال : ليس بثابت ، وعن أحمد تضعيفه ، وعن الأوزاعي أنه كان يدفعه ولا يرى له وجهها ، وعن تاريخ البخاري أنه لا يصح لمعارضته حديث : " الولاء لمن اعتق " وعن الترمذي أنه قال فيه : ليس بمتصل الاسناد ، ونقل بعد هذا عن أبي زرعة الدمشقي أنه قال : هو حديث حسن المخرج ، متصل . قال : وإلى هذا أشار البخاري بقوله : واختلفوا في صحة هذا الخبر . ثم ذكر الحافظ أن الجمهور حملوه على فرض ثبوته على أنه أحق بمولاته في النصر والاعانة والصلاة عليه إذا مات ونحو ذلك ، وقالوا : لو جاء الحديث بلفظ : " أحق " لوجب تخصيص الأول .

٣ - ولاء الحلف على المناصرة والمعاونة . يرى التوارث به أو حنيفة ، ومذهب الجمهور خلاف ذلك استناداً إلى مفهوم حديث : " الولاء لمن اعتق " وإلى قوله تعالى : ( وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) <sup>(١)</sup> على القول بأن التوارث بتلك الطريق هو المقصود بقول الله تعالى : ( والذين عاقدت أيمانكم فآتوهم نصيهم ) <sup>(٢)</sup>

(١) متفق عليه .

(١) سورة الانفال - آية ٧٥ .

(٢) سورة النساء - ٣٣ .

فنسخ بقوله تعالى : ( وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ) الآية — وكذلك على القول بان المراد بالنصيب من الوصية بعد نزول الموارث أو من العون والنصرة .

ثم " ولاء الالتقاط " يرى اسحاق بن راهوية إثباته للملتقط ، ولم يشته مالك والشافعي وأحمد والجمهور ؛ بل جعلوا ولاءه لبيت مال المسلمين لا للملتقط .

ويظهر من تصرف البخاري في صحيحه تقوية مذهب الجمهور في هذا ؛ فإنه قال : ( باب الولاء لمن أعتق وميراث اللقيط ) قال الحافظ : أشار بذلك إلى ترجيح قول الجمهور أن اللقيط حر ، وولاؤه في بيت المال . والمقصود أن هذا " أنواع الولاء " ويجوز أنتساب المولى بأي واحد منها إلى مولاه .

وأما الأثر به فعلى ما بيناه . والله الموفق

( ٢٩ / ٧ )

( ٢٢٤٢ — ولدته من سفاح ، ثم تزوجت وأرادت هي وزوجها تبنيه ) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب

السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى النظر في الأوراق الواردة إلينا رفق خطاب سموكم برقم ١٥٧٠٥ وتاريخ ٦/٨/١٣٧٩هـ — المختصة باستفتاء " شركة الحمامة في إنجلترا " عن تبني طفل ودلته امرأة إنجليزية من السفاح ، ثم تزوجت هذه المرأة برجل امريكي يعمل في شركة الزيت بالظهران ، وأنها تريد وإياه تبني الطفل المذكور .

والجواب : الحمد لله . أما نسبة الطفل إلى أمه فإنها نسبة صحيحة ثبتت بها الحرمة والحرمية ، ويترتب عليها أحكام الولاية الشرعية ، والتعصيب ، والارث ، وغير ذلك من أحكام النبوة ، ولا يحتاج إلى تبني منها لأنه ابنها حقيقة . وأما زوجها فإن الطفل يكون ربيباً له — أي ابن زوجته المدخول بها — ويثبت له أحكام الربيب فقط .

وأما " التبني " فقد نسخه الله بعد أن كان معمولاً به في الجاهلية وصدر الاسلام بقوله تعالى : ( وما جعل ادعياء ابناءكم )<sup>(١)</sup> وقوله تعالى : ( ادعواهم لآبائهم هو أقسط عند الله )<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى : ( ما كان محمد ابا أحد من رجالكم ) فرفع الله تعالى بهذه الآيات جواز التبني ، ومنع من اطلاق لفظه وأرشد إلى الأقساط والأعدل والأولى ، وهو أن ينسب الرجل إلى أبيه ، فإن لم يعلم له أب فهو أخ في الدين ومولى ، وبهذا يظهر بطلان حكم التبني في الاسلام . والسلام عليكم .

(١) سورة الاحزاب - آية ٤ .

(٢) سورة الاحزاب - آية ٢ .

( ص / ف ١٠٨٠ في ٢٣ / ٨ / ١٣٧٩ هـ )

( ٢٢٤٣ - يعطى اللقيط حفظة مستقلة )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي نائب رئيس مجلس الوزراء سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة الواردة إلينا بخطاب سموكم رقم ٢٣٢٢٤ وتاريخ ٢ / ١٢ / ١٣٨٢ المتعلقة  
بطلب إبراهيم عبدالسلام السعودي الجنسية إضافة إسم اللقيط الذي التزم بحضنته وأسماء حسنا إلى حفظة  
النفوس السعودية ، وتزويده بحفظة نفوس سعودية مستقلة ، وفهمنا ما أشرتم إليه سموكم من الرغبة بما لدينا نحو  
طلب المذكور بما يتفق والحكم الشرعي .

وبتأمل ودراسة ما حوته المعاملة المذكورة نرى أن مثل هذا اللقيط يتعين على حاضنه أن يزوده بحفظة نفوس  
مستقلة ، تحمل اسما مستقلا للقيط يدعى به نحو ( عبد ربه ) وإشارة في الحقيقة إلى إضافته كلمة - مجهول  
النسب - الحاضن هذا . والسلام عليكم .

( ص / ف ٩٩٥ / ١ في ٢٣ / ٥ / ١٣٨٣ هـ )

( ٢٢٤٤ - يشترط فيمن طلب حضانتهم .. )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير الرياض

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد .

فقد أطلعنا على خطاب حسين الأشول المرفوع لسموكم خطاب فريد سمان حول طلب كل منهما بإعطائه  
طفلا من الأطفال اللقطاء الموجودين في قسم الحضانة في مستشفى الملك سعود بالرياض .

نفيد سموكم بأن التبنى للأطفال باعتبار أنه ولد للمتبنى له أحكام الولد فهذا لا يجوز ، وقد أبطله الله في القرآن  
في قوله تعالى : ( وما جعل أدياءكم أبناءكم )<sup>(١)</sup> .

وقسم " مباح " وقد يكون مستحبا . وهو الاحسان إلى الطفل ، وتربيته التربية الدينية الصالحة ، وتوجيهه  
التوجيه السليم ، وتعليمه ما ينفعه في دينه ودنياه ؛ ولكن لا يجوز أن يسلم إلا لمن عرف بالأمانة والديانة وحسن  
السلوك ، وتحققت مصلحة الطفل عنده ، وأن يكون من أهل البلاد بحيث لا يذهب به إلى بلد قد يكون وجوده

(١) سورة الأحزاب - آية ٤ .

فيها سببا لفساد دينه في المستقبل . فعليه إذا تمت في حق كل واحد منهما هذه الشروط المذكورة فلا بأس بدفع الطفل اللقيط المجهول النسب إليه . والله يحفظكم .

( ص / ف ١٥٣٠ في ١١/٢٨ / ١٣٧٩هـ )

( ٢٢٤٥ - وأخذ التعهد عليه )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة أبها سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

نعيد إليكم طيه أوراق المعاملة الواردة إلينا بخطابكم رقم وتاريخ ونفيدكم أننا اطلعنا على ماتضمنه خطاب مساعدكم بخصوص رغبته في عرض قضية الطفل الذي طلب محمد بن حسن تسليمه له ليقوم بتربيته والصرف عليه بحيث يكون ابنا له .

وبعد دراسة وتأمل ماعرضه القاضي المذكور وجدنا أن مثل ذكر " النبي " لا نوافق عليه لأنه لاوجه له . أما إذا كان المراد بطلب تسليمه له مجرد عطف وإحسان عليه ، والمتقدم بهذا الطلب شخص لايلحقه تهممة ، ومعروف بالسلوك الحسن ، والاستقامة في حياته الاجتماعية ، فلا مانع من ذلك ؛ شريطة أن يؤخذ عليه التعهد بالقيام بواجب الحضانة والتربية الصالحة ، وإن بدى له غير ذلك فله أن يسلمه إلى أمين يقوم بذلك بعد مراجعتكم ، مع العلم أنه إذا بلغ ليس لأحد عليه سلطان . هذا والسلام .

مفتي البلاد السعودية

( ص / ف ١٤٦٦ / ١ في ١١ / ٦ / ١٣٨٥هـ )

( ٢٢٤٥ / ٢ - قوله : وينفق عليه مما وجد معه بغير إذن حاكم وينبغي أن يقدر الحاكم مقدار النفقة .

( تقرير )

( ٢٢٤٦ - منع السفرية )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا رفق خطاب سموكم رقم ٢٣٢٢٤ وتاريخ ١٣٨٢ / ١٢ / ٢ والمتعلقة بطلب إبراهيم عبدالسلام السعودي الجنسية إضافة اسم اللقيط الذي التزم بحضانته وأسماه حسنا إلى تابعيته السعودية ، وتزويده بتابعة سعودية ووثيقة سفر لتمكنه من اصطحابه معه في السفر إلى الخارج . وتطلبون

منا الافادة توجيهه نظرا للشريعة الإسلامية عن مدى علاقة اللقيط بمن تبناه ، ليكون في ذلك قاعدة يسار عليها في أمثاله .

ونفيد سموكم أن السفر باللقيط من مكانه إلى مكان آخر غير سائغ شرعا إذ ليس في مصلحته الدينية والدينية ذلك ، حيث أن نقله قد يكون من مكان أنه الأصلح له في دينه ودينه ، وإلى مكان دونه في الصلاح والاكتساب ، كما أنه في مكانه أرجى لكشف نسبة وظهور أهله ، قال في " المغني " : وإن كان النقطه في الحضر من يريد نقله إلى بلد آخر أو إلى قرية أو التقطه من يريد نقله من حلة إلى حلة لم يقر بيده ؛ لأن بقاءه في بلده أو قريته أو حلته أرجى لكشف نسبه . أه وقال في " حاشية المقنع " — بعد ذكره أربع صور : لايقر اللقيط في يد من التصق بها — : الخامسة أنه لايقر في يد من وجده في الحضر وأراد نقله إلى البادية ، لأن مقامه في الحضر أصلح في دينه ودينه . أه .

ولاشك أن مقامة في البلاد السعودية وخصوصا مكة المكرمة أم القرى وموضع التقاطه أصلح له وأدعى لاستقامته وأرجى لكشف نسبه وظهور أهله من السفر به إلى الخارج الذي لا يخفى أحواله . فمتى أراد حياضنه إبراهيم عبد السلام السفر إلى الخارج فليس له السفر به معه ، وعليه أن يسلمه إلى الحكومة للتولى تربيته والقيام نحوه بما يلزم ، فإذا رجع وأراد استرجاعه عنده فله ذلك مادام أهلا لحضانتها . ولا بأس أن يزود بتابعية تحمل اسمه المستقل به ويدعى لابيه ، أو عبدربه ، أو نحو ذلك . وما قيل بأن دعوته لجهول قد يؤثر على نفسيته غير ظاهرة ؛ إذ هو لا محالة سيكتشف أمر نفسه في المستقبل ، ولا يضره ذلك إذا صلحت حالة واستقامت مسالكه فأشبابه كثير . وبالله التوفيق .

( ص / ف ١٣٤٥ / ١ / في ٧/٩ / ١٣٨٣ )

( ٢٢٤٧ — " المرأة تحوز ثلاث موارث : عتيقها ، ولقيطها ، وولدها الذي لا عنت عليه " (١) )

وهذا أحد القولين . والقول الثاني أن ميراثه لبيت المال ، لأنه شخص ما وجد له وارث ، كسائر من يموت وقد انقطع نسبه ، والقول الأول أصح .

( تقرير البلوغ )

( ٢٢٤٨ — أربع مسائل في اللقيط ، والخامسة في وطء الشبهة )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبدالله الخليلي سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،، وبعد :

فيصلكم جواب " المسائل الخمس " التي سألتم عنها . والسلام .

( ص / ف ٢٦٣ في ٢٢ / ٦ / ١٣٧٥هـ )

١ - إذا ادعى الكافر أن اللقيط ولده والحقناه به نسباً ، وأما لحوقه ديناً فلا بد من بينة تشهد أنه ولد على فراشه . فهل تعتبر هذه البينة شروط الشهادة إذا شهدت له بذلك ، أم نكتفي بعدالة الشهود في دينهم ؟ ثم هذه البينة التي تشهد بالولادة : هل لابد من رجلين ، أو رجل وامرأتين ، أم رجل واحد ، أو نكتفي بامرأة واحدة كما ذكروا فيما لا يطلع عليه الرجال غالباً . وفيه إشكال أيضاً ، وهو إذا التقط اللقيط بدارنا وادعاه كافر وجاء بينه تشهد أنه ولد على فراشة - ألبس الحكم عندنا إذا عدم أحد أبوي الطفل بدارنا نحكم بإسلامه هذا في غير اللقيط فكيف باللقيط الذي ادعاه أحد أبويه والآخر معدوم : هل الحكم فيهما واحد ، أو بينهما تفريق ، مع أن كل مولود يولد على الفطرة ؟

٢ - إذا التقط اللقيط مسلم مسافر مثلاً في دار كفار ليس فيها مسلم : هل نحكم بإسلام الطفل تبعاً للاقطه كما في المسي منفرداً أو نحكم بكفره تبعاً للدار ؟

٣ - إذا ادعى رجل أو امرأة بعد موت اللقيط أنه ولده أو قريبه وقلنا يلحقه نسبه وقد خلف مالا . هل نورثه ، ونعطيها ما خلف بمجرد قوله ، ونقول الميراث تابع للنسب ؟ أما يمنعه من ميراثه إلا بينة لمكان التهمة مع أن الحاقه بنسب المدعي حكماً .

٤ - إذا ادعى اللقيط اثنان ولم يوجد قافة أو وجدت وتعارضت أو لم تلحقه بأحدهما فهل يضيع نسبه كما قرروا . أو نستعمل القرعة كما هو رواية عن الامام أحمد لحفظ نسبة ، ولأن له مدعي ، ولأنهم يقولون نلحقه بمن ادعاه ولو بعد موت اللقيط احتياطاً لنسبه ، وكما يقرع بين ملتقطيه إذا تنازعا حضانتها ، أو تركه حتى يبلغ وينتسب إلى أيهما شاء فلحقه بمن يميل إليه كما يروى .

٥ - إذا وطئ اثنان أمة لهما في طهر واحد فحملت ، وادعياه ، وعرضناه معهما على القافة فالقنة بأحدهما . هل تصير أم ولد له ويغرم لشريكه قيمة نصيبه منها مواخذة له بإقراره مع أن حقوق الولد حكماً ؟ وإن ألحقته القافة بهما هل تصير أم ولد فيها ؟ أم يختص بها أحدهما بقرعة ؟

فأجاب سماحة المفتي - وفقه الله - لكل خير بما نصه :

إذا ادعى الكافر اللقيط وأثبت بينه أنه ولد على فراشة<sup>(١)</sup> .

(١) بهذا جزء من السؤال الأول .

فهذه البينة يعتبر فيها مايعتبر في غيرها من شروط الشهادة ، ولاتقبل شهادة الكافر مطلقا على المذهب ، سواء شهد على مسلم أو على مثله إلا في " مسألة الوصية في السفر " فتقبل شهادة الكتابيين فيها ، ولاتشترط العدالة للضرورة ، وعن أحمد رواية تقبل شهادة بعضهم على بعض ، إختاره الشيخ تقي الدين ونصره . وعن أحمد تقبل من الكافر مطلقا والمراد في الوصية في السفر فلايختص القبول بالكتابيين قدمها في " الرعاية " و " الحاوي " وأطلقها في " المحرر و " الفروع " قال الشيخ تقي الدين : وهل تعتبر عدالة الكافرين في الشهادة في الوصية في دينهما ؟ عموم كلام الأصحاب يقتضي أنه لايعتبر ، وإن كنا إذا قبلنا شهادة بعضهم على بعض اعتبرنا عدالتهم في دينهم ، وصرح القاضي بأن العدالة غير معتبرة في هذه الحال ، والقرآن يدل عليه ، وأما البينة المعتبرة في هذه المسألة فقد ذكر صاحب " المغني " أنه يكتفي بشهادة امرأة واحدة ، أو رجل واحد ؛ لأنه مما لايطلع عليه الرجال غالبا ، وبه جزم . وذكر القاضي : أنه لا بد فيها من رجلين . أو رجل وامرأتين . قال الحارثي .. وهو أشبه بالمذهب .

وأما إذا التقط اللقيط في دارنا وأدعاه كافر وجاء ببينة فشهدت أنه ولد على فراشه فيشترط في اتباعه له في دينه استمرار ابويه على الحياة والكفر إلى بلوغه: إذ لو مات أحد أبويه قبل بلوغه أو أسلم حكم بإسلامه ، كما صرح بذلك في " شرح المنتهى " وغيره . وعليه فلا فرق بينهما .

وأما إذا التقط اللقيط مسلم مسافر في دار كفار لا مسلم فيها <sup>(1)</sup>

فالجواب : عموم كلام الأصحاب يدل على أنه كافر تبعا للدار ، قال في " شرح المنتهى " وغيره : ويحكم بإسلام اللقيط إن وجد بدار إسلام فيه مسلم أو مسلمة يمكن كونه منه ؛ لظاهر الدار ، وتغليبا للإسلام فإنه يعلم ولا يعلي عليه ، وإن وجد في بلد أهل حرب ولا مسلم فيه أو فيه مسلم كتاجر وأسير فاللقيط كافر ؛ لأن الدار لهم وإن كان فيها نحو تاجر وأسير تغليبا لحكم الأكثر ، ولكون الدار لهم ، وإن كان بلد الإسلام بلد كل أهلها ذمة وفيها مسلم يمكن كونه منه فاللقيط مسلم تغليبا للإسلام ، وظاهر الدار . أما صاحب " المغني " فكلامه يدل على أنه إذا كان المنتقط مسلما فاللقيط مسلم ؛ لان تبعية أبويه انقطعت ، كما انقطعت بالسيء ، وأما إذا التقط اللقيط مسلم وكافر ؛ فإن كان اللقيط محكوما بكفره فهما سواء . وقيل : المسلم أحق ؛ إختاره جمع منهم صاحب " المغني " والشرح " قال الحارثي : وهو الصحيح بلا تردد لأنه عند المسلم ينشأ على الإسلام ويتعلم شرائع الدين .

(1) هذا هو " السؤال الثاني "

" السؤال الثالث " إذا ادعى رجل وامرأة بعد موت اللقيط أنه ولده أو قريبه وقلنا يلحقه نسبة فهل يرثه ، أم تمنعه من الميراث إلا ببينة لمكان التهمة ؟

الجواب : أننا إذا حكمنا بثبوت نسبة حكمنا بإرثه ؛ لأن ثبوت النسب يستلزم الارث وغيره ولو كان متهما بذلك ، قال في " العذب الفائض " : ويلحق الولد المنفي الأب النافي له إذا ما استلحقه وأكذب نفسه ، حفظا للنسب ، ويلحقه ولو بعد موت الولد ، ويثبت نسب الولد منه ، ويترتب عليه مقتضاه ، ولو كان ذلك بعد القسمة ، وبه قال الامام أحمد والشافعي رحمهما الله . ولا فرق بين كون أحدهما غنيا أو فقيرا . فإن قيل : مستلحق الولد الميت إذا كان غنيا إنما يدعى مالا ؟ قلنا : إنما يدعى النسب ، والميراث تبع له ؛ فإن قيل : فهو متهم في أن غرضه حصول الميراث ؟ قلنا : النسب لا يمنع التهمة لحوقه — إلى أن قال : وأعلم أنه لا يلحقه باستلحاق ورثته بعده على الأصح عندنا ؛ لأن الوارث إذا حمل على غيره شيئا قد نفاء عنه لم يقبل منه ، خلافا للشافعية حيث قالوا : لا يختص الاستلحاق بالنافي . بل لو استلحقه الوارث بعد موت النافي لحقه كما لو استلحق المورث .

أما إذا ادعى اللقيط اثنان ولم يوجد قافة ، أو تعارضت ، أو لم تلحقه بأحدهما<sup>(١)</sup> .

فظاهر المذهب في هذه المسألة أن نسبه يضيع ، لتعارض الأدلة وتكافئها ، ولأن الأنساب لا تثبت بالقرعة ، وهذا اختيار أبي بكر عبدالعزيز . وقال ابن حامد : نتركه حتى يبلغ فينتسب إلى من شاء منهم . وقال أصحاب الرأي يلحق بالمدعيين بمجرد الدعوى ؛ لأن كل واحد منهما لو انفرد سمعت دعواه ، فإذا اجتمعا وأمكن العمل بهما وجب . قاله في الشرح . وقال شيخنا : وقول أبي بكر أقرب .

وأما إذا وطئ اثنان أمة لهما في طهر واحد فحملت وادعياه وعرضناه معهما على القافة فألحقته بأحدهما . هل تصير أم ولد له ، ويغرم لشريكه قيمة نصيبه مواخذه له بإقراره ، مع أن لحوق الولد حكما ، وإن ألحقته القافة بهما هل تصير أم ولد لهما ، أم يختص به أحدهما بقرعة ؟<sup>(١)</sup> .

فالجواب : إذا وطئ اثنان أمة لهما فأتت بولد ألحق بهما صارت أم ولد لهما ، وإن ألحق بأحدهما صارت أم ولد له فقط . ويغرم لشريكه قيمة نصيبه ، كما هو مصرح به في كتب الأصحاب " كالأقناع " و " المنتهى " وغيرهما . والله أعلم ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين وسلم .

( ص / ف في ٢٦٣ في ٢٣ / ٦ / ١٣٧٥ هـ )

(١) وهذا هو " السؤال الرابع " .

(١) وهذا هو " السؤال الخامس " .



( ٢٢٤٩ - القيافة ، ومعرفة الأثر ، ومأستفاد بهما وبنو مرة ، وبنو مدلج )

القيافة لا تختص ببني مرة وبنو مدلج .

كان مشهورا في الحجاز بنو مدلج . والموجود الآن آل مرة ، وليسوا من بني مدلج ، ولهم الشهرة في ذلك .  
ويظهر توسيع الدائرة ، فالتمرن والقيافة موجودة .

في غيرهم من حاضرة وبادي ، فيوجد في الحاضرة أناس فيهم معرفة قوية ، وإنما الشهرة كما تقدم لآل مرة ،  
ولهم في ذلك من الحدق الشيء المشهور ، وبعضهم يجزمون بأشياء دقيقة شهد الواقع بصدقهم فيها ؛ لكن منهم  
من حدقة في معرفة السارق . وليس كل ما يجزمون به استنادا إلى الأثر . كما أن لهم توسما بالاشارة فلهم توسم  
بالفراسة ، فالذي عنده شيء من الخوف يجزمون عليه حتى يعترف .

وأخبرني أحدهما مرة بقصة قال فيها : إنه سرب أهل قرية مدعى على شخص منهم ، وكان مما جعلوا في الطريق  
مقدار ذراع ونصف رمل وينظرون إلى موطنهم ، فمروا كلهم ، وواحد منهم قصر بقدمه عن الرمل ، والقدم  
الآخر عدى الرمل ، فعرفوا أنه هو فمسكوه . ويوجد من بني مدلج من لا يعرف .

( تقرير )

( ٢٢٥٠ - معرفة الأثر - أيضا )

ومعرفة الأثر تلحق بالقيافة ، إلا أنه لا يستعمل في حقوق الأناب ، فإنه شيء آخر ، لكن إذا احتيج إلى نظر  
أقدامها في الأرض صح ، لكن الشبه بالوجه ونحوه أبلغ مما سواه .

الثاني <sup>(١)</sup> ما يتعلق بمعرفة الجاني من سرقة أو قتل أو تهمة ، فهذا يعتمد النظر والحدق ، ويعتمد الشطارة ؛ فإن  
كثيرا من هذه الأمور يأخذونه لا من نفس الأثر بل لهم مران في ذلك . وقد يصير فيهم وهم ، ووجوده فيهم  
أحيانا لا يسقط قولهم ؛ فإن البينة قد تغلط .

( تقرير ٨٠ )

( ٢٢٥١ - ما يشترط في القائف ، وإذا خالفه قائف آخر )

يشترط في القائف العدالة المعبرة في الشاهد ، والقاضي ، والامام والخبرة شرط .

ولم يذكروا في هذا أن معه شهادة : كالقضاء ، والافناء ، والطب / فما هو الفرق ؟

الفرق أن القضاء والطب إنما يتخرج فيه على الشيوخ . أما القيافة فهي غريزة ، وإن كان قد يستفيد من الغير

من هو مثله أو فوقه فليست هي الأصل ؛ بل الأصل الغريزة ، هذا هو الذي من أجله رجع إلى الاصابة .

(١) الأول ما يتعلق بمعرفة الأنساب . وتقدم .

وإذا جاء قائف آخر وقال بخلافه فإنه لا يلتفت إلى قوله . وتحتاج إلى تأمل القائف مخبر من وجه ، وليس بشاهد ، وهو حاكم مقيد . هذا معنى كلام ابن القيم . ( تقرير )

( ٢٢٥٢ - معرفة النسب بتحليل الدم )

ثم هنا شيء جديد وهو الدم ؛ فإن الخللين للدماء يعرفون من أحوالها في الاتحاد أن هذا من هذا ، يزعمون أنه أبلغ من القافة ، فإن الدم له أشكال متغايرة يعرفون أن هذا من هذا وهذا . فهل هو شرعي ومعتبر ، أم لا ؟ الظاهر من الشرع عدم اعتباره ؛ لأنه ليس من أصل شرعي يمكن أن يعتضد به ، وأكثرهم غير معتبر في دينه ، والفاسق قوله لا يثبت شيئاً ، أكثر شيء أنه يوجب التثبت ويلفت النظر .

والكلام إذا وجد مسلم عدل ، متصور وإن كان بقلة ، ويقول هذا القول . فقد يعتضد به إن وجد تمام مسألة القياس على القافة ، ووجد من يعرف الأصول الشرعية فذاك ، وإلا فلا .

( تقرير عام ٨٠ )

( ٢٢٥٣ - إذا اختلف الدكاترة والقافة )

إذا كان عندنا دكاترة وقافة . اعتبرنا القافة كافية ، لأنه دليل شرعي ، وتعلم صدق دلالته ، وهو أمر شرعي يكسب الأمر الراجح . جميع الشهادات لا تفيد العلم إلا المتواتر .

المقصود لاعدل عن القافة . أما لو قدرنا تساويهما لكان في الغالب أن القافة أحرى بالديانة والأمانة ، مع أنه وجد في الدكاترة من هو .

الحاصل القضاة الذين يتولون ذلك قد يقوم بقلب أحدهم رجحان قولهم ، وإلا فهم يذكرون أنه يعرف هذا دم فلان وهذا دم فلان ( تقرير )

( كتاب الوقف )

( ٢٢٥٤ - هل تتبع المنفعة الأصل )

قوله : وهو تحبب الأصل ، وتسهيل المنفعة .

يعرف أن من قال المنفعة تبع الأصل - كأن يشتري ما هو تبع الوقف - فهو غلط ، كما يذكره بعض الموصين ، فهو خلاف المقصود من الوقف .

( تقرير )

( ٢٢٥٥ — إيقاف بعض عمارة لمصلحة مسجد )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم سالم بن محفوظ .

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،، وبعد :

بالإشارة إلى الاستفتاء الموجه منكم بتاريخ ٦/٥/٧٥ المتضمن بيان ما عزمتم عليه من إنشاء جامع كبير ، وأنكم قد نويتم وقف جانب من تلك العمارة المجاورة للمسجد لمصلحة المسجد ، مع الاحتفاظ لنفسك بجانب منها وهو الجانب الذي يقع علوه على جانب من جدران المسجد الأصلية ، وطلبكم الافادة إذا لم يكن في عملكم هذا مخالفة للوجه الشرعي .

نفيدكم أنه إذا كانت الحال كما ذكرتم فلا نرى مانعا فيما ستختصون به في الجهة التي ترغبون — نرجو الله لنا ولكم التوفيق لما فيه الخير والصلاح . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

( ص / ف ٢٤٦ في ١٢/٦/١٣٧٦هـ )

( ٢٢٥٦ — وقف أسهم في شركة الكهرباء )

بعض الناس يسأل عن وقف شركة في الكهرباء ؟

وأجيب أنه لا يصلح ؛ لأنه يعتريه الزيادة والنقصان .

( تقرير ٨٠ — من إحياء الموات )

( ٢٢٥٧ — الدخولية تابعة لرقبة الوقف )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة الأخ المكرم عبدالله بن مرزوق ناظر وقف آل حميدان بالطائف .

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فقد وصلنا كتابكم الذي تستفتون فيه عن المبالغ التي دفعت من المستحكرين لوقف آل حميدان عند ابتداء التحكير باسم دخولية — فقد اطلعنا على ماذكرتم ، وعلى حجة الوقف التي أرفقتهم ، ويتأمل ذلك ظهر لنا أن هذه المبالغ التي قبضت بأسم الدخولية ليست كالغلة التي تتجدد كل عام ، وإنما حكمها حكم رربة الوقف ، ألا ترى أنه لو أسقط الدخولية لزداد في مبلغ الحكر ، وكلما نقص من الدخولية زاد في مبلغ الحكر ، والعكس بالعكس فكلما زادت الدخولية نقص من مبلغ الحكر. وعلى هذا فإن الدخولية لا تحل لأهل الطبقات الموجودة الآن لتعلق حق الذرية المتأخرة فيها حتى من لم يوجد منهم ، وحينئذ فيتعين أن تجعل هذه الدخولية تبعا لرقبة

الوقف ؛ فيعمر منها ما يحتاج إلى تعمير ، ويشترى بما زاد وقف آخر تصرف غلته مصرف غلة أصله . وليس لمن  
 باشر التحكير إلا أجرة مثله إن لم يتبرع بعمله .. والسلام .

( ص / ف ٣٦٥ في ٢٩ / ٣ / ١٣٧٧هـ )

( ٢٢٥٨ — تبرع بقطعة للمسجد ، ثم ضم سطحها إلى بيته )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة الباحة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فقد جرى اطلاعنا على المعاملة المرفوعة إلينا منكم بخصوص ما ذكره أحمد ابن هجاد من أن ناصر بن مانع  
 أشغل جانباً من مسجد قاما بالتبرع به ، المشتملة على خطابكم رقم (١) وتاريخ وعلى قراركم رقم بدون  
 المؤرخ في ٢٣ / ١١ / ٨٦ المتضمن إحصاركم أحمد بن هجاد وناصر بن مانع وتحقيقكم فيما ذكره ابن هجاد وأنه  
 تبين لكم أن المسجد تبرع به الاثنان . وأن ابن مانع حوط على جهتي المسجد الشمالية والشرقية بحافظ يمنع  
 استطراق أسطحه ، وأن ابن مانع تبرع مرة ثانية للمسجد من بيته بمتروربع متر ، وأنه ضم سطح هذه الزيادة  
 إلى بيته . إلى آخر ما ذكرتموه .

ونفيدكم أن ضم ابن مانع سطح هذه الزيادة إلى بيته في غير محله ؛ إذا لا يجوز له ذلك إلا إذا كان تبرعه بهذه  
 الزيادة خاصاً بقرارها دون هوائها . أما تحويطه جهتي المسجد الشمالية والشرقية فإنه يخشى منه أن يستعمل  
 سطح المسجد ضمن استعماله أسطحه بيته . فإذا كان هناك احتمال لما خشيناها فيمنع من هذا التصرف . وبالله  
 التوفيق . والسلام .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ١٧٤ في ٢١ / ٢ / ١٣٨٧ )

( ٢٢٥٩ — أرض بيضاء حول المسجد ، وعمرت بموافقة إمامه . صرف غلتها والنظر عليها ، ومنع التصوير  
 فيها )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم الشيخ سليمان العبيد قاضي الظهران وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

(١) تنبيه : يكثر عدم ذكر رقم وتاريخ الاستفتاء في الجواب - في الصور المحفوظة في الملفات . أما الأصول الصادرة فتحمل  
 رقم وتاريخ الاستفتاء .

فبالإشارة إلى خطابكم رقم ١٤٠٧ في ٨/٦/٧٥هـ المرفق به المعاملة المتعلقة بأوقاف جامع الظهران الشرقي ، وما حصل من الاختلاف بين إمام الجامع الحالي وبين أحد المقاولين يوسف قاسم البحريني — في الأرض الوقف التابعة للمسجد التي استأجرها يوسف إمام الجامع الحالي .. الخ .

نفيدكم أن الذي ظهر لنا من تأمل أوراق المعاملة أن تلك الاتفاقية الصادرة بين المذكورين على تلك البناية صحيحة ، وليوسف قاسم استعمال هذه البناية سكناً وإيجارة وغير ذلك ، ويؤدي كل شهر ما اشترط عليه أداءه مدة السنين المذكورة في العقد ، ويمنع وجوبا من مزاوله التصوير .

أما تلك الأرض فإنها تكون وقفا ، لأن الظاهر من تركها أرضا بيضاء حوالى المسجد ، ومنع الأيدي من الاستيلاء عليها .

ويقدم هذا المسجد الذي هي بجواره في غلتها بما يكفي لما يحتاجه من عمارة وترميم وإضاءة وفرش ومسكن إمامه ومؤذنه ومرتبهما حسب العرف والعادة وبقية غلة الأرض المذكورة تصرف لمسجد آخر أو مساجد تحتاج إلى ترميم وغيره كما سبق .

والنظر العام في جميع ذلك إلى القاضي ، وهو الذي يعين على نظارته من يرى فيه الصلاحية ومتى كان إمام المسجد الحالي تنطبق عليه صفة الصلاحية قدمه القاضي في النظارة على غيره ، وكذا من قدمه القاضي الأسبق مادام متصفا بهذه الصفة . والله يحفظكم .

( ص ٣٢٥ / ف ٨/٢٨ / ١٣٧٥هـ )

( ٢٢٦٠ — إذا عينها ولي الأمر أو نائبه مقبرة كانت وقفا )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الأمير الجليل سعود بن عبدالله بن جلوي .. وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،، وبعد :

فبالإشارة إلى خطابكم رقم ١٤٤٥٠ وتاريخ ١٩/١٢/٧٨هـ المرفق به أوراق المعاملة الخاصة بمقبرة الدمام الجاري فيها المخابرة بين البلدية ومحكمة الدمام .

أفيدكم أنه إذا كانت الأرض المذكورة رحمانية<sup>(١)</sup> — كما ذكر سموكم — وقد عينها ولي الأمر مقبرة ، أو عينها مقبرة نائب ولي الأمر في ذلك : الأمير ، أو القاضي ، أو البلدية ؛ فإنها تكون وقفا بمجرد ذلك ، وإذا انضم إلى ذلك استعمالها مقبرة بالدفن فيها استمرارا تأكدت وقفيتها مقبرة ، وصار الحكم فيها ما وضعناه في

(١) يعني : أرض بيضاء موات لم يتعلق بها ملك أو اختصاص لأحد ، مضافة إلى اسم من أسماء الله " الرحمن " لأن الأرض لله .

جوابنا لقاضي الدمام ، ويرشح ذلك مادار في المعاملة من تسميتها " مقبرة " المفيد استفاضة تعيينها مقبرة . والله يحفظكم "

( ص / ف ١٩ في ٢١ / ١ / ١٣٧٦ هـ )

( ٢٢٦١ — كونها مقبرة سابقا يدل على أنها مسبلة )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بالرياض سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فبالإشارة إلى خطابكم رقم ٢٤٦٤ / ١ / وتاريخ ١٨ / ٦ / ١٣٨٠ هـ ومشفوعة المعاملة الخاصة بمقبرة " العويمرية " المتضمن استرشادكم عما يجب اتخاذه حيال البيوت المبنية داخل حدود المقبرة وحفرة السيل .

نفيدكم أن الذي نراه أنه متى ثبت أن جميع ما أدخلته الحدود التي ذكرت الهيئة أنه مقبرة فلا يسوغ لأحد التصرف فيها أو تملكها ؛ لأنها وإن اندثرت وصار من قبر فيها رميما فإنها تبقى مقبرة ويقبر فيها من جديد ؛ لأن كونها مقبرة سابقا يدل على أنها معدة للدفن فيها ومسبلة لهذا الغرض . أما ما كان داخلها من بيوت فإن ثبت أن المقبورين فيها قد بلوا وصاروا رميما فإنها تثمن أرضيتها ويصرف قيمتها في مكان آخر يجعل مقبرة والسلام .  
رئيس القضاة

( ص / ف ٦٠٨ في ٣ / ٧ / ١٣٨٠ هـ )

( ٢٢٦٢ — المدي ، والساقى ، والبشر إذا فتح عليها بابا )

إذا شرع للناس شريعة — سقاية — مثل مدى ، أو ساقى بصفة تدل على أن مراده من ذلك الدوام ، كمدى سمته وصلحه فهو وقف إذا جعله في الطريق ، أو بشر فتح عليها بابا .

فالسقاية لافرق بين مايتناول منه بالاناء أو بدونه ، أو سقاية تكلف من يأتي ببكرة ودلو . المقصود أن البئر إذا فتحت على الشارع فتصير وقفا ؛ لأن العرف أن من فعل هذا فقد أوقفه . ( تقرير )

( ٢٢٦٣ — إذا وجد وثيقة وقفية ولم يعمل بها )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة الدلم سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى اطلاعنا على المعاملة المرفوعة إلينا منكم موجب خطابكم رقم ٢٦٣ / ٢ / وتاريخ ٣٠ / ٢ / ٨٨ بخصوص ماتقدم به عبدالله بن سيف الوكيل عن بعض ورثة سليمان بن عبدالله الشعبي مبديا رغبته في بيع الأرض العائدة لمورث موكلية والواقعة قرب حلة الدلم المعينة بوثيقة الوقفية الصادرة من الواقف سليمان الشعبي

عام ١٣٢٣ التي جاء فيها أنه قد أوقف جميع ما يخصه من النخل الذي اشترى من آل هيسن وما يتبعه من الأرض وما يخصه من مصالح العقار والسهم الذي اشترى من آل جدوع الجميع وقف على ذريته للذكر مثل حظ الانثيين . معللا ذلك أن الوقف لم يجر عليها عمل مطلقا ، وأن العمل على ماتقتضيه وصية المذكور المؤرخة عام ١٣٣١ المتضمنة أنه قد أوصى ببيته المعروف ثلث له مما يملك في أضحية له ولوالديه .

وعليه فإذا كان مذكوره من أن الوقفية المذكورة لم يجر عليها عمل مطلقا منذ تاريخها إلى الآن ثابت فتعتبر الأرض ملكا مطلقا من جملة مخلفات مورثهم سليمان الشعبي . فاعتمدوا ببارك الله فيكم التحقيق في ذلك ، وإعطائه ما يستحقه من النظر . نعيد إليكم كامل الأوراق المتعلقة بالمسألة . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

..

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ١٠٨٣ / ١ في ٣٠ / ٣ / ١٣٨٨ )

( ٢٢٦٤ — لا يشترط أن يحكم بصحة الوقف حاكم )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب الفضيلة رئيس المحكمة الشرعية الكبرى سلمه الله )

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فبالإشارة إلى تحريركم المؤرخ ١٣٧٥ / ٦ / ٣ هـ بشأن استفهامكم عن وقف قاسم بن محمد النقشبندي . وما ذكره في وقفه من الشروط ، وأن هذه الشروط تبطل الوقف على مذهب الامام أحمد ، وأنه وقف هذا الوقف ولم يحكم به حاكم ، ومذهب الامام أبي حنيفة أنه لا يلزم الوقف إلا بحكم حاكم ، وأنه يريد إبطال هذا الوقف . أفيدكم أنني أطلعت على ما ذكرتم من كلام الأصحاب في هذه المسألة ، غير أن الواقف المذكور حنفي المذهب ، وقد وقف هذا الوقف من مدة ، وسجل في المحكمة ، وتصرف فيه بحسب شرطه على مذهب إمامه ، واعتبره وقفا ، وقد كتب عليه عدة قضاة وأجازوا هذا التصرف بناءً على موافقته للمذهب المذكور والأعمال بمقاصدها ، لحديث " إنما الأعمال بالنيات " <sup>(١)</sup> والواقف المذكور حنفي المذهب فمخالفته مذهب المذكور في هذا الوقف لا مبرر له . فلا يسوغ إبدال وقفيته ولانقضائها بمجرد الهوى والتشهبي بلا دليل ، وقد صرح العلماء أن الشخص إذا استفتى واحدا وأخذ بقوله فيلزم بالتزامه ، قال في " شرح التحرير " : لو أفتى المقلد مفت واحد وعمل به المقلد لزمه قطعا " وليس له الرجوع عنه إلى فتوى غيره في تلك الحادثة بعينها إجماعا .

(١) رواه البخاري ومسلم .

أما ما ذكره المستفتي أن مذهب أبي حنيفة أنه لا بد أن يحكم بصحة الوقف حاكم . فهذا قول في مذهب أبي حنيفة ، وخالفه أبو يوسف فلم يشترط ذلك ، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم أن الوقف يلزم بمجرد اللفظ ، قال بعض الحنفية : ونحن نفتي به للعرف . والله يحفظكم .

( ص / ف ٢٦٢ في ٢٢ / ٦ / ١٣٧٥ هـ )

( ٢٢٦٥ — ثبوت الوقف بالاستفاضة ، وإذا لم يستفص فيكفي إقرار من هو تحت يده )

" سئل " الشيخ محمد بن إبراهيم عما إذا لم يجد من كان الوقف تحت يده حججا للوقف ولا شهودا ولا شيئا من البيئات غير مجرد وضع اليد ، فما العمل فيه ؟ هل إذا أقر بوقفه ولم يعين الواقف يقبل منه .

فأجاب : يثبت الوقف بالاستفاضة ، ولا حاجة إلى معرفة اسم الواقف ، وإن لم يستفص فيكفي إقرار من هو تحت يده بذلك ، ما لم ينازع في ذلك بحجة شرعية .

( ملحقة بالدرر ج ٢ — ٢٤٤ الطبعة الأولى ) .

( ٢٢٦٦ — لا يجوز إنقاذ وصية في عمل إسقاط صلاة أو صيام )

هل يجوز إنقاذ وصية الميت في عمل إسقاط صلاة أو صيام عنه ، كأن يجمع عدد من الفقراء ويدفع إليهم مال في تحملهم ما على الميت من صلاة أو صيام ؟

أما إنقاذ وصية الميت في عمل إسقاط صلاة أو صيام عنه ؟ فغير جائز ؛ بل هو من أبطل الباطل ، وهذا الصنيع الذي يعمل في الاسقاط المشار إليه مما برأ الله الشريعة المطهرة من تجويزه ، وفيه من التلاعب والمنافاة لأصول الشريعة ما لا يخفى . أهـ . والله يحفظكم / / ٧٧

( ص / ف ٥٩ في ٢٤ / ١ / ١٣٧٧ )

( ٢٢٦٧٧ — الوقف على قراءة " اللطيف الكبير " ، والأوسط ، واستجار من يقرأ القرآن ودلائل الخيرات والبخاري ، والوقف على من يقرأ القرآن الخ .

ويهدي ثوابه للنبي وابنته والموقف وأولاده )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا من رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٤٥٠ وبتاريخ ١٠ / ٢١ /

١٣٨٠ هـ بشأن مارفעתه رئاسة المحكة الكبرى بمكة بصدد طلب السفارة المغربية بجدة إقامة السيد حسن



عبد اللطيف الدباغ ناظراً على الأوقاف التابعة للمغاربة — المشتملة على خطاب فضيلة رئيس المحكمة بعداد ٤/١١ وتاريخ ١/٣/٨٠ المتضمن ملاحظته على بعض شروط الوقف ، ورغبته عرض الوقف وشروطه علينا لنقرر عنه مايجب نحو صحة الوقف وحكم شروطه المذكورة .

وبالاطلاع على صكي الوقفية الصادرين من المحكمة الكبرى بمكة برقم ٣١ في ١/٢٠ / ١٣٣١ ورقم ١٢٨ في ١٩/١٢ / ١٣٣١ المتضمن أولهما أن السيد عبدالله الدباغ أنهى بأن أخاه محمد توفي وكان ناظراً على أوقاف الرباط وقف الشريفة لبابه بنت السلطان اسماعيل الكائنة بمكة بمحلة جياذ وكامل الدار الكائنة بمحلة الشامية بخط سويقه ، وكامل الدار الكائنة بشعب عامر أوقفهما سلطان المغرب الحسن ، وذكر مصرف الوقف وشروطه ، إلى آخر ما ذكر .

كما يتضمن ثانيهما وقفية سلطان المغرب سابقاً الشريف عبدالحافظ بن الشريف محمد كامل الدارين المتلاصقتين الكائنتين بمحلة النقا — وكامل الدار الكائنة بالحلة من حارة النقا ، وكامل الدار الكائنة بشعب عامر ، وذكر مصرف الوقف وشروطه ، إلى آخر ما ذكره .

بالاطلاع عليهما وجدا يحتويان على شروط لم يظهر لنا وجه مشروعيتها ؛ بل ظهر وجه مخالفتها للمشروع ، تلك الشروط هي تحديد قراءة من الذكر المسمى " اللطيف الكبير " وقد فسر لنا هذا المتبوع من الدعاء بقول : ( يالطيف الطف بنا وبالمسلمين ) يتلون ذلك ستة عشر الفا وستمائة وواحد وأربعين ، وتوقيته في كل أسبوع مرة ، وتحديد قراءة عدد من الذكر المسمى ( اللطيف العدد الأوسط وتأجير واستئجار من يقوم بهذا العمل بجزء من الغلة ، ولمن يقرأ القرآن في الشهر مرة حزبا في الصباح وحزبا في المساء من كل يوم ، ولمن يقرأ " دلائل الخيرات " في كل أسبوع مرتين ، ولمن يقرأ تجاه الكعبة الشريفة متن " البخاري " من السبت إلى الجمعة .

فهذه الأذكار وإن كانت في أصلها شرعية ، قال تعالى : ( أدعوني أستجب لكم ) <sup>(١)</sup> ( قل أدعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا مادتدعوا فله الأسماء الحسنى ) <sup>(٢)</sup> وقال صلى الله عليه وسلم " الدعاء مخ العبادة " <sup>(٣)</sup> " إذا سألت فاسأل الله " <sup>(٤)</sup> إلا أنها بتحديدتها وأخرجتها من المشروع إلى غير مشروع ، فارتفع اعتبار المشروع الأصلي ، وصارت هذه الأذكار من أنواع البدع ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : " كل بدعة ضلالة " <sup>(٥)</sup> فهي بدع إضافية .

(١) سورة المؤمن آية ٦٠ .

(٢) سورة الأسراء - آية ١١٠ .

(٣) أخرجه الترمذي عن أنس .

(٤) أخرجه الترمذي وقال حديث صحيح .

(٥) رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح .

قال صاحب " الاعتصام " - الجزء الثاني ص ١٤٠ " ومن البدع الاضافية التي تقرب من الحقيقة أن يكون أصل العبادة مشروعاً إلا أنها تخرج عن أصل شرعيتها بغير دليل ، توها بأنها باقية على أصلها تحت مقتضى الدليل ، وذلك بأن يقيد إطلاقها بالرأي ، أو يطلق تقييدها ، وبالجملة فتخرج عن حدها الذي حد لها ، وذكر أمثلة لذلك كتخصيص الجمعة أو الأربعاء أو السابع أو الثامن في الشهر بالصيام ، وتخصيص الأيام الفاضلة بأنواع العبادات التي لم تشرع لها تخصيصاً ، كتخصيص اليوم الفولاني بكذا وكذا من الركعات ، أو بصدقة كذا وكذا . وقال : فصار التخصيص من المكلف بدعة ؛ إذ هي تشريع بغير مستند ، ومنه تكرار السورة الواحدة في التلاوة أو في الركعة الواحدة ؛ فإن التلاوة لم تشرع على ذلك الوجه ، وخرج ابن وضاح عن مصعب ، قال : سئل سفيان عن رجل يكثر قراءة ( قل هو الله أحد ) لا يقرأ غيرها كما يقرؤها ؟ فكرهه ، وقال : إنما أنتم متبعون ، فاتبعوا الأولين ، ولم يبلغنا عنهم نحو هذا . ومن ذلك قراءة القرآن بهيئة الاجتماع " عشية عرفة " في المسجد تشبهاً بأهل عرفة ، وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه بلغه أن أناساً يجتمعون في المسجد ، ويقول أحدهم : هللوا كذا ، وسبحوا كذا وكبروا كذا ، فيفعلون . فقال ابن مسعود : إنكم لأهدى من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أضل ؛ بل هذه - يعني أضل . وقد أنكر عليهم هذا الصنيع ، مع أن هؤلاء ربما ظن دخولهم تحت قوله تعالى : ( أذكروا الله ذكراً كثيراً ) <sup>(١)</sup> وإنكار ابن مسعود عليهم الذكر ؛ لأنه جاء منهم على هذه الهيئة التي لم يكن الصحابة رضي الله عنهم يفعلونها . وقال رضي الله عنه : اتبعوا ، ولا تتبدعوا ، فقد كفيتم ، وكل بدعة ضلالة ، وقال حذيفة رضي الله عنه : اتبعوا سبيلنا فلئن اتبعتمونا لقد سبقتم سبقاً بعيداً ، ولئن خالقتمونا لقد ضللتم ضلالاً بعيداً ، وقد أجمع المسلمون على أن من أوقف على صلاة أو قراءة ، أو نحوها غير شرعية لم يصح وقفه .

وقد يقال أن بعض أئمة المذاهب يرون اتباع شرط الواقف إن جاز وقد فرق العلماء بين المباح الذي يفعل لأنه مباح وبين المباح الذي يتخذ دينا وعبادة وطاعة ، فمن جعل ماله دينا ولاعبادة دينا وعبادة كان ذلك حراماً باتفاقهم ، ووقفه على ذلك باطل . ومعنى قولهم : واتبع شرطه إن جاز . إنه كاشترطه عدم تغييره ، أو بيعه عند الخراب ، أو بيعه عند قلة غلته .

واستبداله بما هو أكثر منه ، كما ذكر ذلك الخطاب في " مواهب الجليل ، على مختصر خليل " .

ثم إن الوقف إذا كان على جهة فلا بد أن يكون قربة . أما إذا كان على جهة لا قربة فيها فهو وقف فاسد ؛ لتعارضه مع ما يقصده الشارع ويطلبه ، قال في " مختصر الفتاوي ص ٣٩١ " مانصه : والأصل أن كل ما شرط

(١) سورة الأحزاب - آية ٤١ .

من العمل في الوقوف التي توقف على الأعمال فلا بد أن يكون قربة : إما واجباً ، أو مستحباً . أما اشتراط عمل محرم فلا يصح باتفاق المسلمين ؛ بل كذلك المكروه ، وكذلك المباح على الصحيح . أ ه .

وعلى فرض أن هذه الأذكار مستحبة — معاذ الله أن نقول ذلك — فتكون من قبيل العبادات ، والعبادات هي ما قصد بها وجه الله تعالى . أما هؤلاء المستأجرون لهذه الأغراض فتقع أذكارهم مستحقة بالاجارة والجمالة المفروضتين لهم فلا يكون عملهم قربة ، وبهذا ينتفي مقصود الواقف لخلوه من المنفعة في الدين والدنيا ، فيبطل الوقف لذلك . هذا في الأذكار ونحوها . أما القرآن واشتراط إهداء ثواب تلاوته على الواقف ففيه الخلاف بين العلماء بعضهم — كأكثر أصحاب مالك والشافعي — لا يرون جواز إهداء ثواب التلاوة ، ويرون أن شرط الواقف له باطل . وبعضهم يرون جواز ذلك ويعتبرونه من العبادات التي يقصد بها وجه الله تعالى ، واستتجار القرآن لذلك يحيله عن القربة ؛ لأن قراءتهم تقع مستحقة يجعل أو اجارة ولم تصدر منهم عبادة يقصد بها وجه الله ، فيبطل الشرط لانتفاء القربة منه .

قال في " مختصر الفتاوي ص ٣٩٣ مانصه : وأما اشتراط إهداء ثواب التلاوة فهذا مبني على إهداء ثواب العبادات البدنية كالصلاة ، وفيه نزاع ، فمن كان مذهبه أنه لا يجوز إهداء ثوابها كأثر أصحاب مالك والشافعي كان هذا الشرط باطلاً . وقال : ومن كان مذهبه أنه يجوز إهداء ثوابها للميت كأحمد وأصحاب أبي حنيفة وطائفة من أصحاب مالك والشافعي فهذا يعتبر أمراً آخر وهو أن هذا إنما يكون من العبادات ، والعبادات هي ما قصد بها وجه الله تعالى ، فأما ما يقع مستحقاً بعقد اجارة أو جمالة فإنه لا يكون قربة . أ ه .

وقال ابن القيم رحمه الله في " إعلام الموقعين " : وبالجملة فشرط الواقفين " أربعة أقسام " : شروط محرمة في الشرع . وشروط مكروهة لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم . وشروط تتضمن ترك ما هو أحب إلى الله ورسوله . وشروط تتضمن فعل ما هو أحب إلى الله تعالى ورسوله . فالأقسام الثلاثة الأولى لا حرمة لها ولا اعتبار . والقسم الرابع هو الشروط الواجب الاعتبار ، وبالله التوفيق . أ ه .

وبما تقدم من بيان يتضح لنا أن وقف الدارين الكائنة إحداهما بشعب عامر بالقرب من المدعي والثانية بمحلة الشامية بخط سويقة الموقوفتين من قبل سلطان المغرب الحسن بأطل ، وذلك لانهما موقوفتان على من يقوم بالأذكار المتقدم ذكرها ، والتي تقرر خروجها عن المشروع ، واعتبارها من ضروب البدع والمحدثات ، وقد بطلت وقفية هاتين الدارين لأهمهما وقفنا على من لا يصح الوقف عليه ، واقتصر عليه ، فصار هذا الوقف منقطعاً . وذكر العلماء أن مثل هذا الوقف باطل .

قال في " الانصاف جزء . ص ٣٤ " السادسة : منقطع الأول والوسط والأخير مثل أن يقف على من لا يصح الوقف عليه ويسكت ، أو يذكر مالا يصح الوقف عليه أيضاً ، فهذا باطل بلا نزاع بين الأصحاب . أه .  
وقال في " الكشاف الجزء الرابع ص ٢١٣ " : وإن وقف على من لا يصح الوقف عليه ولم يذكر له مالا صحيحاً كأن يقول وقفته على الأغنياء أو الذميين أو الكنيسة ونحوها بطل الوقف ، لأنه عين الصرف الباطل واقتصر عليه . أه .

وقال في " حاشية الدسوقي " على الشرح الكبير في الفقه المالكي على عبارة الشرح الكبير : أو على نفسه خاصة فيبطل قطعاً . الخ . وقد ذهبنا أن الوقف إذا كان فيه انقطاع في أوله أو آخره أو وسطه يبطل فيما لا يجوز الوقف عليه ، ويصح فيما يصح الوقف عليه . أه .

وقال في " جواهر العقود " الجزء الأول : ولو كان الوقف منقطع الأول مثل قوله : وقفته على من سيولد لي أو على مسجد بني فلان بموضع كذا فالأشهر البطلان أه .

وقال في " المنهاج " : ولو كان الوقف منقطع الأول كوقفته على من سيولد لي ، فالمذهب بطلانه . أه .  
وقال في " شرح العناية على الهداية " للبابرتي الحنفي : ولا يتم الوقف عند أبي حنيفة ومحمد حتى يجعل آخره لجهة لاتنقطع . أه

أما وقف الشريفة لبابه بنت السلطان عبدالله كامل الرباط الكائن بمكة المكرمة بحارة جباد والحدود في الصك المرفق الموقوف على سكني النساء العزيزات من الشريفات المنقطعات ، وقيام سلطان المغرب بتجديد بنائه ، وإقامة دارين بواجهة تحت كل واحدة منهما دكان يؤجر ، وإعطاء الساكنات في الرباط من الشريفات ثلاثة أرباع الغلة ، وربيعها يقسم مناصفة بين الناظر وعمارة الوقف . هذا الوقف لا بأس به وهو سائغ شرعاً .

بقي وقف سلطان المغرب الأقصى السلطان عبدالحفيظ بن الشريف حسن لكامل الدارين المتلاصقتين الكائنتين بمحلة النقا وكامل الدار الكائنة بالحلقة من حارة النقا وكامل الدار الكائنة بشعب عامر المذكورات في الصك المرفق المعروف برقم ١٢٨ وتاريخ ١٩/١٢/١٣٣١ الموقوفة على من يقوم بقراءة القرآن وتلاوة الأذكار المذكورة صفتها في الصك المشار إليه من يقرأ تجاه الكعبة المشرفة متن " البخاري " ويصرف ثواب تلاوته إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبنته ، وإلى الموقوف ، وأولاده . إلى آخره .

ونفيد جلالكم أن هذا الوقف صحيح ، وتبطل جميع شروط واقفه ؛ لوقفيتها على من يقوم بقراءة القرآن وقراءة متن البخاري تجاه الكعبة المشرفة وتلاوة الأذكار المتقدم ذكرها والتي تقرر خروجها عن المشروع واعتبارها من ضروب البدع والمحدثات ، ومخالفتها للمشروع . ماعدى ترتيب عشرة الدوايق الماء من ماء زمزم

سبباً لعامة الناس ، ويكون حكم هذا الوقف حكم الوقف إذا اشترط فيه شروط صحيحة وأخرى باطلة ، صح الوقف ، وألغى من الشروط ما كان باطلاً.

وبالله التوفيق .. والله يحفظكم .

( ص / ف ١٢٦٢ في ١٠ / ٨ / ١٣٨٠ )

( ٢٢٦٦ — الوقف على الزوايا ، وعلى قراءة مولد أو ختمة لروح الواقف )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المعادة إلينا وفق خطاب سموكم برقم ٧٧١٢ وتاريخ ٢٥ / ٤ / ١٣٧٩ هـ — وعلى ملحقها المرفقين بخطابي سموكم برقم ٨٩٣٨ وتاريخ ٤ / ٥ / ١٣٧٩ ورقم ١٠٣٩١ وتاريخ ١٨ / ٥ / ١٣٧٩ المتصلة بقضية الدندراوي المشتملة على خطاب فضيلة رئيس المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة برقم ١٤٠ / ٤ / ١٣٧٩ / ٢ / ١٢ حول القضية .

ويتبع المعاملة ومرفقاتها ، وتأمل خطاب فضيلة الشيخ عبدالله بن دهيش المتضمن أن القضية من اختصاص دار الافتاء ؛ للنظر في صحة وقف الدندراوي ، أو عدمها .

نفيد سموكم أنه بدراستنا للصك الصادر من محكمة المدينة المنورة بتاريخ ٢١ / ٣ / ١٣٢٧ المتضمن ثبوت دعوى أحمد قرافي من كون جميع الأماكن المذكورة المحدودة بالحدود المسطورة قد أوقفها محمد الدندراوي وهو يملكها بالوجه المدعي به المشروع حسبما تقرر بشهادة الشاهدين المعدلين ، وأن الواقف وقفه على نفسه مدة حياته ، ثم من بعده على أولاده . إلى آخره . ، اشترط فيه شروطاً ذكر بعضها ، والحكم بثبوت الوقف المذكور ، ولزوم ذلك كله في خصوصه وعمومه — بدراستنا لذلك ظهر لنا صحة أصل الوقف لاستكمال شروط الصحة . أما ما اشتمل عليه من شروط غير شرعية فهي لاغية ، ونصوص العلماء في ذلك معروفة ، قال في " مختصر الفتاوي ص ٣٩١ " مانصه والأصل أن كل ما شرط من العمل في الوقوف التي توقف على الأعمال فلا بد أن تكون قريبة : إما واجباً ، وإما مستحباً . أما اشتراط عمل محرم فلا يصح باتفاق المسلمين . أ ه . وقال أيضاً : وقد اتفق المسلمون على ان شروط الواقف تنقسم إلى صحيح وفساد ، كما في سائر العقود . أ ه . وقال ابن القيم في " إعلام الموقعين — الجزء الثالث ص ٩٣ " : إنما ينفذ من شروط الواقفين ما كان لله طاعة ، وللمكلف مصلحة ، وأما ما كان بضد ذلك فلا حرمة له . أ ه . وقال أيضاً : وبالجملة فشروط الواقفين " أربعة أقسام " : شروط

محرمة في الشرع ، وشروط مكروهة لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وشروط تتضمن ترك ما هو أحب إلى الله تعالى ورسوله ، وشروط تتضمن ترك ما هو أحب إلى الله تعالى ورسوله ، وشروط تتضمن فعل ما هو أحب إلى الله ورسوله . فالأقسام الثلاثة الأول لاحرمة لها ولا اعتبار . والقسم الرابع هو الشرط المتبع الواجب الاعتبار . وباللغة التوفيق . أ ه .

بقي التنبيه على الشروط الباطلة في الوقف ، فاشتراط الواقف إفراز قطعة الأرض الكائنة بحمام سكر مع ما اشتملت عليه من البناء القائم عليها زاوية للفقراء الرشائده ، وتخصيصه لها كل يوم قربتين ماء ، وكل شهر تنكه قاز وكل سنة فرشاة لها من الخصف ، وأن يعود الموقوف بعد انقراض أولاده وأولاده من البطون إلى فقراء الزاوية . يغلب على الظن أن مثل هذه الزوايا لا تخلو من محذور ، فإذا لم تكن هذه الزاوية مكاناً للعبادات الباطلة والبدع والمنكرات وتحققت القربة في صرف ما يصرف من الوقف عليها ولم يكن واحد من أهلها جماعاً للمال غير متخلق بالأخلاق الفاضلة والآداب الشرعية فلا بأس به ، ولأمانع من اعتبار ، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية جواز الوقف على الصوفية ، قال في " الاختبارات ص ١٧٠ " : ويجوز الوقف على الصوفية ، فمن كان جماعاً للمال ولم يتخلق بالأخلاق المحدودة ولا تأدب بالآداب الشرعية وغلبت عليه الآداب الوضيعة أو كان فاسقاً لم يستحق شيئاً . أ ه .

وأما اشتراط قراءة مولد لروح الواقف .

وكذلك اشتراط قراءة ختمة شريفة يصرف ثوابها لروح الواقف شرط باطل ، إذ أن أقل ما يقال فيه : إنه شرط مباح . قال في " مختصر الفتاوي ص ٣٩٢ " وإن شرطاً مباحاً لا قربة فيه كان أيضاً باطلاً . أما ظهور انتفاء القربة في مثل هذا الشرط ، فيتضح إذا علم أن الاختلاف في جواز إهداء ثواب التلاوة حاصل : من العلماء من منعه كأكثر أصحاب مالك والشافعي . ومنهم من اجازة كأحمد وأصحاب أبي حنيفة وطائفة من أصحاب مالك والشافعي ، واعتبروه من العبادات ، واشتراط قراءة الختمة لا يقع إلا مستحقاً بعقد أو جعالة ، وعلى هذا لا يكون قربة إذا العبادات ما قصد به وجه الله تعالى .

أما مطالبة محمود أبو العلا خضر موكلية أتعابه فليس لقضيته معهم حكم نظره وتدقيقه ؛ لذا نعيد إليكم كامل أوراق المعاملة . والله يحفظكم .

( ص / ف ٣٠٦ في ٢٩ / ٨ / ١٣٧٩ )

( ٢٢٦٧ — حكم الوقف والوصية على قراءة القرآن أو بعضه كل يوم وإهداء ثوابه للميت )

سئل الشيخ محمد بن ابراهيم عن حكم الوقوف والوصايا على قراءة القرآن أو بعضه كل يوم ، وأهداء ثوابه للميت ، وهل يرفض نص الواقف بذلك ؟

فأجاب : الوقوف والوصايا على هذا الوجه المذكور لاتصلح ؛ لأن من شرط الوقف على جهة أن يكون على بروقربة ، وليس قراءة القرآن واهداء ثوابها إلى الأموات قربة ؛ ولهذا لم يعرف مثل ذلك عن السلف الصالح والتابعين رضي الله عنهم . وغاية ذلك أن يكون جائزا ، وفي مثل هذا الوقت مفسدة — وهي حصول القراءة لغير الله والتأكل بالقرآن وقراءته على غير الوجه المشروع ، قال في " الاختيارات " : وأما هذه الأوقاف التي على الترب ففيها من المصلحة بقاء حفظ القرآن في بعض البلاد بسبب عدم الأسباب الحاملة عليه . وفيها مفسد آخر من حصول القراءة لغير الله والتأكل بالقرآن وقراءته على غير الوجه المشروع ، واشتغال النفوس بذلك عن القراءة المشروعة ، فمتى أمكن تحصيل هذه المصلحة بدون ذلك الفساد جاز . والوجه النهي عن ذلك ، والمنع ، وإبطاله .

( ملحقه بالدرج ٢ ص ٢٨٤ الطبعة الأولى )

( ٢٢٦٨ شرطان لا يصحان )

من محمد بن ابراهيم إلى صاحب الفضيلة رئيس المحكمة الكبرى بمكة  
سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

إليكم برفقة المعروض المقدم لنا من المستحقين في وقف محمد مكي الكائن في الشامية بمكة المكرمة تحت نظارة حمزة بن علي مكي وعبد الله حسين مكي ، ويرفقه صورة صك الوقفية رقم ٤٦١ / ٨٠ / تاريخ ١٢/٢٥ / ١٣٠٣ الصادر من محكمة مكة وملحقه رقم ١٤ وتاريخ ١/٢٣ / ١٣٢٢ هـ الصادر من محكمة مكة ، وقد طلب المستحقون منا النظر في الصك وملحقه ، وذكروا أن فيهما شروطا لاتتفق مع الشريعة ، فجرى منا النظر فيهما فوجدنا أن جميع ما نص عليه الواقف من الشروط صحيح ؛ إلا ما ذكره في الصك بقوله : وكذلك يعمل للواقف المذكور كل سنة حول ليلة موته ، ويفعل فيه بالفعل عادة عند أهل مكة في الأحوال من الحلوى والطعام ، ويعطى شيء من الدراهم للقراء .

وما ذكره في الملحق بقوله : ويرتب فقيهان في المسجد الحرام من حفظة القرآن ، ويقرأ كل واحد منهما جزء كل ليلة ، فيحصل كل شهر خمتان ويهدي ثوابهما إلى حضرة النبي صلى الله عليه وسلم وآله وإلى روح هذا الواقف ووالديه وأخوته وذريته . انتهى .

فهذان الشرطان لا يصحان ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : " كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط " (١) وقال صلى الله عليه وسلم : " من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد " (٢) وقال صلى الله عليه وسلم : " من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد " (١) وهذان الشرطان من الشروط المتدعة ، ولا يجوز العمل بمقتضاهما .

ثم ان الواقف قد خصص ثلث غلة الوقف للانفاق على تحقيق هذين الشرطين ، وعلى شراء خسفة وحنبل مستطيل يفرش بالمسجد الحرام ويرتب عليها عشرة دوارق زمزم سيلا للعامة ، تجدد الدوارق كل شهر ، ويعطي قديمها لخدام زمزم ، وتملية صهريج هذا الواقف الكائن بيته الذي بمنى ويسبل سيلا عاما أيام منى بأن يوضع عنده أزيار تملأ منه ومغاريب يشرب بها ، فإن لم يتيسر ذلك الصهريج يستأجر غيره من ثلث الغلة في منى ويسبل أيامها على هذه الكيفية .

وبناء على ماسبق من إبطال الشرطين فالذي يخصهما من ثلث الغلة حكمه حكم الوقف المنقطع الآخر ، فيصرف إلى ذرية الواقف ، ثم من بعدهم ، وهكذا على حسب ترتيب الواقف المذكور في الصك المشار إليه سابقاً فأنتم إن شاء الله اعتمدوا تبليغ الناظرين على الوقف للعمل بمقتضى ما ذكرنا ، وتسليم الصك وملحقه لمستحقي الوقف ، وإعطائهم صورة من هذه الفتوى . والسلام عليكم (١)

( ص / ف ٣١٧١ / ١ / في ١٠ / ٨ / ١٣٨٧ )

مفتي الديار السعودية

( ٢٢٦٩ — الوقف على التعلم في الخارج )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بمكة

سلمه الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فقد اطلعنا على خطابكم لنا برقم ١٣٣ في ٢٤ / ٤ / ١٣٨٠ بخصوص وصية عبدالله بن علي الخويطر بثلث ماله ، يكون بعد حصره في عقار وقفنا على أولاده وزوجتيه ومن بعدهم أولاد ابناؤه الذكور دون الاناث ، وأن

(١) متفق عليه .

(٢) رواه مسلم .

(١) متفق عليه .

(١) الوقف على " حمام الحرم " تقدم ضمن فتوى في الحج برقم ( ٢٦٧٣ / ١ / ٢٧ / ٦ / ١٣٨٧ هـ " .



يصرف من ريع الثلث على تعليم اثنين من ابنائه وهما صالح وأحمد ، وإن احتاج ابنه حمد إلى زيادة عما تصرفه له الحكومة فيصرف له مايجتاجه من ريع الثلث ، وقد ذكرت أن أبناءه الموصى لهم أحدهم صغير ومثله يقبل في مدارس الحكومة بدون مقابل، والآخرا يتعلمان في المانيا وفرنسا على حساب الحكومة ، وأن الناظر على الوقف عبدالعزيز ابن الموصى قد راجعك هو وأحد زوجتي المتوفي والوصية على ابنها منه أحمد المشار إليه أعلاه متخرجين من هذه الوصية التي لم يذكر فيها أعمال بر ، وتسألنا هل هذه الوصية صحيحة ، ام الأفضل إبطالها ؟  
والجواب : أن الأولى والحالة ماذكر حل هذه الوصية وجعلها ميراثاً ؛ لأنها وصية على الورثة القصد منها في الحقيقة حرمان أولاد البنات ، وتخصيص بعض الورثة بزيادة نفع ، وحرمان من قد سيحدث من ورثة الزوجتين .  
وأيضاً لو قدر حاجة ابنة اللذين يتعلمان في المانيا وفرنسا إلى نفقة على تعلمهما هناك فإن الوقف على التعليم في الخارج لدى الدول الكافرة ليس جهة بريصح الوقف عليها . والله يحفظكم . والسلام .

رئيس القضاة

( ص — ق ٣٩٢ في ١١/٥/١٣٨٠ )

( ٢٢٧٠ — لا تبطل الأوقاف من أجل ان بعض مصارفها غير شرعي )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة فضيلة رئيس المحكمة والدوائر الشرعية في المدينة .

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى الاطلاع على الأوراق المشفوعة الواردة إلينا منكم برقم ٣٠٤٨ وتاريخ ٢٥/٤/١٣٨٢ المرفقة بالاستفتاء المقدم إلينا بواسطتكم من ناظر وقف القشاشي ، المتضمن أن بعض أوقاف القشاشي موقوفة في جهات غير شرعية ولايقرها الشرع الشريف . كما جرى الاطلاع على صورة حجة الوقفية الموضحة بها شروط الوقف .

وبتأمل ماذكر وبمعرفة مقاصد بعض النظار الذين يتقدمون مستفتين عن مثل ذلك ومحاولين إبطال مثل هذا الوقف للتوصل إلى التصرف فيه وبيعه ، فإننا لانرى إبطاله بمثل ماذكر ؛ لأن ابطاله خلاف مقصود الواقف ، بل خلاف مقصود الشارع ، لأن الوقف عن الأعمال الخيرية التي ندب اليها الشارع ولاينبغي التعرض له بافساد أو إبطال ماوجد سبيل لتصحيحه ، لاسيما وهذا وقف قد حكم بصحته حاكم من مدة تزيد على ثلاثمائة سنة ، ولايزال العمل جارياً بوقفيته وصرف ريعه مصارفه طيلة هذه المدة . وغاية ما هنالك إن كان مصرفه على أوجه

ووجد فيها شيء غير شرعي فيقتصر منها على الأشياء الشرعي ... ، السلام .. ( ص / ف ١/٦٢٨ في ٣/٢٩ /  
١٣٨٣هـ )

( ٢٢٧١ — تهوية المساجد من أعمال البر )

معالي وزير الحج والأوقاف بالنيابة .

اتصل بنا جملة من جماعة مسجد الجامع الكبير بالرياض شاكين من شدة وطئة الحر ، وذكروا أن مراوح المسجد  
قديمة وصغيرة ، ولا تؤدي التبريد المطلوب ، نظرا لارتفاع السقف ، وقصر أعمدتها وريشها ، ولأن وضعها  
متباعد بعضها عن بعض ، وقد كان تركيبها منذ بضعة عشر سنة عند عمارة المسجد .

ونظرا لوجهة مذكروه ، ولما نص عليه العلماء رضوان الله عليهم من أن الصلاة تكره في محل شديد الحر  
والبرد ؛ لأنه يذهب الخشوع الذي هو لب الصلاة .

وعليه فينبغي منكم وفقكم الله الأمر على من يلزم بتبديل المراوح المذكورة بمراوح جديدة من النوع الجيد  
الكبير ، وكذلك تقوية التيار الكهربائي ، وابدال مايلزم لذلك من طبلون وعداد وأسلاك وغير ذلك مما يتطلبه  
هذا المشروع ، لأن هذا مسجد جامع أثري يؤمه المصلون من كل جهة ، ويصلي فيه الأجانب الذين يأتون للبلاد  
، فيتعين تكميله بكل ما يحتاج إليه من هذه النواحي وغيرها . ولاتستكثر النفقة في مثل هذا ؛ فإن أفضل ما أنفقت  
الأموال في عمارة المساجد . وقد قال تعالى : ( إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر واقام الصلاة  
وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين )<sup>(١)</sup> والله الموفق والسلام .

مفتي البلاد السعودية

( ص / ف ٧٦٥ / ١ في ٣/١٢ / ١٣٨٧ )

( ٢٢٧٢ — لايعمر مسجد من مال حرام )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم عبدالرحمن بن عبدالله علوي

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد

(١) سورة التوبة - آية ١٨ .

فقد وصل إلينا كتابك الذي تستفتي به عن رجل جميع مبلغا من المال من كسب حرام ، وقرر أن يعمر منه مسجداً دامراً يخشى سقوطه ، وأودع المبلغ عند ثلاثة رجال جعلهم مشرفين على عمارة المسجد ، وفي اثناء ذلك توفي الرجل قبل الشروع في بناء المسجد المذكور ، وتساءل هل يجوز أن يعمر المسجد بهذا المال؟  
والجواب : الحمد لله . ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أن الله طيب لا يقبل إلا طيباً " (١) فإن كان تعلمون علماً يقينا أن هذا المال يعينه مجموع من كسب كله حرام ، فهذا له حكم . وإن كنتم لاتعلمون ذلك يقينا وإنما هو توهم أو مجرد ظن أو نقله لكم إنسان بحسب ماتصوره من غير يقين فهذه الأشياء لا يلتفت إليها وينفذ ما أمضاء الرجل ، ويعمر المسجد بهذا المال قبل أن يسقط فيصعب تلافيه .  
وفي الحالة الأولى وهي ما إذا تيقنتم جزماً أن جميع هذا المال مجموع من كسب حرام فلايجوز أن يعمرالمسجد بمال حرام ، ولكن يجعل هذا المال في المرافق العامة على نظر القاضي ، ويكتب لوزارة الأوقاف عن هذا المسجد لتقوم بعمارته . والسلام عليكم .  
مفتي الديار السعودية

( ص / ف ١١٨٧ في ١٨ / ٦ / ١٣٨٩ )

(٢٢٧٣ – هل يجوز لغير المسلم أن يساهم في بناء مسجد )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة معالي الأمين العام لرابطة العالم الاسلامي المحترم .  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابكم رقم ٢٨٤ وتاريخ ٢١/٥/١٣٨٣هـ المرفق بالرسالة الواردة إليكم من مسلمي غيانا البريطانية بأمريكا الجنوبية ، المتضمنة عدة أسئلة شرعية يطلبون الاجابة عليها حسماً للخلاف الذي بين المسلمين هناك ، وقد جرى تأمل تلك الرسالة ، والجواب عليها بما يلي :

" المسألة الأولى " : هل يجوز لرجل غير مسلم أن يتبرع بمال يساهم به في بناء مسجد ؟

والجواب : لآمانع من ذلك إذا لم يوجد من المسلمين من يريد الاستقلال بذلك ، بشرط أن لا يكون له سيطرة ولا تصرف في ذلك المسجد .

" المسألة الثانية " : هل يجوز لرجل غير مسلم أن يهب شيئاً مساهمة منه في بناء مسجد بعدما طلبت منه الهبة ؟

(١) أخرجه مسلم .

وجواب هذه " المسألة " كجواب المسألة التي قبلها ، إلا أنه لا ينبغي للمسلمين أن يستعينوا بالمشركين ماداموا يقدرّون على سد حاجتهم بأنفسهم .

( ص / ف ١٤٢٦ / ١ في ٥/٢٦ / ١٣٨٥ )<sup>(١)</sup>

( ٢٢٧٤ — لا يجوز الاذن للشيعة في بناء مسجد لهم )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم مدير الأوقاف بالمنطقة الوسطى والشرقية سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

بالإشارة إلى خطابكم لنا رقم ٤٣٩٧ / ٣ / وتاريخ ٥/٢ / ٨٨ وبرفقة الأوراق الخاصة بطلب جماعة مسجد قرية العمران بالأحساء الأذن لهم بالسماح لبناء ما تقدم من مسجدهم ، وقد ذكرت في خطابكم آنف الذكر أن جميع أهل القرية ( شيعة وتساؤون هل يجوز الأذن لهم ؟

والجواب : لا يجوز أن يؤذن لهم بينائه ؛ لما علم من مخالفتهم لأهل السنة ، فالسماح لهم من باب التعاون على الإثم والعدوان ، وقد قال تعالى : ( ولا تعاونوا على الإثم والعدوان )<sup>(١)</sup> والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٢٧٢٠ / في ٩/١١ / ١٣٨٨ هـ )

( ٢٢٧٥ — وقف الماء بمنى مشروع . الممنوع وقف العقار )

من محمد بن ابراهيم إلى صاحب الفضيلة رئيس المحكمة الكبرى بمكة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، وبعد

بالإشارة إلى خطابكم لنا رقم ٣١٩٩ / ١ / وتاريخ ٨/٨ / ٨٨ وبرفته خطاب فضلة القاضي بمحكمة مكة المكرمة الشيخ ابراهيم فطاني رقم ٦٦٣ وتاريخ ٨/٨ / ٨٨ الذي يستوضح فيه عن الشرط الذي ذكره حسين مكّي في صك الوقفية وهو قوله : ويصرف في تملية صهريج هذا الواقف الكائنة ببيته الذي بمنى بزقاق مسجد النحر ، ويسبل سبيلاً عاماً أيام منى ، بأن يوضع عدة أزيار تملأ منه ؛ ومغاريب يشرب بها ، فإن لم يتيسر ذلك الصهريج فيستأجر غيره في منى من ثلث غلة الوقف الذي بمكة ويسبل أيامها على هذه الكيفية . انتهى .

(١) والمسألة الثالثة : هل مات عيسى على الصليب - وتقدمت في ( توحيد الالهية ) ؟ " الرابعة : هل قال شلتوت شيئاً من هذا ؟ " الخامسة " : كم عدد زوجات النبي وأبنائه وبناته - وتقدمت كذلك .  
(١) سورة المائدة - آية (٣)

ويسأل عن هذا هل هو شرط مشروع ، أولا ؟

والجواب الماء بمنى للسقيا أيام الحج من الأمور المشروعة ، والممنوع وقفه العقار ، فاعتمدوا ذلك . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف / ٣١٧٦ / ١ في ١ / ٧ / ١٣٨٨ هـ )

( ٢٢٧٦ — قرابة الواقف أولى الناس بغلال وقفه ، خصوصا فقراءهم )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير الرياض

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فبالإشارة إلى خطابكم رقم ٤٢٥٦٦ / ١ وتاريخ ٩/٢٥/١٣٧٩ هـ وملحقة رقم ١١٠٠٩ / ١١ وتاريخ ١٠/٤/١٣٨٠ هـ بشأن قضية العطا الله القائم عنهم وكيلهم فقد السلیمان المشوح ضد راشد بن جساس المقيم في الكويت بخصوص بيت حمد بن عبدالله العطا الله الذي أوصى به في أعمال البر على يد أمه تركية بنت صقر ، وبعد وفاة أمه تولى عليه ابن بنتها راشد بن جساس المذكور باسم حمد بن عبدالله العطا الله وعلى أوراق وقفه ووكالة أمه تركية المذكورة وما أرفق بها ، كما جرى الاطلاع على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في الكويت برقم ٢٧ وتاريخ ١٩٦٠م المتضمن تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة المؤرخ في اول اغسطس سنة ١٩٥٣م المتضمن تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة المؤرخ في أول أغسطس سنة ١٩٥٣م رقم ٣٩٢ المتضمن صحة إقامة راشد بن جساس المذكور وصيا على ثلث خاله الموصى حمد بن عبدالله العطا الله من قبل أمه تركية المذكورة ، بناء على أن العمل في محاكم الكويت جار على أن تصدر الأحكام على مذهب الامام مالك ، ولاعبرة بمذهب الخصوم أمام هذه المحاكم ، وأن المنصوص عليه في مذهب المالكية أن للموصي أن يوصي إلى غيره إذا لم يمنعه الموصى من ذلك ، ولا مقال للورثة في ذلك الخ.... وكما جرى الاطلاع على ما أبداه وكيل العطا الله حول ما ذكره وتأمل الجميع ظهر لنا مايلي :

أولاً : مادام قد صدر في القضية حكم من " محكمة أول درجة " مبني على نص فقهاء المالكية " ، وجرى تأييده والتصديق عليه من محكمة الاستئناف ، فلا نرى والحال ما ذكره مجالا للملاحظات عليه .

ثانياً : لكن إن ارتاب وكيل العطا الله من عدالة الوصي راشد بن جساس أو خاف من تصرفاته وأثبت ذلك فقد ورد في المذكرة المرفقة الصادرة من المحكمة المشار إليها أن أمامهم المحاكم التي إذا أثبت ذلك لديها تحكم بعزلة

وتولي وصيا غيره ، كما أنه يجوز ضم مشرف معه على تصريف الغلال . وحينئذ يتعين بيان ريع الوقف ، ورصده واردا ومنصرفا ، وبيان صفة انفاقه في دفاتر مضبوطة بما جرت به عادة النظار والوكلاء على الأوقاف .

ثالثاً : — حيث أن العقار موصى به بأعمال البر ، فيتعين إنفاق غلاله في مصاريفها الشرعية ، وأولى من يصرف إليه قرابته من النسب ، ولاسيما فقراءهم ؛ لحديث أنس : " أن أبا طلحة قال : يارسول الله : إن الله يقول ( لن تتألوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) وإن أحب أموالي إلى بيرحاء ، وإنما صدقة الله أرجوبرها وذخرها عند الله فضعها يارسول الله . حيث أراك الله ، فقال : بخ بخ ذلك مال رابح مرتين وقد سمعت ماقلت أرى أن تجعلها في الأقربين فقال أبو طلحة أفعل يارسول الله فقسّمها أبوظلحة في أقاربه وبني عمه " متفق عليه ، وفي لفظ : قال : " أجعلها في فقراء قرابتك " ، وترجم عليه البخاري في صحيحة فقال : ( باب إذا قال داري صدقة لله ولم يبين للفقراء أو غيرهم فهو جائز ويضعها في الأقربين أو حيث أراد ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة حين قال أحب أموالي إلى بيرحاء ، وذكر الحديث .. ه . وحديث ابن عمر قال : " أصاب عمر أرضا بخير ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يارسول الله إني أصبت أرضا بخير لم أصب مالا قط هو أنفسي عندي منه ، فقال : إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها . قال : فتصدق بها عمر على الفقراء ، وفي القرى ، وفي الرقاب ، وفي سبيل الله " الحديث<sup>(١)</sup> . وبه يعرف أن قرابة الموقف أولى بمصارف غلال وقفه المذكور ، خصوصا الفقراء منهم . والله يحفظكم .

( ص / ف ٧٢١ في ٥/٢٨ / ١٣٨٠م )

٢٢٧٧ — الوقف على الأقارب محايج ، أو غير محايج .

ثم لا مانع من تخصيص الفقراء منهم فهو أرجح ، فهو من باب الراجح والأرجح ، والفاضل والأفضل .

( تقرير ٨٠ إحياء الموات )

( ٢٢٧٨ — الوقف على كتب الاحاد ، وكتب اللغة العربية )

قوله : وكتب زندقة .

وهي سائر كتب الاحاد ، لا يصح الوقف عليها أبدا .

أما كتب " اللغة العربية " كالتصريف ، فهذه يعرف بها الشرع تماما ، والأحاديث هي بلسان أفصح الخلق .

( تقرير )

( ٢٢٧٩ — الوقف على كتب البدع ، وعلى كتب فيها أغلاط قليلة )

(١) أخرجه الستة إمامك .

وقوله: وكتب بدع مضلة .

وأنواع لا تحصى ، ككتب الجهمية، والمعتزلة ، ونحو ذلك .

أما كتب فيها أشياء جزئية من غلط فالوقف عليها صحيح ، لأن العصمة إنما هي للرسول صلى الله عليه وسلم .  
ولو قيل إنه لا يصح إلا على ما ليس فيه غلط لافضى ذلك إلى لا يصح وقف اصلا . ( تقرير )

( ٢٢٨٠ — وقف كتب الحكايات )

وقف كتب الحكايات التي ليس فيها محرم لا يصح ، فضلا عما يشتمل على محرم فلا يصح الوقف عليها . إذا  
كان المباح لا يصح ؛ لأنه ليس فيه ما يقرب إلى الله . ولو وقف وقفا على من يتلف الكتب الحرمه لكان وقفا  
صحيحا .

( تقرير ٨٠ )

( ٢٢٨١ — الوقف على المغاني ، والملاهي )

قوله : ولا على المغاني .

بأنواعها ، سواء كانت من فم ، أو بآلات . الغناء والزمر ، كل هذا من الحرمات . كذلك الملاهي بجميع أنواعها ؛  
لأنه معاونة على ما يصد عن ذكر الله وعن الصلاة .

والغناء مزمار الشيطان ، وهو ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء الزرع .

( تقرير )

( ٢٢٨٢ — الوقف على القبور ، والبناء عليها ، وإقامة الزيارات والحفلات عندها )

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم أحمد باقيس المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،، وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي ذكرت فيه أن هناك أرضاً زراعية موقوفة على قبة من القبات لترميمها وعمل  
القهوة والشاي أثناء الاحتفالات التي تقوم هناك ، وذكرت أن هذا العمل مناف للدين ، وأنكم عاجزون عن  
انكاره وتستفتي عن جوازه ، وإذا كان غير جائز فهل يجوز إنفاق غلة الوقف في عمله أجدى منه ، كعمارة  
مسجد به ، وإنفاقه في تفتير الصوام في شهر رمضان ونحو ذلك ؟

والجواب : الحمد لله . الذي يظهر من كتابك أن هذه القبة مبنية على ضريح قبر من تلك القبور التي يلغوا فيها الجهال وأشباههم ، وأن هذا القبر ستقام عنده المزارات والاحتفالات ، فإذا كان الأمر كما ذكرته فلاشك في عدم جواز ذلك ، وأن الوقف على القبور غير صحيح ، لأن من شرط صحة الوقف أن يكون على جهة بروقربة ، والغلو في القبور والبناء عليها وإقامة الزيارات والحفلات عندها من البدع المنهي عنها ؛ بل هو من وسائل الشرك المحرمة ، وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة النهي عن الغلو في القبور والبناء عليها واتخاذها أعياداً . فعلى هذا يتعين المنع من إقامة الحفلات عندها ومن ترميمها والبناء عليها . وأما صرف الربيع لعمل بر أجدى مما ذكر : كبنية المساجد ، وتفطير الصوام ، ونحو ذلك ، فهذا حسن . والله الموفق . والسلام عليكم<sup>(١)</sup>

(ص / ف ١٢٧٤ / ١ / في ١٣ / ٥ / ١٣٨٥ )

مفتي البلاد السعودية

( ٢٢٨٨٣ - الوقف على البناء على القبور ، وتبخيرها .. يجوز تجديد صورة قبر )

قوله : أو التنوير على قبر ، أو تبخيره .

الوقف على التنوير على القبور لا يصح ، ولا يجوز البناء عليها . أما إذا وجد فيها الدثور ساغ أن يجدد صورة قبر في الظاهر لئلا توطأ أو نحو ذلك . أما أن تعمل بشكل جميل فلا . وكثيراً ما عادت القبور لأجل المادة ، السدنة يحصل لهم الشيء الكثير ، وبعضهم لأجل أنه من قبيلته ليحصل لهم الشرف .

( ٢٢٨٤ ) الوقف على من يعكف عند القبر )

قوله : أو على من يقيم عنده .

الأقامة البدعية ، أذناها أن يقيم إقامة لا يحصل معها تلفظ ولا فعل بل عكوف ، فالمعكوف شرك بذاته ، ووسيلة إلى الشرك .

وأصل العكوف لله طاعة ، فصرفه لغير الله شرك ، وهو وسيلة إلى عبادتها وللأنواع الآخر .

وفي أحد التفاسير : كان اللاتب رجلاً صالحاً فمات فعكفوا على قبره ، فجعل من عبادة اللات العكوف على قبره ، فلم يذكر إلا العكوف والعكوف الحقيقي بمجرد عبادة ، وقد يجر إلى عبادات أكبر منه ، فإنه ليس بذاته عبادة بل بالقرائن ككونه على قبر . و لو قال : اشفع لي . فهو من جملة عباداتهم ، فإذا نطقوا بالاستشفاع فهو من شركهم ، وكذلك إذا ذبحوا له ، فقصدتهم هو اشفع لي . فشرك المشركين قريس وأضرابهم ليس أكثر من

(١) تقدم لهذه نظائر في المعنى في جـ (١) .



أنهم يعبدونهم يستشفعون بهم إلى الله ، ومع ذلك صار هو الشرك الأكبر ، قاتلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واستحل دماءهم وأموالهم . إلا أن الاستشفاع فيه خفاء ، فيحتاج إلى البيان أكثر من اغفر لي ارحمني .  
( تقرير )

( ٢٢٨٥ - وقف الانسان على نفسه صحيح )

قوله : وكذا الوقف على نفسه .

هذا المذهب . والرواية الأخرى الصحة ، وصوبها جماعة ، وهو اختيار الشيخ وابن القيم في " إعلام الموقعين " ونصره ؛ ولهذا الصحيح خلاف قولهم في هذه المسألة ، الصحيح صحة الوقف على نفسه .  
( تقرير )

( ٢٢٨٦ \_ وقف أملاكه كلها على ورثته )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة قاضي صيبا سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،، وبعد

فقد وصل إلينا كتابك رقم ٥٢١ وتاريخ ٢٩/٩/١٣٧٦ وملحقه برقم ١٥٤ وتاريخ ١٧/١/٨٠ وملحقه برقم ٧٤٢ وتاريخ ١/٦/١٣٨٠ المرفق به عريضة محمد بن زيد الخواجي حول استفتائه عن حكم تصرفه في أملاكه وعقاراته التي أوقفها في حياته على ورثته وأولاد ابنه زيد وبنات أخيه ، وكذا وثيقة الوقفية التي بقلم محمد بن أحمد الحازمي المؤرخة في ١٨/٣/١٣٧٧هـ .  
ويتأمل الجميع ظهر عدم صحة هذه الوقفية ؛ لأمر :

" أولا " : أن هذا مخالف لما درج عليه السلف في أوقافهم ، لأنه لم يعرف عن أحد منهم أنه فعل مثل هذا ، قال الميموني : سئل أحمد عن بعض المسائل في الوقف ؟ فقال : ما أعرف الوقف إلا ما ابتغى به وجه الله . وقال أيضاً : أحب إلي أن لا يقسم ماله ويدعه على فرائض الله . وقال القاسم بن محمد لمن سأله عن وصايا العباس ابن عتبة : انظر ما وافق الحق منها فأمضه ومالا فرد ؛ فإن عائشة حدثتني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد " (١) .

" ثانياً : أن فيه حجراً على الورثة وتضييقاً عليهم ، ومنعاً لهم من التصرف في ميراثهم الذي فرضه الله لهم ، فهو يقصد بهذا منعهم من بيعه والتصرف فيه بالهبة وغير هذا من أنواع التصرفات من أن الله أباح لهم ذلك ، فهو من تخوفه الفقر على ورثته يريد أن يتصرف تصرفاً أحسن من ما شرعه رب العالمين (ومن أحسن من الله حكماً لقوم

(١) أخرجه مسلم .

يوقنون) (٢) ولايبعد أن يكون بفعله هذا داخلاً في عموم تعدي حدود الله ، وعدم الرضا بما فرضه الله . والسلام عليكم .

( ص / ف ١٦٥٢ في ١٠ / ١١ / ١٣٨٠ )

( ٢٢٨٧ — اشترط الموقفون السكني مدة حياتهم ، وبعدهم ذريتهم ، فلم يبق منهم الا امرأة . فهل يشاركها أولاد إخوانها ؟ )

يعلم به من يراه بأن عمران بن رزقان وإخوانه عبدالكريم وعبدالرحمن وأختهم قوت وأمهم هيا الحباشة لها ثمن البيت الذي وقفوا وسبلوا بيتهم المعروف الذي هم فيه الذي ورثوه من أبيهم رزقان — الله يرحمه — بحالهم أصحاب العقول والأبدان ، وقفوه لوالديهم أبيهم رزقان وأمهم هيا بضاحيا وأصدقاء على الرحم المحتاج وعلى الفقراء والمساكين واستثنوا سكانهم مدة حياتهم يسكنون ويضحون مدة سكانهم فيه وحياتهم . وبعدهم يسكن فيه المحتاج من ذريتهم ، إن اغتنى يضحى ويتصدق لوالديهم ، وإن احتاج يسكن في البيت ولا حرج أنثى أو ذكر ، وهو وقف منجز لا يباع ولا يوهب ، شهد على ذلك فهو الفالح وتركى الهزاني وشهد به كاتبه بحضرة الجميع عيسى بن حمود المهوش ، وكفى بالله شهيدا وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً . التاريخ ١٣٣٣ .

بسم الله الرحمن الرحيم

قد سئلت عن هذا الوقف حيث لم يبق من الواقفين إلا قوت هل تنفرد بالسكني ، أو يشاركها أولاد إخوانها ؟ فأجبت بما نصه :

الحمد لله : مادام موجوداً واحداً من أولئك الخمسة ورثة رزقان وهم عمران ، وعبدالكريم ، وعبدالرحمن ، وقوت أولاد رزقان ، وأمهم هيا الحباشة ، فإنه ينفرد بسكني هذا البيت الموقف ، ويضحى أضحيتين واحدة لأبيهم رزقان وواحدة لوالدهم هيا الحباشة ، ويتصدقوا على الرحم المحتاج ، فعلى هذا لم يبق إلا قوت فإنها تنفرد بالسكني وتضحى وتتصدق . هذا ما ظهر لي . والله سبحانه أعلم . وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

قال الفقير إلى الله تعالى سبحانه . محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف .

( ص / ٨١٢٧ / ١٣٨٣ )

(٢) سورة المائدة - آية ٥٠ .

( ٢٢٨٨ — الوقف المنجز ينفذ ولو زاد على الثلث )

وجواب " المسألة الثانية " : أن الوقف إذا كان منجزاً في حال الصحة فإنه ينفذ ولو زاد على الثلث ، والحديث الذي ذكرته في الوصية لا في الوقف .

وأما قولك : إن العامة لا يفرقون بين الوقف والوصية . فهذا ليس على إطلاقه ، لاسيما إذا كان الكاتب للوقفية من طلبة العلم ، ولكن إذا ظهر لك في قضية معينة بينة أو قرائن واضحة أن الموقف قصد الوصية فلا مانع من العمل بذلك .

( ص / ق ٥ في ١٠ / ١ / ١٣٧٩ )

( ٢٢٨٩ — إذا أوقف ولم يعين جهة ، أو قال : في أعمال البر ، وسكت )

أما " المسألة الثالثة " : وهي أن بعض الأخوان إذا أوصى لم يعين جهة على الوقف إنما قولهم : وكيلي فلان ، وفي أعمال البر ، فيبقى في أيديهم حتى أتجروا به على طريق المضاربة : فهل يجوز ذلك ، وهل تجب الزكاة في نصيب العامل من الربح ؟

والجواب : الحمد لله . إذا أوقف ولم يعين جهة يصرف عليها بأن ذال هذا وقف وسكت . فهذه المسألة قد اختلف فيها العلماء ، فمنهم من صحح الوقف ومنهم من أبطله . قال في " المغني " : وأما إذا وقف وقفاً ولم يذكر له مصرفاً بالكلية ، بأن قال : وقفت هذا . وسكت ، ولم يذكر سبيله فلا نصف فيه ، وابن حامد يصحح الوقف قال القاضي : هو قياس قول أحمد ، وإذا صح صرف مصارف الوقف المنقطع . أه .

وفي " المنتهى " : ويصرف ماوقفه وسكت بأن قال : هذه الدار وقف ولم يذكر مصرفاً ، صرف إلى الورثة نسبا لا ولاء ولا نكاحاً على قدراتهم من الواقف وقفاً عليهم ، ويقع الحجب بينهم كوقوعه في إرث ، قاله القاضي ، فإن عدموا فهو للفقراء والمساكين وقفاً عليهم . قال : وعلم منه صحة الوقف وإن لم يعين له مصرفاً ، خلافاً لما في " الاقناع " . أه . من " المنتهى وشرحه " .

وأما إذا قال : في أعمال البر . وسكت ، فقد أجاب على مثل ذلك الشيخ عبدالله أبابطين بما نصه ك الذي وقف على جهة بر ولم يعين مصرفاً ، فالذي أرى أنه يصرف في فقراء أقاربه ، لاسيما فقراء ورثته ، ويصرف في غير ذلك من وجوه البر كفطر صوم ونحو ذلك . أه .

وأما اتجار الوصي في هذا المال الموصى به فلا يجوز ، فإن تجر به فربح فالربح تبع أصل المال ولا شيء للعامل ، ويصرف الأصل والربح في الجهة الموصى بها ولا زكاة في هذا المال لا الأصل ولا الربح لعدم المالك المعين . وإذا تجره فخسر ضمن النقص ؛ لأنه لم يؤذن له فيه ، قال في " الاقناع وشرحه " : ولا زكاة في السائمة وغيرها

الموقوفة على غير معين كالمساكين أو على مسجد أو رباط ونحوها كمدرسة ، لعدم ملكهم لها ، كمال موسى به يشتري به ما يوقف ، فإذا اتجر به وصي قبل مصرفه فيها فربح المال فربحه مع أصل المال يصرف فيها وصى فيه ، لتبعية الربح للأصل . ولازكاة فيهما لعدم المالك المعين وإن خسر ضمن النقص لمخالفته إذن . أ ه . " الاقناع ، وشرحه " .

( ص / ف ٤١٦ في ٤/٧ / ١٣٧٧هـ )

( ٢٢٩٠ — إذا قال في أعمال البر )

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم محمد بن حماد المخترم  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي تستفتي به عن ثلث مال سعد بن عبدالعزيز بن حماد الذي أوصى به في أضحية جارية له ولوالديه ، والباقي في أعمال البر وتساءل عن ماتفعل بالباقي بعد الأضحية ؟

والجواب : الحمد لله . ما فضل بعد الأضحية المنصوص عليها في الوصية ينفذه الوصي في أعمال البر كما نص عليه الموصى . فمن ذلك أقارب الميت إذا كانوا فقراء محتاجين فهم أولى من غيرهم ، ثم على شديدي الحاجة من المسلمين خصوصا طلبة العلم ، ومن ذلك تفتير الصوام في رمضان وإطعامهم ، فإن لم يأكلوا التمر فيطبخ لهم عشاء ، ونحو ذلك من أعمال البر المعلومة . والسلام عليكم .

( ص / ف ١/١٩٧٠ في ١/٢ / ٨٤ )

( ٢٢٩١ — المساكين قد يكونون أولى من الأقارب )

قوله : فإن لم يكونوا فعلى المساكين .

فهم في المرتبة الثانية بعد الأقارب . وقد يكونون أولى من الأقارب . وهذه الأمور تختلف باختلاف الأحوال والأوقات فيمن يبدأ به . ( تقرير )

س : إذا أوقف ولم يعين .

ج : فثيه خلاف أحد القولين أنه لا يصح إذا لم يعين والذي مشوار عليه في هذا وهو أحد القولين في المذهب أنه يصح في أصله ويصير حكمه حكم المنقطع .

( تقرير )

( فصل في العمل بشرط الواقف )

( ٢٢٩٢ — قولهم : نص الواقف كنص الشارع .

نعرف أن هنا كلمة فاشية عند العلماء والمصنفين والمفتاي . وهي : نص الواقف كنص الشارع . وهذه صحيحة في نفسها ، لكن ليست على إطلاقها ، وكثير يطلقها ولا يريد إطلاقها الحقيقي ، بل في الدلالة مفهوماً ومنطوقاً ؛ لأن الحق له وهو ماله ، فإذا كان له وثيقة وذكر فيها الوقف وشروطه فإن دلالة تلك الوثيقة في الاطلاق والتقييد وكذا كنص الشارع .

وأما في وجوب العمل بما فليست مثل نص الشارع ، فإنها إن خالفت نصاً فهي باطلة ، كما في حديث بريرة <sup>(١)</sup> فإذا اشترط ما يخالف الشرع فإنه باطل لاغ فاسد ، وإذا صار على مباح فإنه غير باطل لكن لا يجب العمل به أما إذا كان موافقاً للشرع فيتعين ، وليس لأجل نص الواقف ؛ بل لأجل ما استفيد من نص الشارع . وهذا معنى كلام الشيخين وغيرهما ؛ ولهذا يقول الشيخ : يجوز تغيير نص الواقف فيما هو أحب إلى الله ورسوله وأكثر مصلحة دينية مما لحظة الواقف .

( تقرير )

( ٢٢٩٣ — إذا نص الواقف على الأولاد لم يصرف منه للمساجد ، وكذا لو أطلق )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة الأخوين الكريمين علي بن سعيد وأخيه سعد بن سعيد بمدرسة خفة وبني حدة التابعة لمنطقة بلجرشي بغامد .

سلمهما الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد :

فقد وصلني كتابكم المرفق به الاستفتاء عن الوقف الذي ذكرتم ، ونصه : ثلاثة ورثة في مال خلفه لهم أبوه من بعد وفاته ، وقد أوقفه أبوه المذكور عليهم ، وثبتت وقفته في المحكمة الشرعية ، وهم [ أي الورثة ] المشار إليهم رجل وهو الأكبر ، وامرأتان ، فنذر الرجل بقطعة أرض لبناية مسجد فيها مع موافقة الأختين لهذا النذر ، بعد هذا تراجع الناذر عما قد نذر به حفظاً للوقف ، فهل عليه إثم ، أم لا ؟ وإذا قلتم بتمام النذر حسبما نذروا به للمسجد فهل بقية الوقف يبقى على حاله ، أم يقع فيخخل بسبب النذر المشار إليه ؟ نرجو منكم الاجابة مفصلاً ، وإرسالها إلينا بالبريد ، وبالله التوفيق .

(١) قال النبي صلى الله عليه وسلم : " ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط .. " متفق عليه .

والجواب : الحمد لله . هذا التصرف في الوقف لا يصح ؛ لأن الأرض الموقوفة على الأولاد لا يصح صرف شيء منها لشيء من المساجد ، وكذلك إن لم يعين الواقف لها مصرفا على الراجح ، وسواء اتفق الأولاد على ذلك أو اختلفوا لما في ذلك من مخالفة نص الواقف ، فعلى هذا يبقى الوقف على ما نص عليه أبوهم .

وأما الرجل النادر فإن نذره منعقد ، وعليه كفارته ، وهي كفارة يمين : إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، كما في أية المائدة ، ولحديث " لانذر في معصية الله ولا فيما لا يملكه العبد " رواه مسلم ، ولحديث عائشة مرفوعا . " لانذر في معصية وكفارته كفارة يمين " .

رواه الأمام أحمد وأبوداود والترمذي ، وروى نحو هذا عن ابن مسعود وابن عباس وعمران بن حصين وسمره بن جندب رضي الله عنهم ، وبه قال الثوري وأبوحنيفة وأصحابه ، وقد نص عليه الامام أحمد رحمه الله ، وهو المشهور من المذهب . والسلام عليكم .

( ص / ف ١٢٠٣ في ١١/٢٥ / ١٣٧٧ )

( ٢٢٩٤ — الوقف على أضحية لا يصرف على مشروع ماء )

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم عبدالله بن عبدالكريم بن صالح سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد :

فقد وصلنا استفتاؤك ، وفما من أن لديك ثلثا للمتوفي عبدالعزيز القويز موصي به في أضحية ، وترغب جعله في مشروع الماء بشقراء ، حيث أنه آمن وأحسن من غيره . إلى آخر ما ذكر ، وتطلب إفادتك عن ذلك .  
ونفيدك أنه لا يجوز تغيير المصرف الذي ذكره الموصى وعينه ، إلا إن كان على جهة لاقرية فيها ، والأضاحي جهة خيرية ، فلا يجوز لك العدول عن الجهة التي عينها الموصي . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

( ص / ف ٦٧ في ١/١٨ / ١٣٨٢ )

( ٢٢٩٥ — أوصت بثلث ماها يخرج لها منه صدقة ، فهل يتبرع بثلث الدار للمسجد )

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم صالح بن محمد بن ظفران سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد اطلعنا على كتابك الذي تسأل فيه عن ثلث عمته التي أوصت أن يعمل لها منه صدقة ، وتذكر أنها لم تعين نوع الصدقة ، وتريد إرشادك هل يكفي عن الصدقة التبرع بالدار التي ثلث عمته منها للمسجد عن الصدقة .

والذي يظهر أنه لا يكفي ، بل يقدر الثلث بالنقود ، وتخرج الصدقة دراهم توزع على الفقراء . هذا الظاهر من الوصية . والله الموفق . والسلام عليكم (١) .

( ص / ف ٦٩٠ في ١١ / ٥ / ١٣٨٠ )

(٢٢٩٦ — استعمال الوقف في الركوب والحلب إذا نصف عليه الواقف أو لم ينص )

وأما استعمال الوقف في الركوب وحلبه ونحو ذلك فإن كان الواقف قد نص في الانتفاع بركوبه بالمعروف للمحاييج من أقرابه أو من هو تحت يده أو تزميل المحتاج في مد يد ونحوه فلا بأس باستعماله بما أذن فيه ؛ بل يتعين ملاحظة مقصود الواقف من النفع العائد أجره له ، ويحلب ما فضل عن نتاج الوقف في زمن الربيع ، ويصرف حيث نص الواقف ، أو في أعمال البر مثل سقي أقارب الواقف المحاييج ، وكذلك المحاييج من غيرهم أو سقي طريقي (١) ونحو ذلك وإن كان مقتضى الوقف إباحة ذلك لمن هو تحت يده عمل به . وفي الحقيقة هي أمانات تحت أيديهم وبينهم وبين الله ، ومن تحقق عنه منهم أنه مفسد غير مصلح أو يحلب وينتفع به بغير حق فهذا لا يترك ؛ بل يتعين القيام عليه . لازلت موقفاً مسدداً . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . ٢١ رجب ١٣٦٤ .

( الديوان الملكي — الشؤون الداخلية )

( ٢٢٩٧ — إدخال شخص في ثواب الوقف أو إدخال آخرين في الربيع لم يكذبوا في أصل الوقف )

سماحة المفتي العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية من عند الله مباركة طيبة . وبعد : فنستفتيكم — أحسن الله إليكم — عن رجل وقف وقفاً منجزاً وعين مصرفه ، ثم بعد ذلك شرك في ثواب ذلك الوقف بعضاً ممن لم يدخل فيه ، والحق فيه زيادة تنافيه ، وأدخل في استحقاق الربيع أناساً خارجين ، فهل تصح تصرفاته الأخيرة كلها أو بعضها ؟ نرجوكم الافادة ؛ لأن الموقوف عليهم أولاً عارضوا في تصرفاته الأخيرة .

وعن رجل اشترى بقرة بشرط أنها دافع في الشهر التاسع ، وأخذت عنده مدة ، ثم تشكك في وجود حملها أو في صغره لأنها تجاوزت المدة ، فادعي على البايع بأن هذا فقد ينقص الثمن ويثبت الرد أو الأرش . فقال البايع :

(١) قلت : في أول الوقف فتاوي في جواز مخالفة نص الواقف في بعض الأحوال .

(١) ابن السبيل أو المسافر .

أنا متأكد أنها في التاسع يوم أبيعها ، فربما أنه اعتراها شيء عندك ، فسأله خصمه تثبيت قوله ، فقال : ما عندي إلا الله إن كان تبي يميني أورد على بقرتي . فقال المشتري : وتضمن لي مصرفي . فأجابه أنت تصرف على مالك . فهل للمشتري إمساكها بالأرش ، أو يردها على البايع ويضمنه مصرفه ، وماذا يلزم كلا منهما إذا لم يقبلا الصلح ، أفتونا ماجورين ؟

وعن رجل اشترى سلمه فوجد بها عيبا ، فتصرف بها قبل أن يبلغ البايع ولا الحاكم ، وقال : قصدي إمساكها بالأرض ، فادعى البايع أن تصرفه يسقط خياره ، فهل يقبل قول المشتري ، أو يحتاج إلى بينة أو يمينه ؟ وهل يفرق بين حال وجوده من يشهد أو تعذرهم لنحو سفر ، أفتونا أثابكم الله ونفع بعلومكم ؟ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

من الابن / عبدالله بن عقيل

الجواب

١ - من وقف وقفاً نواياً ثوابه لزيد مثلاً فلا يحضرنى كلام أحد من أهل العلم في ادخال شخص آخر في الثواب يجواز أو منع . والذي يظهر المنع . ذلك لأن قصده الأول أن الثواب له ، ومثله إطلاق ذلك لأنه يكون لنفسه ، إذ أصل ثواب العبادات أن تكون لصاحبها ، وكذا إذا نواه لزيد فإنه لا يجوز أن يلحق به شخص آخر يكون شريكاً له في ثواب ذلك .

وأما إدخال آخرين في الربح لم يذكروا في أصل الوقف . فهذا غير جائز ، وقد صرح بذلك العلماء رحمهم الله ، وهو واضح ، وهو أيضاً داخل تحت قولهم نص الواقف كن الشارع . يريدون بذلك في الدلالة والمفهوم ، والدخول والخروج

٢ - شرط كون البقرة المبيعة حاملاً لا يخفى صحته ، وشرط ولادتها في زمن كذا وكذا غير صحيح ، ولكن لا يبطل العقد ، وإذا تأخرت الولادة عن العادة بالنسبة إلى الشهر الذي سماه لتلك البقرة في حملها تأخراً كثيراً يخرج عن العادة فإن المشتري يخير بين الأمسك وله أرش فقد تلك الصفة ، وبين الرد تزيلاً لفقد الصفة منزلة العيب في ذلك . وأما العلف الذي صرفه على تلك البقرة مدة بقائها تحت يده إذا اختار الرد فإنه في مال المشتري ؛ لحديث " الخراج بالضمان " <sup>(١)</sup> فإنه معلوم أن تلك البقرة لو ماتت في تلك المدة فإنها من ضمانه أي ضمان المشتري — لصحة العقد المقتضي ثبوت الملكية .

(١) أخرجه الخمسة .



٣ - يقبل قول المشتري أن تصرفه في السلعة لاعلى وجه الرضا بما معيبة ، بل على وجه إمساكها بالأرض بيمينه ، سواء أمكنه الاشهاد على ذلك فلم يفعل أو لم يمكنه ذلك ، وقد جاء في " حاشية الشيخ عبدالله العنقري ص ٨٤ في الجزء الثاني " الظاهر قبول قوله بيمينه إذا تصرف ناوياً الرجوع بالارش ، قاله سليمان بن علي .  
( ص / ف ٣٨١ في ١٥ / ٨ / ١٣٧٥ )

( ٢٢٩٨ - تقديم الآفقه ولو من الأولاد )

قوله ويقدم الآفقه .

يؤخذ منه " مسألة " وهي : أنه يجوز المفاضلة بين أولاد في الوقف والهبة لأجل دينه وتقاه ، أو أحدهم فقير ذوعيال ، فهذا ليس من المخابات ، هذا نظراً للاصلاح ، المحابة أن يقدم أحداً على أحد بدون مسوغ ، هذا هو الذي لايجوز (تقرير)

( ٢٢٩٩ - وقف على المدرسين في المسجد النبوي وبعضهم يدرس في جهات أخرى بمرتب )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة الأخ المكرم الشيخ عبدالعزيز بن صالح رئيس المحكمة والدوائر الشرعية بالمدينة .

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصلني كتابكم رقم ٤٩٣٦ وتاريخ ١٥ / ١١ / ١٣٧٧ الذي تسألون به عن الوقف الذي وقفه صاحبه على علماء المالكية المغاربة المدرسين في المسجد النبوي بشرط ألا يكون لهم راتب من الدولة العثمانية ، وذكركم أن من هؤلاء المدرسين من له راتب يتقاضاه من جهة أخرى كتدريس في إحدى المدارس .

فقد تأملنا ما ذكرتم من الصكين المرفقين بكتابكم . والظاهر أن من قام بوظيفة التدريس بالمسجد النبوي وكان لا يأخذ مقابل تدريسه فيها مرتباً من الحكومة - أعزها الله بطاعته - فإنه يستحق من هذا الوقف ، سواء أكان له راتب من جهات أخرى ، أولاً .

كما أن من كان مترسماً بالتدريس اسماً لا حقيقة ولم يقيم بالتدريس فعلاً فلا يستحق شيئاً أيضاً ، تمشياً مع نص الوقف .

والله يحفظكم .

( ص / ف ١٢٨٦ في ٢٧ / ١١ / ١٣٧٧ )

( ٢٣٠٠ - وقف على طلبة العلم ولم يوجدوا في بلده )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم عبد الله بن ناصر بن مبارك  
سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فقد وصل إلى كتابك ، وعلمت ماذكرته حول موضوع حاصل الدكاكين التي هي وقف على طلبة العلم .  
وأرى بارك الله فيك أن تبقئها عندك أمانة حتى يأتيكم قاضي ، وإن شاء الله سيوجد عندكم في الوقت القريب  
من طلبة العلم من يستحقها وتصرف له . القصد أن طريقة عملك فيها هو أن تضبطها وتحفظها حتى يتعين  
مستحق لها ، وتؤمر بدفعها إليه . هذا مالزم بيانه والسلام عليكم .

( صيام ١٧٩٦ في ٢٨ / ١٠ / ١٣٧٥ )

( ٢٣٠١ — كل من أم في المسجد فله بيت المسجد )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير المالية والاقتصاد الوطني سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فقد تقدم إلينا عبدالرحمن بن محمد البعادي إمام مسجد الملز الذي تعين أخيراً بمعرضه المرفق . وقد ذكر فيه أنه  
لما طلب من الامام السابق ثاني المنصور إخلاء بيت المسجد رفض مدعياً أن ليس للمسجد بيت ، وقد اتصل  
الامام الجديد بمدير وزارة المالية فذكر أنه أجابه بأن أمانة مدينة الرياض كتبت لكم بتاريخ ٥ / ٨ / ٨١ بأنه لم يكن  
هناك ماثبت وقفية البيت على المسجد ، إلا إن ثاني المنصور كان يسكنه باسم المسجد كمساعدة خاصة به ،  
لأنه لم يكن له راتب . ثم يقول : والآن أرى أن ثانياً أولى به لتقدم سكناه فيه .

والذي أحب أن أذكره لسموكم أن هذا أمر لاينبغي ، والبيت الذي كان يسكنه ثاني في وقت إمامته باسم  
المسجد لايجز عن طريقه بعد إقالته ثاني عن الإمامة ، وحيث كان يسكنه الإمام السابق باسم إمامة المسجد  
مساعدة له فكل من أم في المسجد يستحق هذه المساعدة إعانة له على هذه الوظيفة الشرعية ، وفقكم الله وسدد  
خطاكم .

( ص / ف ١٢١٠ في ١٤ / ٩ / ١٣٨١ )

( ٢٣٠٢ — إذا كان من مستحقي السكنى من يخدم مثله فهل له اسكان خادمه معه )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم السيد علي البار المحترم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي تستفتي به عن الرباط الموقوف على السادة العلوية بموجب شرط الواقف المرفقة صورته ، واطلعنا على النص المرفق ، وما ذكرته من أن البعض من مستحقي السكنى في الرباط المذكور يسكن معه غيره من غير المستحقين يزعم أنه خادم له ، وكثيرا ما يزدحم الرباط بمستحقي السكنى خصوصا زمن الحج .

وتسأل هل لمن كان له خادم أن يسكنه معه في الرباط أم لا ؟

والجواب : الحمد لله . إن كان مستحق السكنى ممن يخدم مثله عادة ووجد له خادم فعلا فله إسكانه معه إن لم يحصل معه مزاحمة ولا مضايقة للمستحقين ، فإن كان ممن لا يخدم مثله أو حصل منه مزاحمة ومضايقة للمستحقين ، فإن كان ممن لا يخدم مثله أو حصل منه مزاحمة ومضايقة للمستحقين فالظاهر أن المستحق بالنص أولى من غيره ، إلا أن من كان منهم قد سبق إلى السكنى في هذا الرباط فهو أحق لسبقه . فإن كان في المسألة خصومة فمرجعها للقاضي الذي تولى النظر في القضية .. والله أعلم . والسلام .

مفتي البلاد السعودية

( ص / ف / ١٢٢٨ / ١ / في ١٣٨٥ / ٥ / ٩ )

( ٢٣٠٣ — الأذن بالسكنى والاسكان لا يفيد تجديد البناء )

من محمد بن إبراهيم على حضرة المكرم القائم بأعمال الرئاسة بالمنطقة الغربية . سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد : —

فنشير إلى الخطاب المرفوع لنا من نائبنا سابقا بالمنطقة الغربية برقم ٥٧٤٥ وتاريخ ١٢/٥/١٣٨١ المعطوف على ماورده من مدير اعمال كتابة العدل بمكة برقم ٢٧٠ وتاريخ ٢١/٤/١٣٨١ وبرقم ٢١٥ وتاريخ ٦/٥/١٣٨١ حول طلب ورثة ابي بكر بن محمود حميد الزمزمي بيع الانقراض التي بناها مورثهم المذكور على ارض الرباط الشهير بوقف الشريفة عائشة الطاهرة الكائن بجارة المسفلة بمكة بموجب الصك المرفق الصادر من المحكمة الكبرى بمكة برقم ٢٨٨ وتاريخ ١٦/١١/١٢٨٦ وقد ذكر مدير كتابة العدل أنه اشكل عليه الاستناد على الجملة التي جاءت في هذا الصك وهو قوله : ( إن صاحب البناء يسكن ويسكن فيه ) هل تفيد ملكية الانقراض كما يدعي ورثة الباني ام لا وطلبه ارشاده بما نراه .

ونشعركم أنه جرى الاطلاع على الصك المنوه عنه فظهر ان الانقراض للباني يسكنها ويسكن فيها من شاء ، وكذا ذريته من بعده وليس لهم أن يبيعوها ؛ لأن الأذن م الناظر حصل في السكنى والاسكان فقط ، واجازه الحاكم إذ ذاك فيقتصر عليه ، وليس لهم أن يحدثوا بناء جديدا الا باذن الناظر كما ذكر الحاكم في حكمه .

والسلام

رئيس القضاء

( ص / ف ٥٢٩ / ١ في ٣/٤ / ١٣٨٢ )

( سئل الشيخ محمد بن ابراهيم عن بيت وقف في رقبته شيء مقدر ، وعمر فيه بعض الأولياء من الورثة وكان ساكنا فيه ، ثم نازعه بعض الورثة ، هل يرجع بما انفق على الوقف ؟  
فاجاب : يرجع ؛ لأنه في العادة لا ينفق الا لأجل السكنى .

( الدرر ج ٢ ص ٢٥٣ )

( ٢٣٠٥ يجوز أن يخالف شرطه احيانا )

قوله : كشرط

وكشرط أن لا يؤجر أكثر من كذا ، أو قدر مدة الاجازة بكذا ؛ لكن الصحيح أنه يجوز أن يخالف فيما هو احب إلى الله ، وكذلك مخالفته ما هو أحب إلى الواقف (تقرير) (١) .

( ٢٣٠٦ — إذا تلفت أوراق الوقف فهل يعمل بعمل الناظر ، وإذا لم يكن .. )

سئل ا لشيخ محمد بن ابراهيم عن دعاوي في أوقاف لم يكن لها وثائق من الناس ببعض القرى التي هُبت في آخر القرن الثالث عشر ، ومشهور عند أهل الاحساء أن أوراقهم أتلفت وإنما بقي عندهم الولاية في الأملاك والأوقاف ، فإذا حصل بينهم نزاع في الأوقاف وليس هناك نص واقف هل يكون حكمها حكم الوقف المنقطع الآخر ، أم لا ، وهل يجب يمين على المدعى عليه والأمر مشتهر أن الأوراق ضلت منه .

فأجاب : — قال في " الانصاف " عند قول " المانع " : وهل يدخل فيه ولد البنت . فذكر كلاما طويلا ، ثم قال : " فوايد " إلى أن قال : الرابعة قال في " التلخيص " : إذا جهل شرط الواقف وتعذر العثور عليه قسم على أربابه بالسوية ، فإن لم يعرف جعل كوقف مطلق لم يذكر مصرفه . انتهى . وقال في " الكافي " : لو اختلف أرباب الوقف فيه رجع إلى الواقف ، فإن لم يكن تساوا فيه ، لأن الشركة تثبت ولم يشب التفضيل فوجب التسوية ، كما لو شرك بينهم بلفظه ، انتهى . وقال الحارثي : إن تعذر الوقف على شرط الواقف وأمكن التانس بصرف من تقدم ممن يوثق به رجع إليه ، لأنه أرجح مما عداه ، والظاهر صحة تصرفه ووقوعه على الوقف . انتهى .

(١) أما ما يتعلق باشتراط الناظر على الوقف فيأتي مجموعا قريبا بعد هذه الفتاوي .

فقد عرفت منه أنه إذا كان الوقف في يد ثقة يصرفه مصرفاً معيناً في مثل هذه المسألة أنه يعمل بذلك ، وأنه إذا لم يكن شيء من ذلك يصير حكمه حكم الوقف المطلق ، يكون لأقرب ورثة الواقف نسباً وفقاً عليهم ، كالوقف المنقطع . هذا إذا جهل أصل المصرف . وأما عن علم أصله لكن جهل شرط الواقف أو التقديم أو التأخير أو التفضيل ونحو ذلك فهذا يستأنس فيه بصرف الثقة الذي هو بيده ويعلمه كما تقدم ، فإن لم يكن فيقسم بين أهل الجهة بالسوية كما تقدم . والله أعلم .

( الدرر — الطبعة الأولى — ج ٢ — ص ٢٤٦ )

( ٢٣٠٧ — الوظائف تعتمد — العلم والقوة والأمانة )

قوله : وإن نزل مستحق تزيلاً شرعياً لم يجز صرفه بلا موجب شرعي .

نعرف أولاً أنه لا يسوغ أن يوظف إلا متأهلاً لها ، تام مايراد لها من عدالة ومن قوة ، فإن الوظائف تعتمد القوة والأمانة . والقيام بالواجب يعتمد العلم .

فإن كان غير أمين فلا يكون أهلاً ، وإن كان لا يعلم فليس أهلاً ، وإن كان يعلم ولكن لا ينفذ أمراً حازماً فات المقصود منه .

المقصود أنه عند التوظيف يعتمد هذا ، فإذا نزل تزيلاً شرعياً ماسخاً عزله لأنه انعقد له سبب الحق ، وفي الحديث : " من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به " <sup>(١)</sup> وهذا أعظم ؛ بل أهل بعد النظر الشرعي فكان هو المستحق لتلك الوظيفة ، فلو ساء عزله اقتضى التلاعب بالحقوق والازدحام فيها وترك أربابها .

والمسوغ كأن يوجد الفسق بعدما ظن أنه عدل ، فيسوغ عزله ، أو يجب أو لم يتبين أنه فاسق لكن عرض له عارض العجز عن القيام بتلك الأمانة ، فإنه يسوغ ، أو يجب .

أما إذا كان التزويل غير شرعي بأن نزل من غير مراعاة ماينبغي مراعاته فلا يدخل في ذلك ، فينبغي للمتولي أن ينظر وقت الإدخال .

والتزويل الشرعي أن يكون من مصدره ، وهو الوالي أو من نظر إلى تلك الأوصاف فيه .

ثم هذه المسألة تتناول أنواعاً من الأمور : منها الوظائف من جعل فيها لاستحقاقه إياها شرعاً لم يجز تزييله منها وعزله منها إلا بموجب شرعي ، كأن تفقد القوة ، أو الأمانة ، أو الديانة .

وتكون في الإمامة ، والتدريس ، والقضاء ، وكذا ، وكذا . كذلك إذا نزل في وقف ، أو رباط ، أو خانك ، أو مدرسة — لم يجز إخراجه منه إلا بموجب .

(١) رواه أبوداود .

لكن يلحظ الأمر الذي نزل من أجله ، فإذا وجد مسكناً مثلاً أخرج لزوال العلة ، ولو لم يقل ذلك لاقتضى أن لا يرحل منها أبداً ولو أعطي ثروة ومساكن .  
(تقرير )

( ٢٣٠٨ - إذا أطلق - ولم يشترط )

قوله : فإن أطلق ولم يشترط استوى الغني . الخ .

وهذا هو الذي يسميه العامة ( روسية ) وبعض البلدان الآخرين يقول : الوقف الحشري . ( تقرير )  
( ٢٣٠٩ - على الرؤوس تفيد التسوية بين الذكر والأنثى )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة الواردة إلينا من سموكم بمذكرتكم رقم وتاريخ بشأن وقفية الشريف أحمد محمد شولان ، ومطلبه ابنه حسن احمد شولان من أنه يويد للذكر مثل حظ الانثيين ، كما جرى الاطلاع على كتابة قاضي ضممد برقم ٤١٧ وتاريخ وكتابته رقم ٢٠٤ وتاريخ بدون والصواب أن تقسم الغلة على السواء ، ولا يزيد الذكر على الأنثى بشيء ، وذلك لأمر :

١ - استمرار العمل على ذلك مدة تزيد على عشرين عاماً .

٢ - ماتفيده كلمة على الرؤوس ذكر وأنثى .

٣ - هذا هو حكم المسألة عند العلماء ، قال في " المغني " الجزء الخامس صفحة ٥٦٢ مانصه : ( الفصل الثالث ) أنه إذا وقف على أولاد رجل وأولاد أولاده استوى فيه الذكر والأنثى ، لأنه تشارك بينهم ، وإطلاق التشارك يقتضي التسوية ، كما لو أقر لهم بشيء ، وكولد الأم في الميراث حين شرك الله تعالى بينهم فيه ، فقال : ( فهم شركاء في الثلث ) <sup>(١)</sup> تساوا فيه ولم يفضل بعضهم على بعض ، وليس كذلك في ميراث ولد الأبوين وولد الأب ، فإن الله تعالى قال : ( فإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين ) <sup>(٢)</sup> .

ولا أعلم في هذا خلافاً . أه . وقال في " الانصاف " صفحة ٧٤ الجزء السابع

: وإن وقف على أولاده ثم على المساكين فهو لولده الذكور والاناث بالسوية ، نص عليه ، ولا أعلم فيه خلافاً . والله يحفظكم .

(١) سورة النساء - آية ١٢ .

(٢) سورة النساء - آية ١٧٦ .

( ص / ف ٢٧٢ في ٢٤ / ٣ / ١٣٧٨ )

( ٢٣١٠ — على عياله و عيالهم — ماتناسلوا يشرك بينهم )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة الشيخ صالح بن علي بن غصون قاضي محكمة شقراء وملحقاها سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصلني خطابكم المتضمن سؤالكم الذي نصه : رجل سبل ثلث ما خلف على عياله و عيالهم ماتناسلوا . فهل يستحقونه والحالة ما ذكر مرتبا بطنا بعد بطن ، أم يشتركون فيه قريتهم وبعيدهم ، وهل يدخل أولاد البنات في ذلك ؟

والجواب : الحمد لله . إذا سبل على عياله و عيالهم ماتناسلوا . فالذي يظهر التشريك ؛ لأن الواو تقتضي التشريك ؛ إلا إذا وجد عرف أو لغة تقتضي خلاف ذلك فإنما يحكم على العامة بما تقتضيه لغتهم ويدل عليه عرفهم ، لأن المعتبر هو القصد ، لحديث " أما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى " (١) .

وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمه الله بعد كلام مانصه : مع أن التحقيق في هذا ان لفظ الواقف ولفظ الخالف والبائع والموصي وكل عاقد يحمل على عادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها سواء وافقت اللغة العربية العربي أو العربية المولدة أو العربية الملحونة أو كانت غير عربية سواء وافقت لغة الشارع أو لم توافقها ؛ فإن المقصود من الالفاظ دلالتها على مراد الناطق . اه .

وهذا القول هو المتفني به لدينا . وفق الله الجميع إلى الخير . والسلام عليكم ملحوظة : واما ولد البنت فلا يدخل في مثل هذا الوقف على المقدم في مذهب احمد رحمه الله .

( ص / ف ١١٦٨ في ١٠ / ١٦ / ١٣٧٧ )

( ٢٣١١ — إذا قال في وصيته : والرابع على عيالي و عيال عيالي دخل فيه الاولاد الصغار )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم الشيخ محمد بن مهيزع سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

جوابا على مذكرتكم رقم ٤١٥ وتاريخ ١٣ / ٩ / ١٣٧٦ بخصوص استفساركم عن وصية هيا بنت على بن ماجد في وثيقة وقفها وذلك عن قولها : والرابع بعد المعينات على عيالي و عيال عيالي الذكور والانثا فيه سواء . وأنه حصل معك بعض التوقف في الاولاد الصغار في حضانة والديهم هل يدخلون معهم أم لا .

(١) أخرجاه في الصحيحين .

نفيدك أنه حيث قد اعتبرت دخول عيال عيال الواقف مع عيالها فإنه لافرق بين الصغير والكبير ولا من والده  
حي يأخذ من الوقف وبين من ليس كذلك والله يحفظكم . والسلام .

(ص / ف في ٧١١ / ٩ / ١٣٧٦)

( ٢٣١٢ — الوقف على أولاد البطون يتسوي فيه الذكر والانثى )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة الأخ المكرم الاستاذ حسن عبدالله القرشي المحترم  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك المؤرخ — بدون — والذي تستفتي به عن حكم الوقف الذي اشترط فيه واقفه أن يكون  
لاولاد الظهور فإذا انقرضوا يكون لأولاد البطون على اولادهم واولاد اولادهم ، ثم من بعدهم يتول لجهات  
الخير والبر وذكرتم أن الوقف بعد وفاة حفيذة الواقف عاد إلى أولاد البطون ، وان الموجود منهم الآن اولاد  
حفيدته المذكورة وهما ابن وبنت ، وكذلك اولاد حفيدته الاخرى وهما ابن وبنت ، وكذلك ابن بنت الواقف .  
هذا حاصل استفتائك .

والجواب : الحمد لله . إذا كان الحال كما ذكرتم عن نص الواقف وعن الموجود من أولاد البطون بعد انقراض  
أولاد الظهور فالذي يظهر من سوءالكم أن الربع يقسم بين المذكورين كلهم على عدد رؤوسهم يستوي فيه  
الذكر والانثى والقريب من الوارث أو من الواقف والبعيد ، الكل منهم سواء ، وهذا المشهور من المذهب . والله  
أعلم . وإن احتاج الأمر إلى خصومة فتحال إلى الحكمة . والسلام عليكم .

(ص / ف ٧٤١ في ٢٤ / ٢٤ / ١٣٨١)

( ٢٣١٣ — للواقف التعديل في النظارة )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة مكة الكبرى .

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

إشارة إلى خطابكم الوارد إلينا برقم ٢٥٩١ / ١ / وتاريخ ٨٨ / ٧ / ٢ بشأن ما عرضتم علينا بصدد طلب محمد  
بن محمد بن راشد التعديل في وقفته لخصته من البيت الكائن بالمعابدة في مكة وطلبه أيضاً التعديل في النظارة على  
الوقف المذكور .. نحيطكم علماً أنه بتأمل ماجاء في وثيقة القضية وجدنا أن المذكور قد وقف ما يخصه من البيت  
المذكور وجعل النظارة عليه لابن أخيه ومن بعده أخوته أو ذريته إلى أن يكون ابنه رشيداً فهو أولى بالنظارة إلى  
آخره .



وعليه ولما تقدم ذكره نرى أن الوقف المذكور لم يعد للواقف التصرف فيه بشيء لأنه منجز أما شروط الواقف فهي بحالها ، وموضوع التعديل في النظارة أمر راجع إليه وحده ، وله فعل ما يترجح لديه في المصلحة الشرعية . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٣١٧١ / ١ في ١٠ / ١١ / ١٣٨٨ )

( ٢٣١٤ إذا شرط الواقف أن امامه المسجد وتولى أوقافه إلى قضاة بلده )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فنشير إلى خطابكم الموجه لنا برقم ١٢٧٤٥ وتاريخ ١١/٢١/١٣٨١ المتعلق بما رفعه عبد الله أحمد الملاء عن آل ملاء بشأن أوقاف مسجد الكوت قرب المراح استنادا إلى ماتضمنته صورة وثيقة الوقف المرفقة .

ونشعركم أنه جرى الاطلاع على صورة الوثيقة المرفقة وعلى خطاب رئيس محاكم الاحساء برقم ١٧٥٧ وتاريخ ١٠/٢٠/١٣٨١ والذي قال فيه : إن إمامه المسجد المشار إليه وتولى أوقاته إلى قضاة الاحساء خلفا بعد سلف وتأمل جميع ذلك لم يظهر لنا أن الوثيقة تقتضي نقض ماجرى عليه عمل القضاة خلفا بعد سلف ؛ ولكن ينبغي أن يتأكد رئيس محاكم الاحساء عن ثبوت هذه الوثيقة ومتى ثبتت لديه شرعا فإنه يتعين على القاضي الذي يصلي بالمسجد ويتولى أوقافه أن يخرج ماعينه الواقف من المصاريف الشرعية . وأما غير المعينة فيصرف المقدر لها في جهات خيرية من صدقة على محتاج ، أو عمارة مسجد ، أو نحو ذلك . والله لتولاكم . والسلام .

رئيس القضاة

( ص / ق ١٧٣ / ١ في ٣ / ١٦ / ١٣٨٢ )

( ٢٣١٥ — وقف بئرا ، ولم يشترط إيصال الماء إلى المسجد ، ولا النظر لشخص معين )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فبالإشارة إلى خطاب سموكم رقم ٢١٧٦١ وتاريخ ١٠/٢٥/١٣٧٩ المرفق به استدعاء محمد العقيلي الزهراني المتضمن تظلمه من رئيس محكمة أبها ، وزعمه أنه كتب عليه صكا بوقفه بئره بدون رضاه ، كما جرى الاطلاع

على ما ذكره المتظلم باستدعائه المذكور ، وعلى صوري الصكين المرفقين الصادرين من محكمة أبها برقم ١١٢ وتاريخ ٢٦ / ٨ / ١٣٧٨ ورقم ٢٩٥ وتاريخ ٥ / ٧ / ١٣٧٩ وعلى صورة المسودة المرفقة .

وبتأمل الجميع استغربنا ما ذكره المستدعي المذكور ، وكتبنا لرئيس محكمة أبها عن ذلك ، فأجابنا بجوابه المرفق والمشفوع بما دار في قضية المذكور من مكاتبات مع إمارة أبها ووزارة الداخلية . ومن مطالعة الجميع ، يتضح ثبوت وقفية البئر لدى رئيس محكمة أبها بموجب ماتضمنه السكان المرفقان وظاهرهما الصحة ؛ إلا أن النظارة لاتتعين لشخص بذاته إذا لم يكن الموقف اشترطها له في صلب عقد الوقفية ، لأن هذا يعتبر زيادة في الشروط بعد نفوذ الوقف ، وكذلك لايتعين إزامه بايصال الماء إلى المسجد ، لأنه وعد منه بعد نفوذ عقد الوقفية ، وإن فعله من نفسه برضاه فهو أولى ، وعلى هذا فلا يلتفت إلى تشكيات المستدعي ، وتحال المعاملة إلى إمارة أبها لاحتالها إلى رئيس المحكمة . وإجراء اللازم على ضوء ما ذكر . والله يحفظكم .

( ص / ف ٣٠ / في ١ / ٩ / ١٣٨٠ ) .

( ٢٣١٦ — إذا لم يتفق المستحقون للوقف على ناظر بعينه )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بالمدينة المنورة

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المرفوعة إلينا منكم وفق خطابكم رقم ٣٥٤٠ وتاريخ ٩ / ٥ / ١٣٨٤ بخصوص وقف الشناقطة وتعيين ناظر عليه ، المشتملة على خطاب فضيلة حاكم القضية برقم ٢٦٠ وتاريخ ٤ / ٥ / ١٣٨٤ المتضمن ذكره أن الشناقطة مختلفون على أنفسهم بخصوص الاتفاق على ناظر منهم ، وأن محاولات عدة قد بذلت في سبيل التوفيق بينهم ، وآخرها قرار يقضي بتعيين محمد محمد سيد أحمد من فريق الأكثرية وسيداتي بن البان من فريق الاقلية ناظرين على الوقف ، وتعيين العالم عبدالعزيز مشرفا عليهما ، حيث أن في ذلك إجابة لربة الفريقيين ، وما أن تم تلاوة القرار عليهم حتى قامت ضجتهم ، وبدت معارضتهم ، وقرر محمود محمد رفضه النظارة مع سيداتي بن البان ، كما قرر العالم عبدالعزيز رفض الاشراف ، ويذكر القاضي أن ذلك منهم ليس خلفا على النظارة بينهم فقط وإنما كما في نفوس بعضهم على بعض من عداء سابق ، ويسأل القاضي رأينا في ذلك .

ونفيدكم أنه إذا لم يتفقوا على ناظر بعينه فلا يخلو النظر في تعيين ناظر لأوقافهم من أمرين : إما أن يختار منهم من يجمع بين التقوى والأمانة والخبرة بشئون الوقف ووجوه إصلاحه والعناية به ، فيعين ناظرا عليه بدون الرجوع

إلى رأيهم ومشورتهم ، ويعين عليه مشرف أو مشرفان ممن يؤثق بديانتهم وأمانتهم ، وأن يكونا ممن يتجاوب مع الناظر في حدود مصلحة الوقف والعناية به .

فإن لم يتيسر هذا فيعين للوقف ناظر أجنبي عن الشناقطة قوي أمين ، ويعين عليه مشرف أو مشرفان من الشناقطة إن تيسر الأمر ، وإلا فمن غيرهم . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

مفتي البلاد السعودية

( ص/ف ١٦٣٥ / ١ في ١٩/٦/ ١٣٨٤ )

( ٢٣١٧ — الانفراد في النظر خير من التعدد )

قوله : وإن كانوا جماعة فهو بينهم على قدر حصصهم .

ونعرف أن الانفراد خير من التعدد ، لما يورثه التعدد من الخلاف ، وأن دت الضرورة وانتفت المفسدة جاز ، وإلا فالانفراد أتم وأولى متى وجد إلى ذلك سبيلا ، وهذا إذا لم ينص الواقف على اثنين ( تقرير )

( ٢٣١٨ — المراد بالحاكم هنا )

قوله : فالناظر الحاكم .

المراد بالحاكم هنا حاكم الشرع ، وهو من أسند إليه حكم الشرع والقضاء ، لأجل أن له الولاية العامة (تقرير )

( ٢٣١٩ — ولا يحتاج إلى موافقة الفقهاء )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضي رجال المع

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد أطلعنا على الأوراق الواردة إلينا منكم برقم ٦٠٧ وتاريخ ١٦/١١/ ٨٧ المتعلقة بموضوع الأوقاف الواقعة بالشعيبين ، والمقسمة إلى خمسة أقسام لمسجد الجامع وغيره ، وفهمنا ماذكرتم من رأيكم الاقتصار على ناظر ثقة غني يقوم بحفظها واستغلالها بانتخاب منكم ومن مأمور فرع الأوقاف بجهتكم دون الرجوع إلى موافقة الفقهاء المستحقين بتلك الأوقاف ، نظراً لتفرقهم في الجبال وصعوبة أخذ موافقتهم .

وعليه فلا نرى مانعا مما ذكرتم ، لاسيما والقاضي ينوب عن الغائب والقاصر ونحوهما في مثل ماذكر ، وإليكم

الأوراق برفقه لاكمال اللازم . والسلام عليكم

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ١١١٠ في ١٣٨٨ )

( ٢٣٢٠ — إذا عين القاضي ناظراً ، ثم ظهرت وثيقة ناصة على غيره )

" المسألة الثالثة " : إذا و جد نصب من قاض بتولية الوقف لأحد ، ثم ظهرت حجة الوقف ناصة به على غيره ، أو كان وقف منقطع الآخر والمنسوب فيه ليس ممن يرجع الوقف المنقطع الآخر إليه ، مثل مسألة امرأة وقفت عقاراً على أبنها وأبنائه فانقرضوا ، ولم يكن لها سوى بنت ابن غير ابنها المذكور وابن أخ ، ثم إن ابن الأخ نصبه قاض متوفي فيه كله ، فهل يحكم بالمذهب أنصافاً ، أم بالنصب ، لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف .

الجواب : إذا ظهر نص الواقف الثابت الصريح بتوليته شخصاً على الوقف وكان ذلك الشخص متكاملاً شروط صحة الولاية فهذا لا يخلو إما أن يكون القاضي المذكور اطلع على النص أو لم يطلع ، فإن لم يطلع على النص المذكور تعيين العمل بالنص ، وإن كان قد اطلع عليه ولم يره ثابتاً فهو وماتولى . وأما الوقف المنقطع الآخر فالخلاف فيه مشهور ، وماقضى به القاضي المذكور فيه يترك على ماقضى به .

( من أسئلة الشيخ ابن ديش )

( ٢٣٢١ — الأوقاف التي لها ناظر خاص لا يحق لوزارة الأوقاف الاشراف عليها . وإذا كان الناظر الخاص متهماً أو مفرطاً ضم إليه القاضي آخر )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة القائم بأعمال رئاسة القضاة بالمنطقة الغربية الموقر .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فاشارة لخطابكم رقم ٢٧٨٧ / ١ وتاريخ ١١ / ٣ / ١٣٨٢ حول مارفعه لكم مساعد رئيس المحكمة الكبرى بشأن وقف الزكى .

نفيدكم أنه إذا ثبت أن للوقف المذكور ناظراً خاصاً فلايسوغ لوزارة الحج والأوقاف المطالبة بالنظر ، كما نص على ذلك العلماء ، قال في : " شرح المنتهى ج ٢ ص ٥٠٢ " : ويرجع إلى شرط واقف في ناظر ، لأن عمر جعل وقفه إلى ابنته حفصة ، ثم يليه ذو الرأي من أهلها ، وفي إنفاق عليه أن كان حيواناً ، أو إذا خرب ، بأن يقول ينفق عليه أو يعمر من جهة كذا ، وفي سائر أي باقي أحواله ، لأنه يثبت بوقفه ، فوجب أن يتبع فيه شرطه . أ ه . وقال في " المقنع ج ٢ ص ٣٢١ " : ويرجع إلى شرط الواقف في قسمه على الموقوف عليه ، وفي التقديم والتأخير ، والجمع والترتيب ، والتسوية والتفضيل ، وأخراج من شاء بصفة ، وإدخال بصفة ، وفي الناظر فيه ، والانفاق عليه ، وسائر أحواله .

وقال في " الكشاف ج ٤ ص ٢٢٤ " : ويرجع إلى شرطه أي الواقف أيضاً في الناظر فيه أي الوقف ، سواء شرطه لنفسه ، أو للموقوف عليه ، أو لغيرهما ، أم بالتعيين كفلان ، أو بالوصف كالارشاد ، أو الأعمى ، أو الأكبر ، ومن هو بصفة كذا ، فمن وجد فيه الشرط ثبت له النظر عملاً بالشرط ، وفي وقف علي رضي الله عنه شرط النظر لابنه الحسن ، ثم لابنه الحسين رضي الله عنهما . أه .

وإن كان الناظر الخاص متهماً أو مفرطاً فيضم القاضي إليه أمينا ، قال في " الكشاف ج ٤ / ص ٢٣١ " : وله أي الحاكم ضم أمين إليه أي إلى الخاص مع تفريطه أو قهقهته ليحصل المقصود من حفظ الوقف ، والظاهر أن الأول يرجع إلى رأي الثاني ، ولا يتصرف إلا بأذنه ، ليحصل الغرض من نصبه ، وكذا إلى ضعيف قوي معاون . أ ه . فلا يزال يد الأول عن المال ولا نظره ، والأول هو الناظر دون الثاني .

وبهذا يتبين أن وكيل الأوقاف لا يحق له المطالبة بالاشراف على الأوقاف التي لها ناظر خاص . والسلام .

رئيس القضاة

( ص / ق ١٤٣٩ / ١ / في ١٠ / ١١ / ١٣٨٢ )

( ٢٣٢٢ — ليس لوكيل الوزارة الناظر في الأوقاف التي معظمها مختص بأهل الوقف كالأضحية ، وصلة الرحم ، والعشاء ، والصدقة تتبعها )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة حائل

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فبالإشارة إلى خطابكم رقم ١/٢٥٩٤ وتاريخ ١١/٢٧/١٣٨٧ بشأن طلب عبدالله ابراهيم بن عتيق اعطاءه قيمة وقف نوره الشعبي الذي هدمته البلدية ، ومعارضة الأوقاف بحجة أن في الوقف أوقافاً عامة من صدقة وطعام وصلة رحم ، وطلبها النظارة على الوقف .

ونفيدكم أنه يتأمل المسألة لم يظهر لنا أن للأوقاف حقاً في هذا الوقف ، وأنه يعتبر من الأوقاف الأهلية المختصة بأهلها ، لكون معظمه مما يختص بأهل الوقف : كالأضحية ، وصلة الرحم ، والعشاء .

وأما النص على الصدقة فحيث أنها واحدة من أربعة أمور نص عليها فتكون النظارة بيد من هو مختص بالكثير ، لأن في توزيع النظر إعاقة للوقف عن تحصيل مصالحه . فاعتمدوا بآرك الله فيكم ذلك ، واعتمدوا الاشراف على شراء بدل هذا الوقف بما فيه مصلحة الوقف . والسلام عليكم ورحمة الله .

مفتي الديار السعودية

(ص/ف ١/٢٧٢٦ في ١١/٩/١٣٨٨)

(٢٣٢٣ — إذا كان الوقف على إمام المسجد أو مؤذنه فليس للوزارة النظر عليه بخلاف الموقف على عمارة مسجد ونحو ذلك )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم وكيل وزارة الحج والأوقاف سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، وبعد

فقد جرى الاطلاع على خطابكم المرفق رقم ١٠٣٩٦ / ٥ وتاريخ ١٣٨٥ / ٨ / ٢ والأوراق المشفوعة به بما في ذلك الصك الصادر من فضيلة قاضي بالجرشي بعدده وتاريخ ١٣٨٥ / ١ / ٢٣ المتضمن تقرير القاضي المذكور نقل الوقف الذي في القطعة المسماة وقف الحجلان والواقعة بين أملاك محمد بن علي جماح إلى الأرض المسماة قطعة الحشيرية العائدة لمحمد بن جماح ؛ لأن ذلك أصلح للوقف .

ونشعركم بأن الذي يظهر لنا أن ما أجراه فضيلة القاضي في محله ؛ لأنه شيء يشبه الفتوى ، وقد صدر من حاكم شرعي له حق النظر في مثل هذا بمقتضى ولايته ، وقد ذكر في الصك أنه وقف على الأرضين بنفسه ، والغالب أنه في مثل هذا لا يقتصر على مجرد نظره ، بل يستعين بمن حوله من الثقات وإن لم يذكر ذلك في الصك ، مع أن الأحوط والذي ينبغي في مثل هذا مستقبلاً أن ينتدب اثنين ممن يثق بهما للنظر وتقرير المصلحة للوقف من عدمها وإدراج ذلك في الصك . وسنعتي فضيلته صورة من خطابنا هذا لملاحظة التمشي بهذا في مثل هذا المسألة .

أما ما ذكرتموه من الرغبة في إبلاغ فضيلة القاضي بعدم إصدار أي حكم في أراضي الأوقاف إلا بعد موافقة الوزارة مبدئياً على ذلك . فإن الذي نراه أنه إذا كان الوقف على إمام المسجد أو مؤذنه فإنه لا طريق لوزارة الأوقاف عليه ، وليس لها حق التدخل فيه ؛ لأنه شيء يشبه الوقف على معين ؛ لاستحقاقه لغنته ومصالحه . أما إذا كان الوقف على عمارة المسجد ونحو ذلك ولم يكن له ناظر خاص من قبل الموقف فإن لوزارة الأوقاف حق التدخل في شأن هذا الوقف حسب الصلاحيات التي جعلها لها ولي الأمر في مثل هذا . والله يتولاكم .

والسلام

رئيس القضاة

(ص/ق ١٤٤٩ / في ١١/١١/١٣٨٥)

( ٢٣٢٤ — قوله : وإن كان الوقف على مسجد أو من لا يمكن حصرهم كالمساكين فللحاكم ، وله أن يستتبع

لكن نعرف أن ما يكون إلى الحاكم وما لا يكون إيه هذا قد يصير فيه اختلاف .  
فينبغي للمولى أن ينصص على الأشياء التي إليه ، فإذا ميز أشياء وأسندها إليه ، وأخرج أشياء عنه وجعلها إلى  
آخر ، فإلني أخرجها عنه لا يكون للحاكم ولاية عليها .

ثم عرف أنه إذا كان جنس من الأوقاف يتولاه أناس كإمام المسجد إذا جرت العادة ألها للأمة فإن ذلك يصلح  
أن يكون ناظراً ، وفيه فتوى للشيخ ، قال : ناظره إمام المسجد . وهذا بناء على أنه جارية به العادة ، فإذا جرت  
العادة أن ناظره إيه كمسافة ومغاربة ونحو ذلك فتصير إليه. (تقرير)

( ٢٣٢٥ - إذا كان له ناظران عام وخاص قدم الخاص )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

نعيد لكم رفق خطابنا هذا المكاتبه المبعوثة إلينا بخطاب رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣١٧٩ وتاريخ ١٠/٦/  
١٣٨٠ بشأن شكوى عبدالله بن عثمان بأموسى من القرار الصادر في قضيته من مساعد رئيس محكمة الطائف  
حسن بنجر المتضمن تكليف المشتكى بإزالة ما أحدثه على واجهة مدخل الشارع التابع للخان العائد لمصالح  
مسجد ابن عباس ، نظراً لتعدي الواضع على هوى غيره التابع لقراره ، بناء على ماتحققه حاكم القضية من  
وجود ضرر بوضع الصندوق على مصالح الغير .

ونحيطكم علماً أننا اطلعنا على أوراق المكاتبه المشار إليها بما في ذلك خطاب القاضي الذي أوضح فيه تفاصيل  
قضية المرافعة الحاصلة بهذا الشأن .

ويتأمل مامر ذلكره وجدنا أن ما أجراه حاكم القضية ليس فيه مايلفت النظر بالنسبة لما قرره في قضية المشتكى  
، ومثل هذا الخان يتعاوره نظران : نظر خاص ونظر عام . أما النظر العام فهو الذي من قبل البلدية كغيره من  
الشوارع والطرقا ومايشبهها . أما النظر الخاص مقدم علىالنظر العام بالنسبة إلى مايصير فيه ضرر على الوقف  
 . لهذا إذا لم يجد الناظر العام في الشيء ضرراً على مخصوص منظوره فإن ممانعة الناظر الخاص مقدمة على إجازة  
الناظر العام ، لأنه لايلزم من انتفاء الضرر العام بالنسبة إلى المارة ونحو ذلك عدم الضرر على خاص الوقف .

إلا أنه ينبغي على الحاكم الشرعي في مثل هذه الأشياء التي للبلدية فيها حق من الناحية العامة أن يترث في  
القضية ، ويتعاون معها فيما يضمن بقاء المنفعة العامة لحقوق المواطنين ، وليس هذا بالأمر اللازم بالنسبة للبت في  
القضية من الناحية الشرعية إذ أن ذلك من صميم اختصاص الحاكم الشرعي ، إلا أن فيه مايرفع احتمال وجود

الخلاف بين القاضي وبين من له حق الاطلاع والمباشرة على المصالح العامة المشتركة . وعليه فما أجراه يعتبر منهياً للقضية ، والله يحفظكم .

( ص / ف ١٠٧٣ في ١٦ / ٧ / ١٣٨٠ )

( ٢٣٢٦ — مايجب على النظار على مجموعة أوقاف )

من محمد بن إبراهيم إلى معالي وزير الحج والاقواف بالنيابة سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

بالإشارة إلى خطابكم رقم ( ١١٦٨ م ) بخصوص تشكيل مجالس أوقاف فرعية في كل من المناطق الآتية : مكة المكرمة ، المدينة المنورة ، المنطقة الوسطى المنطقة الشرقية ؛ وذلك حسبما جاء في قرار مجلس الأوقاف رقم ٢ ق م وتاريخ ٢٤ / ٦ / ١٣٨٧ طبقاً لمقتضى الفقرة (٢) من المادة (٥) من نظام مجلس الأوقاف الأعلى . وطلبكم تعيين المندوب الذي نرشحه في كل من هذه المجالس . وعليه نفيديكم بما يلي :

١ - مجلس أوقاف مكة ، وقد اخترنا له الشيخ عبد الملك بن عبد الله بن دهبش القاضي بالحكمة الكبرى بمكة .

٢ - مجلس أوقاف المدينة ، وقد اخترنا له الشيخ عبدالرحمن الحصين مدير الشؤون الادارية بمحكمة المدينة .

٣ - مجلس أوقاف المنطقة الوسطى ، اخترنا له الشيخ عبدالله بن محمد بن عبيد القاضي بالحكمة الكبرى في الرياض .

٤ - مجلس أوقاف المنطقة الشرقية ، وقد اخترنا له الشيخ سالم العلي رئيس هيئات المنطقة الشرقية . وقد أعطينا كلا من المشايخ صورة من خطابنا هذا لاعتماده . وعلى الجميع تقوى الله عز وجل ، واتخاذ هذه الوظائف ديناً وقربة واحتساب أجرها وثوابها عند الله ، كما يتعين حفظ أموال هذه الأوقاف ، ووضعها مواضعها مواضعها الشرعية ، وتنفيذها على مانص عليه الواقفون ، وجعل دفتر خاص لكل وقف يثبت فيه أصل وقفه ، وشروطه ، ومايرد من مغلته ، ومايصرف منه ، وغير ذلك مما هو مقتضيات هذا العمل وفيه حفظ لحقوق الأحياء والأموات . والله الموفق . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٤٣٥٧ / ١ في ٢٦ / ١١ / ١٣٨٠ )

( ٢٣٢٧ — وما جاء في فتوى في هذا المعنى مانصه :

ويلاحظ من الآن لزوم أفراد كل وقف على حدثه ، وإثبات وارداته ، ومصرفاته ، وعدم دمج شيء من الأوقاف بغيره ، لأن دمجها مما يربك الأعمال ، ويصعب معه شروط الواقفين .



( أ ه . من رسالة في نقل الوقف برقم ١٣٢ / ١ في ١٨ / ١ / ١٣٨٩ وتأتي )

( ٢٣٢٨ — ومما جاء في فتوى في هذا المعنى مانصه :

ويلاحظ من الآن لزوم أفراد كل وقف على حدته ، وإثبات وارداته ، ومنصرفاته ، وعدم دمج شيء من الأوقاف بغيره ، لأن دمجها مما يربك الأعمال ، ويصعب معه إنفاذ شروط الواقفين .

( ه١ . من رسالة في نقل الوقف برقم ١٣٢ / ١ في ١٨ / ١ / ١٣٨٩ وتأتي )

( ٢٣٢٨ — إذا حصل تساهل من الوزارة في الصرف )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة الباحة وتوابعها سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فبالإشارة إلى خطابكم رقم وتاريخ ومشروعاته بخصوص امتناع أهالي قرية الغشامرة من تسليم مآلديهم من حاصلات الأوقاف الموقوفة على مسجدهم وإفطار الصائمين إلا بتفوى منا نخول لهم تسليم ماتحت أيديهم من غلال لإدارة الأوقاف .

ونفيدكم حيث أن ولي الأمر — أيده الله بتوفيقه — رأي أن من المصلحة جعل النظارة على الأوقاف العامة لوزارة الحج والأوقاف ، وجرى على هذا العمل في غالب الأوقاف العامة لوزارة الحج والأوقاف ، وجرى على هذا العمل في غالب الأوقاف العامة في المملكة ، بعد أن أناط بوزارة الحج والأوقاف مسئولية تنفيذ شروط الواقفين . وحيث أن طاعة ولي الأمر واجبة في غير معصية الله .

وحيث أن الأوقاف المشار إليها أوقاف على غير معين ، فيتعين عليهم تسليمها بيد وزارة الحج والأوقاف ، وعليها أن تقوم بواجبها نحوها ، ومتى رأوا تساهلا من الوزارة في الصرف على جهات هذه الأوقاف فعليهم الرفع عن ذلك لجهته وبالله التوفيق .. والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ١٢٣٧ في ٢١ / ٦ / ١٣٨٩ )

( ٢٣٢٩ — أجرة ناظر الوقف أجرة المثل )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فقد جرى الاطلاع على المعاملة الواردة إلينا رفق مذكرة سموكم رقم ١٠١٧ وتاريخ ٢١ / ١ / ١٣٧٨ المختصة بقضية عبدالله بن مرزوق ناظر وقف ذوي حميدان . وبالاطلاع على مشروعاتها ظهر لنا أن ما أجره

فضيلة مساعد رئيس المحكمة الكبرى بالطائف من تقريرها للناظر وما للمشرف إن كان معتمداً في ذلك على أجره المثل بمعرفة أهل الخبرة فلا اعتراض عليه ، ويحسن أن يصرح بذلك في الصك وإلا فيتعين إمعان النظر في ذلك ، وتقدير أجره مثلها بالعدل بمعرفة أهل الخبرة والأمانة ، فإذا تحققت المماثلة في جميع الصفات من كثرة الأجره وسهولة تحصيل الغلة وقرب المسافة وخلاف ذلك فإنهما يستحقان أجره المثل للمدة الماضية . وأما المستقبله فإن الوكالة والنظارة والإشراف عقود جائزة فلمن لم يرض من الطرفين الفسخ . والله يحفظكم .

( ص / ف ١٩٣ في ٢/٢ / ١٣٧٨ )

( ٢٣٣٠ — وجاء في فتوى برقم ( ٨٦٢ في ١٤/٦/١٣٨٠ ) مايلي :

هي واجبة في الوقف إن كانت غلته كافية فيعطي أجره مثله منها ، وإلا فيكمل له استحقاقه من رتبة الوقف .

( ٢٣٣١ — إذا وقف على ذريته وذريتهم ، وماتت واحدة من البنات قبل الموقوف استحق ورثتها )

سئل الشيخ محمد بن إبراهيم عمن أوصى بثلاثة في حجة وأضحية ، وأوقف باقية على ذريته وذريتهم للذكر مثل الأنثى ، وماتت واحدة من البنات قبل الموصى ، فهل يستحق ورثتها كورثة من ماتت بعده ؟

فأجاب : نعم تستحق كغيره .

( ملحقه بالدرج ٢ — ٢٧٤ الطبعة الأولى )

( ٢٣٣٢ — وقف على ذريته بطناً بعد بطن . ودخول أولاد البنات )

سئل الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف عن رجل بيده وقف منصوص وموقوف على يده وذريته بطناً بعد بطن ، واستولى ابنه عليه بعده ، وخلف ثلاث بنات .. الخ .

فأجاب : ظاهر السؤال أن الذي بيده الوقف وكيلاً بل موقفاً عليه وذريته ، بمعنى أن غلة الوقف له ولذريته ، وإن أوهم قول السائل على يده الوكالة .

إذا ثبت هذا ، فالموقف عليه إن كان من مورثة الواقف كولدته ونحوه فهو باطل وهو يقف الجنف والاثم الذي ألف شيخ الاسلام محمد بن عبدالوهاب في إبطاله رسالتين أو أكثر ، وذكر على ذلك من الأدلة ما فيه كفاية .

وأما الأصحاب فيجيزون مثل هذا الوقف . وأما إن كان الموقوف عليه ليس من ورثة الواقف فهو صحيح ويكون الوقف بين ثلاث البنات المذكورات بالسويسة ، ومن مات منهن رجوع نصيبها لبقية أخواتها ، فإذا لم يبق من الثلاث أحد صار الوقف لأولاد الثلاث بالسوية الذكر والأنثى سواء ، فإذا لم يبق منهم أحد انتقل للدرجة التي بعدم على التفصيل السابق ، وهكذا ، كما نص الواقف بقوله : بطناً بعد بطن .

ودخول أولاد البنات هو على رواية عن أحمد اختارها جمع منهم صاحب "الشرح الكبير" وهي المفتي بها عندنا ، لقوة دليلها .

والرواية الأخرى لا يدخلون ، وهي المذهب ، واختارها أكثر الأصحاب ، فعليها يكون الوقف بعد انقراض البنات الثلاث حكمه حكم منقطع الآخر ، والمذهب أنه لورثة الواقف نسباً وفقاً .

( الدرر جزء جزء ٥ ص ٢٦٩ )

( ٢٣٣٣ — وقف على المستضعف من ذريته ، وله ابن غني ، وولد ابن ، وأولاد بنات )

وسئل أيضاً عن رجل وقف على المستضعفين من ذريته ، والمجدول له ابن هو الآن غني ، وولدان ، وأولاد بنت يريد أن يتزلوا منزلته .

فأجاب : الكلام في المسألة في مقامات :

" الأول " : صحة مثل هذا الوقف أو عدمها .

" الثاني " : من يدخل في هذا الوقف ، ومن لا يدخل .

" الثالث " كون استحقاقهم على الترتيب أو الاشتراك .

" الرابع " : التفضيل بين الذكر والأنثى وعدمه .

فأما " المقام الأول " : فإنه لا ريب في صحة مثل هذا الوقف ، وكلام العلماء في ذلك معروف ، وقد استدل عليه بوقف الزبير رضي الله عنه حيث جعل للمردودة السكني .

وأما " المقام الثاني " فإنه يدخل في هذا الوقف المستضعف في أولاد بنيه وإن نزلوا بلا نزاع ، كما في " الانصاف " .

وأما " أولاد البنات " فالمذهب أنهم لا يدخلون ، وعن الامام أحمد رواية أنهم يدخلون . قال في " الاقناع ، وشرحه " وإن وقف إنسان على عقبه أو عقب غيره أو نله أو ولد ولده أو ذريته دخل فيه أي الوقف ولد البنين وإن نزلوا لتناول اللفظ لهم ، ولا يدخل فيه ولد البنات بغير قرينة لأنهم لا ينتسبون إليه ، كما تقدم . وعنه يدخلون قدمها في " الحرر " و " الرعاية " واختارها أبو الخطاب في " الهداية " لأن البنات أولاده وأولادهن أولاده حقيقة ؛ لقوله : ( ومن ذريته داود — إلى قوله — وعيسى ) وهو ولد بنته ، وقوله صلى الله عليه وسلم : " إن ابني هذا سيد " بمعنى الحسن — الحديث رواه البخاري . قال في " الشرح " : فالقول بدخولهم أصح وأقوى دليلاً . انتهى من " الاقناع وشرحه " . قال في " الانصاف " : ونقل عنه في الوصية يدخلون . وذهب إليه بعض أصحابنا ، وهذا مثله . قلت : بل هي هنا رواية منصوصة من رواية حرب ، قال في " القواعد " : ومال إليه

صاحب " المغني " وهي طريقة ابن أبي موسى والشيرازي . قال الشارح : القول بأنهم يدخلون أصح وأقوى دليلاً ، وصححه الناظم ، واختاره أبو الخطاب في " الهداية " في الوصية ، وصاحب " الفائق " وجزم به في " منتخب الأمدى " وقدمه " في " المحرر " و " الرعايتين " و " الحاوي الصغير " وغيرهم ، واختاره ابن عبدوس في " تذكرته " . انتهى كلام صاحب " الانصاف " وهذا هو المفتي به وأفتى به الشيخ حمد بن عبدالعزيز ، وقال في فتواه : وهذا اختيار ابن القيم رحمه الله ، وأفتى به شيخنا الشيخ حمد بن عبدالعزيز ، وقال في فتواه : وهذا اختيار ابن القيم رحمه الله ، وأفتى به شيخنا الشيخ عبدالرحمن بن حسن ، ويأتي في " المقام الثالث " بعض النقول التي تزيد هذا إيضاحاً إن شاء الله تعالى .

وأما " المقام الثالث " فإن استحقاقهم يكون على الترتيب بطناً بعد بطن ، هذا هو الذي يدل عليه كلام الأصحاب ؛ فإنهم صرحوا بذلك فيما إذا وقف على أولاده . قال ابن ذهلان : وإذا قال هذا وقف على الضعيف من أولادي أو أولاد زيد فللبطن الأعلى فالأعلى والذكر كالأنثى أي كل ضعيف منهم . انتهى . ( الدرر جزء ٥ ص ٢٧٠ ) .

( ٢٣٣٤ — أولاد البنات لا يدخلون في الوقف على الأولاد والذرية والنسل إلا بنص أو قرينة ) .

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم حسن بن زيني المتوكل المحترم  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك المؤرخ في ١٥/٢ / ١٣٨٤ المتضمن الاستفتاء عن وقفية مذكور في حجتها بأن الربع ينحصر في ذرية الموقوف ونسله وأولاده . وتساءل هل يدخل أولاد البنات في هذا ، أم لا ؟  
والجواب : الحمد لله . إذا كان الحال كما ذكر فلا يدخل في ذلك أولاد البنات لأن أولاد البنات لا يدخلون في مسمى الأولاد والذرية والنسل إلا بنص أو قرينة ، كما صرح بذلك الفقهاء رحمه الله كصاحب " الاقناع " وصاحب " المنتهى " وغيرهما . والله أعلم . والسلام عليكم .

( ص / ب ٥٧١ / ١ في ٢٧ / ٢ / ١٣٨٤ )

( ٢٣٣٥ — وقف على ذريتي ذكورهم وإنثهم . لا يدخل أولاد البنات )

سألني عبدالعزيز بن عبدالرحمن الشقري وعبدالعزيز بن محمد بن ثنيان وطلبوا مني الفتوى في وقف جدهم زيد الشقري المسمى " بالقلعة " في قبلي بلد الرياض الذي نص وقفه : ( وقد أوقفت نخلي المسمى بالقلعة على

ذريتي ذكورهم وأنائهم ، وجعلت فيه مائة وزنة للصوام في رمضان تخرج كل يوم بيومه ، والغني ما يضايق أخوانه ( إنتهى المقصود .

سألني المذكورون قائلين : هل يدخل في هذا النص أولاد الاناث مع أولاد البنين ، أم يختص ذلك بأولاد البنين ؟

فأفتيت أنه يدخل في الوقف أولاد ابنها محمد بن سويلم ، وأولاد بنتها سارة بنت سويدان ذكورهم وإنائهم بالسوية ، دون أولاد بنات محمد بن سويلم وأولاد بنات سارة بنت سويدان ، بشرط الحاجة كما في نص الواقفة ، وإن كانوا غير محتاجين انفرد به أولا محمد بن سويلم دون أولاد سارة بنت سويدان ، ولا يوجد من أولاد محمد بن سويلم الآن إلا عبدالرحمن بن عبدالله بن سويلم .

قاله مملية الفقير إلى ربه محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

( الختم )

( ص / ف ٥٠١ في ٢٨ / ٥ / ١٣٧٨ )

( ٢٣٣٧ — وإذا استثنى أولاد البنات لم يدخلوا )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء حفظه الله .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فبالإشارة إلى خطاب معالي وزير الدولة لشئون رئاسة مجلس الوزراء برقم وتاريخ المرفق باستدعاء أحمد فرج حول قضيته مع مستسلم أعوات المسجد النبوي ، لاستيلائه على وقف علي مغربي ، وطالبه تمييز الحكم .. الخ .

نفيدكم أن أصل المعاملة قد أحيل إلينا من رئاسة مجلس الوزراء برقم وتاريخ وجرى تأمل المعاملة والحكم الصادر من معاون رئيس محكمة المدينة ، المتضمن صرف النظر عن دعوى المدعي أحمد فرج وموكلته ، وإفهامهما بأن لاحق لهما في الوقف المذكور ، حيث أنهما من أولاد البنات ، والواقف اشترط في وقفه أو أولاد البنات من زوجي أجنبي لا يستحقون في الوقف المذكور .. الخ . وبدراسة ما أجراه وجد ما أجراه ظاهره الصحة ، فلا شعاركم والله يحفظكم .

( ص / ف ١١٦ في ٨ / ٦ / ١٣٨١ )

( ٢٣٣٨ — وعرف البلد له دخل في ذلك )

س : وإذا قال : على ذريتي . فهل يدخل ولد البنين دون البنات ؟

ج : فيه خلاف ، واختيار صاحب " الشرح " أنهم يدخلون ، لدخول عيسى في اسم الذرية ، وفي الحديث " إن أبني هذا سيد " والقول الآخر لا يدخلون ، وهو قول كثير أن لم يكن أكثرهم ، والشيخ لم ينظر له بكلام وتلميذه يقول يدخلون ، وليس فيه نص أنهم يدخلون أولا يدخلون .

ثم هذه المسائل يقويه عرف البلد ، قد يتنشط به من يفتي بأحد القولين . (تقرير)

( ٢٣٣٩ — وقف الجنف وصوره )

ثم من صيغ الوقف مامنعها بعض العلماء كالوقف على أولاده ، فإذا كان حيلة فلا ينبغي . وإذا وقف على جميعهم قد يكون فيه تحيل على نقص الزوجة من ميراثها ، هذا راجع إلى أنه وصية لوارث ، وأن لم يكن في وقت مرض وحتى لو كانوا ليس فيهم زوجة إذا كان هو المال كله فهذا أغلظ ، فإن الله ملكهم وهو قصد حرمانهم ، وإن كان يقصد كما يقصده بعض العوام حتى لا يضيع بيع ولكن يحرم أزواج البنات وزوجات الأولاد ، وهذا هو " وقف الجنف " .

ولامام الدعوة مسألتان في ذلك او ثلاث ، المطولة اختصرها ابن شلوان (إمام مسجد ابن شلوان ) لكن وجد وقف على هذه الصفة وصحح عليه الوالد عبدالرحمن جريا على كلام الأصحاب ، وهو ويقف الشقاري ( القلعة ) في قبلي البلد .

( تقرير )

( ٢٢٤٠ — س : الوقف على الذرية )

ج — هو وقف الجنف .

( ٢٣٤١ — س : إذا كانوا محاييج ؟ )

ج : إذا كانوا محاييج فمعروف شرعيته كوقف عمر ، أوي قول الفقيه أو الفقهاء

أما عليهم فلس من أوقف المسلمين ( تقرير )

( ٢٣٤٢ — أوقف جميع تركته على أولاده الذكور والاناث ، وماتنسل من الذكور دون الاناث )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم القائد علي الشاعر مدير الكلية الحربية

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطابكم الوارد إلينا بعدد ك / ٨٨١ وتاريخ ١٦/٥/ ١٣٨٢ ومشفوعة الاستفتاء الموجه إلينا من الملازم أول مهدي الرافدي أن رجلا قضى نحبه بعد أن أوقف جميع تركته على أولاده الذكور والاناث وماتناسل من الذكور دون الاناث ، ثم ابناء السبيل .

ونفيدكم بأن هذا الوقف باطل لأمرين :

" الأول " : أنه جميع تركته وهو لا يتصرف إلا في ثلثها ، ثبت " أن رجلا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أعتق ستة أعبد عن دبرليس له مال غيرهم ، فاقرع بينهم وجزأهم ثلاثة أجزاء فاعتق اثنين وأرق أربعة ، وقال فيه قولاً شديداً " وفي رواية أنه قال : " لو حضرته لم يدفن في مقابر المسلمين " أ ه . فلا ينفذ إلا ثلث التركة المذكورة .

" الثاني " أنه حرم بذلك بقية الورثة إن كانوا كالزوجة والأب والجد والأم والجددة ، مع ما في هذا الوقف من الجنف الظاهر فيه حرمان أولاد البنات مما يستحقونه من أمهاتهم المستحقات في هذا الوقف .

وحيث أن الجهة الأولى للوقف باطلة لما فيها من الجنف الظاهر ، فيكون وقفا منقطع الأولى فينتقل الوقف إلى الجهة الثانية وهو أبناء السبيل . وبالله التوفيق .

والسلام عليكم .

( ص / ف ١٥٨١ في ٢٣ / ٨ / ١٣٨٢ )

( ٢٣٤٣ — وقف جميع ماله على أولاده ، وعلى نسل الذكور دون نسل الاناث )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم محمد عبدالله فرحه المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي تستفتي به عن وقفية والدك عبدالله بن فرحة . كما جرى الاطلاع على صورة وقفيته جميع أملاكه من بلد وبيوت عشري ومسقوي وعامر ودامر وحبل وجبل على أولاده المنتسبين إليه ذكور واناث ، وعلى نسل الذكور دون نسل الاناث .. الخ . وذكرت أنه ليس لوالدك أي ملك غير هذا الوقف ، وأن الورثة يطالبون بميراثهم الشرعي .. الخ .

وبتأمل ما ذكر ظهر لنا والله أعلم أن هذا من وقف الجنف الذي يراد به حرمان الورثة من التصرف في ميراثهم الذي فرضه الله لهم ، فإن لم يجز الورثة الوقفية بطيب نفس منهم فلا يصح منها إلا بمقدار الثلث يكون فيما ينفع الميت حسب ما نص عليه الواقف . والثلاثان الباقية تقسم بين الورثة على فرائض الله للذكر مثل حظ الانثيين ، ولما ذكر حرر .

مفتى البلاد السعودية

( ص / ف ١٩١٨ / ١ في ١٤ / ٧ / ١٣٨٥ )

( ٢٣٤٤ — وقفا ما يملك من عقار على أولادهما ، ومن بعدهم أولاد أولادهما ، دون الاناث )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة الباحة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصلنا خطابكم رقم ١٦٣١ وتاريخ ١٣٨٥ / ٧ / ١ وبرفقه صورة وثيقة وقفية سالم بن عيضة وأخيه معجب ، وأحطنا علماً بما ذكرتم من توفيقكم عن النظر في دعوى خضران علي وسعيد بن خضر مع خصمهما صالح بن حمد بن معجب بعد اشرافكم على نص وقفية سالم ومعجب المذكورين ، ورجبتكم بيان مالدينا حول الموضوع .

ونفيدكم أنه بعد الاطلاع على الوثيقة المذكورة وتأمل ماجاء فيها وجدنا أن الواقفين قد وقفا ما يملك من عقار ويشمل ذلك أرض وبيوت وآبار على أولادهما ومن بعدهم أولاد أولادهما دون الاناث . ومثل هذا الوقف يعد في نظر بعض أهل العلم وقف جنف وإثم ، وقد أبطله الجد إمام الدعوة رحمه الله ، واعتبره وقف جنف وإثم ، وتبعه على هذا الرأي بعض أحفاده رحمهم الله ، وعللوا به مثل هذا الوقف في حكم الوصية ، " ولاوصية لو ارث " <sup>(١)</sup> كما هو ظاهر الحديث . ومن أهل العلم من لا يرى مانعاً في صحة هذا الوقف لعدم ظهور العلة المانعة مالم يكن هناك ورثة آخرون ، وهو مامشى عليه الأصحاب من فقهاء الحنابلة .

إذا علم هذا فالذي نرى أنه لا مانع من النظر في قضية المذكورين ، والفصل فيها بما يظهر لكم بالوجه الشرعي . هذا والسلام عليكم .

مفتى الديار السعودية

( ص / ف ٢١٩٩ / ١ في ١١ / ٨ / ١٣٨٦ هـ )

( ٢٣٤٥ — وقف داره على أخوته ، وحرمة زوجته ، ثم رزق أولادها )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة جده المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد أطلعنا على المعاملة الواردة إلينا بخطابكم رقم ٣٠٨٨ وتاريخ ١٣٨٥ / ٨ / ٢٠ المتعلقة باستفتاء هاشم بن علي هداية عن وقفه لداره التي بجده بحارة اليمن ، والتي ذكر أنه وقفها على إخوانه ، وحرمة زوجته ، وبعدما

(١) أخرجه الامام أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي .



رزقه الله أولاداً منها وأصبحوا محرومين فقد علم من أهل العلم أن هذا الوقف جنف وطلب الفتوى الشرعية في ذلك .

وبتأمل ما ذكرتم في خطابكم من أنه لم يذكر في صك الوقفية أنه حكم بصحة الوقف ، وأن المذكور لا يملك شيئاً من المال أو العقار غير تلك الدار الموقوفة ، وأنه متزوج ، وله أولاد أكبرهم عمره أربعة عشر عاماً وأصغرهم لم يبلغ سنة ، وأن إخوانه الموقوف عليهم أشهدوا على أخيهم بأن أخاهم وقف البيت وقف جنف وحرمان لا يقوم على العدل والتقوى ، وأقروا على أنفسهم بذلك ، وأن شقيقهم المذكور لا يملك من حطام الدنيا غير تلك الدار . بتأمل ما ذكر ترجح القول ببطالان هذا الوقف فبلغوهم بذلك ، وأكملوا ما يلزم . والله الموفق .

والسلام

مفتي البلاد السعودية

( ص / ف ٢٧٠١ / ١ في ٩ / ٢١ / ١٣٨٥ )

( ٢٣٤٦ — الخلاف في مسألة الترتيب )

قوله : والعطف بضم للترتيب فلا يستحق البطن الثاني شيئاً حتى ينقرض الأول ، إلا أن يقول : من مات عن ولد فنصيبه لولده .

لكن مسألة الترتيب بضم فيها الكلام المشهور ، وهو أن الترتيب المذكور هل هو ترتيب جملة ، أو ترتيب أفراد ؟ وفيه كلام الشيخ تقي الدين ومسألته مع السبكي ، ومشهور ذلك بوقف حماة ، وقد الف فيه السبكي " موقف الرماة ، في وقف حماة " فقرر الشيخ أنه إذا مات واحد من البطن الأول أن ولده يتزل منزلته وأنه ترتيب أفراد . وأما عند آخرين وهو ما عند الأصحاب هنا أنه مادام في البطن الأول فلا يستحق من بعده ، عدى مالوقال : من مات عن ولد فنصيبه لوالده ، وتعقبه ابن عبد الهادي ، وذكر كلام السبكي ، يقول مع أن القلب يميل إليه والمؤلف لا أدري هل هو للسبكي أولاً بن عبد الهادي .

( ٢٣٤٧ — سبل بيته على ابنه وبنته ، ثم مات الابن ، وللبنت أولاد عم )

حضرة جناب فضيلة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ

سلمه الله وهده ، وأسعده ولا أشقاه ، وجعل الجنة مأواه . آمين .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

أدامكم الله — رجل توفي وخلف ابن وبنت ، وتوفي الابن وبقيت البنت وعمها ، وكان الأب قد ترك بيت سبله على ابنه وابنته . الآن ريع البيت يقتسمه البنت وأولاد عمها نصفين ، والأضحية عند البنت سنة وعندهم سنة ، أفنتنا أدام الله وجودكم في أمرنا .

ألا يكون الحكم أحسن الله إليكم أن الريع بعد موت الأب للابن والبنت للذكر مثل حظ الأنثيين ، وبعد موت الابن يكون للبنت النصف فرضاً والباقي لأولاد عمها تعصياً . فيكون للبنت من الريع سهم من أبيها الذي اقتسمته مع أخيها ، وسهم من أخيها بعد موته فرضاً ، فيكون لها سهمين ، ولأولاد عمها سهم ؟ والباري بحفظكم . والسلام .

ابنكم

صالح العبد العزيز البراهيم آل منصور

من طلاب المعهد بالرياض

الجواب : الحمد لله . الرجل الذي وقف بيتاً على ابنه ثم مات الابن وكان له عم يكون جميع فاضل أجرة البيت بعد العمارة للبنت فقط ، كما جزم به في " المنتهى " وقطع به في " القاعدة " قال في " المبدع " . وهو أظهر . قال في " التنقيح " : وهو أقوى . ونسبة الحارثي إلى " المنع " واستحقاقها المذكور هنا مأخوذ من ظاهر نص الواقف ، لا بالقرابة . والسلام .

( الختم )

( ص / م / ٩ في ١٢ / ٢ / ١٣٧٦ )

( ٢٣٤٨ — اشتراط ان الطبقة العليا تحجب السفلى لالمحذور فيه )

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم صالح علاف سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى الاطلاع على استفتائك الموجه إلينا بخصوص ذكرك أن أجدادك أوقفوا أوقافاً ، واشتروا في صك وقفيتهم أن الطبقة العليا نجحت الطبقة السفلى . وأنك قرأت الحديث " أما بعد فما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله " الخ .<sup>(١)</sup>

وتذكر أنك سألت بعض طلبة العلم عن هذا الشرط هل يوجد في كتاب الله وسنة رسوله فلم تجد منهم جواباً شافياً ، سوى قولهم : إن القاعدة العامة تعتبر نص الواقف كنص شرعي . إلى آخر ما ذكرت . ونفيدك بما يلي :

(١) وهو حديث قصة بريرة في الصحيحين .

( أولاً ) : لا بأس بشرط أجدادك في وقفيتهم بأن الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى ، ولا يظهر لنا ما يعترض به عليه بأي وجه من الوجوه .

ثانياً : جاء في مضمون كلامك ما يشير بأن هذا الشرط باطل ؛ لأنه ليس في كتاب الله . ونفيدك بأنه ليس في كتاب الله تعالى ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أن القريب يستوي مع البعيد ، ولعل أحقية القريب دون البعيد تتضح لك إذا فرضت أن هالكا هلك عن أولاده أو أولاده فهل في كتاب الله ما يسوي بين الأولاد وأولاد الأولاد ، وأن الأولاد يجوبون بنبيهم عن ميراثهم من أبيهم كما هو المتقرر شرعاً .

(ثالثاً) : ذكرت أن طلبه للعلم ذكروا لك القاعدة العامة في أن نصوص الواقف كنصوص الشارع .

ونفيدك أن المقصود بهذه العبارة أن نصوص الواقف كنصوص الشارع في الفهم والدلالة ، لا في وجوب العمل . والشروط إنما يلزم الوفاء بها إذا لم تتعارض مع المقتضى الشرعي ، فمتى كان منها أو من بعضها فوات للمقصود الشرعي فإنه يتعين إبطال ما يقتضي ذلك منها . وبالله التوفيق . وصلى الله على محمد .

( ص / ف ٥٧٧ / ١ / في ٢٧ / ٢ / ١٣٨٤ )

( ٢٣٤٩ - إذا قال : إن أولاد البطون ليس لهم مع أولاد الظهور حظ ولا نصيب إلا بعد انقراض أولاد البطون )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم نائبنا في المنطقة الغربية

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد أطلعنا على القرار رقم ٤٧ المؤرخ ١١/٢٢ / ١٣٧٩ المرفق بالمكاتبة الواردة برقم ٣٩٤٢ وتاريخ ١١/٢٢ / ١٣٧٩ والمتخذ من قبل هيئة الرئاسة ، المتضمن معارضة مانص عليه الحكم الشرعي الصادر من القاضي حسن بابصيل بدخول منصور بن علي بن سفره في وقف جده عوض النحاس ، إستناداً إلى ما فهمه حاكم القضية من شرط الواقف الذي نصه : أن من مات عن ولد أو ولد ولد إلى آخره .

وبعد دراسة وتأمل القرار المرمي إليه وجدنا ما أرتأته هيئة الرئاسة في ملاحظتها على الحكم المذكور للحثيات المسوقة في القرار إجراء في محله ، إذا أن ما فهمه القاضي من شرط الواقف يدل بالمفهوم على استحقاق أولاد البطون في وقف جدهم عوض الخامس ، وما جاء في شرط الواقف من قوله : ومنها أن أولاد البطون ليس لهم مع أولاد الظهور حظ ولا نصيب إلا بعد انقراض أولاد الظهور إلى آخره . يدل بالمنطوق دلالة صريحة على عدم استحقاق أولاد البطون مع وجود أولاد الظهور ، وهي أولى بالأخذ بما منطوقاً من الأخذ بما في شرط الواقف

السابق مفهومًا . غير أن ما أشارت إليه هيئة الرئاسة بقولها : إن المنصوص عليه من أقوال العلماء أن الشرط إذا تعقب جملاً إلى آخره . محل اعتباره ما لم يوجد في شرط الواقف ما يعتمد عليه من دلالة المنطوق المصرحة بعدم دخول أولاد البطن في الوقف مع وجود أولاد الظهور . والله الموفق للصواب . والله يحفظكم .

( ص / ف ٢٣٣ في ١٧ / ٢ / ١٣٨٠ )

( ٢٣٥٠ — .. فتوى في موضوع الترتيب )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم رئيس ديوان ولي العهد المعظم وفقه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فبالإشارة إلى خطابكم رقم ١١٤٧ في ٢٨ / ١٠ / ١٣٧٢ المرفق به المعاملة الواردة من النهاية برقم ٨٦٧٤ وتاريخ ١١ منه الخاصة بقضية عباس عبدالجبار في الدار التي وقفها خليل ومحمد زيني وأبوبكر أبناء محمد سعيد عبدالجبار مدة حياتهم : أولاً على أنفسهم ، ثم على أولادهم الذكور وبناتهم مدة حياتهم . إلى آخر نص الوقفية . ومن دراسة أوراق المعاملة ظهر لي أن حكم الشيخ عبدالحميد الحديدي الصادر من المحكمة الشرعية الكبرى في غلة هذه الدار الموقوفة بحرمان أولاد البطون غير سائغ النقص ، وأن نقض هذا الحكم من الرئاسة لم يصادف محله ، كما ظهر أن الدار المنوه عنها ثلاثة أوقاف لا وق واحد ، إلا أن الأوقاف الثلاثة متحدة المصرف ، كل واحد من الثلاثة وقف على نفسه وإخوته جميعاً ، ثم على أولاده وأولاد إخوته جميعاً ، فمتى بقي واحد من أولاد ظهور هؤلاء الثلاثة فلا شيء لأحد من أولاد بطونهم . ودليل إرادة الواقفين الثلاثة ذلك شرطهم أنه بعد انقضاء أولاد الظهور يعود على أولاد البطون ، وأنه إذا انقضى أولاد البطون عاد الوقف على ذرية عبدالجبار . ولم يجعلوه عائداً لذرية والد الثلاثة محمد سعيد بن عبدالجبار ، وهذه قرينة واضحة على إرادة الثلاثة الواقفين ما قدمنا ذكره ، إذ لو قصد كل واحد وقف نصيبه على نفسه وحده ثم على أولاده الذكور والانات دون أولاد أخويه لجعل الوقف بعد انقضاء أولاد الظهور منه وأولاد البطون منه عائداً وفقاً على ذرية محمد سعيد عبدالجبار لأقربيتهم ، لكنه اكتفى بدخول ذرية محمد سعيد مع أولاده .

وحيث لا يستحق عبدالله عرب ومن في درجته من ذرية البطون من غلة هذه الدار شيئاً مابقي واحد من أولاد

ظهور هؤلاء الثلاثة . والله يحفظكم .

( الختم )

( ص / م ٨١٧ في ٦ / ١٢ / ١٣٧٢ )

( وجدت هذه الصورة عند فضيلة الشيخ عبدالله بن دهيش )

( ٢٣٥١ — تأييد للفتوى السابقة ، والجواب عن الاحتجاج بكلام إمام الدعوة هنا )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد المعظم ونائب رئيس مجلس الوزراء المعظم

أيده الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فأرفع إلى سموكم المعاملة الواردة من مجلس الوزراء برقم ٤٥ وتاريخ ١٩ صفر عام ١٣٧٣ الخاصة بقضية الوقف المتنازع فيه بين عبدالله عرب وعباس عبدالجبار في الدار الكائنة بمحلة الشامية بمكة . وأفيد سموكم أن هذه القضية سبق أن صدر فيها حكم من المحكمة الشرعية الكبرى بمكة برقم ٥٩ في ١١ محرم ١٣٧٢ ورفع إلى رئاسة القضاة لتدقيقه كالمعتب ، وعاد منها مظهراً بالنقض برقم ٣٩٨ وتاريخ ١٢/٥/١٣٧٢ ثم أحيلت المعاملة إلى ديوان جلالة الملك المعظم برقم ١١٤٠٧ وتاريخ ٢٨ شوال عام ١٣٧٢ وأمر حفظه الله بدراستها إبداء ما يظهر لي فيها . ومن تأملها ودراسة جميع أوراقها تبين لي صحة الحكم المنوه عنه ، ولم يظهر لي وجه اعتراض الرئاسة عليه ، وكتبت بموجب ذلك الفتوى المدونة صورتها ضمن هذه المعاملة ، ثم أحيلت إلى رئاسة القضاة لتنفيذ ما جاء بالفتوى ، فاعترضت عليه بالملاحظات التي أبدتها في خطابها لسموكم برقم ١٧٢ في ٣ محرم ٧٣ وحينئذ أبدى لسموكم أن اعتراض الرئاسة على الفتوى ليس بصحيح ؛ لأن هذا الوقف مر عليه ما بنيف على ثمانين سنة ، واعتبر صحة أصله عنده عدة حكام ، ولا يخفى ما هو المتبع في الأحكام والأوقاف التي تمضي عليها عدة عصور ، ورئاسة القضاة فيما يظهر في السنوات الماضية لاتتجاوز هذه الخطة ، اللهم إلا هذه القضية .

أما اعتراضها بما في كلام " إمام الدعوة " الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله ؛ فإن الشيخ لا يريد بكلامه إبطال جميع الوقف السابقة من هذا النوع ، ولا جرى العمل منه ولا من أولاده واحفاده ولاتلاميذهم من العلماء بشيء من ذلك . هذا كله لو سلمنا دخول وقف آل عبدالجبار تحت فتوى إمام الدعوة رحمه الله . وبهذا يتحد أنه ليس عندي في المسألة سوى ما كتبتة فيها أولاً . والله يراكم (الختم) .

( ص / ف ١٣٥٧ في ١١/٨ / ١٣٧٣ )

( ٢٣٥٢ — فتوى في المعنى )

الحمد لله وحده . وبعد :

فقد سألتني محمد بن علي بن هديب عن وصية جده محمد بن علي بن هديب ، وذكر أنه أوصى بثلث ماله يجعل في ( مدي ) والفاضل بعد إصلاح المدى للعيال ، وأن البنات يأكلن من الفاضل مادمن على قيد الحياة . وقد توفي أبناؤه لصلبه ، وبقي أولادهم ، وأولاد أولادهم ، ويسأل عن قسمة الفاضل ؟

فأفتيته بأن إذا كان الحال كما ذكر فالفاضل من الريع بعد إصلاح المدى للطبقة العليا من أولاد الأبناء الذكر والأنثى سواء ، فإن انقرضوا انتقل لمن بعدهم مرتباً . والله أعلم . قال ذلك الفقير إلى الله محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف . وصلى الله على نبينا محمد وآله وسلم .

( ص / م ٧٠٣ / ١ في ٣ / ٦ / ١٣٨٧ )

( ٢٣٥٣ — لايتجاوز بالقرابة الجد الثالث إلا إذا كان عرف )

قوله : والقرابة وأهل بيته وقومه يشمل .. الخ .

وكذلك النسب ، أو انساب زيد .

ونعرف أنه لا يدخل فيهم ذو رحم كأولاد الأخوات .

وإذا كان عرف لأهل البلد أنه يطلق على من وراء الجد الثالث تقوى ، فكل قوم يعمل بما هو متعارف عندهم ( تقرير ) .

( ٢٣٥٤ — من يدخل في مسى الأقارب ، وهل القريب منهم والبعيد ، والغني والفقير ، والذكر والأنثى سواء )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم الشيخ راشد بن صالح بن خنين المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك وكتاب أبناء عمكم المتضمن الاستفتاء عن وقف الحاج ابن الملا الذي وقفه على الشيخ راشد بن خنين في الأحساء مدة حياته ، ثم على أولاده ، ثم على أولاد أولاده من أبائهم من ذرية أبيه المذكور ، بطناً بعد بطن ، لا يرث ولد مع والده ، فإن انقرض أولاد الشيخ راشد وأولاد أولادهم فعلى أقاربه من آل خنين ، ثم على فقراء المسلمين . أه .

وذكرت أن ذرية الشيخ راشد انقرضوا ، ولم يبق إلا الأقارب الموقوف عليهم وكلهم لا يرغبون المخاصمة فيما بينهم ، وإنما يرغبون صدور فتوى عن من تشملهم كلمة ( الأقارب ) من آل خنين : وهل يكون الأقرب منهم أحق ، أم يستحق البعيد منهم مع القريب ، وهل الذكر والأنثى سواء للذكر مثل حظ الأنثيين ، وهل لأولاد البنات من الأقارب إذا كانوا — أي أولاد البنات — من آل خنين حق ، أم لا ؟

والجواب : الحمد لله . إذا كان الحال كما ذكرتم فالمشهور أن كلمة " الأقارب " يشمل الذكر والأنثى من أولاد أولاد أبيه وأولاد جده وأولاد جد أبيه أربعة آباء فقط ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجاوز بني هاشم في سهم ذوي القربى ، والذكر والأنثى والصغير والكبير ، والغني والفقير في ذلك سواء ؛ لعموم القرابة.

وأما سؤالك هل يكون الأقرب منهم أحق أم يستحق البعيد مع القريب فالظاهر أنه يستحق البعيد مع القريب ، فلا يفضل أعلا ولا فقير ولا ذكر على من سواهم ؛ لعموم القرابة ، صرح به في " شرح الغاية " وهو معنى كلامهم .

وأما سؤالك هل الذكر والأنثى سواء ، أم للذكر مثل حظ الأنثيين . فقد عرفت مما سبق أن الذكر والأنثى سواء .

وأما سؤالك هل لأولاد البنات من الأقارب إذا كانوا — أي أولاد البنات — من آل خنين حق ، أم لا ؟ فلاشك أن لهم حقاً إذا توفرت فيهم الشروط . والله أعلم ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .  
( ص / ف ١١٨٩ / ١ / ١٣٨٥ )

( ٢٣٥٥ — هل يعمل بالوصية بعد وجودها ، أو بما جرى عليه العمل بعد فقدها )

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم ناهض بن عبدالعزيز الناهض  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى اطلاعنا على استفتائك الوجه إلينا منك بخصوص ذكرك أن رجلاً وقف وقفاً على المحتاج من أقاربه ، ثم فقدت وثيقة الوقف ، وبعد مدة طويلة وجدت ، وقد كان العمل طيلة هذه المدة على غير مانص عليه الواقف وتساءل من هم أقارب الشخص شرعاً ، وهل يعمل بالوصية بعد وجودها ، أو بما صار عليه العمل بعد فقدها ؟  
والجواب : الحمد لله . إذا وقف الشخص على " أقاربه " شمل الذكر والأنثى من أولاده وأولاد أبيه وأولاد جده ، أولاد جد أبيه فقط ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجاوز بني هاشم بسهم ذوي القربى ، ولم يعط قرابة أمه شيئاً . وحيث أن الواقف وقف على المحتاج من أقاربه فمن كان منهم محتاجاً صار ضمن مستحقة ، سواء كان ذكراً أو أنثى ، قريباً منه أو بعيداً ، صغيراً كان أو كبيراً .

أما سؤالك هل يعمل بالوصية بعد وجودها أو بما جرى عليه العمل بعد فقدها؟ فجوابه يتعين العمل بمقتضى نص الوصية إن لم يكن في المسألة خصومة . وبالله التوفيق والسلام .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٢٨١٥ / ١ / ١١ في ٧ / ١٣٨٧ )

( ٢٣٥٦ — توضيح عبارتين )

قوله : كوقف علي رضي الله عنه .

ووقف علي - الله أعلم - أنه إما على القرابة ، أو نحو هذا ؛ فإن القرابة يكونون قليلين ثم ينتشرون ، وهم الذين يقال لهم : السادة ، والاشراف .

(تقرير )

قوله : والأقتصار على أحدهم .

ليس المعنى أن الذين في وطنه يعطيهم والذي ليسوا في وطنهم لا يعطيهم ؛ بل هم في بلد واحد أعطي بعضاً أكثر من بعض ، فيسوغ التفضيل . والذي ينبغي أن لا يفضل إلا الأحوج . ( تقرير )

( ٢٣٥٧ - قوله : وإن عين إماماً أو نحوه تعيين

قال : هذا المسجد وقف ، وإمامه فلان . أو من بني فلان . أو من مذهب كذا . تعيين عملاً بنصه . وظاهره وإن كان مفضولاً بالنسبة إلى من هم في المسجد .

ونحو الامام كمدرس عينه في مدرسة وقف .

لكن ما ذكر هنا من جهة تقديم المفضول في الامامة في كلام اليخ ما يقتضي خلافه ، وأن الأولى أن يتبع مقتضى الشرع " يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله " الحديث (١) .

أما إذا كان فاسقاً لهذا ينبغي أن يعمل فيه بحكم الشرع لو لم ينص عليه .

( تقرير )

( ٢٣٥٨ - الطريقة التي ينفذ بها أباه الذي أخذ من وقف لا يستحقه )

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم عبدالحميد عبدالحميد ملا سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى اطلاعنا على استفتانك بخصوص الوقف الذي كان والدك يأخذ شيئاً من غلته بحجة أنه أحد المستحقين فيه ، وذكرك أن شهادة جدك صريحة في عدم استحقاق أبيك منه ، وأن أخاك للآن مصر على استلام صيبته مما يأخذه أبوك وأنت متخرج من أخذ هذا الاستحقاق ، وتود أن تعرف الطريقة التي تنقذ بها أباك مما أخذه غير مستحق له .

وقبل أن نجيبك على سؤالك ننبهك إلى خطئك في عبارة ذكرتها لنا في خطابك وهي قولك : فاستخرت الله ن

ثم سماحتكم .

(١) أخرجه مسلم .



ونفيدك أن الاستخارة نوع من أنواع العبادة لا يجوز صرفها لغير الله تعالى ، فلاتجوز استخارة المخلوق ؛ لأنها خاصة بالخالق عالم الغيب والشادة ، حيث أن المستخير يسأل الله تعالى أن يختار له ما هو خير له في دينه ودينه ومعاشه وعاقبة أمره ، وهذا بعض حق الله ، لا يصلح منه شيء لغيره تعالى .

أما ما ذكرته من تحرجك من أخذك ما كان يأخذه أبوك من غلة هذا الوقف فبارك الله فيك ، وزادك الله مخافة وبراً .

وأما سؤالك عن الطريقة التي تنقذ بها أباك مما أخذه من هذا الوقف غير مستحق له فإن كنت موسراً فرد ما أخذه أبوك إلى أهله ، واحتسب ذلك عند الله تعالى ، فإن لم تستطع فرد ماتستطيع رده ، وأكثر على أخيك المشورة بمشاركته إياك في رد ما أخذه أبوكما ، وفي تخليه عن أخذ ماليس له بحق .  
وفقك الله ، وأخذ بأيديكم . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

(ص/ف ١٢١٩ / ١ في ٤/٢٤ / ١٣٨٦)

( ٢٣٥٩ — فاضل ثلث الوصية يصرف على المحتاج من قرابتها إذا نصت عليه )

الحمد لله وحده . وبعد :

فقد سئلت عن وصية منيرة بنت ماشري بن حسن التي أوصت بثلث مالها يجعل فاضله بعد الوصايا المعينة في نخل يصرف ريعه على المحتاج من حولتها وغيرهم .

فأفتيته : بأنه إن كان في حولتها أحد محتاج ينطبق عليه الشرط الذي نصت عليه في وصيتها فهم داخلون في الاستحقاق ولا ينحصر فيهم ، وإلا فالريع يوزع على المحتاج من غيرهم ، فإن احتاج أحد حولتها فيما بعد فهو على استحقاقه . والله أعلم . قال ذلك مملية الفقير إلى الله محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف ، وصلى الله على محمد وآل وسلم .

مفتي الديار السعودية

(ص / ف ٢٢٩ / ١ في ١/١٨ / ١٣٨٨)

( فصل والوقف عقد لازم )

( ٢٣٦٠ — الرجوع عن الوقف )

إلى حضرة صاحب السماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ حفظه الله أمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

متع الله بحياتك لي دكانين في بلادنا ( ثادق ) وأوقفتها على إمامين من أئمة مساجد ثادق . والآن أراد الله على بصري وكفيت ، وزوجتي ضريرة ، وأنا أبو عائلة ، ولا لي من الاكتساب لاقليل ولا كثير . فهل يجوز لي الرجوع عن الوقف المذكور بموجب الحاجة والضرورة والدين ، أم لا ؟ أفدنا إيثابك الله الجنة . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

محبكم

عامر بن ابراهيم بن عيسى من أهل ثادق

الحمد لله لا أعلم رخصة في نقض الوقف ، بل يبقى الوقف على حاله ، وأنت سيرزقك الله تعالى قاله ممليه الفقير إلى عفو الله محمد بن ابراهيم ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم . الختم .

( ٢٣٦١ — تراجع عن بعض الوقف لحاجته الشديدة )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة حائل سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

بالإشارة إلى خطابكم رقم ١٧٤ / ١ / وتاريخ ١٣٨٨ / ١ / ٢٠ ومشفوعه استدعاء حمود السعر ، المتضمن أنه سبق أن أوقف جميع مايملك من العقار وهو ودكاكين ، ثم أصيب بمرض أقعده عن العلم ، وأن نفذ كل مالديه من ، وأنه الآن لا يستطيع أن ينفق على نفسه ، ويرغب سحب وقيته أحد كائين ليبيعه وينفق على نفسه من ثمنه ، ويستسفتي عن ذلك .

ونفيدكم أنه إذا كان الأمر كما ذكره من حاجته الشديدة ، وإذا لم يكن ثم أحد تلزمه نفقته ، وليس له مال يستطيع الانفاق منه أو من ثمنه ، وليس في غلة الوقف مايكفي للانفاق عليه ، فلا بأس بسحبه وقفية أحد الدكانين وبيعه والانفاق على نفسه منه . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ١١٢٥ في ١٣٨٨ / ٥ / ٢٨ )

( ٢٣٦٢ — لايباع السيف الموقوف ويحج به )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم الأخ ابراهيم بن سعد بن ناصر

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

وصلنا خطابكم الذي تسألون فيه عن جواز بيع السيف الموقوف في سبيل الله والحج به ؟

والجواب على سوء الكم هو أنه لا يجوز التصرف فيه ببيع أو غيره ، بل يلزم ابقاؤه ، وحسبه فيما عين له .  
والله يحفظكم .

( ص / ف ١١١٩ في ٣٠ / ٨ / ١٣٧٩ )

( ٢٣٦٣ — إنشاء مدرسة على أملاك غيب )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا رفق خطاب مقام رئاسة مجلس الوزراء برقم ٢٤٨٢٨ وتاريخ  
١٣٨٠ / ١٢ / ٢٧هـ بشأن قطعتي الأرض المراد إنشاء مدرسة عليها في حي إحياد — المشتملة على إفادة وزارة  
المالية والاقتصاد الوطني بأن الحصة التي تطلبها وزارة المعارف بقيمة مثلها ، إلى آخر إفادتها .

ونفيد جلالتم أن يد وزارة المالية على أراضي الغير الغيب يد وصاية ، وأن الوصي يلزمه الحرص والاهتمام بما  
يحفظ ماتحت من وصاية ، وألا يتصرف فيه إلا بما فيه الغبطة والمصلحة واستفتاء وزارة المالية في حكم بيعها  
وتشوفها لذلك ليس لمصلحة الوقف ، بل الاحوط والأصلح لهذه الأوقاف بقاؤها . وبالله التوفيق . والله يحفظكم

( ص / ١٥٨ في ١٤ / ٢ / ١٣٨١ )

( ٢٣٦٤ — بناء مسجد على أرض موقوفة على مسجد )

من محمد بن إبراهيم إلى المكرمين عبدالله بن علي بن نصير وعبدالله محمد حمران سلمهما الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى اطلعنا على استفتائكم هل يجوز لمن يريد فعل الخير إقامة مسجد على أرض موقوفة على مسجد ،  
أم أنه لا يجوز إلا بطريقة شراء هذه الأرض؟

والجواب : الحمد لله مادامت الأرض المراد بناء المسجد عليها مشغولة بوقف لجهة ما فانشغالها بهذا الوقف  
مانع من بناء مسجد عليها ، ولا يجوز نقل الوقف إلا بمسوغ شرعي . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ١٤٨٤٦ في ١٧ / ٩ / ١٣٨٨ )

( ٢٣٦٥ — جواز بيع الوقف لاختلاله وقلة مغلته ولوجود الغبطة والمصلحة ، وعمارة وقف من غلة وقف آخر

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبدالعزيز بن صالح رئيس المحكمة والدائر الشرعية بالمدينة المنورة .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فبالإشارة إلى خطابكم رقم ٣٢٩٤ وتاريخ ٢٤/٩/١٣٧٥ المرفق به الأوراق المحالة إلى محكماتكم من رئيس مجلس الوزراء برقم ٤٦٤١ في ١٣٧٥ بخصوص رغبة الأشراف الشقادمة السماح لهم باستبدال بستانهم الخرب بما فيه مصلحة للوقف .

أفيدكم أنه قد جرى الاطلاع على الصكوك الخاصة بالوقف المذكور ، والذي يظهر لنا بيع الوقف لاختلاله وقلة مغلته ، ووجود الغبطة والمصلحة في بيعه ليشتري به اصلح منه للوقف . كما اختار ذلك الشيخ تقي الدين ابن تيمية وابن القيم ، وافق به علماء الدعوة ، وعليه العمل ، ودليله واضح ؛ لما روي أن عمر بن الخطاب كتب إلى سعد لما بلغه أن بيت المال الذي بالكوفة نقب : أن انقل المسجد الذي بالتمارين واجعل بيت المال قبلة المسجد ، فإنه لن يزال في المسجد متصل . وكان هذا بمشهد من الصحابة ولم يظهر خلافه .

عمارة وقف من غلة آخر جائزة ، بشرط اتحاد الواقف ، واتحاد الجهة . قال في " مختصر مجموع المنقور " قال الشيخ تقي الدين : ولو وقف رجال أملاكاً على جهة مثل أن يوقفوا على مسجد ، فهل يجب ، أو يجوز أن يعمر بعضها / ن فائدة بعض ؟ الذي ينبغي جواز ذلك ، بل وجوبه ، لأن المستحق واحد . أه وافق بعض أصحابنا بجواز عمارة وقف من ريع آخر بشرط اتحاد الجهة فقط .. قال في " الانصاف " : وهو قوي ، وعليه العمل . أه .. ومما ذكرناه يظهر حكم المسألة ، فإنه إذا جاز استبدال الوقف بغيره أو بيعه والشراء بثمنه بدله أصلح منه فكذلك عمارة أحد الواقفين بالآخر .. ومثله إصلاح بعض الوقف الواحد ببعض والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

( ص / ف ٧٢٥ في ١٠/١١/١٣٧٥ )

( ٢٣٦٦ — إذا ثبتت الغبطة فلا بأس من استبداله )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضي المبرز سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد اطلعنا على كتابكم المؤرخ في ٩/٢/٨١ بشأن العقار الموقوف على مسجد في المبرز أنه يلزمكم معرفة مساحة أرض العقار المستبدلة ، ومساحة أرض العقار الذي يراد استبداله بالأرض ، وعن مكان الوقف هل هو

أرض وشجر أو شجر وحده أو أرض فقط . ثم هل في استبدال العقار بأرض الوقف غبطة ظاهرة للوقف ، وهل الرغبة متجهة إليه . فإذا اثبت لديكم تحقق غبطة الاستبدال للوقف لا بأس من استبداله . والسلام عليكم .

( ص / ف ٢٣٣ / ١ في ١٧ / ٩ / ١٣٨١ )

( ٢٣٦٧ — بيع وقف على الصوام تعطل )

لما تعطل نفع الأرض المسماة " المدينة " الواقعة في القرينين في بلد الرياض ، وكانت وقفا على الصوام في مسجد المريقب . أفتيت ببيعها ونقلها فيما يعود بالنفع على الجهة الموقوف عليها ، وأقمت عبدالله بن عبدالرحمن بن كنعان وكلاً على البيع ، فباع عبدالله بن كنعان المذكور الأرض المذكورة المحدودة قبلة بالشارع وشمال بالشارع وشرقاً بالشارع وجنوباً بأرض المشتري . على عبدالعزيز الخرجي بثمن قدره وعدة خمسون ألف ( ٥٠٠٠٠ ) ريال عربي صافية عن سعي الدلال ، وقد قبض عبدالله بن كنعان عن الثمن المذكور خمسة وعشرين ألف ريال نقداً ، وخمسة وعشرون ألف ريال باقي الثمن موجلة تحل مع النصف من صفر سنة ١٣٧٥ شهد باقرار كل من البائع والمشتري محمد ابن الشيخ حمد بن حسين آل الشيخ ، وعلي بن عبدالله بن خميس ، وأملاه مصححاً للبيع المذكور الفقير إلى عفو الله تعالى محمد بن ابراهيم بن عبداللطيف وكتبه من إملائه عبدالله بن ابراهيم الصانع ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

( الختم )

( ص / م ٢٧٩ في ٢٧ / ٣ / ١٣٧٤ )

( ٢٣٦٨ — إذا تعطلت منفعة المدي )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي الأمير / فهد بن عبدالعزيز سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد تلي على عقد والدكم عبدالعزيز لكم على ( ثليم ) سبالة الوالد عبدالرحمن رحم الله الجميع الذي عليه

تسجيلي بالصحة ، فإذا هو عقد مساقاة فقط مشتمل على شروط :

" أحدها " أداء ماوجب بنص الواقف والدكم عبدالرحمن . و " الثاني التصليح التام للوقف بالسقي وغيره . "

الثالث " القيام بماء المدي على التمام .

وتذكر — حفظك الله — أنه بعد وجود هذه المواسير والبرازيز هجرت الآباء والأمدية . وتساءل عن نقله في

موضع يضمن مقصود الواقف في بضع البلاد المجاورة المحتاجة للمدى .

والجواب : إذا كان الأمر كذلك فإن عقد المساقاة الذي بيدكم يفسخ لعدم حصول المقصود . وأما النقل فبكل حال أنكم ستراجعون فيه الملك حفظه الله .

أما حكم النقل فسائغ بشرط تعطل منفعة المدي ، وبشرط أن يكون في عقار رغبة وقار يغل غلة جيدة تؤمن المدي من جهة الماء ومن جميع النواحي ، وتؤمن المعينات على الدوام ، ويكون على طريق عام ولو بلد أخرى محتاجة لذلك .

نرجو الله تعالى أن يوفقكم . ويحفظ الملك وإياكم . ويغفر لآبائكم ، ويتقبل حسنات الجميع . والسلام .

( ص / م ١٣٨ في ١١ / ٥ / ١٣٧٦ )

( ٢٣٦٩ — بيت موقوف على القاضي وتعطلت منافعه وبيع وأعطى انساناً مضاربة )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضي الجمعة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد أطلعنا على خطابكم رقم ٥٥ في ١٨ / ٤ / ١٣٧٧ هـ الذي تذكرون فيه أنه يوجد فيما سبق في الجمعة بيت وقف على القاضي يتزله أو يؤجره ويأخذ ريعه ، فلما تعطلت منافعة بأعه أحد القضاة السابقين بسبعة آلاف ريال ، وأعطاه انساناً على طريق المضاربة .

والذي أراه أن يشتري بالسبعة الآلاف وما خصها من الربح بيتاً ولو صغيراً عامراً أو دكاناً يكون وفقاً على القاضي بدلا عن البيت الذي بيع لتعطل منافعة . فلاجراء ما يلزم والله يحفظكم .

رئيس القضاة

( ص / ق ٢٧ في ٤ / ٥ / ١٣٧٧ هـ )

( ٢٣٧٠ — وبيع الوقف إذا خشي تعطله أو رجحت المصلحة )

قوله : ولا يباع إلا أن تعطل منافعة

وبعضهم يجوز إذا خشي تعطله . وبعضهم طريقة أخرى وهي طريقة الشيخ وابن القيم ومن وافقهما أنه يجوز حتى لرجحان المصلحة ، وهذا الذي عليه الفتوى ، لكن في هذا يشترط أن يكون شيئاً واضحاً يظهر لكل أحد فإذا كانت تساوي مائة ، ودار أخرى متوفر فيها البقاء والغلة تساوي مائة وخمسين فهذه مصلحة ظاهرة .

ومما يدل على قول ابن القيم والشيخ ومن وافقهما حديث عمر نقله <sup>(١)</sup> للمصحلة ، بل يدل على أنه ولو لم يكن لمصلحة الوقف بل سواه .

(١) نقل المسجد لما نقب بيت المال فجعله في قبيلته .

ومن أصول الشريعة ارتكاب احدى المفسدين لتفويت اعلاهما . فالمسجد إذا خيف عليه هدم ، وكذلك الكعبة ، والاحكام الشرعية كلها معللة منها ماظهر لنا علته فجاز أن نتمسك بتلك العلة طردا وعكسا . يقول بائع الوقف : إن ( أريد إلا الاصلاح ما استطعت )<sup>(٢)</sup> وقال صلى الله عليه وسلم : " ومن خلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها " الحديث<sup>(٣)</sup> وأشياء ذلك من أصول الشريعة . ثم الجواب عن الحدي<sup>(٤)</sup> أنه كبيع الأعيان الأخرى .

ثم الوقف من بيعه ؟ في ذلك ثمانية طرق للأصحاب ( تقرير )

( ٢٣٧١ إذا لم يوجد مايعمر به ولاحصل قرض ولااستدانة فيباع وينقل فيبيت أعمر منه )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم صالح الرويتع ناظر أوقاف آل سعود سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك رقم وتاريخ المتضمن استفتاءك عن بيت خضراء مولاة الامام فيصل بن تركي رحمه الله ، وذكرت أن البيت يقع شمالي مسجد الجامع الكبير في الديرة ، وأنه خربان لا يصلح للسكني ، ويحتاج إلى تعمير وليس لديكم مايقابل عماره ، ولم يؤجر إلا بألف وسبعمائة ريال ، ويسام بثمانين الف ريال وتستفتي في بيت ونقله إلى بيت أعمر منه ؟

والجواب : الحمد لله إذا كان الحال كما ذكرتم ، وأنكم لم تجدوا مايعمر به ولاتمكنتم من استقراض أو استدانة على ريعه فلا بأس ببيعه ونقل ثمنه إلى بيت أعمر منه لاستغلاله ، وانفاق غلته على مانص عليه الواقف والأولى مراجعة المحكمة ، ووقوف الهيئة على هذه الاجراءات كالمتبع .

والسلام عليكم ..

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٣٨٤١ / ١ في ١ / ٩ / ١٣٨٩ )

( ٢٣٧٢ \_ مزرعة فيها صبرة ، وقد حفت بها المساكن ، وفيها مسقى عام تعطل ، فهل يجوز اقامة مساكن

عليها تكون صبرة تفي بمستلزمات الوقف ، وهل يجوز حصر الوقف في جهة منها ، ونقل المسقى )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم محمد السالم العائد سلمه الله

(٢) سورة هود - آية ٨٨ .

(٣) فليات الذي هو خير وليكفر عن يمينه " ولفظ حديث عبدالرحمن بن سمرة مرفوعاً " إذا حلف احدكم على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير " أخرجه الستة إلا مالكا لفظ النسائي .

(٤) " لايباع ولايوهب ولايورث " .

فقد وصلنا استفتاءؤك وفهمنا ماتضمنه بخصوص أرض البحيرة وأنها ملك لكم ، وفيها صبرة عيس وقر ، وفيها مسقى عام ، وأنكم فيما سبق تشتغلون هذه الأرض بالزراعة وتؤدي الصبرة لأهلها ، ويقوم الناظر على هذا المسقى بما يلزمه ، وأن الأرض الآن صارت في وسط البلد ، وأن البيوت قد خفت بها من كل جانب ، وأصبحت صالحة للسكن فيها ، كما أن البلاد قد عمها شبكة المياه العذبة ، وأن البئر قد تغير ماؤها فأصبحت مالحة مما كان سبباً في تعطل منافع هذا المسقى ، كما أن بعض هذه الأرض قد سبق أن بني مساكن ، وقرر على كل واحد منها صبرة سنوية . وتساءل هل تسمح هذه الأرض لاقامة مساكن عليها ، ويفرض على كل واحد منها صبرة نظراً ، لعجزكم عن زراعتها . إلى آخر ما ذكرت .

ونفيدك أنه مادام الأمر كما ذكرت فلا بأس من مسحها لاقامة مساكن عليها ، ويفرض على كل واحد منها صبرة نفى مجموعها بمستلزمات الوقف .

أما حصرها في جهة مامن الأرض وتحرير الباقي منها . فذلك لا يجوز ؛ لتعلق الوقف برقية جميع الأرض ، ولأنه ليس من مصلحة حصره في جزء منها .

وماذكرته من تعطل منافع الوقف نظراً لتغير ماء البئر إلى الملوحة ، ولوجود شبكة المياه العذبة في البلاد ، فلا بأس من نقل جهة الوقف إلى جهة تماثل جهته الأولى على نظر القاضي لديكم . وبالله التوفيق . والسلام .

(ص / ف ٢٢٥٧٠ في ١٠/١/١٣٨٣هـ -)

( ٢٣٧٣ - يجوز أن يبني في البستان الوقف المتعطل بيتا يكون ريعه على مانص عليه الموصى )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرمين محمد وعبدالرحمن بن محمود ابو صالح سلمهما الله .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد :

فقد وصل إلينا كتابكم الذي تستفتون به عن وصية والدكم المتضمنة وقفه القليب التي في حلة البحير ، ووقفه البستان الذي فيه النخل على مصالح القليب وتقويم دلوها وما يحتاج إليه . وذكرتم أنه يغور المياه مات النخل وتعطل البستان ، وجعلتم محل القليب بزبوز يستقي منه الناس : وتساءلون عن جواز بناء بيت في أرض البستان يكون وقفاً على مانص عليه والدكم .

وقد تأملت ماذكرتم كما تأملت الوصية المرفقة ووجدت في ظهرها بقلم الوالد مانصه : فإن كان النخل مايكافي القليب فالنظر للوكيل في أرض النخل : إما تبني بيت ، أو تصبر صبره . أ ه .



ويموجب ما ذكر فيجوز للوكيل أن يبني محل البستان بيتا يكون ريعه على مانص عليه الموصي ، لاسيما إذا كان النخل قد تلف وتعطلت منافعه ، وكذلك لأبأس باقتطاع جزء من الأرض بعد تقويمها بقيمة مثلها أو بزيادة ع لى قيمة مثلها احتياطا نظرا لحاجتكم إلى ما يلي بيتكم ولأجل عمارته بقيمتها إذا لم يكن للوقف مورد آخر يعمر منه ، وهذا لا يكون إلا من طريق المحكمة الشرعية ، ويعد وقوف الهيئة على الأرض ، والاحتياط في تقويمها بأكثر ما يمكن أن تقدر فيه . والسلام عليكم .

( ص / ف ٥٦٥ في ١٦ / ٥ / ١٣٨١ )

( ٢٣٧٤ — الدور التي فيها حكر إذا هدمت للتوسعة اشترى بها دور أخرى وشرط فيها )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بمكة المكرمة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فنعيد إليكم برفقة الأوراق الخاصة بقضية ناظر وقف آل غالب مع صالح باز ورفقائه ، المرفوعة لنا بخطابكم المشفوع رقم ١٦٦ / ٤ في ٢٦ / ٩ / ١٣٨٦ ونشعركم أنه بدراسة الأوراق وما دار بينك أنت وشريكك في النظر الشيخ عبدالرحمن المرزوقي وبين هيئة التمييز اتضح صحة ما حكمت به ، وهو أن يشتري بثمان الدور المهدومة دوراً أخرى ، ويشترط فيها ما شرط في أصلها ، وتبقى الحال على ما كانت عليه ، أهل الدور في أيديهم الدور ، وآل غالب لهم المطالبة فيما سمي لهم من الحكر . والسلام .

رئيس القضاة

( قيده ٣ / ٣١ في ٢ / ١ / ١٣٨٧ )

( هذه الفتوى وجدتها عند فضيلة الشيخ عبدالملك بن دهيش )

( ٢٣٧٥ — إذا رغب أصحاب البناء المهذوم قيمته ولم يرغبوا شراء البديل )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو وزير المالية والاقتصاد الوطني

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فأجابة لخطاب سموكم المشفوع رقم ١٠٥ وتاريخ ١٩ / ١ / ١٣٨٨ حول قضية وكيل الأشراف آل غالب مع صالح باز ورفقائه ، المتضمن رغبتكم في بيان الكيفية التي نراها مبرئة لذمة الدولة في تسليم قيمة العقارات المذكورة ، والإفادة عن الحكم فيما إذا رغب أصحاب البناء الحصول على قيمة البناء ولم يرغبوا شراء البديل .

نشعر سموكم بأن الذي نراه هو أن تدفع القيمة لمن في أيديهم الدور صالح باز وزرقائه ، ويكون ذلك بواسطة المحكمة الكبرى بمكة لتطبيق ماصدر منها ، وتشرف على صرف القيمة في دور أخرى بدل الدور المهدومة على حد ما صدر من رئيس المحكمة في المسألة . وسنعطي فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بمكة المكرمة صورة من خطابنا هذا للاحاطة والاعتماد . والله يحفظكم .

والسلام .

١٣٩٥ / ١١ / ٢٩

( ص / ق / ١٣٤٠ / ١ في ٥ / ٥ / ١٣٨٨ هـ )

( ٢٣٧٦ — رفع أنقاض قديمة على أرض محكرة ، ووضع عمارة جديدة )

حضرة صاحب الفضيلة المفتي الأكبر

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

افتوني أدام الله فضيلتكم في أرض جرى تحكيرها من قبل أهلها على شخص ، فأقام عليها انقاضه مدة طويلة من الزمن ، ثم دعت الحاجة إلى بيع انقاضه القائمة على نفس الأرض على شخص آخر حل محله في دفع الحكر حتى وسع الله عليه فأراد رفع الانقاض القديمة ليضع غيرها بعد أن تكلف في تعديل أرضها الجبلية المال الكثير — هل للمحكر الحق في منعه من ذلك أم لا ؟ \

والله الكريم أسأل أن يديم توفيقكم ، ويحفظكم .

مقدمه محمد حسن فارس

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته . ليس للمحكر والحال ما ذكر منع المستحكر من رفع الأنقاض القديمة بالأرض ووضعه مكانها عمارة جديدة أملاه الفقير إلى ربه محمد بن ابراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

حرر في ٨ / ٧ / ١٣٧٢ هـ الختم

( هذه الفتوى وجدت عند فضيلة الشيخ عبدالملك بن دهيش )

٢٣٧٧ — إذا أراد هدم الأنقاض المقامة على أرض وقف محكرة لبيني عليها زيادة أودار ، وإذا كانت تستحق زيادة حكر )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بمكة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى الاطلاع على أوراق المعاملة الواردة إلينا منكم برقم ٢٤٩٦ / ١ / وتاريخ ٢٤ / ٦ / ٨٨ المتعلقة بالأرض الوقف على مسجد أحمد شاه بالسليمانية بمكة ، والمحكرة لجميل بكر طيب ، وذكرتم أنه أراد هدم الأبناض لعمارتها خمسة أدوار وتبرع لجهة الوقف بمكر سنوي قدره خمسون (٥٠) ريال ، كما تبرع بثلاثة آلاف ومائتين وخمسون ريال كدخولية لمرة واحدة فقط مقابل السماح له ببناء خمسة الأدوار المذكورة إلى آخره :

ولا يخفاكم أن إجازة مثل هذا من أختصاص القاضي ، فإذا لم يكن في ذلك هضم لحق من حقوق الوقف وكان فيه غبطة ومصلحة للوقف ورايتم إجازته فلکم ذلك ، لكن لاحظوا إن كانت الأرض الدخولية ومن سيتولاهها ، وهل ضمها إلى المحكر أصلح للوقف . القصد أنكم تجتهدون للوقف بما يحفظ حقوقه ، لأن هذا شيء في ذمتكم : والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ( رقم ٢٤٥٦ / ١ / في ٢١ / ٨ / ١٣٨٨ )

( وهي من الفتاوي التي حصلت عليها من فضيلة الشيخ عبدالله بن دهيش )

( ٢٣٧٨ — بيع وعمر بيوتا وفيه وزان تمر )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بالرياض سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فنشير إلى خطابكم المرفق المرفوع لنا برقم ٢٨٠٢ وتاريخ ٢١ / ٢ / ١٣٨٢ والمعطوف على المذكورة الواردة إليكم من فضيلة أحد قضاة المحكمة الشيخ ابراهيم العمود برقم ٨٤٧ وتاريخ ١٨ / ٧ / ١٣٨٢ بشأن دعوى عبدالعزيز بن صالح بن فريان ضد عبدالله بن عبدالعزيز بن راجح بشأن وزان التمر في نخل آل راجح والتي تصرف في أضحية لامرأة من آل فريان ، ويذكر القاضي أن النخل قد بيع وعمر بيوتا ، ويطلب إرشاده عما يجب في مثل هذه المسألة .

وعليه نشعركم أن الذي ينبغي أن يقدر الوزان من الثمن ويشترى بذلك عقار يكون وقفا ، ويكون التقدير من أهل الخبرة حسب توجيه القاضي ، مع ملاحظة ما إذا كان ثمن العقار الأولى قد اشترى به عقار آخر ، واعطاء ذلك ما يستحقه من النظر بالوجه الشرعي ، فإن أشكل عليه شيء من ذلك فيكون الاستفتاء شفويًا . والله يتولاكم . والسلام .

رئيس القضاة

( ص / ف ١٦١٧ / ٣ في ٢٤ / ٨ / ١٣٨٢ )

( ٢٣٧٩ — أرض موقوفة وبجوارها أرض مؤجرة ، فبيعت الأرض ، وطلب الأخير أن تكون المؤجرة عليه كذلك )

" المسألة الثانية " : الأرض الموقوفة التي حصل بها تناقل بالبيع من رجل لآخر ، وبجانبتها أرض موقوفة سبق أن أخذها البائع الأول بخمسة أريال تدفع كل عام ثم ان المشتري الأخير حاول أن يتزل منزلة البائعين السابقين في قضبان الأرض الموقوفة ، وأن عصبة الواقف يطالبون برفع يده عن الأرض المذكورة... الخ .  
أما " المسألة الثانية " فالذي يظهر أن المسألة راجعة إلى العصبة إن شاءوا أن يدفعوا له الأرض بالأجرة المعلومة كسابقية والا فلا يلزمهم ذلك ، ولهم حق المطالبة برفع يد المذكور عن الأرض . هذا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

( ص / ف ١٢ في ١٥ / ٢ / ١٣٨٥ هـ )

( ٢٣٨٠ — بيع أرض الوقف المشغولة ببناء المستأجرين عليهم لحصره في بناية واحدة أو أكثر )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة رئيس محاكم الأحساء سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فنعيد لك هذه الأوراق الخاصة بما تقدم به لنا مساعد بن يوسف بن عبدالعزيز آل سويلم بشأن وقف ابيه المسمى ( الرفيعة ) الذي سبق أن أجره على عدة أناس كل ألف ذراع بثمانين ريال لمدة مئة سنة وتسعة سننه ، وأن ألف الذراع قد توزع إلى بيتين أو ثلاثة ، وبعض المستأجرين تأخر عن الدفع ، ويخشى من أضمحلل الوقف . ولذا فإنه يرغب الاذن في الاتفاق مع المستأجرين لبيع الأرض عليهم وحصر الوقف في بناية واحدة : وقد كتبنا لكم خطابنا المدرج رقم ١٩٦١ / ٣ / ١ بتاريخ ١٣٨٦٥ / ٢٥ / ١٣٨٦ للتحقيق في الموضوع من جميع جوانبه وإفادتنا ، فأجبنا بخطابك المشفوع رقم ٣٢٣ في ١٣ / ٧ / ١٣٨٦ المتضمن أن مساعد المذكور قد أحضر لديك ورقة الوقف المؤرخة في ١٣٣٩ / ٥ / ٢٨ وعليها تصديق قاضي الأحساء سابقا الشيخ عبدالعزيز بن بشر وحكمه بصحتها ، وقد أرفقتم صورة منها بالأوراق . ومنها معما ذكرتم في خطابكم وذيلتم به الوقفية ظهر أنه لم يبق من المستحقين لفاضل الوقف سوى مساعد المذكور وأخته نوره ، وأن نوره وكلت أخاها في طلبه الأخير وأن تأخير مساعد لهذه الأرض بموجب ولايته وإذن قاضي الاحساء السابق الشيخ محمد الخيال . وذكرتم في خطابكم أيضاً أن المفهوم عن المستأجرين أو أغلبهم رغبتهم في طلب المستدعي ، ولو قدر أن أحدا منهم لم يرض فيبقى على

عقد الاجارة ، وأنكم كتبتم لأربعة أشخاص من أعيان أهل البلد ، فأجابوا بأن حصر الوقف في قطعة أرض وبنائها من غلة الوقف أصلح للوقف وأضمن له ولريعه من التلف ، وختمتم كتابكم بقولكم الذي يظهر والمستفيض عند كثير من أهل الخبرة هو أن ماذكرته الهيئة آنفة الذكر فيه صلاح للوقف والموقوف عليهم والمؤجر والمستأجرين . ٥١ .

وحيث الحال ماذكر فإنه متى اتفق ولي الوقف مع المستأجرين على بيع أرض الوقف المشغولة ببناء المستأجرين عليهم لحصر الوقف في بناية أو أكثر على حدة فلا نرى مانعاً من ذلك شرعاً ، إذا المصلحة فيه للوقف ظاهرة ، وينبغي إكمال مايلزم نحو الموضوع من قبلكم . والله يحفظكم . والسلام .

رئيس القضاة

( ص / ق ٣٣٩٠ / ٣ / ١ في ٥ / ١٣٨٦٩ )

( ٢٣٨١ — صحة بيع العقار الذي فيه حكر — صبرة — وشراء ما يماثله )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم الشيخ عبدالعزيز بن صالح رئيس المحكمة الشرعية بالمدينة المنورة الموقر السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فبالإشارة إلى خطابكم رقم ١١١/٢٠/٨ / ١٣٧٥ وملحقة رقم ٣٣٦٥ / ٢٦ / ١٠ بخصوص الاستفتاء الموجه منكم عن بيع العقار الذي فيه حكر وقد اطلعنا على صورة الصك المرسل منكم بهذا الخصوص . والذي يظهر جواز بيع العقار الذي فيه حكر ، وهو بمعنى الصبر عند أهل نجد . وقد أجاز العلماء بيع مثل هذه العقارات ، قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية في " الاختيارات " كلاماً معناه : وإذا بيعت الأرض المحكرة أو ورثت فان الحكر يكون على المشتري والوارث ، وليس لأصحاب الحكر أخذ الحكر من البائع وتركه الميت في أظهر قولي العلماء . أه وقال ابن القيم في " الهدى " أثناء الكلام على الأرض المغنومة : فعلم أن الأرض لاتدخل في الغنائم ، والامام مخير فيها بحسب المصلحة ، وقد قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك ، وعمر لم يقسم بل أقرها على حالها وضرب عليها خراجاً مستمراً في رقبته يكون للمقاتلة . فهذا معنى وقفها ، ليس معناه الوقف الذي يمنع من نقل الملك في الرقبة ، بل يجوز بيع هذه الأرض كما هو عمل الأمة ، وقد أجمعوا على أنها تورث ، والوقف لا يورث ، ولا يجوز مهراً في النكاح ، ولا أوقف إنما امتنع بيعه ونقل الملك في رقبته لما في ذلك من إبطال حق البطون الموقوف عليهم من منفعتهم ، والمقاتلة حقهم في خراج الأرض ، فمن اشتراها صارت عنده خراجية كما كانت عند البائع سواء . فلا يبطل حق أحد من المسلمين بهذا البيع ، كما لم يبطل بالميراث والهبة والصداق . أه . وقال في " مختصر مجموع المنقور " : قال ابن ذهلان : بيع الأراضي التي فيها صبرة معلومة

صحيح لابطلان فيه ، ولا فرق في ذلك عن الخراج على القول بصحة بيع الخراجية ، فبيع النخل إذا كان فيه صبرة صحيح . على ما اعتاده كثير من أهل الوشم وغيرهم يوصي أحدهم في عقاره بمثل هذه ، ويصير الموصى به في العقار مقدما في الغلة على المشتري ، وبذلك يعمل فقهاؤهم منهم الشيخ محمد . اه

ومما ذكرناه من كلام الشيخ تقي الدين ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وابن ذهلان يتضح جواز بيع الدار التي فيها الحكر ، وأما أملاك لمن اشتروها أرضها وأنقاضها ، ولهم التصرف فيها بالبيع والهبة والوقف والسكن والاسكان والتحكير وغير ذلك ، إلا أن الحكر السابق المشروط مقدم فيها حسب شرط البائع الأول — كما يظهر أيضاً أنه يجوز أن يشتري بقيمة الوقف الذي يبيع للمسوغ الشرعي — سواء كان ذلك الوقف المذكور فيه الحكر سابق على الوقفية أم لا — دار من تلك الدور التي فيها تلك الحكور تكون وقفاً بدلاً من الوقف المبيع الأول ، لما تقدم من كون أرض الدار الحكرة ملكاً لا وقفاً ، حينئذ تكون تلك الدار المشتراة وقفاً ، ويتصر فيها وجود حكرين اثنين : أحدهما الحكر السابق يتعين تقديمه على غيره . والثاني الحكر الذي هو في الوقف المنقول يكون مؤخرًا عن هذا الحكر ، وما فضل عن الحكرين هو غلة الوقف المنقول . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

( ختم سماحة المفتي )

( ص / ٧٢٦ في ١٠ / ١١ / ١٣٧٥ )

هذه الفتوى أرسلها لي عبدالغني محمد أمين سكرتير رئيس المحكمة الشرعية الكبرى بالطائف (

٢٣٨٢ — يشتري بالموجود ولا ينتظر )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم عبدالعزيز بن صالح بن عبيكان سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

لقد أطلعنا على المعروض المقدم منكم الذي تذكرون فيه أن أحاكم عبدالرحمن توفي ، وقد أوصى قبل وفاته بثلاث ماله ، وبما أن الموجود من الثلث مبلغ ستة وأربعين ألف ريال ، والباقي عن الثلث عند الديانيين يقارب العشرين ألف . وتساءلون هل يشتري بالموجود عمارة ، أو ينتظر بها حتى تحصل على الباقي . إلى آخره .

والجواب : هو أن الذي نراه المبادرة بشراء سبالة بالموجود لديكم ولو أنها تحتاج إلى تكميل ، والباقي بعد قبضه تكميل به السبالة ، وهذا أولى من تعطيلها ؛ لأن به مصلحة للميت والحي . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٢٥٠٢ / ١ في ٢٥ / ٨ / ١٣٨٨ )

( ٢٣٨٣ - لايجوز بيع الوقف لاقتسام ثمنه )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم أحمد عبدالواحد سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابكم الذي تستفتي به عن الدار التي خلفها لكم جدكم الأسبق في القنفذة ، وجعلها وقفا ، ونظرا لأنكم قد كثر نسلكم أنت وإخوانك وأبناء عمك وأولاد عمك وأولادهم ولم تتسع الدار لسكناهم جميعاً ، وأخيراً تقرر هدمها لتوسعة الشارع ، وترغبون تقسيم قيمتها بينكم ، وتسالون عن جواز ذلك ؟  
والجواب : الحمد لله ، مادامت هذه الدار وقفا معمولاً به طيلة هذه المدة فيتعين إبقاؤها على وقفيتها ، ولايجوز قسمة ثمنها بين ذرية الموقوف ، بل يتعين أن يشتري بثمنها عقار بدل الوقف ويسجل في المحكمة على وقفيته ، ويكون مصرفه كما نص عليه الواقف ، لأن تقسيم ثمنها مما يضعف الوقف ويعرضه للتلف ، وليس كل أحد يصلح لولاية الوقف . والله الموفق . والسلام .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ١٧٨٨ في ١/٧/١٣٨٥ )

( ٢٣٨٤ - إذا جعل الوقف في قطع متعددة والمصلحة تقتضي جعلها في عقار متحد )

سئل الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف عمن أوصت بثلث مال من عقار ودار وأثاث ، وجعل الوصية في قطع متعددة ، والمصلحة تقتضي جعلها في عقار متحد ، فإن كان تعلمون أن لفظ الموصي يجعل القطع المذكور وقفا لازماً لايجوز العدول عنه فبقي على وقفيتها . وإن رأيتم جواز جمعها في العقار الذي يكون أصلح للوقف وللموقوف عليهم فبينوا لنا ذلك جزئتم عنا وعن المسلمين خيراً .

فأجاب : الذي يظهر لي جواز جعلها في عقار متحد ، لأن ذلك مصلحة ظاهرة للوقف وللورثة . وقد قرر الاسلام ابن تيمية رحمه الله أن يجوز مخالفة نصح إلى ما هو أنفع وأحب إلى الله ، وقد ذكر الحافظ ابن رجب رحمه الله في "شرح الأربعين" في الكلام على حديث عائشة رضي الله عنها " من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد " قال : وهذا الحديث إنما رواه القاسم بن محمد لما سئل عن رجل له مساكن فأوصى بثلاث مساكن هل يجمع في مسكن واحد ، حدثني عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من عمل عملاً فليس عليه أمرنا فهو رد " خرجه مسلم ، ومراده أن تغيير وصية الموصي إلى ما هو أحب إلى الله وأنفع جائز . وقد حكى هذا عن عطاء وابن جريح . انتهى . والله أعلم .

( الدرر ج ٢ - ٢٧٢ الطبعة الأولى )

( ٢٣٨٥ — قسمة الثلث )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم سليمان بن عبدالله أبو بشيت المحترم  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي تستفتي به عن وقف والدكم ، وذكرت أنه أوصى بثلاث تركته ، وتسأل هل يجوز تقسيم الثلث بين أولاده ، ويقوم كل منهم بواجبه من الضحية والصدقة .... الخ .  
والجواب : تقسيم الثلث ليس فيه صالح له ولا للمستحقين ، ولا شك أن كونه مجموعاً أحفظ له ، وهو الأصل ، ومع هذا فليس كل أحد يصلح للولاية على الوقف ، فلهذا يبقى الثلث مجموعاً كما كان ، ويولى عليه أحد المستحقين باتفاق منهم ، فإن صار بينهم خلاف فالقاضي يولى عليه أصلح من يجد ويصرف ريعه حسبما نص عليه الموصي .

والسلام عليكم

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ١٧٤٠ / ١ / في ٢٨ / ٦ / ١٣٨٥ )

( ٢٣٨٦ — تجزئة الوقف لا يصلح )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة المبرز المحترم  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد اطلعنا على هذه الأوراق الواردة إلينا منكم برقم ٥٥٣ وتاريخ ١٣/٥/١٣٨٥هـ بشأن طلب عبدالله بن عبدالعزيز الرواجح نقل ثمن ما اقتطعته بلدية القطيف من وقفهم المسمى الصبخة بطرف الدبيبية من بلد القطيف والشراء به بدل الوقف في المبرز بالاحساء لكونها مقر سكنه ، وأنكم عينتم هيئة للنظر في ذلك فأجابته الهيئة بأن البيت الواقع بمجزم المبرز صالحاً للبدل لكون بنائه جديداً ، وقدرت قيمته باثنين وثلاثين ألف ريال ، وأنكم أذنتم له في جعل البيت بدلاً عن الأرض المذكورة ، وإن بقي من قيمتها شيء فيشتري به بيت آخر أو دكان ، كما نص عليه صك الأذن رقم ١٢٨ في ٢١/٣/١٣٨٥هـ .

ويتأمل ما ذكرتم . وجدنا أنه قد ورد إلينا استفتاء من صالح بن عبدالعزيز بن عمران وعبدالرحمن بن محمد بن غنام عن وقف عائشة أم الخير في الصبخة في قرية الدبيبية في القطيف ، فكتبنا عليه لقاضي القطيف ، فأجابنا بأن



الوقف في محل مرغوب ، ويمكن بيع بعضه لعمارة الباقي نظراً لتعطل مصالحة ، وأن في ذلك مصلحة ظاهرة للوقف ، فكتبتنا لهما بذلك فتوى برقم ٧١٠ وتاريخ ١٤/٣/١٣٨٤ ونرفق لكم صورتها بهذا . :  
وعليه فيقتضي التحقيق عما ذكر ، فإن كان هذا وقف واحد وكل من المذكورين من أهل الاستحقاق وأنهم يقصدون تجزئة الوقف وكل منهم سيستبد بنصيبه منه . فهذا لا يصح ، بل يتعين إبقاء الوقف مجتمعاً ، وإن كانت أوقافاً متعددة فلكل وقف حكمه ، فأمعنوا النظر فيما ذكر ، وأخبرونا بحقيقة الأمر مفصلاً . والسلام عليكم .  
مفتي البلاد السعودية

( ص / ف ١٧٦٧ / ١ في ٢٦ / ٦ / ١٣٨٥ )

( ٢٣٨٧ — قسمة المزارع الوقف على المستحقين )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية وفقه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فقد جرى الاطلاع على أوراق المعاملة المشفوعة الواردة إلينا بخطاب سموكم برقم ٥٤٩ وتاريخ ١٨/١١/١٣٨١  
والصك الصادر منه برقم ١٠ وتاريخ ١/١/١٣٨٠ .  
ويتأمل الجميع تقرر مايلي :

أولاً : أما الصك الصادر من رئيس محكمة الطائف برقم ٢٤٧ وتاريخ ٢/٨/١٣٨١ المتضمن إقامة ناظر مع الناظر السابق وإقامة مشرفين فيحال إلى هيئة التمييز ، لأن تمييزه من اختصاصهم ، ولأنه لم يصدر إلا بعد مباشرتهم للعمل .

ثانياً : أما ماقدمه عبدالله بن بركات عن نفسه وعن بعض المستحقين بطلبهم توزيع مزارع الوقف على المستحقين حسبما يستحقه كل فرد منهم ليقوم بزراعتها واستغلالها فلا نرى الموافقة على مثل هذا الطلب ، لأنه يؤول إلى تقسيم الوقف المجتمع ، وتولى كل فرد على قطعة منه ، مما يؤدي إلى اندراس حكم الوقفية والعمل بها ، وقد يكون التصرف في أقسام الوقف برهن أو بيع أو إرث أو غير ذلك ثم تدعى ملكيته مع تقادم العهد ونسيان العمل بالوقفية .

والله يحفظكم . والسلام .

رئيس القضاة

( ص / ق ٩٤١ / ١ في ٤ / ٧ / ١٣٨٢ )

( ٢٣٨٨ — أرض الوقف وبيعها قطعاً )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فأجابة لخطاب سموكم المرفق رقم ٤٧٢ / ٧٣ من ٧١٧٨ وتاريخ ١٢ / ٥ / ١٣٨٦ على هذا الأوراق الخاصة  
بطلب شهوان العبد الله تصديق مخطط الأرض التي تحت يد موكله إبراهيم الحمد الحبودل الكائنة في عنيزة الجوابي  
لما جاء في خطابنا رقم ٢١٣٢ / ١ / ١٣٨٥ المتضمن أنه بدراسة الوثيقة ظهر لنا أنها لاتتضمن  
اثبات تملك وإنما هي عقد إيجار ، ورأينا عدم تصرفه في الأرض إلا بعد فتوى شرعية الخ .. وقد ذكر سموكم أنه  
لدى افهام المذكور ذلك قدم الصك المرفوع بالأوراق الصادرة من رئيس محكمة ينبع بعدد ١ / ٤٩ وتاريخ  
١٩ / ٢ / ١٣٨٦ هـ وأنه بمقارنة الصك الشرعي مع مضمون الوثيقة وجدتم أنه لاعلاقة تبرر إثبات ملكية  
الأرض لابن حبودل ، وأن بينهما اختلافا واضحا . الخ . وطلب سموكم الاطلاع ودراسة الغموض الذي يكتنف  
هذه القضية وايضاحه . ونفيد سموكم أنه بدراسة الأوراق بما في ذلك الصك المشار إليه وجد أن ماتضمنه الصك  
المذكور من ملكية البشر المسماة قليب محمد الكائنة في شمال عنيزة ومايتبعها من الأرض لابراهيم الحبودل غير  
صحيح ، لأنه وضع يده عليها بطريق الأجرة لا بطريق الشراء والتملك ، وريعتها وقف على مسجد جامع عنيزة  
كما هو موضح في الوثيقة الصادرة من الشيخ عبدالرحمن بن عودان ، ولذا فإنه يتعين التهميش على الصك  
المذكور وسجله بالالغاء .

أما بالنسبة إلى مايريد ابراهيم الحبودل من تخطيط الأرض وبيعها قطعاً متفرقة فنرى عدم تمكينه من ذلك ،  
لأن هذا التصرف يفضي إلى ضياع الوقف وتشتته ، وسنعطي فضيلة رئيس محكمة عنيزة صورة من خطابنا هذا  
للاحاطة والاعتماد والسلام .

رئيس القضاة

( ص / ق / ١٤٨٥ / ١ في ٢٢ / ٤ / ١٣٨٧ )

( ٢٣٨٩ — قسمة الوقف مهينة )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المعادة إلينا رفق خطاب سموكم رقم ١٠٦٤٣ وتاريخ ١٤ / ٨ / ١٣٨٢  
المتعلقة بقضية العقار الوقف المتنازع عليه بين المرأة حاسنة السعدي وابن أخيها عبدالرحمن ، وعدم قبولها النظارة

لأى كائن ، وطلبها قسمة الأوقاف بينها وبين ابن أخيها ، المشتملة على خطاب قاضي الباحة رقم ٦٠٦ وتاريخ ٢٣/٦/٨٢ المتضمن أن المرأة حاسنة لم توافق على إقامة ناظر من قبلها على الوقف المذكور . وأما ابن أخيها فقد امتثل للأمر فوافق على إقامة من ترضاه عمته ناظرا على الوقف أو توليها النظارة بنفسها . ويتبع المعاملة وتأمل مرفقاتها نذكركم بما سبق أن كتبناه في القضية قرارنا رقم ٣٦ وتاريخ ٥/٨/١٣٨٠ من ان القول بقسمة الوقف مهاييات بينها وبين ابن أخيها نصفين يتشجران ويزرعان ويكون كل واحد منهما ناظرا على حصته من الوقف المذكور هو ماتقتضيه الوجهة الشرعية إذا اتفقا عليه . أما إذا اختلفا بينهما فلا يظهر لنا خلاف القول بتعيين ناظر من أهل الصلاح والأمانة والخير والديانة ليقوم بشئون الوقف ومستلزمات نظارته . ولا يلتف إلى معارضة المعارض منهما ما لم يكن لمعارضته مسوغ شرعي ولا بأس أن يكونا مشرفين على أعمال الناظر المطلوب تعيينه . وبالله التوفيق والسلام عليكم .

رئيس القضاة

( ص / ق ١٢٨٥ / ١ في ٢ / ٩ / ١٣٨٢ )

( ٢٣٩٠ - هل يوزع ثمن العقار المهدوم للتوسعة على المستحقين للوقف )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم على مصلحة صبغة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فقد جرى الاطلاع على الاستفتاء الموجه إلينا منك بخصوص ذكرك أنك ناظر على أوقاف لكم بمكة المكرمة ، وأن بعضها نزع ملكيته ضمن التوسعة العامة ، واستلمت عرضه كاملاً ، وتساءل هل يوزع هذا المبلغ على المستحقين على الوقف حتى ينتفع أولاد البطون حيث أنهم محرمون منه بموجب شرط الواقف إلى آخر ما ذكرت .

ونفيدكم أن ما استلمته ثمناً لما نزع ملكيته من الأوقاف المشار إليها ضمن التوسعة العامة يتعين عليك بصفتك ناظراً على الأوقاف المذكورة أن تشتري به عقارا عما نزع ملكيته ، ويكون تابعا لأوقافكم ، متفقا معها في الحكم والصفة ، ولا يجوز لك التصرف فيه بغير هذا ، لأنه يعتبر من ربة الوقف الخ ، والوقف كما هو معروف شرعاً هو تحييس الأصل وتسييل المنفعة . وبالله التوفيق ، والسلام عليكم .

مفتي البلاد السعودية

( ص / ف ٢٣٥٧ / ١ في ١١ / ٩ / ١٣٨٤ )

( ٢٣٩١ - بيع البيت والموقوف وجعله في ماشية )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة الدوامي المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصلت إلينا برفقتكم رقم ٤٩٧ وتاريخ ١٠/٣/١٣٨٤هـ التي تسترشد فيها عن ماتقدم لكم به حشر الدريبي أنه سبق أن أوصاه فالح بن نويعم على ثلث ماله الموجود في بيته ، وأن البيت تقدم وتعطلت منافعه ، وأن الوصي كبير السن ويقصد التخلي عن الوصية لابن عم الموصي فالح بن مطلق ، وهم بادية رحل ، ويستفتي في بيع البيت وجعل ثمنه في ماشية يضحى للميت من ريعها .. الخ .

والجواب : الحمد لله لا يخفى أن الوصاية من العقود الجائزة ، فلا يلزم حشر الدريبي الاستمرار عليها ، بل له أن يتخلى عنها في أي وقت أراد ، وحينئذ فينظر الأصلح من قرابة الميت ويولي عليها بنظر القاضي .  
وأما بيع البيت الموقوف وجعل ثمنه في ماشية فإن كان ثمنه بخس ما يمكن إعادته في عقار له ريع ثابت لتنفيذ منه الوصية فلا بأس بما ذكرتم ، ولا فيشتري به عقار بنظر الوصي الشرعي ويعمل فيه كما نص عليه الموصي .  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

( ص / ف ٧٩٤ / ١ في ٢٤ / ٣ / ١٣٨٤ )

( ٢٣٩٢ — جواز نقل الوقف فيما هو أصلح لأصله ولغلته )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم عبدالله المنصور الخيني الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فقد وصل إلينا كتابكم المرفق به صورة وقيمة والدكم التي في الأحساء وفهمنا ما أشرتكم إليه من طلبكم نقل الوقف إلى محل آخر يكون فيه مصلحة للوقف ، نظراً لتعطل منافعه ، وخشيتكم من زوال أصله .  
والذي يظهر لنا جواز النقل بشرط أن ينقل فيما هو أصلح للوقف من ناحية أصله ومن ناحية غلته .  
وينبغي أن لا يتصرف في عين وقف إلا بإذن من القاضي . والسلام .

( ص / ف ١ / ٢٢ في ١٠ / ١١ / ١٣٧٥هـ )

( ٢٣٩٣ — نقل الأرض الوقف إلى ملكه ، وإبدالها بأرض حرة صالحة ، وملاصقة للأرض الوقف ) .

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة الباحة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصلنا خطابكم رقم ٢١٨ وتاريخ ١٣٨٥ / ٢ / ٣ وفهمنا ما تضمنه من أن مدير أوقاف الباحة كتب لكم بخطابه المرفق بالمعاملة رقم ١١٧٤ وتاريخ ١٣٨٤ / ١١ / ٢٧ مشيراً إلى الاستدعاء المقدم إليه من عبدالله بن صالح الجليلاني من أهالي الظفير الذي عرض في استفتائه رغبته في نقل الأرضية إلى ملكيته ، وإبدالها من أرضه الحرة بأرض صالحة وملاصقة للأرض الموقوفة ، كما أنها أجود بكثير من أرض الوقف ليتم بذلك توحيد الوقفين في مكان واحد .. الخ .

وبتأمل ماجاء في خطاب مدير أوقاف الباحة نفيديكم أننا لانرى مانعا من ذلك ، مادام أن هناك مصلحة ظاهرة وراجحة ، ولم يكن ثم مانع يحول دون تحقيق تلك الرغبة . هذا والسلام عليكم ورحمة الله .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ١٠٩٨ / ١ في ١٣٨٥ / ٤ / ٢٦ )

( ٢٣٩٤ — نقله إذا كان أرغب وأحظ للسبالة )

سلمه الله

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة قاضي نعم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصلنا خطابكم رقم ٥٩ في ١٣٨٣ / ٢ / ٢ — المتضمن استرشادكم عن مسألة بين رجلين ، تتلخص في أنهما تناقلا ملكيتهما ودفع أحدهما للآخر زيادة ، وبعد مدة طويلة تبين أن في أحد الملكين دفينة<sup>(١)</sup> قدرها صاع ونصف من العيش ، وقد تصرف كل منهما في ملكه ، وطالت المدة ، وتعذر الرد ، وقد خضع من عليه الأرش بنقلها إلى ملكه المدفوع له ، وأنكم سألتم أهل الخبرة والمعرفة بالملكية فقررروا أن الملك الذي يطلب نقلها فيه أرغب وأحظ للسبالة . إلى آخر ما ذكرت . وتسأل هل نقلها والحال ما ذكرت سائغ ؟

ونفيديكم أنه لا يظهر لنا بأس في النقل المذكور . وبالله التوفيق . والسلام عليكم

( ص / ف ٢٢٤ في ١٣٨٣ / ٣ / ١٩ )

( ٢٣٩٥ — شارع ادخل في ( المعهد ) واحتيج إلى فتح بدله من مسجد العيد )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة الشيخ المكرم صالح بن علي آل غصون وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

(١) كذا بالأصل . ولعلها : معينة . وهي بمعنى الحكر . والله أعلم .

فقد وصل إلي كتابكم رقم ٢٤٩ وتاريخ ١٨/٨/١٣٧٦ المتضمن الاستفتاء عن الشارع الذي قبلي مسجد العيد بعد أن أدخل تبع بناية المعهد احتيج إلى فتح شارع بدله من مسجد العيد ، وأن هذا الاجراء فيه مصلحة للمسجد ولا ضرر فيه .. الخ

والجواب : الحمد لله . لا بأس بذلك ان شاء الله . والله يحفظكم .

( ص / ف ٨٧٤ في ٢٢ / ١٠ / ١٣٧٦ هـ )

( ٢٣٩٦ — مناقلة أرض زراعية بأرض زراعية ، وبناء مسجد على أرض موقوفة )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة قاضي حميس مشيط سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

كتابك لنا رقم ٤٧٩ وتاريخ ١٧/٢/٨٨ وصل ، وقد سألت فيه عن ثلاثة أسئلة

" الأول " : هل تجوز المناقلة بين أرض زراعية وقف وبين أرض زراعية مماثلة لها ؟

والجواب : يجوز إذا كان المصلحة للوقف ، وقرر ذلك حاكم شرعي .

" الثاني " : يريد فاعل خير أن يبني مسجدا على أرض زراعية وقف لمسجد قديم ، لكونها متوسط للقريبة ،

ويسأل عن جواز البناء على الأرض الزراعية الموقوفة المذكورة .

والجواب : هذا السؤال فيه غموض ، فأنتم بينوا لنا واقع الأمر مفصلا .

والثالث : هل يجوز شراء أرض زراعية وقف سواء من الجهة المختصة للأوقاف أو من ناظر الوقف ، حيث أن

القريبة لا يوجد بها مساحة يبني عليها مسجد .

والجواب : إذا كان لابد من إيجاد مسجد ، ولا يوجد أرض يبني عليها مسجد سوى هذه الأرض ، وهي

موقوفة وقفا صحيحاً ممن يملكها ، فيجوز شراؤها من الجهة المختصة للأوقاف ومن الناظر الخاص للوقف ، بشرط

استبداله بما هو أصلح للوقف ، ويشرف على ذلك الحاكم الشرعي في الجهة التي فيها الوقف . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ٨ / ف ١٠٩٤ في ١٣ / ٥ / ١٣٨٨ )

( ٢٣٩٧ — يجوز نقله من بلد إلى آخر بلا نقص )

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم عبدالعزيز بن الشيخ ناصر بن محمد سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصلنا كتابكم ، وفهمنا ماتضمنه من استفتائكم عن حكم نقل الوقف عن بلد إلى آخر ؟

والجواب : الحمد لله . يجوز النقل إلى البلد التي فيها المستحق لغلة الوقف بلا نقص يلحق بالوقف أو غلته .  
والله الموفق . والسلام .

(ص / ف ١٤٣ في ٢/١٤ / ١٣٧٨)

( ٢٣٩٨ — فتوى في المعنى )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة الأفلاج سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فقد وصلنا خطابكم ، وفهمنا ما ذكرتم بخصوص ما أوصت به المرأة رزنة بنت محمد فيما يخصها من البيت الكائن بليلى وهو ثلاثة أرباعه ، وجعل أضحية على يد بنتها هيا بنت عبدالهادي ، وأن الربيع الباقي كما ذكرتم وقفته هيا بنتها وجعلت البيت وقفاً في أضحية لوالدها رزنة ووالدها عبدالهادي ، ورغبتكم إرشادكم فيهما أشكل عليكم بصدد تشريك عبدالهادي في الأضحية التي سبق وأن أوصت بها رزنة ، ومطالبة عصابة رزنة ببيع ثلاثة أرباع الوقف وتسليم الثمن لهم بنقله عندهم في بلدكم الحوطة .. الخ .

والجواب : الحمد لله . إذا كان في نقله غبطة ومصلحة للوقف وكان هؤلاء هم المستحقون في الوقف ولا ينازعهم أحد فلا مانع من نقله والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٢٨٤١ / ١ في ٨/١٧ / ١٣٨٨ )

( ٢٣٩٩ — نقله من الأحساء إلى مكة )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة رئيس محاكم الأحساء سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد أطلعنا على خطابكم رقم ١١٢٨٥ وتاريخ ٨/٣/ ١٣٨٩ المرفق به معروض وكيل شيخ أغوات الحرم المكي إسماعيل اغا جوهر بخصوص العقارات الواقعة في الأحساء والموقوفة فعلى أغوات الحرم المكي والتي اقتطع جزء منها لمشروع الري والصرف في الأحساء ، وطلب المذكور استبدال تلك العقارات المقتطعة في الأحساء بعقارات في مكة المكرمة تشتري بمبالغ التعويض التي صرفت لها تكون وقفاً على الأغوات كأصلها . وطلبكم ما لدينا في ذلك .

ويتأمل ما أشرت إليه لم نر مانعاً مما ذكر ، نظراً لأن الرغبة في السكنى في مكة مستمرة لأنها من القرب المنسوب إليها ، ونظراً لقرب الأوقاف من الموقوف عليهم ، ولسهولة التناول ، والاشراف ، والتعمير ، وغير ذلك .

وعلى هذا فيكون شراء البدل بنظر رئيس المحكمة الكبرى بمكة ، ليتولى النظر ، ومعرفة صلاحية البدل ، واعتدال القيمة ، وغير ذلك مما هو جار هناك في مثل هذا ، وقد أعطينا فضيلته صورة من خطابنا هذا لاعتماد موجبه ، فأكملوا مايلزم من قبلكم . والسلام .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٩١٥ / ١ في ١٢ / ٣ / ١٣٨٩ )

( ٢٤٠٠ - نقل وقف الأغوات من مكة إلى المدينة )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة رئيس المحكمة والدوائر الشرعية بالمدينة المنورة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى الأطلاع على خطابكم رقم وتاريخ ومشروعاته بصدد استفتائكم عن جواز نقل وقف أغوات المسجد النبوي في مكة المكرمة والذي هدم لتوسعة للمسجد الحرام إلى المدينة ؛ لتعمير الخرائب والأراضي المجاورة للمسجد النبوي ، وعلى بعد أمتار منه ، وذكركم أن جهة الوقف متحددة ، والأراضي المراد تعميرها في المدينة هي في الدرجة الأولى في الرغبة والغلة .

ونفيدكم بأنه لا بأس من نقل الوقف المذكور من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة، وتعمير خرائب الوقف المذكورة ، وبالله التوفيق . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

رئيس القضاة

( ص / ق ١٨٣٠ / ٣ في ٨ / ٩ / ١٣٨٢ )

( ٢٤٠١ - نقل الوقف من الحرمين إلى غيرهما لايحوز )

من محمد بن إبراهيم إلى سعادة رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

بالإشارة إلى خطابكم رقم ٢٣٧٦ في ٢٦ / ١ / ١٣٨٦ المرفق به خطابا إمارة منطقة مكة المكرمة برقية أمانة العاصمة بشأن استبدال ناظر الوقف المأخوذ لتوسعة المسجد الحرام والشوارع في مكة ونقله إلى بلد غير مكة .

لقد اطلعنا على ماتضمنه الأوراق المرفقة ، وكتبنا عليها إلى رئيس محكمة مكة ، فجاء الجواب منه برقم

١٧٨٢ / ١ في ٢٠ / ٦ / ١٣٨٦ هـ المتضمن أنه لم يصدر إذن بما ذكر من أحد القضاة إلا الشيخ إبراهيم فطاني

فإنه قد أذن لناظر محمد صادق مجددي ببيع وقف في مكة وصرف ثمنها لتعمير وقف بجده لاتخاذ الواقف والجهة

، ولايتذكر أنه أذن لأحد سواه ، وذلك لظاهر النصوص ، واستناد إلى فتوى صدرت منا برقم ١١٩٠ وتاريخ



٢٢/١٠/١٣٨٦ وبالرجوع إلى الفتوى المذكورة وجدت قد صدرت في قضية خاصة لظروف وملابسات قد لا تتأتى في كل قضية تحدث مجدداً. (١) .

ولهذا فلا يجوز الاستناد إليها في نقل الوقف من مكة خاصة ، ومثلها المدينة ؛ لأن السكن فيهما قرية ومرغب فيه شرعاً ، وقد يكون من قصد الواقف سكني ذريته فيهما ، فينبغي للقضاة أن لا يجيزوا نقل ثمن الوقف الذي يهدم لتوسعة الشوارع في مكة والمدينة إلى غيرهما ، وقد أعطينا كلا من رئيس محكمة مكة والمدينة صورة من خطابنا هذا لاعتماده . وإليكم الأوراق برفقه والله يحفظكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٣١١٣ / ١ في ٢٨ / ١٠ / ١٣٨٦ )

( ٢٤٠٢ — نقل الوقف من مكة إلى جدة لا يجوز )

من محمد بن إبراهيم على حضرة المكرم الشيخ عمر زيني وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فقد وصل إلينا كتابكم تاريخ ١٦ رمضان ٧٥ المرفق به الوثيقة التي تثبت وقف آل زيني ، وتسألون فيه هل يجوز الشرع استبدال الدور الوقف المباعة على الحكومة لتوسعة المسجد الحرام بدور في جدة ؛ لأن في ذلك ريباً وغبطة كثيرة على الوقف .

الجواب : الحمد لله . قد جرى درس الوثيقة التي فيها نص الواقف ، فأتضح منها أن الموقوف عليهم ينتفعون بالوقف سكناً وإسكاناً وغلة واستغلالاً ، وبعد انقراضهم يؤول إلى مصالح الحرم الشريف .

وحيث أن سكني مكة والمجاورة فيها قرية مرغب فيه شرعاً ، وأن بقاء أصل ما يؤول إلى الحرم في الحرم أولى وأتم في تحصيل مقصود الواقف ، فإنه لا يجوز نقل هذه الأوقاف إلى جدة ؛ لما في ذلك من تفويت غرض الواقف المحبوب إلى الله من الناحية الأولى . وعدم حصول مقصوده على وجه التمام من الناحية الأخرى . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

( ص / ف ٧٠٣ في ١ / ١١ / ١٣٧٥ )

( ٢٤٠٣ — فتوى في المعنى )

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم المدير العام للشئون القضائية والنفثيش وفرع الرئاسة بمكة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

(١) وتأتي هذه الفتوى قريباً .

فقد جرى اطلاعنا على المعاملة المرفوعة إلينا منكم رفق خطابكم رقم ٣٣١٢ وتاريخ ١٦/٨/١٣٨٥هـ بخصوص طلب (... الوكيل عن الناظرين على الدار وقف الشريفة سعدية وزين الدين الراوه ، والتي سبق أن ثمنتها البلدية لتوسعة الشارع ، طلبه نقل الوقف إلى جده ، وذكركم أن الشيخ ابن جار الله عارضه في طلبه . وبمطالعتنا للأوراق ظهر لنا أن معارضة الشيخ ابن جار الله نقل الوقف من مكانه في مكة المكرمة إلى جده في محلها ، نظراً إلى أن الوقف من الأعمال الصالحة ، والأعمال الصالحة في مكة المكرمة ، مضاعفة أضعافاً كثيرة لا تحصل في غيرها ، وفضلاً عن هذا فمكة المكرمة تعتبر آمنة بقعة في المعمورة ، وأكثر استقراراً وغلة وضمناً . وفضلاً عن هذا كله فلا يظهر لنا من حالة مراعاته مصلحة الوقف ، بل هو متهم في حقه حيثما اشترى أرضاً في جده وعمرها وأوراد بعد ذلك إفراغها لجهة الوقف .

وحيث الحال هكذا فنبغي إحالة القضية لفضيلة رئيس المحكمة لينظر في حال هذا الوقف بما يقتضيه الوجه الشرعي مما يحفظ له مصلحته . وبالله التوفيق.. والسلام عليكم .

مفتي البلاد السعودية

( ص / ف ٢٧٠٥١ / ١ في ٢١/٩/١٣٨٥هـ )

( ٢٤٠٤ - جواز نقله من المدينة إلى جدة إذا كان أقرب وأنفع )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة الشيخ محمد الحركان رئيس المحكمة الشرعية سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

جواباً على خطابكم المرفق إلينا برقم ٢٨٧٩ في ١٤/٨/١٣٧٧هـ بشأن ما تقدم به هاشم عشقي ناظر وقف حمدي أفندي الخطاط الكائن بالمدينة حول نقل الوقف المشار إليه ، وطلب الأذن له بشراء الدار الكائنة بجدة ، والتي دخلها السنوي تسعة آلاف ريال عربي حسبما ذكره الناظر ، وما أشار إليه في مذكرته المرفقة رقم بدون وتاريخ ٧/٨/١٣٧٧هـ من أنه بحث كثيراً عن محل بالمدينة يقوم بدلاً من الدكان التي هدمت لتوسعة المسجد النبوي يستفيد منه المستحقون بالقيمة التي قدر بها الدكان من قبل هيئة الحرم النبوي فلم يعثر على شيء يصلح للوقف بالقيمة المذكورة .

نحيطم علماً بأن ما أشار إليه الناظر فيما تقدم به إذا كان صحيحاً متحققاً لديكم ما ذكره فإننا لانرى مانعاً شرعياً يحول دون نقل الوقف المذكور والحال ما ذكر ، لاسيما وأنتم تعلمون أن المصلحة راجحة من أمرين : )

الأول ) : قرب الوقف من الجهة الموقوف عليها ييسر القيام عليه بحفظه وتنميته . ( الثاني ) : كثرة الربح الحاصل من الوقف للجهة الموقوف عليها .

وقد صرح شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في " الجلد الثالث من الفتاوي المصرية " حول هذا الموضوع مانصه : ومن أصله الاشتراء ببدل الوقف إذا تعطل نفع الوقف ، فإنه يباع ويشترى بثمنه مايقوم مقامه في مذهب أحمد وغيره . وهل يجوز مع كونه مغلاً أن يبدل بخير منه ؟ قولان في مذهبه ، والجواز مذهب أبي ثور وغيره . والمقصود أنه حيث جاز البدل هل يشترط أن يكون في الدرب أو البلد الذي فيه الموقف الأول ، أم يجوز أن يكون بغيره إذا كان ذلك أصلح لأهل الوقف مثل أن يكون ببلد غير بلد الوقف ، وإذا اشترى فيه البدل كان أنفع له لكثرة الربح ويسر التناول ؟ فيقول : ما عملت أحداً اشترط أن يكون البدل في بلد الوقف الأول ؛ بل المنصوص عن أحمد وأصله وعموم كلام أصحابه وإطلاقه يقتضي أن يفعل في ذلك ما هو مصلحة لأهل الوقف حيث أطلقوا في هذا الباب مراعاة الوقف ، بل أصله في عامة العقود اعتبار مصلحة الناس ؛ فإن الله أمر بالصالح ونهى عن الفساد ، وبعث رسله بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها ، وقد جوز أحمد إبدال مسجد بأخر للمصلحة ، كما جوز تغييره للمصلحة ، واحتج بأن عمر أبدل مسجد الكوفة بمسجد آخر ، وصار المسجد الأول سوقاً للمارين ( هكذا بالأصل ) وجوز أحمد إذ أخرج المكان أن ينقل إلى قرية أخرى إذا لم يحتج إليه في القرية لأولى . فاعتبر المصلحة بجنس المسجد ؛ فإن الوقف على معينين حق لهم لا يشركهم فيه غيرهم . إلى أن قال : فإذا كان الوقف ببلدهم أصلح كان اشتراء البدل ببلدهم هو الذي ينبغي فعله لمتولي ذلك ، وصار هذا كالفرس الحبيس الذي يباع ويشترى بثمنه مايقوم مقامه إذا كان محبوساً على أناس في بعض الثغور ثم انتقلوا إلى ثغر آخر ، فشراء البذل بالثغر الذي هم فيه أولى من شرائه بثغر آخر . قال : وما يبين هذا أن الوقف لو كان منقولاً كالثور ( هكذا بالأصل — والسلاح وكتب العلم وهو وقف على ذرية رجل بعينه جاز أن يكون مقر الوقف حيث كانوا ، بل كان هذا هو المتعين ، بخلاف الوقف على أهل بلد بعينه . إذا صار له عوض يشتري به مايقوم مقامه أولى من أن يشتري به في مكان العقار الأولى إذا كان ذلك أصلح لهم ؛ إذا ليس في تخصيص مكان العقار الأولى مقصود شرعي ولا مصلحة لأهل الوقف ، وما لم يأمر به الشارع ولا مصلحة فيه للانسان فليس بواجب ولا مستحب ، فعلم أن تعيين المكان الأول ليس بواجب ولا مستحب لمن يشتري بالعوض مايقوم مقامه ، بل المعدول عن ذلك جائز ، وقد يكون مستحباً ، وقد يكون واجباً إذا تعينت المصلحة فيه . انتهى . والسلام عليكم .

رئيس القضاة

( الختم ) ( ص / ق ١١٩٠ في ٢٢ / ١٠ / ١٣٧٧ )

( ٢٤٠٥ — لم يجدوا بيتاً في ثادق ، وطلبوا جعله في ثلث بيت في الرياض )

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم عبدالعزيز بن عبدالله بن سيف وأخوانه سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

جرى الاطلاع منا على خطابكم لنا في ١٧/٧/١٣٨٧ وقد ذكرتم فيه أن لوالدكم بيتاً في بلده ثادق ، وهو مجاور للمسجد ، وقد جعله والدكم وقفاً ، وأن المسجد احتاج إلى توسعة فجرى إدخاله تبعاً له بعد أن حصلت مكاتبه بيننا وبين قاضي محكمة ثادق فضيلة الشيخ أحمد بن حمديان ، واطلعنا على وصية والدكم ، وأمرنا بتقدير البيت فقدر من قبل هيئة عينها القاضي المذكور فقدرته بثلاثة آلاف ريال ، وأنكم لم تجدوا بيتاً يحل محله في ثادق ، وقد وجدتم ثلث بيت في حي الشميسي في الرياض بثلاثة آلاف ريال ، وأن القيمة المذكورة مودعة لدى محمد بن ناصر بن سند إمام المسجد الذي أدخل البيت تبعاً له . وتساءلون عن رأينا في تصريف الدراهم ؟

والجواب : إذا كان الأمر كما ذكرتم فلا نرى مانعاً من استلام ناظر الوقف لهذه الدراهم من محمد بن ناصر بن سند ، وأن يشتري بها ثلث البيت الذي ذكرتم في حي الشميسي بالرياض أو مايمثله ، ويكون ذلك وقفاً لوالدكم ، ويكون النظر فيه لناظر الوقف الأول . والسلام عليكم ورحمة الله .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٣٧٢٠ / ١ في ٢٥ / ٩ / ١٣٨٧ )

( ٢٤٠٦ — نقل وقف متعطل من عنيزة للرياض أو الخرج لسكناهم فيه )

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم محمد العبد الكريم العجروش مؤذن مسجد العقم في الخرج .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فقد وصل إلينا كتابك الذي نستفتي به عن نقل وقف والدكم من عنيزة إلى الرياض أو الخرج ، وذكرت الحامل لكم على نقله أنه هدم جانب منه لتوسعة الشارع ، وأصبح البيت متعطلاً ، وليس عندكم ماتعمرونه به ، وأنكم قد انتقلتم من عنيزة أنت وأختك تسكنان في الخرج ، ولكما اختان في مكة ، وقد وكلتاك على ماينصهما من الوقف ، وأذنتا لك بنقله ، وأشرت إلى مسوغات النقل من كونه احفظ للوقف ، نظراً لانتقال المستحقين من عنيزة ، وللغبطة والمصلحة نظراً لكثرة الأجوز في الرياض والخرج من كونه الآن متعطل .. الخ .

والجواب : الحمد لله . إذا كان الحال كما ذكرته فلا بأس من بيع البيت المذكور ونقل ثمنه إلى المحل المناسب في الرياض أو الخرج . وعليك تقوى الله في ذلك ، والاحتياط فيه ، وعمل ماتقتضيه المصلحة . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

( ص / ف في ٤ / ٤ / ١٣٨٥ )

( ٢٤٠٧ — البيوت أولى من العزلة )

محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم الشيخ علي بن رومي قاضي الجمعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فنشير إلى خطابكم رقم ٣١١ وتاريخ ١٢ / ١١ / ١٣٨٠ الذي ذكرتم أنه قد تحصل للمتوفي حمد بن ناصر الحمود التويجري مايزيد على مائة وخمسين ألف ريال ثلث ماله ، وتستشيرون فيما يعمل بذلك ، كما تقترحون أن يشتري بذلك عزلة في الرياض <sup>(١)</sup> .

وأفيدكم أن الذي أراء أولى أن يشتري بالمبلغ المذكور بيوت غير كبار ، عامرة وفي محلات رغبة ببلد الرياض ، نحو خمسة بيوت ، أو ستة ؛ فإنها آمنة ، وأدرج في الاستئجار . والله الموفق . والسلام عليكم

( ص / ف ٦ ٢٥٩١ في ٢٤ / ٩ / ١٣٧٨ )

( ٢٤٠٨ — نقله في الأحساء إلى الرياض )

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم بنتي عبدالله بن يوسف بن محبوب سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،، وبعد

فبالإشارة استفتائكما حول نقل وقف والدكما من قرية الشفيق إلى بلد الرياض ، فقد جرى ما عنده استفسارات ومكاتبات بيننا وبين فضيلة قاضي الأحساء حول الوقف المذكور ، ولم نجد مسوغاً للفتوى بنقله . وحيث تبين لنا أن بعضه دامر فإنه لا بأس ببيع ما هو الأصلح سواء البيت أو النخل الجفر ، وإصلاح مادمر من الوقف بثمنه . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

( ص / ف ١٦٠١ / ١ في ١٥ / ٦ / ١٣٨٤ )

( ٢٤٠٩ — شرط نقل الوقف من الأحساء للرياض )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الأمير عبدالرحمن بن جلوي حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

(١) العزلة : العمارة .

فنعيد إلى سموكم المعاملة الواردة إلينا منكم برقم ٤٥ في ٢٦/١/١٣٧٨ المتعلقة برغبة سعد بن عبد الله اليوسف نقل سبالة بيته الكائن بالأحساء إلى دار بالرياض .

ونفيد سموكم أنه إذا كان الوقف لأبيهم في أضاحي أو عليهم أو في أعمال بر ولم يقيد بكونها في الأحساء ، وكانت النظارة إلى الصالح من أولاده فلا بأس بالنقل ، وهذا صريح كلام شسيخ الإسلام ابن تيمية في رسالة له .

فلا حالة المعاملة إلى فضيلة قاضي المبرز لملاحظة ذلك ، والاطلاع على الوقفية ، وإكمال مايجب في الموضوع بالوجه الشرعي . والله يحفظكم .

رئيس القضاة

( ص / ق ٨١ في ١١/٣/١٣٧٨ )

( ٢٤١٠ — بيع بيت موقوف في البرة وضمه إلى بقية الثلث في الرياض )

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم محمد بن سعد بن ماجد المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك المتضمن السؤال عن وصية محمد بن عبد الله بن ماجد ، وذكرت أنه أوصى بثلث ماله بضحية وحج ، وأن بيته الواقع في البرة وقف منجز وهو من ثلثه ، وتستفتي في بيع البيت لأنه قديم ورغبته متأخرة وقيمته تقارب ألفين لضمها إلى ماتحصل من الثلث الذي لايتجاوز ستة آلاف ريال ومشتري عقار بالرياض يكون فيه الغبطة للعصبة .. الخ .

والجواب : الحمد لله . إذا كانت مصالح البيت متعطله أو شبة متعطله ، وكان في بيعه وضم ثمنه لباقي العصبة <sup>(١)</sup> مصلحة ظاهرة ، وليس ثم معارض في نقله من المستحقين ، فلا مانع مما ذكرتم ؛ لكن بعد موافقة قاضي بلدكم ، وتكون الاجراءات على يده لتسجيله في المحكمة أحفظ وأحوط . والسلام .

مفتي البلاد السعودية

( ص / ف ١٢٢٣ / ١ في ١٠/٥/١٣٨٤ )

( ٢٤١١ — نقله من القطيف إلى الدمام من نخلين إلى عمارة )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة القطيف سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

(١) كذا كما لأصل . ولعله : الوصية .

نعيد إليكم من طية المعاملة الواردة إلينا منكم برقم ٢٧٦٦ / ١ / وتاريخ ١٣٨٨ / ٨ / ٢١ والخاصة بطلب إبراهيم بن عبدالله القصيبي نقل العاقرين وهما النخلان المسميان بأن الخيزي والبابات الكائنة بالقطيف وقفي والدء عبد الله إلى عمارة بمدينة الدمام .

ونحيطكم علماً أنه جرى الاطلاع على خطاب القاضي بمحكمة القطيف المتضمن استفتاءه في جواز النقل أو عدمه ، كما جرى الاطلاع على قرار هيئة النظر المتخذ من قبله بعد وقوفها على النخلين المذكورين ، وأحطنا علماً بما تضمنه القرار المذكور .

وعليه فالذي يظهر لنا أنه مازال أن الموقف عليهم مقيمون في الدمام ، وأن هناك غبطة ومصالحة للوقف والموقف عليهم باعتبار العمارة أو الوقف المنقول ذو دخل كبير يعود بالمصلحة على بقاء الوقوف والموقف عليهم ، فلا مانع من نقل النخلين المذكورين وجعلهما في عمارة والحال ماذكر . هذا والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٣٥٤٧ / ١ في ١٤ / ١١ / ١٣٨٨ هـ )

( ٢٤١٢ — نقل الوقف من البحرين إلى الدمام )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة القطيف سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى اطلعنا على المعاملة المرفوعة إلينا منكم موجب خطابكم رقم ١٠٨ وتاريخ ١٣٨٨ / ١ / ١٦ هـ بخصوص طلب قاسم عبدالرحمن درباس نقل أوقاف والده من البحرين إلى الدمام . ونفيدكم أنه جرى منا الاستفسار من وزارة الخارجية لتزويدنا بما لديها من أنظمة بين حكومتنا وحكومة البحرين بخصوص الأوقاف وانتقالها ، فأجابنا معالي وزير الدولة للشئون الخارجية بخطابه رقم ١٤ / ١ / ٣٩ / ١٤ / ٥٠٣٠ / ٣ وتاريخ ١٤ / ٤ / ١٣٨٨ بنفي أن يكون بين حكومتنا وحكومة البحرين اتفاق فيما يتعلق بنقل الأوقاف .

وعليه فيتعين أن يتقدم المستفتي إلى حكومة البحرين بطلب موافقتها على نقل أوقاف والده ، فإذا وافقت على ذلك فنظراً لتحقيق شرط نقل الوقف إلى بلادنا من حيث الغبطة والمصلحة فلا نرى بأساً في جوازه ، وليكن ذلك تحت إشرافكم في حال موافقة حكومة البحرين على طلبه . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ١٢١٤ في ٢٧ / ٥ / ١٣٨٨ )

( ٢٤١٣ — نقله من الكويت إلى بريده لوجود إبنى ابن الواقفة )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم رئيس ديوان جلالة الملك سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

جواباً على مذكرتكم لنا برقم ٢٧٤١ / ١٨/٧ / تاريخ ١٣٧٧ / ٧/٨ المشفوع بها مذكرة الوكيل العربي السعودي في الكويت حول مرفعه إليه رئيس محاكم الكويت من قرار المحكمة الشرعية بالكويت المتضمن وقف ( هيا الزايد ) الكائن في م ح لة القبلة في الكويت وما عليه من بنايات لمسوغ شرعي رأته المحكمة وهو نقله إلى الجهة التي يقطنها ناظر الوقف في المملكة العربية السعودية على مشعان الخضير بمبلغ مائة وتسعة عشر ألف وثمانمائة وثمان روية ( ١١٩٨٠٨ ) وخمسة وسبعين نايه بيزة (٧٥) إلخ . . . وتسألون لمن يسلم هذا الثمن ليقوم بشراء بدل الوقف المذكور .

والذي نراه هو تسليم ثمن الوقف المذكور لفضيلة قاضي بريدة الشيخ عبدالله بن حميد ليشتري به وفقاً بدل الوقف المباح ، ويكون شراء الوقف في مدينة بريدة نظراً لوجود ابني ابن الواقفة هناك حسب إفادة فضيلة قاضي بريده لنا بذلك ، ويستجل وفقاً بدل الوقف المباح ، وتصرف من غلته معيناته المنصوص عليها في وثيقة الوقف ، ويجري فضيلة القاضي المذكور كل مايلزم شرعاً نحو هذا الوقف والله الموفق ، والسلام عليكم ورحمة الله .

( ص / ف ٨٤٩ في ١٩ / ٧ / ١٣٧٧ )

( ٢٤١٤ — نقل الوقف من الكويت إلى بلدهم الزلفى )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة الملك ورئيس مجلس الوزراء أيده الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فبالإشارة إلى ماوردنا من رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٣٢٥٠ / تاريخ ١١ / ٦ / ١٣٨٠ هـ المرفق باستفتاء راشد بن دعفس وكيل أولاد عبدالعزيز بن ابراهيم التركي وأولاد أحمد بن إبراهيم التركي العصيمي حول البيت الموقوف عليهم من قبل جدهم إبراهيم التركي في الكويت ، وطلبهم نقله من الكويت إلى وطنهم الزلفى .

نفيدكم أنه يتأمل ما أدلى به المستفتي وتأمل وثيقة الوقفية ظهر أنه إذا كان الاتفاق من جميع المستحقين على نقله وكانوا ساكنين في المملكة وكان مع هذا لا ينقص مغلّة إذا نقل عن مغلّه في بلده الأول، فباجتماع هذه الشروط يجوز نقله ، كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في " الفتاوي المصرية " معللاً يكون أصلح لأهل الوقف لكثرة الريع ويسر تناول ، قال : و ما علمت أحداً بكونه أصلح لأهل الوقف لكثرة الريع ويسر تناول ، قال : وما علمت أحداً اشترط أن يكون البدل في بلد الوقف الأول ، بل النصوص عن الامام أحمد وأصوله وعمون :



كلام أصحابه وإطلاقه يقتضي أن يفعل في ذلك ما هو مصلحة أهل الوقف ؛ فإن أصله في هذا الباب مراعاة مصلحة الوقف ؛ بل أصله في عامة العقود مراعاة مصلحة الناس ؛ فإن الله تعالى أمر بالإصلاح ونهى عن الفساد ، وبعث وسله بتحصيل المصالح وتكميلها ، وتعطيل المفاسد وتقليلها ، وقد جوز الامام أحمد إبدال مسجد بآخر للمصلحة ، واحتج : بأن عمر رضي الله عنه أبدل مسجداً بالكوفة بمسجد آخر ، وصار المسجد الأول سوقاً للتمارين .

وجوز الامام أحمد أن يباع المسجد ويعمر بتمنه مسجداً آخر في قرية أخرى إذا لم يحتج إليه في القرية الأولى ، قال شيخ الإسلام : والوقف على قوم بعينهم أحق بجواز نقله إلى مدينتهم من المسجد ؛ فإن الوقف على معينين حق لهم لا يشركهم فيه غيرهم ، فإذا كان الوقف ببلدهم أصلح لهم كان اشتراء البديل في بلدهم هو الذي ينبغي فعله ؛ إذ ليس في تخصيص مكان العقار الأول مقصود شرعي ، ولا مصلحة للوقف ، وما لم يأمر به الشارع ولا مصلحة فيه للانسان فليس بواجب ولا مستحب . ٥١ . ملخصاً من الفتاوى .

ومنه يعلم جواز نقل الوقف المذكور إذا اتفق عليه الورثة وصار فيه مصلحة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

..

( ص / ف ١١٢٩ في ٢٤ / ٧ / ١٣٨٠ )

( ٢٤١٥ — نقل الوقف المهذوم لتوسعة الحرم إلى خارج المملكة أو داخلها من محمد بن إبراهيم إلى المكرم

الشريف محمد بن محسن آل عون سلمه الله )

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى الاطلاع على الاستفتاء الموجه إلينا منكم بتاريخ ١١ / ٩ / ١٣٨٣ هـ بخصوص وقف نزع ملكيته

لتوسعة الحرم وبعض شوارع مكة المكرمة ، ويستفتي الناظر على هذا الوقف هل يجوز له استبداله بعقار خارج

هذه المملكة ويستفتي الناظر على هذا الوقف هل يجوز له استبداله بعقار خارج هذه المملكة ، أو ينفق هذا

التعويض في مررات وخيرات .. إلى آخر ما ذكرت .

ونفيدكم أنه لا يجوز نقل الوقف إلى خارج هذه البلاد من الأمصار الأخرى مادامت أحوالهم على ما لا يخفى . أما

في البلاد الأخرى من المملكة فيسوغ إذا كان ثم مبرر شرعي للانتقال : كأن تعطل مصلحة في بلد الوقف ، أو

يكون الوقف دامراً لا يمكن إصلاحه ولا يأتي ثمنه بما فيه مصلحة للوقف في ذلك البلد ، أو يكون مستحقو غلة

الوقف ساكنين في البلد المراد نقل الوقف إليه .

كما أن التعويض من هذا المتزوع من الوقف لايجوز فيه غير شراء وقف مثله يكون فيه الغبطة والمصلحة ، ويكو تابعا لأصله في جهات مصارفه . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

( ص / ف ٢٢٥٦ / ١ / في ١١/١٢ / ١٣٨٣هـ )

( من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم سالم بن أحمد بالمحفوظ المحترم  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي شرحت فيه عن الأوقاف التي أوقفتها في مدينة جده ولصرف ريعها على المسجد  
والمدرسة التي وقفتها في منطقة الهجرين بحضرموت ، وطلبك تعميم محكمة جده بتسجيلها ، وإعطائك صكا بها  
. إلى آخره .

لقد أحلنا كتابك وصورة الوقفية إلى فضيلة رئيس محكمة جده برقم ٥٦٥ وتاريخ ٢٠/٦/١٣٨٦هـ  
فأعادها إلينا بخطابه رقم ١٢٣٥ وتاريخ ١٥/٣/١٣٨٦هـ ويتضمن أن الفقرة (د) من المادة (٨٣) من تنظيم  
الأعمال الادارية تنص على أن لايجوز نقل غلة الوقف لتصرف على أجانب خارج المملكة العربية السعودية ، أو  
على أشياء أو مصالح خارج حدودها ، كما ترون خطاب فضيلته برفقه . وإليكم أوراقتكم معادة إليكم ..  
والسلام .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ١١٣٦ / ١ / في ١٦/٤/١٣٨٦ )

( ٢٤١٧ — نقل لوقف من جدة إلى حضرموت )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم الشيخ عبدالله سرور الصبان سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابكم المتضمن السؤال ، وتلي علي ، وفهمت مضمونه ، وهذا نص السؤال : ماقولكم في  
وقف قديم من العقار موجود بجده ومستحقوه مقيمون في حضرموت ، وهم فقراء لا يستطيعون القدوم إلى جده  
لتولي شئون الوقف ، ووجدوا في حضرموت عقاراً غلته تزيد على غلة الوقف الذي بجد التي تصل إليهم .  
ويريدون استبدال الوقف المذكور في جده بعقار في حضرموت ، ويشهد الثقات بأن في الاستبدال غبطة لجهة  
الوقف ، وفيه مصلحة لمستحقيه الفقراء الذين انقطعوا في ديارهم ، وهم يستطيعون أن يدبروا شئون الوقف إذا  
كان في البلد الذي هم فيه في حضرموت ، ولايكلفهم نفقات لمن يقوم بشئون الوقف ؛ لأنهم سيتولون على  
الوقف في حضرموت بأنفسهم .

فهل من سبيل في الشرع الشريف يسوغ الاستبدال المذكور على يد الحاكم الشرعي . أفتونا وفقكم الله . أه .  
 وجوابه : الحمد لله . إذا كان في نقل الوقف المذكور مصلحة راجحة للوقف ومستحقه كما وضح في السؤال  
 فأرى أن لآمانع من نقل الوقف المذكور من جده إلى حضرموت . لكن يلاحظ أن لا تكون المصلحة المسوغة  
 للنقل لعارض يغلب على الظن زواله عن قرب . كما يلاحظ أن لا يتولى النقل إلا من له تولى مثله . والسلام  
 عليكم ورحمة الله وبركاته .

( ص / ف ٦٤٨ في ١٠ / ١٦ / ١٣٧٥ )

( ٢٤١٨ — بشرى بثمانه من جنسه ولو أنقص منه )

وسئل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : إذا تعطلت منافع الوقف وبيع ولم يأت ثمنه بمثله ؟  
 فأجاب : إذا كان لبيع الوقف مسوغ وبيع ولم يأت ثمنه بمثله فإنه يشتري به من جنسه أنقص منه . والله أعلم

" الدرر جزء ٥ ص ٢٧٦ الطبعة لاثانية )

( ٢٤١٩ — بيع بعضه وعمارة الباقي منه به )

من محمد بن إبراهيم إلى الآخوين الكريمين صالح بن عبدالعزيز العمران وعبدالرحمن بن محمد بن غنام  
 سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى الاطلاع على استفتائكما بخصوص وقف عائشة أم الخير في الصبيخة في قرية الديبيه في القطيف ،  
 وذكركما أن النظارة والاستحقاق للغنام وعيال عبدالله بن سعيد ، وأن الوقف خارب حتى صار أوضاً ومنتقياً ،  
 وتسألان عن بيعه واستبداله بغيره بما فيه المصلحة والغلة ؟

ونفيدكما أنه جرى منا الاستفهام من فضيلة قاضي القطيف عما ذكرتما ، فذكر لنا أن الوقف متعطله مصالحة  
 ، ولكنه في موقع مرغوب يمكن بيع بعضه وعمارة الباقي بقيمة البعض المبيع ، وأن في ذلك مصلحة ظاهرة  
 للوقف ، وحيث أن هذا الرأي مستقيم وموافق للمقتضيات الشرعية فإننا نفتيكما به .

والله ولي التوفيق والسلام .

( ص / ٧١٠ / ١ في ٣ / ١٤ / ١٣٨٤ هـ )

( ٢٤٢٠ — يباع الأقل غبطة )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بمكة المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

إليكم من طيه المعروض المقدم إلينا من عبدالله بوسعده حول وقف والده ثلاث محلات بيتين بشعب عامر وحوش بالمعابده على الشارع ، وما ذكره من أنها قديمة ومعرضة للسقوط من هطول الأمطار ؛ لأن عمارتها لها مايقارب مائة عام ، ومع ذلك عمر ما حولها وأصبحت معرضة للكشف والخطر معاً . ويستفتي في بيع بعضها لتعمير الباقي ؟

للاطلاع على ما ذكره ، وبعث هيئة مؤتمنة للكشف على البيتين والحوش لمعرفة هل يمكن ترميمها في الوقت الحاضر ، أو لابد من بيع بعضها لاصلاح الباقي ، فيباع أقلها رغبة لاصلاح أحسنها مستقبلاً ، مع ملاحظة ما فيه العبطة والمصلحة للوقف ؛ حيث صرح الفقهاء بجواز بيع بعض الوقف لاصلاح باقيه إذا اتحد الواقف والجهة ، سواء كان الوقف عينياً واحداً ولم تنقص بالتشقيص ، فعليك القيام بما يلزم حول ما ذكر . والسلام عليكم .

مفتي البلاد السعودية

( ص / ف ١٧٦٦ / ١ في ٢٩ / ٦ / ١٣٨٥ )

( ٢٤٢١ — هدمت أربطة للتوسعة، ولم يوجد بثمنها مكان مناسب ، ووجدت أربطة أربطة أخرى آيلة للسقوط متحدة الجهة أو مختلفة وليس لها مايقوم بعمارتهما )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بالمدينة المنورة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

فقد جرى اطلعنا على خطابكم الاسترشادي رقم ٨٦٦٦ وتاريخ ٢٣ / ١١ / ١٣٨٥ هـ بخصوص ما ذكره مدير أوقاف المدينة من أن مكتب مشروع توسعة المسجد النبوي كان قد هدم رباط العشرة ورباط العجم التابعين لإدارة الأوقاف، وقدر لهما قيمة استلمتها الأوقاف ، وبحث عن مكان مناسب لإقامة هذين الرباطين عليهما فلم تجد لضالة القيمة ، ويذكر أنه يوجد أربطة موقوفة في حالة رديئة وآيلة للسقوط ، وليس لها في صندوق الأوقاف رصيد يقوم بعمارتهما، وطلب رأيكم في ذلك ، وتذكرون أنه يوجد في المدينة أربطة كثيرة منها ما هو موقوف على سكني صنف معين من الناس ، ومنها ما هو سكن الفقراء والمساكين من أي جنس ، وأن كثيراً

من هذه الأوقاف ليس لها موارد تقوم بعمارها عند الاقتضاء ، وطلبكم الافتاء في مثل هذه الأوقاف هل يمكن مع اتحاد الجهة أن يبني بقيمة رباط على أرض رباط آخر بحيث يكون فيه الوقفان مشتركين ، وهل يمكن أيضاً مع عدم اتحاد الجهة بحيث يكون رباطاً موقوفاً لسكني الأتراك مثلاً اقتضت المصلحة هدمه للتوسعة مثلاً ولا يكفي ثمنه لشراء أرض وتعميرها ، ويوجد رباط آخر موقوف لسكني المغاربة مثلاً وهو خرب لا يستفاد منه وليس له مورد يعمر به ، هل يمكن دمج الوقفين في وقف واحد بعد تقدير حصة كل وقف منهما . إلى آخر ما ذكرتم .

ونفيدكم أنه لا يظهر لنا بأس في هذه الطريقة التي أرتأيتموها ؛ لكن بعد أن يبذل الجهد في تحصيل أفضل منها فيتعذر كأن يبحث الناظر تحت إشراف القاضي لدى جهته عن أرض ذات رغبة لهذا الوقف المتروعة ملكية أرضه ، ثم يبحث عن إنسان يعمرها مقابل استغلاله عمارتها سنوات يستوفي بها ما بذله .

وذلك حفاظ على كامل رغبة الوقف ، وقد يكون هذا متيسراً في مثل المدينة نظراً لرواج سوق إجارة العقار فيها . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

مفتي البلاد السعودية

( ص / ف ١ / ٢١٧٣ في ١٣٨٦ / ٨ / ٦ )

( ٢٤٢٢ — تعمير مسجد من غلة وقف على مسجد آخر وبئر )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة قاضي محكمة ضمد سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

بالإشارة إلى خطابكم لنا رقم ١٦٤٦ وتاريخ ١٦ / ١١ / ١٣٨٧ وصل ، وقد ذكرتم فيه أن مساعد إبراهيم صريمي توفي إلى رحمة الله ، وخلف أوقافاً على مسجد وبئر في ضمد في عمارتها . أما البشر فهى عامرة ، والمسجد اجتاحتها السيول . وفيه جامع لقرية الحرجة قد سقط سقفه ولم يكن عليه أوقاف ، والمسجد له أهمية ، وبه عدد كثير من المصلحين يصلون فيه جمعة وجماعة .

وتسألون هل نرى تحويل أوقاف المسجد الذي أخذته السيول وذهب من أصله ولم يبق له أثر ولم يبق له محل للعمارة إلى المسجد جامع الحرجة ، علماً أن الأوقاف بها حاصلات والمسجد بحاجة إلى إقامة سقفه .

والجواب : إذا كان المسجد الذي اجتاحتها السيول تتعذر عمارته من غلة الوقف على سبيل الاستقلال أو المفاهمة من أهل البلد التي فيها المسجد وتجعل غلة الوقف فيه ، وأن البشر عامرة في الوقت الحاضر والمستقبل

القريب فيما يظهر ، وأن القرية التي فيها المسجد الذي اجتاحتها السيول لا تحتاج إلى عمارة مسجد ، وأن المساجد الموجودة فيها لا يحتاج شيء منها إلى إصلاح لا في الوقت الحاضر ولا في الوقت القريب ، وأن المسجد الذي سقط سقفه لا يمكن إلا من غلة هذا الوقف ، فلا يظهر لنا مانع من إصلاحه بغلة الوقف . أما أصل الوقف فيبقى على البئر وتعمر من غلته في المستقبل إذا احتاجت إلى ذلك والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ١١١٥ عام ١٣٨٨ ) (١)

( ٢٤٢٣ )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة فضيلة رئيس المحكمة الكبرى سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد أطلعنا على كتابكم رقم ١٦١١ / ١ وتاريخ ٢٨ / ٣ / ١٣٨٠ على المعاملة المتعلقة بالبيت الموقوف لامام  
الدعوة ( الشيخ محمد بن عبد الوهاب ) رحمه الله في أضحية .

والأولى أن يباع ويضحي بقيمته إلى أن تنفذ ، وإن لم يساوي إلا قيمة ضئيلة فيضحي بتلك القيمة له سنة ،  
والباقى إن أتى بأضحية ثانية فذاك ، وإلا فيتصدق به على الفقراء . والله يحفظكم .

رئيس القضاة

( ص / ق ٦٣٤ في ٧ / ٨ / ١٣٨٠ هـ )

( ٢٤٢٤ — إذا لم يمكن إصلاح بعضه ببعض ، ولا غلة له تكفي لعمارتة )

من محمد بن إبراهيم إلى صاحب الفضيلة رئيس محكمة حائل سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

بالإشارة إلى خطابكم لنا رقم ٨٥١ / ١ وتاريخ ٢٤ / ٣ / ١٣٨٨ ومرفقاته بخصوص عمير بن علي العبد الله  
العمير الذي يدعي أنه ناظر على وقف جده عبدالله العمير ، بيع هذا الوقف لأن منافعه شبه متعطلة . جرى  
الاطلاع على كامل الأوراق فيها قرار هيئة النظر في محكمته رقم ١٢٨ وتاريخ ٢٢ / ٣ / ١٣٨٨ وقد جاء فيه  
أنهم وقفوا على الوقف المذكور فوجدوه يحتوي على غرفتين ودكان بعضها بجنب بعض وحلقة وحسو مدفون ،

(١) وانظر فتوى في ( الموضوع ) أول هذا الفصل برقم ( ٧٢٥ في ١٠ / ١١ / ١٣٧٥ هـ )

وهو داخل بيت ورثة عبدالله العمير ، وطريقة مع الدكان على السوق القديم المسمى المسحب ، وأنهم وجدوا أن الغرفتين ساقطتان ، وأن منافعة منقطعة ، ويساوي الوقت الحاضر مبلغ خمسة آلاف ريال حيث أنه محصور من كل جهاته الأربع إلا مع الدكان الشمالي المذكور . إنتهى المقصود من القرار . وقد أتصل بنا المستفتي وذكر أن له أرضاً مجاورة لهذا الوقف ، ويريد بيع الجميع فيشتري بالثمن بيتاً يسكنه في الرياض ، ويجعل منه جزءاً وقفاً لجده عبدالله العمير يساوي قيمة الوقف بعد بيعه .

والجواب : إذا كانت الوصية ثابتة ، ولا يمكن إصلاح بعضه ببعض ، ولا غلة له فيما سبق تكفي لعمارتة ، فبناء على ذلك وعلى ماقررتة الهيئة من تعطل منافعه لا يظهر لنا مانع يمنع من بيعه ، ويكون بإشراف المحكمة .  
وأما نقله إلى الرياض وجعله جزءاً من البيت الذي سيشتريه عمير فهذا لا يسوغ ؛ إلا إذا تعذر وجود عقار مفرد بقيمته ، ويكون في محل رغبة حائل ، أو الرياض بإشراف قاضي الجهة التي تقرر فيها . والسلام .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ١٠٢٩ في ١٠/٥/١٣٨٨ )

( ٢٤٢٥ — إذا أوصى بثلثه في مورد ماء ولم يكف فيضم إلى ثلث مثله )

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم ماجد بن يحيى بن عجلان سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فقد أطلعنا على كتابكم الذي تستفتي فيه عن تركة والدك وإرث أخيك من التركة الذي انقطع خبره منذ خمسة وعشرين سنة ، كما تسأل عن ثلث والدك الذي جعله في مورد من المياه ، وتذكر أن ثلثه في هذا الوقت لا يكفي لإقامة المورد .

ونفيدك أن أحاك يرث من جميع التركة ، وينتظر في نصيبه حتى يبلغ من السن تسعين سنة ، ثم يرجع نصيبه للورثة الذين توفي عنهم والدك .

أما الثلث فينظر فإن كان هناك وصية مماثلة لوصية والدك وأمكن اشتراك ثلث والدك مع الوصية المماثلة في إقامة مورد ضم معه ، ويكن ذلك على نظر قاضي طرفكم . والسلام عليكم .

( ص / ف ١١٠٧ في ٢/٩/١٣٨١ )

( ٢٤٢٦ — نقل مسجد مهجور تداعى )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة الشيخ قاضي أبي عريش وفقه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصلنا كتابك وفهمنا ماتضمنه بخصوص استرشادك عما يلزم عمله نحو المسجد القديم الذي بني بجواره  
المسجد الجامع الذي بناه جلالة الملك سدد الله خطاه ، لأنه أصبح مهجوراً ، وقد تداعت أكثر أركانه ، وأنهار  
غالب بنائه ، وأن للمسجد المذكور أرضاً وقفاً عليه هم ببيعها أحد ورثة الموقف . إلى آخر ما ذكرته في خطابك .  
ونفيدك أن الذي ينبغي إجراؤه في مثل هذا نقل هذا المسجد إلى مكان في البلد يحتاج إلى مسجد لازدحام أهله  
أو بعدهم عن المساجد ، وذلك بأن تباع أرض المسجد القديم وأنقاض بنائه ويشتري منها الأرض اللازمة لإقامة  
المسجد الجديد عليها ، وتبقى الأرض التي هم أحد الورثة ببيعها وقفاً عليه كما هو شرط الواقف . وبالله التوفيق  
. والسلام عليكم .

( ص / ف ١٢٤ في ٢/٦ / ١٣٨١ )

( ٢٤٢٧ — المسجد يمر عليه الشارع هل يجوز نقله لحاجة الشارع )

ماقولكم في " المسجد " يمر عليه الشارع : هل يجوز نقله إلى موضع آخر لحاجة الشارع إليه ، أم لا ؟

الجواب : الحمد لله قد أمر الله سبحانه بعمارة المساجد وحث عليها ، وعمارة المساجد تكون بينايتها وترميمها  
، وتكون بذكر الله فيها وإحيائها بطاعته ، قال الله سبحانه : ( إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر  
وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخشى إلا الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين )<sup>(١)</sup>.

وفي حديث عثمان رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من بني لله مسجداً بني الله له بيتاً في  
الجنة " <sup>(٢)</sup> وفي حديث أبي ذر " من بني لله مسجداً قدر مفحص قطاة بني الله له بيتاً في الجنة " <sup>(١)</sup> وقال الله  
سبحانه : ( في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والأصاال رجال لا تلهيهم تجارة  
ولا بيع عن ذكر الله وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة )<sup>(١)</sup> .

(١) سورة التوبة - آية ١٨ .

(٢) متفق عليه .

(١) أخرجه أحمد عن ابن عباس .

(١) سورة النور - آية ٣٦ - ٣٧ .



فعمارة المساجد من أوجب الواجبات ، وأفضل القربات ، كما أن السعي في خرابها والاستهانة بها من أعظم المحرمات . فيجب احترام المساجد وتعظيمها كما عظمها الله ، ولا تجوز الاستهانة بها ، وتقديرها والاستخفاف بحقها والاستهانة بجرمتها ؛ لأنها بيوت الله ، ومواضع عبادته ، ومشاعد دينه ، فالاستخفاف والاستهانة بجرمتها من أعظم أنواع الجرأة على الله والاستخفاف بدينه . وقد تكاثرت الأدلة في الحث على احترامها وتنظيفها وتطهيرها وإمطة الأذى والأوساخ والقذى عنها ، كما جاءت النصوص بالنهي والتحذير عن السعي في خرابها ، والمنع من أن يذكر فيها اسم الله ، وعمل كل ما ينفّر عنها أو يقلق راحة المصلين فيها ، وقد ورد في الحديث " البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها " <sup>(٥)</sup> وورد أنه صلى الله عليه وسلم حينما رأى نخامة في المسجد غضب وأمر بحكها <sup>(٦)</sup> وكذلك ورد أنه صلى الله عليه وسلم عزل الامام الذي تنخم في قبلة المسجد <sup>(٧)</sup> ونهى آكل الثوم والبصل من قربان المسجد <sup>(٨)</sup> .

فإذا كان الأمر ما ذكر من وجوب احترام المساجد وتعظيمها والتحذير عن كل ما ينفّر عنها علم تحريم الاقدام على هدمها ونقلها لمسوغ تصوره متصور من غير حصول على إفتاء شرعي مدعم بالدليل . ولا تكون الفتوى في مسجد بعينه فتوى في عموم المساجد ؛ بل كل مسجد يحتاج إلى فتوى فيه بعينه ؛ لأن الأصل المانع ، ويحتاج كل مسجد إلى نظر جديد وتأمل في جنس المسوغات حتى يتحقق المسوغ ؛ فهدم المساجد ونقلها بدون تحقق مسوغ شرعي لم يقل بجوازه أحد من علماء المسلمين .

أما نقلها لمصلحة أو لتعين منفعة فهذا فيه خلاف بين العلماء ، منهم من منعه وهم الجمهور من العلماء ، واستدلوا بحديث : " لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث " <sup>(٩)</sup> ومنهم من أجازها إذا تعطلت منفعة ولم يجزه لرجحان المصلحة ، ومنهم من أجازة لجرد رجحان المصلحة وهو الشيخ تقي الدين بن تيمية وأتباعه .

قال في " الأنصاف " : نقل صالح : يجوز نقل المسجد لمصلحة الناس . وهو من مفردات المذهب ، واختاره صاحب " الفائق " وحكم به . وقال أيضاً : وجوز الشيخ تقي الدين ذلك . أي بيع الوقف والمناقلة فيه لمصلحة . وقال : هو قياس الجد . وذكر وجهاً في المناقلة . وقال في " الانصاف " أيضاً : وأما إذا تعطلت منفعة — أي

<sup>(٥)</sup> متفق عليه .

<sup>(٦)</sup> أخرجه البخاري ومسلم .

<sup>(٧)</sup> أخرجه أبو داود وابن حبان من حديث السائب .

<sup>(٨)</sup> في حديث متفق عليه عن جابر .

<sup>(٩)</sup> متفق عليه من حديث ابن عمر .

الوقف — فالصحيح من المذهب أنه يباع والحالة هذه وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وهو من مفردات المذهب .

وعنه : لاتباع المساجد ؛ لكن تنقل آلتها إلى مسجد آخر . اختاره أبو محمد الجوزي والحارثي وقال : هو ظاهر كلام ابن أبي موسى . وعنه : لاتباع المساجد ولاغيرها ، لكن تنقل آلتها .

وقال في " الانصاف " : فعلى المذهب المراد من تعطل منافعه المنافع المقصودة بخراب أو غيره ولو بضيق المسجد عن أهله نص عليه ، أو بخراب محلته نقله عبدالله . وهذا هو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وقدمه في " الفروع " وقال في " المغني " : وجملة ذلك أن الوقف إذا خرب وتعطلت منافعة كدار المهذمت أو أرض خربت وعادت موأناً ولم تمكن عمارتها ، أو مسجد انتقل أهل القرية منه وصار في موضع لا يصلى فيه ، أو ضاق بأهله ولم يمكن توسيعه في موضعه . أو تشعث جميعه ولم تمكن عمارته ولاعمارة بعضه إلا ببيع بعضه جاز بيع بعضه لتعمر به بقيته ، وإن لم يمكن الانتفاع بشيء منه ببيع جميعه . أه

فظهر مما تقدم أن نقل المسجد لحاجة الشارع إليه لايجوز على المذهب ، وهذا على قول الجمهور أظهر، وعلى أصل الشيخ تقي الدين لايعد هذا بمجرد مسوغاً ؛ لكن على أصله فقط أنه لو نقل في هذه الصورة إلى موضع آخر لكونه أصلح وأسهل لجماعة المسجد وكان بمقدار المسجد الأول سعة وصفة أو أتم ساغ الافتاء بذلك . وهذا هو المفتي به عندنا . وقد استدلت اصحابنا الحنابلة على جواز نقل المسجد عند تعطله منفعتة بما يروي أن عمر كتب إلى سعد لما بلغه أنه قد نقب بيت المال الذي في الكوفة : أن أنقل المسجد الذي بالتمارين واجعل بيت المال في قبلة المسجد فإنه لن يزال في المسجد مصل . قالوا : وكان هذا بمشهد من الصحابة . ولم يظهر خلافة ، فكان إجماعاً وأجابوا عما استدلت به الجمهور بأن البيع لأصل الوقف المنهي عنه في الحديث أن المراد ببيعه كبيع الأملاك ، أو لأكل ثمنه وإبطال وقفه ، وهذا مما لانزاع فيه . والنقل عند تعطل المنفعة أو لرححان المصلحة ليس من هذا في شيء ، وإنما هو من تعظيم الوقف والسعي في حصول مقصود الواقف أو ما هو أكمل من مقصوده ، وهذا من الاحسان والتعاون على البر والتقوى الذي أمر الله به .

قال مملية الفقير إلى عفوره محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

( ص / ف ١٩١ في ٢٦ / ٢ / ١٣٧٧ )

( ٢٤٢٨ — قوله : ولو أنه مسجد )

الصواب أن الحلة إذا خرجت ولم يبق فيها ساكن فيباع ويجعل في مسجد آخر ، أو في معاونة لمسجد آخر . ( تقرير )

( ٢٤٢٩ — إذا تعطا المسجد فهل يجوز جعله بيتاً لإمام مسجد آخر )

من محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف إلى جناب الأخ المكرم الشيخ عبدالله ابن عمر بن دهيش .. زادنا الله وإياه من البصيرة ، وأصلح لنا وله الطوية والسريرة آمين .

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فالموجب لرقمه إبلاغ السلام من السؤال عن الأحوال ، جعلها الله أحوال خير واستقامة . أما أحوال محبك فيحمد الله الذي لا إله إلا هو ، ويسأله تعالى أن يصلي على نبيه محمد خيرته من خليقته ، وصفوته من بريته ، ويجعلنا وإياك ممن يقول بالحق أين كان ، ومع من كان ، ويلتمس الصواب ، ويجب من أصاب أنا بمحمد الله بخير وعافية ، سوى ما استولى علينا من مصاب قسوة القلوب ، ورين الذنوب . فإننا لله ، وإنا إليه راجعون .

ثم كتابك السابق واللاحق وصلا ، وصل الله مسراتك ، وأزاح عنك مضراتك ، وتلوقهما فسراني حيث أفصحا عن صحة أحوالك ، واعتدال أوقاتك .

وما سألت عنه في الآخر منهما من مسألة المسجد الذي في بلد الخير من جريد ، علا موضعه الرمل ، وحصل في البلد رغبة ، وزاد أهلها ، وحصل من سعي في بناء مسجد في البلد في موضع لائق ، فما يفعل بهذا المسجد الأول ؟ هل يصلح جعله أو باقية داراً لإمام المسجد . أم يباع ؟ أم يحاط عليه ويترك ، أم ماذا يصنع به .

فالجواب : لا يخلو هذا المسجد وما سألت عنه في الآخر منهما من مسألة المسجد الذي في بلد الخير من جريد ، علا موضعه الرمل ، وحصل في البلد رغبة ، وزاد أهلها ، وحصل من سعي في بناء مسجد في البلد في موضع لائق ، فما يفعل بهذا المسجد الأول ؟ هل يصلح جعله أو باقية داراً لإمام المسجد . أم يباع ؟ أم يحاط عليه ويترك ، أم ماذا يصنع به .

فالجواب : لا يخلو هذا المسجد من أن يصلي فيه الآن ، أولاً . فإن كان يصلي فيه وجب إبقاؤه بحاله ، وإن لم يصل فيه جاز بيعه وجعل ثمنه في مثله إن أمكن ، وإلا بذل في عمارة مسجد آخر محتاج لذلك ، قال في " المقنع " : ولا يجوز بيع الوقف إلا أن تتعطل منافعه فيباع ويصرف ثمنه في مثله ، وكذلك الفرس الحبيس إذا لم يصلح

للغزو بيع واشترى بثمنه ما يصلح للجهاد ، وكذلك المسجد إذا لم ينتفع به في موضعه . وعنه : لاتباع المساجد ، لكن تنقل آلتها إلى مسجد آخر . انتهى .

فقد عرفت أن المقدم جواز بيعه ، وأنه يصرف ثمنه في مثله ، وهذا هو المذهب ، وعليه الأصحاب . وهذا بحمد الله غير خاف عليك .

وأما بناؤه أو بعضه بيتاً يكون وقفاً على إمام المسجد الجديد فلا يظهر لي جوازه ؛ لأنه ليس من جنس المسجد . وقال في " الفروع " : ونقل أبو داود في الحبيس : أو ينفق ثمنه على الدواب الحبس . أنتهى . ومنه يظهر أنه إذا لم يحصل بثمن المسجد المبيع مسجد صرف في عمارة مسجد آخر .

وأما الاحاطة على موضع لهذا المسجد وتركه لايباع <sup>(١)</sup> لكن الصحيح الأول . والله أعلم . هذا ما لزم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

( هذه من أسئلة الشيخ عبدالله بن دهب لسماحة المفتي — رحمه الله ) .

( ٢٤٣٠ — إذا كان المسجد سيعرض لتنسيق السوق وتوسعته ، وعند نقله إلى مكان قريب من السوق سبني بناية أحسن نقل )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة القنفذه سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى الاطلاع على اشترشادكم رقم ١٩٢٦ / ٥٤٩ وتاريخ ١٥ / ٨٨٥ بخصوص نقل مسجد عمر شيبلي لتوسعة سوق كباد ، المشفوع به قرار الهيئة المشكلة للنظر في أمر توسعة السوق وتنسيقه ، وأن الهيئة رأت نقل المسجد المشار إليه من موضعه إلى مكان آخر يواليه ، حيث أن وجوده في مكانه الحالي ستعرض لتنسيق السوق وتوسعته ، كما أنه عند نقله سبني بناية أحسن من بنيته السابقة . إلى آخر ما ذكرته الهيئة . وتسالون رأينا في هذا .

ونفيدكم أنه لا باس بنقله إلى مكان قريب منه تحت إشرافكم . وبالله التوفيق والسلام عليكم .

مفتي البلاد السعودية

(١) خرم بالأصل .

( ص / ف ١٩١٤ / ١ في ٧/٢٢ / ٨٤ )

( ٢٤٣١ — توسعة الشارع من المسجد ويشترى من الجهة الأخرى للمسجد ) من محمد بن إبراهيم إلى حضرة

المكرم الشيخ محمد بن عبدالقادر المحترم

وبعد فبالإشارة إلى خطابكم رقم ٨٢٩ بدون تاريخ الذي تسئلون فيه عن توسعة الشارع من المسجد .

الجواب : لا بأس أن يوسع الشارع من المسجد ، يشترى من الجهة الأخرى ما يقابل ما أخذ من المسجد للشارع ،

ويضاف إلى المسجد . وينبغي أن يزداد بعض الزيادة لتحقيق المصلحة للمسجد .

( ص / ف ١١٣ في ٢٠ / ٢ / ١٣٧٦هـ )

( ٢٤٣٢ — يؤخذ ما يقابل المسجد من البيوت للتوسعة مهما أمكن )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو أمين مدينة الرياض المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فنشير إلى خطابكم رقم ٤٦٠ وتاريخ ٧/٤/٨١ بصدد مسجد آل رحيمان ، الواقع في شارع آل فريان ،

وما ذكرتم من ان الشارع سيأخذ من المسجد المذكور قطعة من زوايته الشرقية . وطلبكم الافادة بما نراه في ذلك .

نفيدكم أننا في شكلنا لجنة ذات خبرة وأمانة ، فوفقت على المسجد ، وعاينت ماتريد الأمانة أخذه منه توسعة

للشارع . وقد اتخذت اللجنة قرارها المرفق لهذا . ومنه تعلمون أن أخذ تلك المساحة من المسجد فيه ضرر ظاهر على

المسجد ، وأنه يمكن الاستغناء عن ذلك بأخذ ما يقابل المسجد من البيوت الشرقية . وهذا الذي أراه ، والسلام عليكم

( ص م ف ١٠٥٠ في ١٢/٥ / ٨٦ بخصوص مارفعه أهالي نعجان بحرف وادي بيشه بصدد المسجد الذي بنوه ،

وذكركم أن أهالي نعجان ليسوا أهل قرية واحدة ، وإنما هم عبارة عن أهل حرف يقع على عدوة وادي بيشه ،

وعليه زرائب نخيل مملوكة لهم ، وكانوا قبل الحكم السعودي تجمعهم قرية واحدة ، وبعد أن استتب الأمن بني كل

مالك أمام نخله داراً انتقل إليها ، ومن ضمنهم سعد بن بنيه وأخواه ، وأن هؤلاء اقتطعوا قطعة من أرضهم واحاطوها

بجدار لتكون مسجداً لهم ولجيرانهم ، وبعد أن تطورت الزراعة أخذ كل واحد من أهل نعجان وغيرهم يمد يد على

الأرض المجاورة للملكه ، ومن ضمن من أراد التوسع آل بنيه ، فوقف ضدهم منيس بن منيس وبعض جماعته ومنعوهم

من الانتفاع من الأراضي المجاورة لهم ، وأن جرى منكم الوقف على المكان المتنازع عليه ، فرأيتم أن كل واحد من الملاك قد أخذ مايجازي ملكه إلا آله بنيه فقد عارضهم منيس ورفاقه من أجل المسجد المذكور ، وأنه بلغكم أن الأوقاف عازمة على بناء مسجد على الشارع العام ، فرأيتم أن يعود المسجد القديم إلى آل بنيه في حال بناء الأوقاف المسجد المذكور ، حتى يتوسع آل بنيه مثل ماتوسع غيرهم :

ونفيدكم ان ارجاع المسجد الذي تبرع به آل بنيه اليهم في غير محله ، لأنه أصبح وقفا من الأوقاف العامة التي لايجوز أخذها إلا بعوض بعد مسوغ شرعي . فإذا انشأت الأوقاف المسجد الذي وعدت به ، ولم يكن لمسجد آل بنيه حاجة بعده ، فللأوقاف بيعه ، ويكون أحق بشرائه آل بنيه . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٩١٩ / ١ في ١٦ / ٣ / ١٣٨٧ )

( ٢٤٣٤ \_ بينى مسجد قريب منه قبل أن يهدم ، ولايد من مندوب شرعي يشرف على التخطيط وعلى .. )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو أمين مدينة الرياض الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، وبعد :

فبالإشارة إلى خطابكم رقم ٤٦٠ وتاريخ ٨ / ٢ / ١٣٧٦ هـ المرفق به المعاملة الخاصة بمسجد البصاري الذي هدم ويراد نقله إلى أرض من كراج الحكومة .

أفيدكم أن الذي ينبغي أن هذا المسجد يبقى مسجداً ، و يقيم أهل تلك المحلة الصلاة فيه حتى بينى بدله مسجداً قريباً منه بمرة أوسع منه ، فإذا تمت بنيته وانتظم وصلي فيه حينئذ يجوز استلام المسجد الأول . وهذا الذي يجب لي هذا المسجد وغيره . وأمر المسجد عظيم ، وقد حصل من الجرأة على بعضها مالا يجيزه الشرع ، وليس من وصف أهل الايمان حقيقة . إنما أهل الايمان حقيقة الذين يعمرونها بالطاعة ، ويسعون في تأمين عمارتها بالطاعة ببنايتها وغير ذلك .

ولايد في هذا امثال من أمضر ضروري لتحصيل المصلحة ودفع المفسدة ، وهو حضور مندوب شرعي يشرف على

التخطيط ، وعلى وجود تمام الشروط المسوغة للنقل ، والقيام بما يلزم في المسجد من جميع النواحي . والسلام .

(ص / ف ٦٥ في ١٠/٢/١٣٧٦هـ -)

(٢٤٣٥ - أويؤمن بدله قبل هدمه )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم أمين مدينة الرياض سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فبالإشارة إلى خطابكم رقم ١٥٢٩ بتاريخ ١٣/١١/٧٩ بخصوص المسجد الواقع بمرتفع أم سليمه الذي هدم ، ومراجعة السكان في تلك المنطقة طالبين تأمين مسجد لهم .

نشعر كم أن الهيئة المختصة لدينا قد وقفت على المكان الذي قررته الهيئة المنتدبة من قبلكم ، ووجدته صالحاً لبناء المسجد المذكور فيه ، لأنه متوسط بين سكان تلك المنطقة . وعليه فاننا نوافق على بناء المسجد المذكور في قطعة الأرض المشار إليها .

لكن مما يجب ملاحظته هو أنه يجب شرعاً تأمين بدل المسجد قبل هدمه ، لكيلا يحرم المصلون من الجماعة ، فإذا تعين هدم مسجد من المساجد في المستقبل يتعين قبل كل شيء تأمين بدله ، لأن الأمور الدينية يبدأ بها قبل الأمور الدنيوية والسلام .

(ص / ف ٩٢ في ٢٣/١/١٣٨٠)

(٢٤٣٦ - استبدال مسجد العيد إذا كان أصحح لأهل البلد )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة ابها حفظه الله تعالى آمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

اليكم برفقة الأوراق المرفوعة إلينا من وكيل وزارة الداخلية والمرفقة بخطابه رقم ١/٢/١٢٣٢٤ م ٣٤ / ٢ وتاريخ ٨٧١/٢ وقد ذكر في خطابه أن وكيل وزارة الحج والأوقاف كتب لأمير مقاطعة أبها برقم ١٣٥٠٤ في ٩/٨/٨٦ مشيراً إلى رغبة وزارته استخراج حجة استحكام للأرض التي كانت مصلى للعيد ، بناء منه على أن النصوص الشرعية أباحت فقط استعمال المصلى في الأوقات الخيرية إذا استبدل بغيره ، وأن بلدية أبها أجابته بخطابها رقم ٢٦٣٦ في

٢٨/٩/٨٦ لامارة أهما جوابا على خطاب وكيل وزارة الحج والأوقاف بأن موقع المسجد قد عوض من قبل البلدية بمساحة أكبر ، وأهم احتجزوا موضع المسجد القديم وموضعه الجديد ، فإذا كان القديم أصلح لأهل البلد فليبق على ماكان عليه ، وإذا كان الجديد أصلح منه لهم فلانمنا من انتقال صلاة العيد إليه ويبقى الموضع القديم بعد ذلك على حكمه قبل أن يصلي فيه . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٨٩٨ / ١ في ٢٤ / ٣ / ١٣٨٧هـ )

( ٢٤٣٧ — لايجوز نقل المساجد والانتفاع بأماكنها مساكن أو دكاكين أو غير ذلك )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم أمين مدينة الرياض الأمير فهد الفيصل سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. أما بعد

فإن سموكم قد كلفتم حملا ثقيلًا وأمانة هامة ، وكنت محل ثقة الملك حفظه الله في جلب ماينفع البلاد ودفع الأضرار عنها ، وأهم ذلك عند الله تعالى وعند ولي أمر المسلمين وعامتهم هو الأمور الدينية . وغير خافياكم أن من أعظم ما يجب احترامه واعطاؤه حقه من العناية مساجد الله التي هي محل طاعته وإقامة الوجه ، وهي بيوت الله في الأرض .

وتدري سلمك الله أنه لايجوز نقلها عن أماكنها أبدا إلا عند المصلحة التي تعود على المسجد وعلى جماعته . أما نقلها للانتفاع بأمكنتها مساكن أو دكاكين أو غير ذلك من المصالح الدنيوية فهذا من أعظم المحرمات . ويدخل ذلك في عموم قوله تعالى : [ ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين . لهم في الدنيا حزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم ] <sup>(١)</sup> أعاذنا الله وإياك من ذلك . ولاشك أن نقلها من غير مسوغ شرعي هو من منعها أن يكندر فيها اسم الله . والمملك حفظه الله لا يريد أبداً إلا مايقوي الدين ويعود بالخير على الاسلام والمسلمين .

(١) سورة البقرة - آية ١١٤ .



والمقصود بآرك الله فيك أن (مسجد تركي) لا يجوز أن يبني قيصرية ، ولا لمصلحة أخرى دينية كمدرسة ومحكمة ، كل هذا لا يجوز ، بل تتعين بنايته مسجدا . أما المسجد الآخر الذي قد جعل بدلا له فهو الذي لكم فيه التصرف بأن تبنيه محكمة أو غير ذلك . وفقنا الله وإياكم لما يحبه ويرضاه . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

( ص / م ١٠١٨ / ٢ في ٦ / ٨ / ١٣٧٧ )

( ٢٤٣٨ - أرض المسجد إذا استغنى عنها صرفت في عمارة مسجد آخر )

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم صالح بملول سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد اطلعنا على كتابك الذي تسأل فيه عن الأرض التي اقتطعتها الحكومة لمن طلبها ليبنى عليها مسجداً ، ثم عمرت الحكومة بالقرب منها مسجدا ، وتسأل هل يجوز بيع تلك الأرض وصرف قيمتها في عمارة مسجد . ونفيدكم أنه يجوز بيعها وصرف قيمتها في عمارة مسجد آخر إذا ثبت شرعاً إقطاع هذه الأرض لمن يطلب إقطاعها . ولكن ينبغي أن يكون البيع وصرف الثمن تحت نظر القاضي ، والله الموفق . والسلام عليكم .

( ص / ف ٩٥٧ في ٦ / ٢٥ / ١٣٨٠ )

( ٢٤٣٩ - إذا أبدل المسجد فلا مانع من استعماله في الأمور المباحة )

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم اللواء رئيس هيئة الامدادات والتموين بوزارة الدفاع والطيران سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

بالإشارة إلى خطابكم لنا رقم ٤/٣/٣/٤٢٣ وتاريخ ٨٩/٢/٢٥ ومرفقاته ، الذي تسألون فيه عن مسألة ، وهي : هل يجوز استعمال المسجد الذي سبق أن أقيم للمدرسة العسكرية الابتدائية والتي ألغيت من عام ١٣٧٥هـ — لأغراض أخرى غير العبادة ، وذلك بسبب انحراف محرابه إلى جهة الجنوب ، ولكونه واقعاً في محيط المعسكر .

والجواب : إذا كانت وزارة الدفاع والطيران قد عينت بدلا له فلا مانع من استعماله لغرض غير العبادة من الأمور المباحة ، وإذا لم تكن عينت بدله فعليها تعيين مسجد بدله في موضع حاجته وبنائه ، وبعد ذلك لها أن تستعمل الأول لما سبق والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ١١٤١ في ١٠/٦/١٣٨٩ )

( ٢٤٤٠ - إذا اقتضى الحال نقل الوقف فلا بد للناظر من استئذان القاضي ، وإذا لم يكن له ناظر ، والأوقاف التي انقرض مستحقوها يعين لها القاضي )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،، وبعد

فقد جرى الاطلاع على خطاب جلالتمك المشفوع رقم ١٠٥١ وتاريخ ١٩/١/٨٧ على هذه الأوراق المرفوعة لجلالتمك من معالي وزير الحج والأوقاف بالنيابة رقم ٢٩ وفي ٦/١/٨٧ بشأن الصكوك والوكالات الشرعية التي تعطي من بعض قضاة المحاكم الشرعية لأشخاص يخولونهم بموجبها حق الولاية على بعض الأوقاف . وترغبون وفقكم الله في الافادة عما لدى المحاكم حول ذلك ، ويأمر من كان الخ .

ونشعر جلالتمك بأن المحاكم الشرعية تتمشى في ذلك بمقتضى التعليمات المعمول بها والمتفقة مع الوجه الشرعي ، في المواد ( ٨٢،٨١،٧٦ ) من تنظيم الأعمال الادارية ، المصدق من المقام السامي ونصها كالآتي :

٧٦ - إذا اقتضى الأمر نقل وقف فليس لناظر الوقف سواء كان ناظرا خاصا أو إدارة الأوقاف أن يجري معاملة النقل إلا بعد استئذان القاضي الشرعي في البلد التي فيها الوقف ، وإثبات المسوغات الشرعية التي تجوز نقله ، على أن يجعل ثمنه في مثله في الحال .

٨١ - إذا لم يكن للوقف ناظر بأن لم يوجد في شرط الواقف أو وجد على التعيين ومات أو عزل فأمر النظر عليه راجع للقاضي يولي عليه من يرى كفايته ، على أنه إذا وجد من المستحقين من فيه الكفاءة يعينه ويقدمه على غيره .

٨٢ - الأوقاف التي انقرض مستحقوها وآلت إلى جهات خيرية على الحاكم الشرعي أن يعين القائم بإدارة الأوقاف الرسمية في تلك البلدة ناظرا عليها إذا رآه اهلا لذلك " . أه .

لا يخفى جلالتمك أن هذه أمور تحتاج إلى إجراءات شرعية ، والقضاة عندهم من العلم الشرعي والثقة مالميس عند غيرهم ، مع أنهم لا يباشرون تولى مثل هذه الأشياء بأنفسهم وإنما يولون غيرهم ممن تتوفر فيهم الأهلية والأمانة ، وهذا

من جنس أحكامهم في الأوقاف بتعيين المستحق ، وبيان المصرف وغير ذلك حسبما يقتضيه الوجه الشرعي . وبقاء الأمر على ما هو عليه هو الذي يضمن المصلحة ، وتبرأ به الذمة . والله يوفقكم ويحفظكم . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

رئيس القضاة

( ص / ق ١٧١٩ / ١ في ١٣٨٧ / ٥ / ٩ )

( ٢٤٤١ — لا يبيع الناظر الا بإذن الحاكم الشرعي )

" الثالث " : بني الوكيل بيتين ، وباع أحدهما بعد الانتهاء منه فهل يجوز بيعه ؟

والجواب : لا يجوز بيعه إلا بإذن الحاكم الشرعي ، لأن هذا الباب لو فتح للناس لتصرفوا غالباً في غير صالح الأموات ، والتصرف في غير صالح الأموات لا يجوز .

" الرابع " : ذكر الوكيل أنه بعدما انتهى بناء البيتين ورجع إلى حساب نفقتها وجدها زائدة على الثلث اثني عشر الفا من الريالات فسددها من ماله فهل تقضي من غلة البيتين .

والجواب : إذا كان ما أنفقه على سبيل التبرع فلا يجوز الرجوع فيه . وإذا كان بنية القرض فإنه يستعيد ما أنفقه من غلة البيتين ، لأنه هو الذي أضاف هذا المبلغ إلى تكميل عمارة الوقف بطيب نفس منه ، ويمكن استيفاؤه من غلة الوقف . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٣٣٥١ / ١ في ١٣٨٧ / ٨ / ٢٦ )

( ٢٤٤٢ — مايفعله الناظر عند إرادة ابدال الوقف في مثل هذه الأزمان )

من محمد بن ابراهيم إلى فضلة كاتب عدل الرياض سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،، وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطابكم المشفوع رقم ١٣٧٨ وتاريخ ١٥/٩/٨٧ المتضمن استفسارك عما يجب اتباعه بشأن الأوقاف من بيوت ودكاكين التي تهدمها أمانة مدينة الرياض لفتح الشوارع أو توسعتها ويتأخر أولياؤها عن شراء البديل بحجة أن الثمن ليس بأيديهم والأمانة تطالب باجراء الأفرار لها لتتصرف في تلك العقارات وترغب في تعميدها بما نراه بهذا الشأن .

ونشعر بأن الذي ينبغي اتباعه في مثل هذا هو مايلي :

١ - إذا كان الناظر عند مراجعته لكم لم يتحصل على بدل للوقف بعد فيؤمر بمراجعة المحكمة للاطلاع على صك الوقف والنظارة ، ثم تأذن للناظر بالافراغ على الحكومة لدى مؤسسة النقد غير قابل للتسليم حتى يتقدم الناظر بطلب استبدال ، ويذكر هذا في صك الاذن بالافراغ ، ثم يذهب الناظر إلى كاتب العدل ويجري الافراغ على الحكومة ، وتحال المعاملة إلى الأمانة لتوديع المبلغ لدى المؤسسة .

٢ - أن يكون الناظر حال مراجعته قد وجد بدلاً للوقف المهذوم . ففي هذه الحالة يتقدم الناظر للمحكمة بأهتاء يطلب فيه الاذن له بالافراغ للحكومة وشراء عقار بدل الوقف ، والمحكمة تقوم حول هذا الالهتاء بما يلزم ، ومن ذلك إرسال هيئة من ذوي الخبرة تقف على العقار المراد شراؤه بدلاً للوقف ، ومتى شهدت تلك الهيئة بأن شراء هذا البديل غبطة ومصلحة للوقف فتأذن المحكمة للناظر في الافراغ على الحكومة وشراء البديل ، وتصدر بذلك صكاً ترسله لهيئة التمييز ، وبعد تصديقه يسلم للناظر ليذهب لكاتب العدل للافراغ وشراء البديل .

٣ - أن يتقدم الناظر بطلب الافراغ وصرف القيمة في تعميم ما بقي من بعد الوقف بعد الهدم أو في تعميم عقار آخر تابع للوقف ، وفي هذه الحالة يؤمر أيضاً بمراجعة المحكمة لتطلع على أوراق الوقف ، ثم ترسل هيئة من ذوي الخبرة تطلع على الوقف المراد عمارته ومواصفات العمارة التي يريد الناظر عمارتها ، وبعد التأكد من وجود الغبطة والمصلحة للوقف في ذلك تكتب له صكاً بالاذن والتعمير ، وبعد تصديقه من هيئة التمييز يسلم للناظر لمراجعة كاتب العدل لاجراء الافراغ . والله يتولاكم والسلام .

رئيس القضاة

( ص / ق / ١٧٨٤ / ١ في ٢٨ / ٥ / ١٣٨٨ )

( ٢٤٤٣ - تسجيل أفراد الأوقاف باسم وزارة الأوقاف حالياً )

من محمد بن ابراهيم إلى معالي وزير الحج والأوقاف بالنيابة المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد أطلعنا على المعاملة الواردة إلينا بخطاب معاليكم رقم ٥/٣٣٠ وتاريخ ١٣٨٦ /٣/٢٠ المتعلقة التي تلي المسجد من دور ودكاكين بعد تقدير أثمانها لتعويض اصحابها

وقد أشرتم إليه من مطالبة الشيخ عبدالعزيز الششري بثمان دكان موقوف على المسقاة الشرقية ، ودكان آخر موقوف على المؤذن ، ودار موقوفه على القعائرة (وهي قثيلة قد انقطعت ) ليقوم الشيخ بنقلها إلى مكان آخر . وتسالون : هل يسوغ أن يسلم له تعويض تلك الأشياء . كما تسالون هل يكتفي بنقل ملكيتها بصك مذكور فيه أن تلك العقارات هدمت لتوسعة لمسجد ، أم لابد من تسجيل إفراغها للوزارة لادخالها ضمن ماتحت يدها كالمتبع . ويتأمل ماذكر لم نر مانعاً من تسجيل إفراغ تلك العقارات للوزارة لادخالها ضمن ماتحت يدها ، بعد معرفة أصل ملكيتها ، وحدودها ومساحتها وغير ذلك كالمتبع ، ثم تقرر الوزارة بعد ذلك أنها هدمت لتوسعة المسجد المذكور .

أما موضوع نقل تلك الأوقاف ومطالبة الشيخ عبدالعزيز الششري بتسليم تعويضها ليقوم باختيار الحل المناسب لنقلها ، فهذا من الشيخ اجتهاد في محله وهو أولى من غيره ، لأن جماعته كتبوا له عن ذلك ، وأجازوا تصرفه ، ولا مانع أن تشترك الوزارة في ذلك ، ويكون المشتري بنظر الشيخ عبدالعزيز ، ولي للجميع هدف غير المصلحة والتعاون على الخير . والله الموفق .. والسلام .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ١١٠٤ في ١٥ / ٤ / ١٣٨٦ )

( ٢٤٤٤ — كيف تنقل الصبرة والمدى )

من محمد بن ابراهيم إلى معالي وزير الحج والأوقاف بالنيابة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطابكم الموجه إلينا برقم وتاريخ بخصوص الجزء المقتطع من حويط ابن جويبر لمصلحة الشارع العام ، حيث أن في الحويط المذكور عشرين وزنة ( صبرة ) في كامل الملك لامام مسجد الجامع ، وفيه (مدى ) يتوضأ منه المصلون أدخل كذلك ضمن التوسعة . وتسالون عن كيفية نقل هذه الصبرة ، وعن التعويض المقدر لها ، وهل لهذه الوزارة الحق في استلام المبلغ الخاص بالصبرة المذكورة.

ونفيدكم أن المسألة ذات شقين : أحدهما ( الصبرة ) وحيث أنها وقف على إمام مسجد الجامع فليس لوزارة الأوقاف فيها حق نظر ولا تصرف ، بل نظارتها لمحقتها إمام مسجد الجامع كغيرها من الأوقاف الخاصة به .

( الثاني ) المدى ولاشك أنه من اختصاصكم ويمكنكم بعد الاتفاق على تقدير استحقاقه من العوض الاتفاق مع ابن جويسر في جعله في ركن من الحويط قريب من المسجد ، ويقوم بملاحظته ، فإن لم يتيسر الاتفاق مع ابن جويسر بخصوصه فيمكنكم البحث عن مكان مناسب تجعلونه فيه . والسلام عليكم .

مفتي البلاد السعودية

( ص / ف ٣٣٤ في ٨/٢ / ١٣٨٤هـ )

( ٢٤٤٥ — كيف تسجل عقارات الوقف عند البيع )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة كاتب عدل عنيزه سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

بالإشارة كتابكم رقم ٢٠٦ وتاريخ ١٢/٧/١٣٨٧هـ وملحقه رقم ٢٥١ وتاريخ ٢٤/٨/١٣٨٧ المتضمن استفتاءكم عن صفة الكتابة على عقارات الوقف التي تنقل لمسوغ شرعي ، هل يلزم الاستضاح عما يؤول الوقف إليه وإثباته في صك المبايعه — حفظاً لحقوق مستحقي الوقف الموجودين وللطبقات الآتية ، أم يكتفي بمجرد إذن الحاكم الشرعي بالبيع ؟

لقد تأملنا ما ذكرتم ، ومع أنكم لم تبينوا صفة الواقع . والذي يظهر أن هذا يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص . وعلى كل فالأشياء التي تدعو الحاجة إلى إثباتها تثبت ، دون ما كان زائداً عن الحاجة خشية التطويل . والله الموفق .

والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٣٦٧٨ / ١ في ٢٤ / ٩ / ١٣٨٧ هـ )

( ٢٤٤٦ — بيع أطراف مقبرة لاتصلح للدفن )

استفتاني محمد بن عبدالرحمن بن عبدالله بن سويلم عن أطراف المقبرة التي وقف والده رحمه الله في جهة العود التي لاتصلح للدفن فيها ، هل تباع وينفق من قيمتها على حفظ أرض المقبرة بما تحتاجه ، ويشترى بالفاضل أرض تبعاً لأرض المقبرة للدفن فيها .

فأفتيته بذلك ؛ لما فيه من المصلحة الظاهرة ، وتوفر مقصود الواقف .

قاله مملية الفقير إلى ربه محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

( ص / م في ٣ / ١١ / ١٣٧٣ )<sup>(١)</sup> .

( ٢٤٤٧ — إذا احتيج إلى جزء من المقبرة البالية فيقوم بما فيه الغبطة )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم حامد أزهر رئيس المجلس البلدي بمكة المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصلنا خطابكم رقم ١١٦ وتاريخ ٩ / ٤ / ١٣٧٨ وملحقه رقم ١٥٧ وتاريخ ٩ / ٦ / ١٣٧٨ هـ الذي تستفتي به عن طريق أهل السليمانية الذي يريدون توسيعه من مقبرة السليمانية من الناحية التي مر على الدفن بها أكثر من تسعين عاماً ، وذكرتم أنه قد غلب على الظن بل وتحقق بلاء أموات هذا الجانب الذي يراد توسيع الطريق منه ، وانكم بحثتم عن هذا الجانب هل هو ملك أو وقف فلم تفقوا على حقيقة الوقفية من عدمها . هذا ملخص استفتائكم .

والجواب : أنه متى ثبت ما ذكرتم من بلاء الأموات وحاجة المسلمين إلى توسعة الطريق فإنه يجوز لمصلحة المسلمين وحاجتهم بل وضرورتهم في مثل هذه الأيام أن يوسع الطريق من جانب المقبرة التي قد بلى من دفن فيها ، بشرط أن يقوم هذا الجزء تقويماً فيه مصلحة للمقبرة ، وغبطة ظاهرة بأن يزداد ثمنها زيادة ظاهرة ، لأنه إذا لم يثبت لها مالك

(١) وتقدم في ( الجنائز ) ما يتعلق باحترام المقابر ، وأحكام نبش القبور للحاجة برقم ( ٢٦ في ١٠ / ٩ / ١٣٧٤ ، ٥٦٩ في ٥ / ٦ / ١٣٨١ و ٢٠٦٨ / ١ في ١٢ / ٨ / ١٣٧٤ هـ .

فالأصل أنها مقبرة مسبلة ، فإذا كان تشقيص المقبرة بعد بلائها أنفع للوقف وللواقف وللمسلمين فلا مانع والحالة هذه من الفتيا بما ذكر ، وإذا قوم فيكون تقويمه بنظر الحاكم الشرعي ، ويكون ثمنه بنظره ليشتري به مقبرة أخرى أو يدفع زيادة في ثمن مقبرة ليستمر أجره لواقف المقبرة إن شاء الله .

وبهذا يظهر أن الجواب الصادر منا سابقاً بالمنع من ذلك مبني على استعمال المقبرة مجاناً ، لان هذا تصرف في الوقف بغير مسوغ شرعي . فأما إذا كان على وجه المعارضة للمقبرة والمصلحة الراجحة وتمت الشروط المذكورة بعالية جاز ذلك ، لأن الشرع مبني على جلب المصالح وردء المفاسد . والسلام عليكم .

( ص / ف ٥٧٣ في ٢٣ / ٦ / ١٣٨٧ )

( ٤٤٨ : اخترتها الخط الرئيسي فتعذر استعمالها مقبرة )

من محمد بن ابراهيم إلى رئيس المحكمة الكبرى بأبها سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى اطلاعنا على المعاملة المرفوعة إلينا منكم رفق خطابكم رقم ٧١٧٨ وتاريخ ٢/٣/٨٧ بخصوص مقبرة آل عمير بمركز اثنين بالسمر حيث اخترقها الخط الرئيسي المؤدي إلى بلاد بني شهر فتعذر لذلك استعمالها مقبرة ، المشتملة على خطاب سعادة وكيل وزارة الداخلية للشئون البلدية رقم ٩٢٨٤ / ١ / وتاريخ ٢٠ / ١١ / ٨٧ المتضمن أن الوزارة الداخلية للشئون البلدية رقم ٩٢٨٤ / ١ / وتاريخ ٢٠ / ١١ / ٨٧ المتضمن أن الوزارة ليس لديها بند تشتري منه الأرض التي قدمها حمد بن عبدالله الأسمرى مقبرة بدل الأولى ، ورغبتكم إبداء مانراه منها هذه القضية .

نفيدكم أن الجهة الحكومية التي كانت سبب عدم الانتفاع من المقبرة السابقة هي المسئولة عن تقديم قيمة عرضها ، وقد سبق أن أشرنا إلى هذا في خطابنا لكم رقم ١٧١٩ وتاريخ ٧ / ٣ / ١٣٨٧ بقولنا : وحيث ان الانتفاع بها كمقبرة معتذر لما ذكرتموه ، فيلزم الجهة المختصة بذل قيمتها ليشتري بها مقبرة غيرها . ونعيد إليكم كل أوراق المعاملة .. والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ١٨١ / ١ / في ١٥ / ١ / ١٣٨٨ )



( ٢٤٤٩ — إذا وكل أمر المقابر إلى البلديات فلها أمر قبض القيمة وإفراغ البيع )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بالدمام سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،، وبعد

فبالإشارة إلى المعاملة الواردة إلينا من سمو رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٠٦١ وتاريخ ٨/٤/٨٢ المتعلقة بالأرض التي اشتراها عبدالله العوهلي من البلدية ، وامتنعتم أنتم وكاتب العدل عن إعطائه صكاً بمشتراه استناداً على لتوانا الصادرة منا بخصوص الأرض موضوعة البحث أن يبيعها على نظر القاضي وليحتفظ بقيمتها لصالح المقابر .

ونفيدكم أن فتوانا كانت قبل البت في أمر الجهة التي تكون اليها المقابر وشئونها . أما الآن وقد وكل أمر المقابر ومايتعلق بها إلى البلديات فلامانع أن تكون هذه الأرض بيد البلدية لقيامها بالواجب نحو ذلك ، ويكون لها أمر قبض القيمة وإفراغ البيع ، فأعتمدوا ذلك . وبالله التوفيق .. والسلام عليكم .

رئيس القضاة

( ص / ق / ١٧٧٣ / ٣ / ١ في ٢ / ٩ / ١٣٨٢ )

( ٢٤٥٠ \_ قوله : ويصير وقفاً بمجرد الشراء

إذا اشترى مسجداً وقفاً فهل لابد من النطق بلفظ الوقفية ؟ هذا قول . والقول الآخر المعتمد أنه وقف بمجرد الشراء ولا يحتاج إلى نطق ، لأن الدراهم أو دار السكني هي بنفسها وقف فجعلت بنفسها ، كما أن البديل له حكم المبدل ، ولا حاجة إلى نطق جديد ، هذا هو الراجح ( تقرير )

( ٢٤٥١ \_ الزائد عما يحتاج في التوسعة يعود للوقف )

حضرة صاحب السمو الملكي وزير المالية والاقتصاد الوطني سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطاب مدير عام مشروع توسعة الحرم المكّي الموجه إلينا بعدد ( ٧٤٢ ) وتاريخ ٦ / ٨٢٦  
إجابة عما سبق أن كتبناه لسموكم في خطابنا رقم ٨١٩ وتاريخ ١٦ / ٥ / ١٣٨٢ — بصدد مارفعه إلينا المدعي يحيى

قادرى ناظر وقف الخلاوى ، وفيه أن مكتب المشروع أفاد بأنه لايملك حق التصرف فى هذه الزوائد بعد صدور الأمر الملكى باحالتها إلى الأوقاف العامة .

ونفيد سموكم أنه إذا لم يكن إفراغ الوقف المذكور على الحكومة من ناظره تم برضا الناظر استنادا إلى الغبطة والمصلحة المتحققة للوقف من نقله وإنما حصل ذلك قسرا عليه كغيره ممن نرعت ملكياتهم تحقيقاً لما يقتضيه الصالح العام ، فما زاد عن حاجة المصلحة العامة لايجب أخذه منه إلا بطيبة خاطره إذا كان فى ذلك للوقف النظر عليه مصلحة وغبطة ، ولاشك أنه أحق بالزائد عما اقتضت المصلحة بترعه ، وعليه استرداد ما أخذه تعويضاً عنه بقدره . والسلام عليكم .

( ص / ف ١٣٦١ فى ١٣/٨ / ١٣٨٢ )

( ٢٤٥٢ — السماح للمالك ببناء المتبقى من الوقف بعد توسعة الشارع ، أو أخذ بقيته بقيمة المهذوم ) .

سلمه الله

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة حائل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد

فنعيد إليكم برفقه خطابكم رقم ٧٠٢ / ١ / وتاريخ ١/٣/٨٧ ومشفوعه أوراق طلب دويدان الجنيدي الناظر على وقف دبية الرشيد الجنيدي السماح له ببناء المتبقى من الوقف بعد توسعة الشارع ، وأن البلدية أمتنعت عن الاذن له بالبناء ، إذا لايجوز حسب تعليماتها بناء ما لم تبلغ مساحته ستين مترا ، وأن جاره قد لايشترىه بقيمة المثل .. الخ . ونفيدكم بأنه متعين على البلدية أخذ المتبقى بسعر قيمة المهذوم كما ذكرتم ، أو السماح له بالبناء .. والسلام .

رئيس القضاة

( ص / ق ١٢٣٤ / ٣ / ١ فى ٢٤/٣ / ١٣٨٧ )

( ٣٥٤٢ \_ أين تصرف أنقاض المسجد النبوي )

أنقاض المسجد النبوي التي لا يصلح أن ترد بأعيانها فى عمارة المسجد تباع وتصرف قيمتها فى عمارة المسجد ، وأن كان غنيا عن ذلك جاز صرف تلك الأنقاض إلى مسجد آخر محتاج للعمارة بتلك الأنقاض ، وجاز أيضاً بيعها

والتصدق بقيمتها على الفقراء ، والمدينة أولى بذلك من غيرها . أملاه الفقير إلى مولاه محمد بن ابراهيم بن عبداللطيف ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

( ص / ف في ٣ / ٩ / ١٣٧٣ وهي مسودة بخط صالح بن حيدر )

( ٢٤٥٤ — صرف أنقاض مسجد مهجور إلى مسجد عامر )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة نائي المنطقة الغربية حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المرفوعة إلينا منكم رفق خطابكم رقم ٤٨٠١ وتاريخ ١ / ١ / ١٣٨٠ حول المسجد المنسوب إلى زاوية السنوسي ، المشتملة على قراركم بالاشترك مع الهيئة لديكم وعلى خطاب فضيلة رئيس المحكمة الكبرى والدوائر الشرعية في المدينة برقم ٤٦٥١ وتاريخ ٢٧ / ١١ / ١٣٧٩ هـ وعلى خطاب قاضي بدر الموجه منه إلى فضيلة رئيس محكمة المدينة برقم ٥١ وتاريخ ٢٠ / ١١ / ١٣٧٩ هـ حول المسجد المذكور . وبالاطلاع على أوراق المعاملة وتأمل خطاب قاضي بدر المشار إليه أعلاه المتضمن أنه يوجد ببدر مسجد ينسب إلى السنوسي ، وهو مهجور وخراب ، وليس بجواره أحد ، وله أوقاف يستغلها أولاد الشخص الذي كان إماما به بدون أي عمل يقومون به ، ويرى أن تصرف غلة وقفه على مسجد غيره .

وبدراسة القرار الآنف الذكر القاضي بأن ليس هناك مانع شرعي من صرف أوقاف هذا المسجد المهجور الذي ليس بجواره سكان إلى أحد المساجد العامرة في بدر إلى آخر ماتضمنه القرار المذكور . بدراسته لانرى مانعا من تأييده وانفاذ موجه . والله يحفظكم .

رئيس القضاة

( ص / ق ٣٨٠ في ٩ / ٥ / ١٣٨٠ )

( ٢٤٥٥ — انقاض المسجد تصرف في مسجد آخر أو تباع ويشترى بقيمتها في مصالح المسجد )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم زين بن نجيت أمام مسجد حلة الفوزان المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي ذكرت فيه عن عمارة مسجدكم ، وأن أحد جيران المسجد يريد أخذ انقاضه بحجة أنه معطاهما ، وتساءل هل تحل له أنقاض المسجد... الخ

والجواب : الحمد لله : لاشك أن انقاض المسجد وقف ، والوقف لا يملكه أحد ، ولا يجوز للذي قام بعمارة المسجد أن يستولي على أنقاضه ، ولا يبيعه لأحد من الناس ، كما أنها لا تحل للمعطي ؛ بل هي وقف تصرف مصارف الأوقاف لبعض المساجد المحتاجة إليها أو تباع ويصرف ثمنها في مصالح المسجد ، فلا شعاركم حرر .

مفتي البلاد السعودية

( ص / ف ١٨٥١ / ١ في ٧/٨ / ١٣٨٥ )

( ٢٤٥٦ — ومساجد القرية أحق إن لم يحتج إليها الأول )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضي محكمة ساجر المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد أطلعنا على خطابكم رقم ٢٤١ وتاريخ ٢٧/١٠/٨٥ المرفق بما كتبه لكم المستشار الإداري للأوقاف بالمنطقة الوسطى والشرقية برقم ٤٩١٣ / ٧٣ م وتاريخ ١٥/٧/٨٥ بخصوص أنقاض خلوة المسجد الذي هدم لعمارتها من جديد ، وطلب نائف الرقاص الاختصاص بأنقاض الخلوة لأنه بناها من ماله الخاص ، وفهمنا ما استفتيتم عنه حول ما ذكره .

والجواب : مادام هذا الخشب وقف للمسجد فإنه يبقى على وقفه ، ولا يحل لأحد تملكه ولا التصرف فيه ، فإن كان المسجد المذكور يحتاج إليه فهو أحق به ؛ والا فنيظر أقرب مسجد من مساجد القرية إذا كان محتاجا إليه فيجعل فيه ومسجد القرية أحق به وأولى من نقله إلى مسجد آخر . والله الموفق والسلام .

مفتي البلاد السعودية

ص / ف ١/٧٢ في ١/٦ / ١٣٨٦

( ٢٤٥٧ — يشتري بالأنقاض المهذومة في منى وقفها في غيرها )

من محمد بن ابراهيم إلى امين العاصمة الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى الاطلاع على مذكرتكم رقم ٦٩٨٧ وتاريخ ١٠/١١/٨٣ المتعلقة بمنى بشأن التعويض عن الأنقاض المهذومة للتوسعة بمنى . إذا كانت الأنقاض وقفا وله ناظر شرعي فلا مانع أن يشتري الناظر بذلك التعويض عقارا لجهة الوقف في غير منى . أما إذا لم يكن للوقف ناظر فعن القاضي يقيم ناظرا كي يشتري بالتعويض عقارا في غير منى لجهة الوقف المذكور . أما إذا أخذ للتوسعة بعض تلك الأنقاض بمنى وترك البعض منها بمنى فلا نأذن بعمارة الباقي في قيمة التعويض ؛ لأنه لايجوز البناء في منى ؛ بل يشتري الناظر في غير منى بقيمة التعويض لما أخذ من الأنقاض . وما يشتريه الناظر فلا بد من إذن الحاكم الشرعي بعد ثبوت أن في الشراء حظا وغبطة ومصالحة لجهة ذلك الوقف . والله يحفظكم . والسلام .

رئيس القضاة

( ص ق / ١٦٠٢ / ١ في ٢٦ / ١١ / ١٣٨٣ )

( ٢٤٥٨ — فاضل غلال أوقاف المنطقة يصرف فيما وقفت فيه فيها )

من محمد بن ابراهيم إلى معالي وزير الحج والأوقاف بالنيابة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد أطلعنا على خطابكم رقم ١١٢١٩ وتاريخ ٤/٨/٨٨ المتضمن استفتاءكم عما قرره المجلس الأعلى للأوقاف بخصوص المبالغ المتجمعة من غلال أوقاف المنطقة الوسطى المقدرة بثلاثمائة وخمسة وستين ألف وسبعمائة واثنى عشر ٣٦٥٧١٢ ريال حسبما تضمنتها المذكرة المبينة على قرار المجلس الفرعي لمنطقة الأوقاف الوسطى . وذكرتم أن هذا المبالغ مجمدة لا يستفاد منها ، ومودعة لدى مؤسسة ، وأن الأولى استثمارها بما يعود على المصلحة العامة ، وذلك بشراء عمارة سكنية تكون وقفا عاما على المساجد في مدينة الرياض ، وتصرف أجزائها في المصالح العامة ، وأن المجلس ناقش ما ذكر بأنه يتعين معرفة تفصيل هذه المبالغ لمعرفة ما يخص كل وقف منها ، وصرفه مصرفه الذي نص عليه الواقف ، وطلب من مدير الأوقاف بيان بذلك فتعذر بعدم إمكان ذلك ؛ لأن المبالغ كانت مدمجة في دفاتر اليومية ، ولم يوضح تفاصيلها في أوامر القبض .

ويتأمل ما ذكر ظهر في ماوقفت فيه ؛ لأن كثيرا من المساجد الآن بحاجة إلى ترميم وتوسعة ، وهناك أحياء بحاجة إلى مساجد ، ويكون صرفها موزعا على المناطق المحتاجة بإشراف المجلس الأعلى ، وبقرارات تصدر منه ويلاحظ من الآن لزوم أفراد كل وقف على حدته ، وإثبات وارداته ومنصرفاته ، وعدم دمج شيء من الأوقاف بغيره ؛ لأن دمجها مما يربك الأعمال ، ويصعب معه انفاذ شروط الواقفين .. والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٢٣٢ / ١ في ١٨ / ١ / ١٣٨٩ )

من محمد بن ابراهيم إلى الأخ المكرم سلطان بن عبدالله بن ضويحي ورفقائه من أهل العودة سلمهم الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصلني خطابك المؤرخ ١٣٧٣ / ٨ / ٢١ وفهمت مضمونه من ذكركم عن المسجد القديم الذي جددتموه ، وأنه موجود للمسجد الجامع أثل ودراهم مبرورة ، وتسألون هل يجوز صرفها في نفقات هذا المسجد الجديد ؟  
وجواباً على ذلك نقول : إذا كان هذا الأثل والدراهم فاضلة عن حاجة المسجد الجامع في الوقت الحاضر والمستقبل فلا بأس بصرف هذه الدراهم المبرورة ، الآن والاثل الحاضر الآن في عمارة هذا المسجد الجديد . وفق الله الجميع إلى الخير . والسلام عليكم .

( ص ف ١١٥٤ في ١٤ / ١٠ / ١٣٧٧ )

( ٢٤٦٠ — صرف أثل بيت مال حرمه لاصلاح مساجدها )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة فضيلة قاضي الجمعة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

قد تقدم لنا عثمان بعدالله بن أحمد باستدعائه المرفق ، الذي يذكر فيه أن الملك عبدالعزيز رحمه الله قد أمر بصرف  
أثل بيت مال حرمه لاصلاح مساجدها ، وقد أبرز لنا ورقة منقولة من أصلها المؤرخ في صفر ١٣٦٩ (١) ومختومة

(١) والتاريخ غير واضح .

بختمكم وهي صادرة من الملك عبدالعزيز رحمه الله ، وتتضمن إمضاء الاثل المشار إليه لعمارة مساجد حرمه ومدارسها ومصالحها ؛ لذا يتعين العمل بها ؛ لأنه قد صرف في مصرف شرعي بأمر ولي الأمر . والله يحفظكم .

رئيس القضاة

( ص / ق ٣٦٧ في ٥/٧ / ١٣٨٠ )

( ٢٤٦١ - صرف انقراض مسجد لاتصلح للاستعمال إلى الامام ) ( برقية )

ايده الله

صاحب الجلالة الملك المعظم

ج ١٧٦٩٩ في ١٢/١١/٧٨ بشأن أنقراض مسجد ( جامع ضرما ) فإذا كانت بالصفة التي نوهت عنها برقية جلالتم من كونها عدمانه ولا تصلح للاستعمال ، ورايتم جلالتم اعطاءها مطوع المسجد ابراهيم بن غانم فترجو أن لا باس في ذلك . تولاكم الله بتوفيقه .

محمد بن ابراهيم

( ٣٣٢٣ في ١٢/١١/١٣٧٨ )

( ٢٤٦٢ : قوله : وما فضل عن حاجته - المسجد - جاز صرفه إلى مسجد آخر ، والصدقة به على فقراء المسلمين صرفه إلى مسجد آخر أولى ، ما لم تكن شدة حاجة مسغبة فقد يكون غير جنسه أولى . والفقراء هنا هم الحوايج ، فيشمل المساكين ( تقرير )

( ٢٤٦٣ - بيع كسوة الكعبة )

قوله : لأن شيبه بن عثمان الجمحي كان يتصدق بخلقان الكعبة الخ .

لكن هنا بلوى بخلقان الكعبة - هم الخرافيون يقطع قطعاً ويتمسح به أهل الأمصار النائبة ، وبعضهم يجعله معه في قبره ، وهذا من الشرك .

وفيه أنا تتشوف إلى أن تختص به لقصد أن يبيعه هذا البيع إما بدعوى أن لهم الحجابة . وفي هذه السنة قام فيها طالب يدعى أن له حق في خلقها ، وحصل استفتاء ، واجتمع للجواب عنه ، وكتب في ذلك جواب كاف شاف

بالنسبة إلى سد باب الخرافيين<sup>(١)</sup> وإذا اردت معرفة هذا وجنس الآثار المتعلقة بخلق الكعبة ، وجنس قول السلف فيها فهو في " كتاب القرى " وهذا الصنيع الذي صنعه الجحيمي بعد ماتكدست عنده سنوات ، واتي على بعضها الخراب ، فأفتى بتفريقها .

( ٢٤٦٤ — قوله : ولانه مال الله تعالى لم يبق له مصرف فصرف إلى المساكين .

يعني الفاضل عن المساجد ، والفاضل عن كسوة الكعبة . لكن بهذا الشرط الذي يأخذونه ويبيعونه على الخرافيين للشرك به لايجوز إعطاؤه . (تقرير)

( ٢٤٦٥ — وتوزيعها عطايا )

لكن مما يفعل الآن أنها توزع عطايا ، ثم يبعونها أوزاعاً ، ثم إنه يأخذها الجهلة للغلو والتمسح بها ، وهذا من وسائل الشرك .

فسيرة السلف أنهم يتصدقون بها على الفقراء ، ويستدفنون بها عن البرد ، فأولئك في واد ، وهؤلاء في واد ( تقرير )

( ٢٤٦٦ — صرف بعض غلال أوقاف المساجد على الفقراء من نسل الواقفين ) من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة

رئيس محاكم منطقة جازان سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

بالإشارة إلى خطابكم رقم ١٤٥٤ / ١ / وتاريخ ١٩ / ٥ / ٢٠١٩ ومشفوعاته بخصوص المرأة مريم بنت علي دلاك وبناتها ، وطلبها إعطاءها قدر حاجتها وحاجة بناتها من غلال أوقاف أسلافها الموقفة على مساجد في تلك الجهات ، المشتملة على خطاب فضيلة قاضي الدرب رقم ١٦٨ / ٤ / ٢٣ / ١٩ ، المتضمن أنه جرى البحث على وثائق هذه الأوقاف فاتضح أنها قد تلفت إبادن دخول الحكم السعودي هذه المنطقة ، وأن المستدعية مريم بنت دلاك وبناتها من نسل الواقفين ، وعلى خطاب فضيلته رقم ٦٨٢ / ١٢ / ٢٦ / ١٩ ، المتضمن أنما ذكرته المستدعية مريم من الفقر والحاجة والعمى فيها وفي بناتها صحيح وثابت .

(١) وتقدم في ( المناسك ج ٥ )



وعليه فلا بأس أن تعطى من غلال هذه الأوقاف مايكفيها ويكفي بناتها إن لم يكن لها ولبناتها مايعنيهما عنها ، فان كان لهن دخل لايكفيهم فيعطين من الغلال مايسد كفايتهن .

ونعيد إليكم كامل أوراق المسألة لاكمال لازمها . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

(ص / ف ١٢٤٨ في ٦/٢٢ / ١٣٨٩هـ)

(٢٤٦٧ — فاضل المصاحف الموقوفة على المسجد النبوي )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة نائبنا بالمنطقة الغربية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فبالإشارة إلى خطابكم رقم ١٢٨٩٧ في ٧ / ٨٠ عطفًا على الخطاب الموجه لكم من مدير الأوقاف العام رقم ٣٢٩٤ / ١ في ٢١ / ٨ / ٨٠ بخصوص توزيع الزائد من المصاحف على المسجد النبوي ، وباستعلامها عن ذلك من إدارة الحرم المكي وافادتها بأن المسجد الحرام مستكفي بما فيه من المصاحف الموقوفة عليه .

نفيدكم لآمانع من توزيع الزائد عن حاجة المسجد على مساجد المدينة والجهات التابعة لها ، ويلاحظ أن يكون ذلك تحت إشراف رئيس المحكمة والدوائر الشرعية بالمدينة ؛ خشية أن يكون من بين هذه المصاحف شيء من الطبعات المغلوطة أو المحرفة . والسلام .

رئيس القضاة

(ص / ق ٦٦٣٣ / ١ / ٣ في ١٩ / ٩ / ١٣٨٠)

(٢٤٦٨ — فاضل تمر الصوم يشتري به دكان تبعاً لأوقافهم )

من محمد بن ابراهيم إلى الاخرين المكرمين ناصر بن عثمان وإبراهيم بن مانع سلمهما الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصلنا كتابكما وفهمنا ماتضمنه ، وماذكرتما من أنه يوجد دراهم من تمر الصوم فاضلة في السنين الماضية وهي ستمائة ريال ، وتستفهمان هل يشتري بها لهم دكاً أو توزيع إلى المستحقين .

والجواب : الحمد لله . لا بأس من شراء دكان بها يكون تابعاً لأوقافهم ، أما تقسيمها فلا نراه موافقاً . والسلام عليكم .

( ص / ف ٥٦٤ في ٧/٥/١٣٧٩ )

( ٢٤٦٩ - فاضل تمر الصوام يصرف في مصارف من جنس المصارف التي ذكرها الواقف )

من محمد بن ابراهيم إلى الأخ المكرم ابراهيم بن علي بن حاتم . سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصلنا كتبك ، وفهمنا ماتضمنه من استفتائك حول ماتبقي لديكم من تمر موقوفة على الصوام بيعت بمبلغ الف ريال وزيادة ، واشتري بها عيش وأن الجماعة يرغبون أن يصرف العيش على الصوام في المسجد مع التمر ، وبعضهم يرى أن تصرف قيمته إعانة في عمارة المسجد إلى آخر ما ذكرت ، وتطلب إفتاءك فيما نراه جائزا وموافقا ؟ ونفيدكم : أنه ينبغي أن تصرف غلة الوقف فيما أوقف عليه . وإذا زادت غلته على مصارف الوقف صرف في مصارف من جنس المصارف التي ذكرها الواقف فإذا استغنى صوام مساجد بلد الواقف أو زادت الغلة على كفايتها فينبغي أن تصرف الزيادة على صوام مساجد البلاد المجاورة لبلد الموقوف . وذلك بعد استغناء الوقف ، إذ عمارته مقدمة حتى على صوام بلد الوقف . والسلام عليكم .

( ص / ف ١٣٢١ في ٢٧/١٠/١٣٨١ )

( ٢٤٧٠ - حكم فاضل غلة الأوقاف بعد المعينات والتعمير وأجرة الناظر يصرف لأقرب ورثته نسبا للذكر مثل حظ الأنثيين ) .

من محمد بن ابراهيم إلى جناب الأخ المكرم الشيخ عبدالله السليمان بن حميد قاضي الأسياح حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصلني كتابكم المؤرخ ١٣٧٧ / ٨ / ٢٥ الذي تستفتون فيه عن بعض الوصايا الواقعة بجهتكم أنهم يوقفون أوقاتا يجعلون فيها معينات من حجج وأصاحي وضعوها ومازاد من الغلة لم يذكر له مصرف . وتسأل عن مصرف الزائد من تلك المعينات ؟

والجواب : أن مافضل بعد تلك المعينات حكمه حكم غلة الوقف المنقطع الآخر من كونه لأقرب ورثة الواقف نسبا لا بالولاء ولا بالزوجية ، ويكون وقفا عليهم للذكر مثل حظ الأنثيين لأنه لم يجعله إليهم بنص منه وإنما استحقوه بالقرابة ، والذي يستحق يكون كقسمة الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين .

وكيفية استحقاقهم أنه متى حصل غلة من هذا الوقف فحينئذ يقدر الواقف كأنه مات الآن ، فينظر في أمر ورثته الموجودين ، فمن كان يرثه إذا أخذ من هذه الغلة بحسب ميراثه ، ويجري الحجب بينهم في ذلك .

وإذا أراد تطبيق هذا على المثال الذي ذكرته في كتابك ، وهو ( أن منديل ابن علي بن محمد بن فهيد توفي عن ثلاثة أولاد مشاري عن ابنين وهما علي وبداح ، وتوفي محمد عن ولد واحد وهو منديل وتوفي فهيد عن سبعة أولاد ، وكل منهم يأكل ما كان بيد أبيه سابقاً ، ثم إن بداح بن مشاري خلف ولدين ، وعلي بن مشاري خلف خمسة أولاد ، ويطلبون قسمة ما كان بيد جدهم مشاري على رؤوسهم السبعة لكونهم في درجة واحدة وهو انزل درجة من منديل وأولاد فهيد ، ولم يسبق أن جرى بينهم محاكمة إنما تصرفهم بموجب تراضي بينهم ، والآن تشاحوا ) انتهى كلامك . وحاصله أن الميت منديل بن علي كأنه توفي الآن عن ثمانية أبناء ابن وهم منديل بن محمد وأبناء ع مه فهيد السبعة وعن سبعة أبناء ابن ابن وهم أولاد علي بن مشاري وبداح بن مشاري . فإذا طبقت على القاعدة المذكورة ظهر لك أن فاضل الوقف لأبناء ابنه الثمانية منديل بن محمد وأبناء عمه فهيد السبعة على عدد رؤوسهم ، ولا شيء لأبناء علي بن مشاري وأبناء بداح ابن مشاري ، لكونهم محجوبين بأبناء عم أبيهم ، وهم أعلامهم درجة ، وهذه نتيجة كونهم يتلقون عن الواقف نفسه لاعتابائهم : وهذا المفتي به عندنا ، وهو المشهور من مذهب الامام احمد رحمه الله في غلة الوقف المنقطع الآخر . وأما أصلاح ماخرب من تلك الأوقاف فيقدم على ماأخذه الأقارب من الغلة .

والسلام عليكم

( ص / ف ١١٨٩ في ٢٢ / ١٠ / ١٣٧٧ )

( ٢٤٧١ — لافرق بين غنيهم وفقيرهم )

سلمه الله

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم أحمد بن سليمان الرشيد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

كتابك لنا المؤرخ في ١٤/٧/١٣٨٧ وصل وقد سألت عن مسألة وهي :

هل يجوز لو كبل ثلث الميت أن يصرف الفاضل بعد المنايب<sup>(١)</sup> إلى ورثة الميت إذا كانوا محتاجين .

وهل يكون على الرؤوس أو على حسب الميراث ؟

والجواب : يجوز لو كبل ثلث الميت أن يصرف الفاضل من غلة الوقف بعد المنايب وإصلاح الوقف إذا كان يحتاج إلى إصلاح يجوز أن يصرف في ذلك إلى قريب وارث للميت ، ولا فرق بين غنيهم وفقيرهم ، ويكون الميراث وقفا عليهم ، لان هذا الزائد كالوقف المنقطع . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٣٨٧٠ / ١ في وتاريخ ٤/٦/١٣٨٥هـ )

( ٢٤٧٢ — وقد يفتي بغير ذلك من أقوال العلماء :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله . وبعد :

فبناء على أمر سمو أمير الرياض برقم ١٠٥٣٦ / ١ وتاريخ ٤/٦/١٣٨٥هـ المتضمن رغبة سموه في الأطلاع وإبداء مانراه حول المعاملة المرفقة الخاصة بدعوى ابراهيم بن محمد بن هدا بن ناصر الكثيري بشأن السبعة الدكاكين التي اشتراها ناصر المذكور لعموم وقف هدا بن مائة وستة وسبعين ألف ريال ، وهي الكائنة في موضع البيت الوقف الذي بيع لأجل تعطله ، و ابراهيم يعارض في ذلك ، ويطلب أن تكون الدكاكين من النصف الذي يخص موكلني ناصر — من الوقف المذكور بموجب الصلح — وهم أولاد عبدالعزيز بن هدا بن جري درس كامل أوراق المعاملة بما في ذلك صورة ماصدر منا لسمو رئيس مجلس الوزراء برقم ٦٩٦ وتاريخ ١١/١١/١٣٧٩هـ ثم اطلع على وصية هدا بن عبدالله فإذا فيها أنه أوصى أن بيته وقف في أضحية له ولوالديه على الدوام ، ومن أحتاج من عياله فيتزل ويضحى و عيال عياله إلى أن قال الوكيل على الوصية والعيال إلى ما يرشدون ابنه محمد . أه .

(١) المنايب هي المعينات .

وبتأمل ذلك اتضح أن البيت موقوف في أضحية وإن احتاج أحد من عياله وعيال عياله يتزل ويضحى ، ولم ينص في الوصية أن النظارة لذريته ، فضلاً عن ذرية ذريته ، وإنما ذكر وكالة ابنه محمد فقط وقد هلك ، ولم يذكر أن أولاده يكونون نظارا بعده . وهؤلاء الذين يطالبون بأن التصرف لهم ليسوا موقوفاً عليهم بأصل الاستحقاق . وإنما غاية ما في الأمر أن مثل هذه المسألة قد يفتي فيها أن الفاضل من غلة الوقف بعد العلماء والمعينات يصرف لورثة الواقف نسبا على قدر إرثهم وفقاً عليهم . وقد يفتي بغير ذلك من أقوال العلماء في المسألة ، لا سيما والموصي هنا لاحظ الحاجة في السكنى ، فيكون المحتاج ممن ذكرهم الموصي مقدماً على غيره ، والحاجة وصف من الأوصاف يعرض تارة ويزول أخرى ، مع أن أخذ الفاضل من غلة الوقف بعد المعينات شيء ، والوقف بأصل الاستحقاق شيء آخر .

وبناء على ذلك فإن معارضة ابراهيم بن هداد في شراء الدكاكين لعمون وقف هداد لا أثر لها ، وتصرف ناصر الكثيري المبني على مراجعته لنا والوقف ليس له وكيل وإذني له في شراء الدكاكين لأصل الوقف تصرف في محله . وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

رئيس القضاة

( قرار رقم ٨ وتاريخ ٩/٦/١٣٨٠ )

( ٢٤٧٣ - فتوى في الموضوع )

" المسألة السادسة " : إذا أوصى رجل على ذريته وانقضوا وقلنا يرجع وقفه إلى أقرب عصبة الواقف نسبا وثم ابن ابن أخ لاب وبنت ابن أخ لأب : هل يكون لهما أنصافاً أو للذكر مثل حظ الأنثيين ؟

الجواب : الظاهر أن السائل — وفقه الله — أراد هل الذكر والأنثى سواء في مسألة رجوع الوقف إلى ورثة الواقف نسباً ، أو للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإنما أتى بابن ابن الأخ وبنت ابن الأخ تمثيلاً فاعتراه ذهول في التمثيل فقط ، إذ اغ ير خاف على السائل وفقه الله أن بنت ابن الأخ ليست من عصبة الواقف ولا من ورثته ، وإنما هي من ذوي الأرحام . وغير خاف على السائل أيضاً أن أقرب ورثة الواقف نسباً إذا رجع الوقف إليهم أنهم لا يتلقونه عن آبائهم وإنما يتلقونه عن الواقف ، فيقدر كأن الواقف مات ساعة انقطاع الموقوف عليهم فينتقل الوقف إلى الموجودين من ورثة الواقف نسباً حينئذ .

إذا علم هذا فإن الوقف إذا رجع إلى ورثة الواقف نسباً وقفا عليهم وكان فيهم ذكور وإناث واستوت درجاتهم فللذكر مثل حظ الأنثيين . وعبارات علمائنا رحمه الله تعالى طافحة بذلك لا تحتاج إلى نقل . وإنما المسألة التي يكون فيها الذكر والأنثى سواء هي مسألة الوقف عليهم ، كان يقول : وقف على أخيه زيد وأخته زينب ، أو على أولاد فلان وهم ذكور وإناث . والفرق بينهما أن مسألة السؤال الاستحقاق فيها بالقرابة لا بنص الواقف فأشبهت الأثر ، وهذه المسألة الاستحقاق فيها بنص الواقف لا بالقرابة ، فيعمل بمدلول لفظه ، ومدلوله استواءهما كما هو مقرر في موضعه .

وقول السائل وفقه الله : وقلنا يرجع إلى اقرب عصابة الواقف نسباً . يفيد معرفته بأن المسألة من مسائل الخلاف من مسائل الخلاف ، وأن هذا أحد الأوقاف فيها ، والأمر كذلك .

ويفيد أيضاً أن هذه المسألة لا تتأتى إلا على هذا القول ، وليس الأمر كذلك ؛ بل تتأتى أيضاً على ثلاثة أقوال أخر من الأقوال التي قيلت في المسألة : " أحدها " وهو المذهب المشهور الذذذي عليه الفتوى في بلداننا أنه يرجع إلى ورثة الواقف نسباً وقفا عليهم لا يختص بالعصبة " الثاني " أنه يرجع إلى الورثة إرثاً ، وهذا اختيار شيخ الاسلام تقي الدين رحمه الله تعالى . " الثالث " أنه يرجع إلى العصبة إرثاً وقفا . وفي هذه المسألة أقوال أخر .

( من أسئلة الشيخ عبدالله بن دهبش الاثني عشر لسماحته )

( ٢٤٧٤ — لو أفتى يجعل فواضلها في الجهاد ، أو عمارة المساجد وورثته اغنياء )

قوله : وفضل موقف على معين استحقاقه مقدر يتعين ارضاده . يعني فرداً أو أفراداً معينين كاثنين أو ثلاثة ، وسواء كانوا معينين في أصل الوقف بأن وقف على أولاد زيد فيكونوا خمسة عشر لكل واحد عشرة ، فإنه بمصير نظير ومن هذا ما يوجد له فاضل من الأوقاف كالدور والدكاكين التي ليس فيها إلا أضحية واحدة ، والأجر عشرة آلاف ، يشتري أضحية بما يمكن أن يشتري به الناظر بثلاثمائة ، لمن الباقي ؟

فعند الأصحاب أن هذا يرصد أبدا ولا يتعرض له ، خشية أن يخرب الوقف ، ونحو هذا . وعند الشيخ أنه يستعين صرفه في الحال بشرط استغناء الوقف عنه .. ثم تعرف أنه يتعرض لها من التلف والاتلاف ، لاسيما في هذه الأزمان التي حفت فيها الأمانة.

فاختيار الشيخ أقوى ، وينبغي أن يكون العمل عليه إذا كان الوقف عامراً كل العمار . أما إذا كان متردداً بين الحاجة وعدمها فرصد بعض وصرف بعض جاز . أما إذا كان خارباً فلا يدخل في كلام الشيخ أنه يصرف .

وأحد أقوال في ذلك أنه يكون مثل منقطع الآخر ، فيصرف في أقرب ورثته نسباً، وهذا المفتي به كثيراً حتى في الوقت الحاضر ، وهذا ليس بمتعين ، تشبيهاً له بالمنقطع ، والمنقطع فيه أقوال .

ولو حكم آخر لقوة نظره بخلاف ذلك فقال : للفقراء ، أو كذا . ما أبعد ، ولا يخرج عن حق ، فان كثيراً يحسبون أنه شيء ضربة لازب ، بل هو مصرف .

فمثلاً لو يحتاج لفواضل هذه الأوقاف في الجهاد أو بناية المساجد كان له وجه ، ولاسيما إذا كانوا أغنياء وهي تغل زيادة على المعين فيها . قد يوقف بيت في أربع أضحاحي فيؤجر بسبعين الف فهي تنفع في كذا وكذا .

ولو قيل ان الذي في أضحية جاء فيه عشرة آلاف فيجب مأتي أضحية . هذا قول ، ولكن فيه ما فيه ، لاسيما والوقوف على الضحايا على الأموات ليس للسلف فيه كبير رغبة ، ولم يؤثر عنهم شيء كثير فيه شهرة ، أكثر ما يؤثر عنهم ما هو شيء يصلح دليلاً . أما بالنسبة إلى هذه الكمية فليس مشروعاً . والفاضل كانت أشياء ضئيلة في وقت أهل الدعوة ، أما الآن فكثيرة .

ولو فعل على هذا القول فالنفع موجود باللحوم ، إلا أن الانتفاع بالنقود أتم .

( تقارير )

( ٢٤٧٥ — وإذا اتفقوا على أن يبنوا بما يخصهم من الغلة مسجداً ويجعلوا ثوابه لوالدهم جاز )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم عبدالعزيز الحمد البسام سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

وبعد : بالاشارة إلى خطابكم لنا المؤرخ في ٢٥/٢/١٩٨٩ ومشفوعة وصية والدكم ، وتسالون عن مسألة وهي : توفي والدكم رحمه الله وأوصي من ثلث ماله بأضحيتين واحدة له ولزوجته ، والثانية لوالديه ، وقد خلف ثلثاً كبيراً يكفي بعضه لبناء مسجد ، ويشترى بالباقي بيت لتغطية قيمة الأضحية فهل يجوز بناء المسجد من الثلث ؟

والجواب : جرى اطلاعنا على نص وصية والدكم ، والمتعين هو أنه يشتري بجميع الثلث عقارا يكون هو الثلث ، والمقدم من غلته عمارته ، ثم الأضحيتان ، والباقي إلى أقرب ورثته نسبا وقفا عليهم . فإذا وافقوا على أن يبنوا بما يخصهم من الغلة مسجدا ويجعلون ثوابه لوالدهم فلهم ذلك .. والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ١٠٧٩ في ٢٤ / ٥ / ١٣٨٩ هـ )

( ٢٤٧٦ — إذا لم يوجد من يعلم القرآن في بلد الوقف )

الرياض . الأخ ابراهيم الشايقي .

ج — ١٣٥ — بشأن ديوان<sup>(١)</sup> الغرب الذي في قصر عبدالله في ضرما . قف . لا يصرف هذا الديوان إلا لمن يعلم القرآن في الموضع الذي عينه الواقف ومتى كان لا يوجد معلم للقرآن في ذلك الموضع فيصرف إلى من يعلم القرآن في المحل الأقرب إلى هذا الموضع ، لان الواقف قصد جنس هذه القرية لمعلميتكم بارك الله فيكم .

( ص / م ١٦٨٤ في ٣ / ١٢ / ١٣٧٤ )

( ٢٤٧٧ — إذا وقف على معلمي الأولاد أو على الجهاد ولم يوجدوا )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم الشيخ صالح العلي بن غصون قاضي شقراء سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلى كتابكم بتاريخ ١٠ / ٤ / ٧٦ هـ المتضمن السؤال عن الأسباب المخصصة لمعلمي الأولاد وعلى الجهاد ، وكيفية مصرفها في الوقت الحاضر ، نظرا لأن التعليم الآن يقوم به الناس بمكافآت ، وكذلك الوقف على الجهاد ، هل يصرف في جهة حتى يوجد الموقوف عليه أم ماذا يعمل فيه ؟

والجواب : الحمد لله . الأولى صرف الموقوف على معلمي الأولاد لدار الأيتام إن لم يوجد مدارس لتعليم الأولاد ينطبق عليها مصرف هذا الوقف في بلدكم أو ماجاورها .

(١) الديوان هنا : الربع .



وأما الوقف على الجهاد أرى أن يرصد في الوقت القريب إلى أن يوجد متطوع للجهاد فيدفع إليه ، والله يحفظكم )  
ص / ف ٢٧٨ في ٢٣ / ١٣٧٦٤ )

( ٢٤٧٨ — سبلت قلب على مدرس صبيان فتعطلت ولم يوجدوا )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضي الدوامي سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصلنا استفتاء من تركي بن غزاي المريض تجدونه مرفقا بكتابتنا هذا ، يذكر فيه أن لوالده في الدوامي قلبيا سبلها على مدرس الصبيان في الدوامي من مدة خمسة واربعين عاما ، ولها ثلاثون سنة ميتة . إلى آخر ما ذكره .  
ويسأل هل لهم حق او تصرف فيها ؟

ونفيدكم بأنه ليس لهم أي حق أو تصرف إلا إذا نص الموقف كمن يدرس في المسجد ، أو في مكان غيره من البلاد ، أو نحو ذلك مما يشابه ما ذكرنا ، ويمكنكم التسبب في إصلاحها كجزء من ولايتكم . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

( ص / ف ٤٨٧ في ١١ / ٣ / ١٣٨٣ )

( ٢٤٧٩ — إذا تعطلت المدرسة جاز أن تجعل مكتبة عامة مؤقتا )

من محمد بن ابراهيم إلى الأخوان الكرام عبدالله الضاوي وناصر العبد الكريم وزامل الدريس وعبدالرحمن العقيل ومدلج اعيان اهالي حرمة . سلمهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصلنا كتابكم ، وما ذكرتم فيه جرى الاطلاع عليه ، لاسيما ذكركم أنه يوجد لديكم بناية مدرسة تعطلت منافعها منذ أن فتحت وزارة المعارف مدرسة ابتدائية في مكان أوسع منها ، وقد رأيتم جعل محل هذه المدرسة مكتبة عامة لخزانة الكتب والمطالعة فيها . وهذا إجراء لابأس به إذا كان ذلك مؤقتا إلى حين تدعو الحاجة إلى إعادة التدريس فيها كما سبق ، وحينئذ يلزم اعادتها مدرسة .

أما ما ذكرتم من وجود وقف ضئيل عليها يصرف لمن يقوم بالتدريس فيها ، وتستفتون هل يجوز نقل هذا الوقف إلى سقاية ماء عامة لدواب أهالي حرمة وغيرها من دواب عابري السبيل ، لأن هذا المسقى كاد يتعطل لعدم وجود وقف يكفي لصب الماء فيه . وهذا شيء لا أراه موافقاً ؛ بل يبقى هذا الوقف على المدرسة وتصرف غلته إلى قيم المكتبة مؤقثاً إن احتاجت إلى قيم يعمل عملاً يستحق به تلك الغلة .

أما المسقى الذي اشترتم إليه ، وأن الجماعة طالما كانوا يتبرعون لفلاح وقفه كل عام فجزاهم الله خيراً ، ولا الله لا يضيع أجر المحسنين . والسلام عليكم .

( ص / ف ٥٧٩ في ٦ / ٢٥ / ١٣٧٨ )

( ٢٤٨٠ — هل تتولى الجماعة الخيرية لمدارس تحفيظ القرآن على المدارس القديمة وتعمر بعضها ببعض ، وتنفق أجرهما في تعليم القرآن )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة الشيخ عبدالرحمن بن فريان رئيس جماعة الخير لتحفيظ القرآن بالرياض وتوابعها سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

بالإشارة إلى كتابكم رقم ٧٥ وتاريخ ١٠ / ٦ / ٨٨ الذي تسألون فيه عن مسألة ، وهي هل يجوز تولى الجماعة الخيرية لمدارس تحفيظ القرآن القديمة ، وأخذها ممن هي بيده الآن ، وتعمير بعضها ببعض ، وأنفاق إجارها في تعليم القرآن .

والجواب : لا يظهر لنا جواز ذلك الحكم . ونسأل الله لنا ولكم التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٢٥٩٥ / ١ في ٩ / ٥ / ١٣٨٨ )

( ٢٤٨١ — إستبدال دور الأيتام بدور التربية والشئون الاجتماعية )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الأمير مساعد بن عبدالرحمن وزير المالية والاقتصاد الوطني وإلى حضرة صاحب المعالي الشيخ عبدالرحمن ابا الخليل وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى اطلعنا على خطابكم الموجه إلينا منكم بعدد ٣١٠ وتاريخ ١٦/٢/٨٦ بخصوص إيضاحكم فكرة المناقلة بالعقارات التابعة لداري التربية والشؤون الاجتماعية لكل من مكة المكرمة والمدينة المنورة . وتذكرون أن اللجنة كلفت لبحث الاجراءات اللازمة اتخاذها عند مايتقرر البيع ، وأن اللجنة أوصت باستئذان جلالة الملك حفظه الله قبل اتخاذ أي إجراء ، وأن جلالته رغب الاستيضاح منا والتأكد من عدم وجود مانع شرعي يحول دون جواز المناقلة ولوجاهة ماذكرتموه في خطابكم حسبما جاء في المادة الأولى والثانية والثالثة والرابعة منه ، فإنه لا يظهر لنا مانع شرعي من جواز استبدال مافيه تحقيق مصلحة الأيتام بهذه الدور ومايتبعها ، على أن يتعين أن تكون الأمكنة المراد استبدالها بالدور المشار إليها في مكان صالح ومتصل بالبند ، على أن تسجل وقفيتها في المحكمة لموقفها ، وعلى أن يشترك في المناقلة فيما يخص بدار الأيتام فيها . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٢٠٦٦ / ١ في ١٩ / ٣ / ٨٩ )

( ٢٤٨٢ - بيع مصعد درج الكعبة وصرفه )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس الديوان العالي الموقر وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فبالإشارة إلى خطابكم رقم ٩١١ في ٩/١٠/٧٢ المرفق به المعاملة الواردة من النيابة رقم ٧٨٠٤ في ٧/٩/٧٢ بصدد المدرج الموجود بجوار بئر زمزم ، وما اقترحتته مديرية الأوقاف بشأنه .

ونفيدكم أنه إذا كانت الحال كما ذكر جاز بيعه وصرف ثمنه فيما هو من جنسه مما يصعد منه إلى الكعبة المشرفة ، فإن كانت غنية حالا ولا تتوقع حاجتها إلى ذلك فيما بعد صرف ذلك أو مايفضل عن كفاية ماذكر في مصالح الكعبة المشرفة من ترميم ونحوه ، فإن لم تحتج إلى ذلك حالا بوجود مايكفي ولم تتوقع حاجة الكعبة فيما بعد ذلك جاز صرفه في عمارة المسجد الحرام . والله يحفظكم .

( ص / م في ١١/٢٤ / ١٣٧٣ )

( ٢٤٨٣ — إذا لم يوجد من الهنود عابر سبيل صرف في ابناء السبيل من غيرهم )

سلمه الله

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قضاي نخاص

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى الاطلاع على استرشادك الموجه إلينا منك برقم ١١٨٣ وتاريخ ١٣٨٦ / ٨ / ٢٩ بخصوص ماتقدم به ناظر أوقاف مسجد آل نجيح من بني عمرو من أن لديهم أوقافا زراعية على عابر سبيل من الهنود ، وأنهم في الوقت الحاضر لايمر أحد منهم ، ويسأل هل يجوز له صرف مصالح الأوقاف المذكورة على تفتير الصائمين في المسجد ، أو في عمارة المسجد أو أية طريق مشابه لهذا ، وتطلبون إرشادنا .

ونفيدكم أنه ينبغي صرف غلات هذا الوقف فيما يشبه جهة المنصرف عليها قد تعذرت . فاذا لم يوجد من الهنود عابر سبيل فيصرف على ابناء السبيل من غير الهنود وبالله التوفيق . والسلام .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٣٤٩٢ / ١ في ١١/٢٣ / ١٣٨٦ )

( ٢٤٨٤ \_ أين يصرف ثمر الصوم الذي لايفطرون في المساجد )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضي محكمة الدلم سلمه الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته : بعد

فقد اطلعنا على كتابك لنا برقم ٨٧٢ / ١ وتاريخ ١٣٨٠ / ٨ / ٢٣ وفهمنا ما ذكرته أن عندكم من وقف الصوم في الدلم الفين وممتين وثمانية وخمسين ريالاً وأنك رأيت أن تشتري منها بألف ريال مداد للمساجد ، لأن المساجد في حاجة إليها ، والباقي تفرقه على الفقراء والمساكين في الدلم ، لأن الصوم اليوم لايفطرون في المساجد ، وتطلب منا الفتوى في هذا ؟

والجواب : أننى لا أرى صرف هذه الدراهم فى مداد للمساجد ، وإنما تصرف فى الجهة التى وقفت عليها فىشتري بها تمرًا طيبًا ، وكل مسجد موقوف على صوامه يقسم قسطه على فقراء محله ، ويبين لهم أن هذا التمر وقف على تفتير الصوم فى رمضان ليفطروا منه كل يوم . والله يحفظكم والسلام .

رئيس القضاة

( ص / ق ٨٩٥ فى ١٢ / ٩ / ١٣٨٠ )

( ٢٤٨٥ — صرف وقف على الضيوف لبعض فقراء عائلات الموقفين مؤقتاً )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم الشيخ صالح بن هليل سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فقد وصلنا كتابكم الكريم المؤرخ ١٣ / ٢ / ١٣٧٧ المتضمن السؤالين — الأول عن الأوقاف التى وقفها أصحابها الماضون على الأضياف الذين يضيفون . محلاتهم . بمعنى يقومون بضيفاتهم من هذا الوقف مايفى الوقف على الدنيا والأضياف قلوبا اوعدموا ، ويوجد بعض عائلات الواقفين بحاجة شديدة ، ويطالبون بتوزيع ريع هذه الأوقاف عليهم ، وتساألون هل يصح توزيعها على هؤلاء الضعفاء . إلى آخر السؤال ؟

والجواب : الحمد لله . إذا كان الأمر كما ذكرتم من شدة فقر عائلات الواقفين المذكورين ، فإن غلة الوقف تدفع لهم دفعا مؤقتا بحاجتهم الشديدة ولو مع وجود الأضياف الموقوف عليهم ، ومتى أغتنوا عنه عاد لأولئك الضيفان المذكورين فى الوقف ، ومتى عدموا أو فضل منهم شيء جاز صرف غلته مؤقتا إلى ضيفان أقرب محلة تليهم ، والتصديق به على الفقراء .

( ص / ف ٢٥٦ فى ١٢ / ٣ / ١٣٧٧ هـ )<sup>(١)</sup>

( ٢٤٨٦ نقل أوقاف بئر تغير ماؤها )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة القنفذة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

(١) السؤال الثانى " تقدم فى ( باب الصلح ) .

فقد أطلعنا على الأوراق الواردة إلينا منكم برقم ٩٣٦ / ١ وتاريخ ٢١/٦/١٣٨٨هـ بخصوص ماوردكم من فضيلة قاضي المظليلف حول بئر مثيبة وأوقافها ، وماقدمه الشيخ ابراهيم يحيى العجلاني من أن البئر أصبحت غير صالحة للشرب في الوقت الحاضر لتغير مائها ، ولقلة السكان حولها . وقصده نقل أوقافها على بئر أخرى عائدة لأولاد الواقف صالحة للشرب وفي وسط القرية . إلى آخرة .

والجواب : الحمد لله . إذا كان أولاد الواقف سيقفون البئر الصالحة بدلا من الأولى التي تغير ماؤها وكان في ذلك غبطة ومصالحة للوقف في الحال والمال من ناحية مساحة الأرض وقيمتها فلا بأس بصرف أوقاف تلك على هذه وعمارتها منها ، فأكملوا مايلزم ، وإليكم الأوراق برفقه . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٣٥٨١ / ١ في ١٧/١١/١٣٨٨ )

( ٢٤٨٧ - يشتري عقار بئمن العبيد المحررين )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة القنفذة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فنبعث لكم بالاستفتاء المقدم إلينا من خلف بن عبدخالق القرني لاطلاعمكم على ماذكره من أن والده أوقف مزارع له قبل وفاته ، وأوقف على عمارتها خمسة عبيد ، وأن الحكومة بعد أن حررت الأرقاء وكانوا ضمنهم عوضت أهل هذا الوقف أربعة عشر ألف ريال ، ويذكر أن هذا المبلغ باق لديهم ، ويسألون ماذا يعملون به ؟

وقد أجبنا أن تكون فتوانا للمذكور بواسطتكم ليحصل منكم التحقق قبل الافناء عما ذكره ، فإذا كان ماذكره صحيحاً فيفتي بانه يتعين شراء عقار بئمن هؤلاء العبيد تحقق فيه الغبطة والمصلحة ، ويكون وقفا على الموقف المذكور تصرف غلته فيما يحتاجه ، ويكون مشتري العقار المذكور بمشاورتكم . وبالله التوفيق .. والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ١/٢٢ في ٣/١/١٣٨٥هـ )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم أحمد المحمد المحمادي سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

وصلنا كتابك المرفق بصورة وصية جدك عبدالعزيز بن محمد الحمادي ، الذي أوصى بملكه المسمى ( القليتيية ) في شعيب سمان بالزلفى يعتق أربعة عبيد لمن سماهم وأصاحى وغيرها ، وذكرت أنكم جمعتم من ريع الملك واعتقتم عبدا واحدا ، ثم جمعتم مايقارب أبعة آلاف وتعذر عليكم مشتري عبد في الوقت الحاضر ، وتساءل ماذا تصنعون بالفلوس الموجودة ، وأن الملك الآن لايريع إلا ريعا ضعيفا نظرا لقللة المياه ... الخ .

والجواب : الحمد لله المتعين عليكم تنفيذ كل ما أوصى به جدكم من ريع الملك المذكور . ومادام تعذر عليكم مشتري عبيد في الوقت الحاضر ولستم بأمل تحصلون عبيد اتباع ، فالذي نراه عند تعذر مشتري العبيد يصار إلى ما في معناه مما ذكره العلماء رحمهم الله تعالى من أوجه البر والأحسان ، والله تعالى إذا علم من العبد صدق النية والعزم على فعل ماتعين عليه وعجزه عنه أثابه الله على نيته ، وأعضاه عما منعه بأشياء هيئها له . وقال تعالى في محكم كتابة ( فلا أقتحكم العقبة . وما أدراك ما العقبة . فك رقبة أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة . أو مسكيناً ذا متربة )<sup>(١)</sup> فقرن تعالى إطعام اليتيم القريب والمسكين المعدم بفك الرقاب ، مما يدل على أهمية هذا وعظم ثوابه . وفي معنى هذا جملة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية .

وعليه فأنتم تجمعون قيمة العبد ، ثم تتصدقون بها على أفقر من تجدون في قرابة الموصي ، وإن كان فيهم أيتام أو مدينون فهم أولى ، ولايجل أن يجابي أحد من غير المستحقين .. والسلام عليكم .

( ص / ف ٨٨٩ / ١ في ٤ / ٥ / ١٣٨٧ )

( ٢٤٨٩ - إذا تعطل الحو الوقف وضع مكانه أنبوية )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فترفق لسموكم بهذا المعاملة الواردة منكم برقم ٢١٣٢ وتاريخ ٥ / ١٢ / ٧٨ الخاصة بشكوى عبد الله الحسنون بشأن الحسو الكائن في الجردة من بلد بريدة .

(١) سورة البلد - الآيات ١١ - ١٦ .

ونفيد سموكم أنه يتأمل قرار هيئة التحقيق في أراضي بريدة برقم ٢٤ وتاريخ ٥/١٢/٧٨ مع كامل أوراق المعاملة أتضح مايلي :

١ - أن الحسو المذكور وقف حسبما شهدت به البينة لدى هيئة التحقيق من كلام الشيخ عمر بن سليم رحمه الله ، ومن بقاء هذا الحسو السنين الطويلة للانتفاع العام من وضوء وشرب بهائم وغير ذلك .

٢ - أن مصالحة قد تعطلت لكثرة المياه من العيون واكتفاء الناس بها كما قرر ذلك قاضي بريدة الحلي الشيخ صالح الخريصي في خطابه لأمير القصيم برقم ١٦٣ وتاريخ ٢٤/١٠/٧٨ .

وبناء على ذلك فإن الذي نراه أن يجعل في موضع الحسو المذكور ابنوية ماء (بازان) لأن ذلك أقرب إلى غرض الواقف ، والدكان الذي يجانبه يبقى على حالته تكون غلته لمن يلاحظ ( البازان ) ويصلح ما يحصل فيه من خلل .

اما دعوى ورثة محمد العبد الله السلم في الجردة فقد ذكرت الهيئة أنه قد نظرها فضيلة قاضي بريدة الأسبق الشيخ عبدالله بن حميد بموجب حكمه المرفق صورته أه وبالإطلاع على صورة الحكم المشار إليه وجدناه منهيًا للقضية ولكنه يصفه بمجمل لا يتمكن معها من تمييزه والله يحفظكم .

رئيس القضاة

( ص / ق ٣٢٧ في ٦/٧ / ١٣٧٩هـ )

( ٢٤٩٠ - بيع الحسو ونقله في بيت للأولاد لايحوز )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرمة منيرة الماجد سلمها الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فقد وصلنا خطابكم وفهمنا ماتضمنه من استفتائك عن حكم نقل وقف ابي عيالك الذي في حائل ( الحسو ) الذي يشرب منه الناس ، ويظهر البازانات استغنى الناس عن شراهم من الحسو ، وتريدون نقل هذا الوقف في بيت للعيال إلى آخر ما ذكرت .

ونفيدك أن هذا لايحوز شرعا . وبالله التوفيق . والسلام عليكم (١) .

(١) وتقدم أن مثل هذا مخالف لشرط الوقف .



( ص / ف ٥ / ٣ / ١٣٨١ )

( ٢٤٩١ — إذا وضعت انبوبة ماء بدل البئر وكان الضرر من مائها أكثر )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم أمين مدينة الرياض الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فبالإشارة إلى خطابكم رقم ٧٥٨ وتاريخ ٣/٤/٧٦ المرفق به المعاملة الخاصة بمطالبة صالح بن عسكر بتقدير قيمة البئر الكائنة في الحلة الداخلية المسماة (عسكره) أو تعويضه عنها أو عدم وضع البزبوز فيها .

أفيدكم أننا لانرى المعارضة عنها : لأمر أهمها أنه متعسر جدا إن لم يكن متعذر أن يبذل ذلك العوض في مثل هذه المسقاه الوقف ، وحينئذ من المناسب أن يتفق مع ابن عتيق الذي في حوشه استحقاق إدخال ماء المذكورة سابقا ، لأن ماء البزبوز أكثر من ماء المسقاة الأولى وأعظم ضررا . وإذا حصل الاتفاق مع ابن عتيق بشيء يرضيه ويترك الماء يسبح في حوشه ، أو يحفر له بلاعة أو ياذن للبلدية بذلك فهو موافق .

وإذا حصل الاتفاق معه فينبغي أن يحتاط للمسقاة السبل ولزاهها ، بأن تدفع البلدية وثيقة أنها عارية عند البلدية على حسب ما أوضحناه لكم في خطابنا رقم ١٣٩ وتاريخ ٣/٢/٧٦ على معاملة آل عمران في قليب ( قليصه ) والله يحفظكم .

( ص / ف ١٤٩ في ٣ / ٨ / ١٣٧٦ )

( ٢٤٩٢ - وقف قطعة أرض مجمعا للأمطار فلم تصلح )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضي محائل سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصلنا استفتاء من عمر بن هادي بن فاهمه ، ويذكر فيه أن له أخوا أوقف قطعة أرض لتكون مجمعا للأمطار لانتفاع أهل القرية بها ، وأنه عند اعداد القطعة لغرض الوقف وبعد نزول المطر وتجمعه فيها لم يمكث إلا اثني عشرة ساعة ، وبذلك تعذر قصد الواقف ، ويرغب أخو الواقف تغيير الوقف إلى ما فيه منفعة للجهة الخيرية .

ونفيدكم أنه بعد تحقق ما ذكره المستفتي فلا بأس من نقل الوقف إلى ما يشبه ما أراده الواقف كأن يبحث عن أرض صالحة لتجمع المياه فيها في مكان يمكن الانتفاع بها فيه فيشتري بثمان القطعة الموقوفة ؛ فإن تعذر ذلك صرف إلى ما أراده الموقف من توفير الماء وسقيه على نظركم . والله الموفق . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٣٦٦٩ / ١ في ١٣٨٧ / ٩ / ٢٤ )

( ٢٤٩٣ — الميضأة والمرحاض خارج المسجد )

فوله : ولا يجوز غرس شجرة ولا حفر بئر بمسجد

س : إذا كان سيكتفي به . أما إذا كان سيهمل فبعده عن المسجد هو المطلوب .

وكان معتاد في بنايات مساجد نجد القديمة إذا عينوا أرض مسجد ، قالوا محل بئر ، هذا محل المدخل . المقصود

الشاهد منه البئر فانها هامة تخرج رجله من الميضأة إلى المسجد ( تقرير )

( ٢٤٩٤ — إذا حصل من الحمامات ضرر على المسجد الغيت واكتفى بانابيب للوضوء )

من محمد بن ابراهيم إلى معالي وزير الأوقاف والحج

سلمه الله

فقد رفع لنا جماعة مسجد المريقب الواقع في وسط الرياض عن حالة مسجدهم ، وما يحصل فيه /، الزحام ، حيث أنه يقع في مكان مزدحم بالسكان ، وعند محل الحراج ، ويحتاج إلى توسعة .

فنأمل الغاء الحمامات التي تتبع المسجد ويكتفى بحجرة البزاييز للوضوء ، وذلك أن الحمامات لا تتحمل لكثرة من يرد لها ، فيحصل بذلك ضرر كثير عظيم على المسجد من كثرة الروائح ، فينبغي أن تتبع الحجرتان المسجد توسعة له ، للحاجة الماسة إلى ذلك . والسلام .

( ص / ف ٥٥٦ في ١٣ / ٤ / ١٣٨٢ )

( ٢٤٩٥ — فرش المسجد النبوي بالسجاد الايراني )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم رئيس الشعبة السياسية الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فقد أطلعنا على المذكورة الواردة من السفارة الايرانية بجدة ، المتضمنة طلب جماعة من الايرانيين السماح لهم بفرش المسجد النبوي بالسجاد الايراني الفاخر .

ونفيدكم أنه لايسوغ شرعاً السماح لمثل هؤلاء بالقيام بمثل هذا العمل النبيل ، لأنهم أناس بدعيون قد أشتهروا ببدعة الرفض الشنيعة المخالفة للدين .

فحينئذ يجابون بأن جلالة الملك المعظم حفظه الله قد تبرع بعمارة المسجد وفرشة على حسابه الخاص .

أما طلبهم تنجيز المظلة عند باب البقيع ، فلا يخفى أنهم أهل أغراض سيئة وباب البقيع يقع حوله قبور من أهل البيت الشريف ، فإذا كان طلبهم خالياً من التثبث بتلك القبور فبناء المظلة لا بأس به بشرط أن يكون على حساب حكومتنا السنية . والله يحفظكم .

( ص / م ٤٢٠ في ١٢٧٢ / ٩ / ٣ )

( ٢٤٩٦ - إقامة حوانيت تحت المساجد أو معارض وقا عليها )

من محمد بن ابراهيم إلى معالي وزير الحج والأوقاف بالنيابة الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فبالإشارة إلى خطابكم رقم وتاريخ بشأن إقامة حوانيت أو معارض أسفل المساحد لتكون وفقاً على المسجد ، لينفق عليه من ريعها باستمرار صيانتها وتعميرها وإنارتها وتأثيثها ، وطلبكم اصدار فتوى عامة في مثل هذا .

وعليكم فنشعركم أن إصدار فتوى في مثل هذا لاتأتى ، لأن كل مسجد له من الظروف وملابسات الأحوال ما ليس للمسجد الآخر ، فلا بد من فهم المفتي لتلك الأشياء أولاً حتى تصدر الفتوى على أساس صحيح .

أما أصل وضع الحوانيت تحت المسجد فقد ورد فيها نص عن الامام أحمد ، واختلف أصحابه في تفسيره ، فقال بعضهم : ان المراد إذا قصد أحد أن يوقف بيته ابتداءً ويجعل أسفله حوانيت ونحوها . وقال بعضهم . إن النص يعم وغيره مما تقتضي المصلحة . وعلى كل فلكل مسجد حكم يخصه ولايسري هذا على غيره ما لم يكن مشابهاً له من كل وجه . والله الموفق والسلام .

مفتي البلاد السعودية

( ص / ف ٤٦٣ / ١ في ١٣٨٦ / ٢ / ٦ )

( ٢٤٩٧ — فتوى في الموضوع )

من محمد بن ابراهيم إلى مع الي وزير الحج والأوقاف بالنيابة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، وبعد

فقد رفع إيلنا الأخ / محمد حسين عبدالقادر أن تحت مسجد العداس بالفلق بمكة المكرمة دكاكين ، وأن الأوقاف أجزتها على صاحب قهوة ، وأنه كان يستعملها فيما لايتفق مع كرامة المسجد وحرمته .

وقد قمنا نحو إنكار هذا وضمنان كرامة المسجد وحرمته بما يلزم ، إلا إننا نود إفادتنا عن هذه الدكاكين متى طرأت على هذا المسجد . وماهو المستند لاحتائها . فنأمل افادتنا بذلك . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

ص / ف ١١٨٨ في ٢٣ / ٥ / ١٣٨٨هـ

( ٢٤٩٨ — رفع بناء مسجد الهادي وجعل أسفله دكاكين )

من محمد بن ابراهيم إلى معالي وزير الحج والأوقاف سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فبالإشارة إلى خطابكم رقم ٤ / ٣٢٢٥ في ٢٩ / ٢ / ٨٣ حول عمارة مسجد الهادي في الطائف الذي يراد رفع بنائه وجعل أسفله دكاكين ، المرفق به صورة خطابنا رقم ٦١٣ وتاريخ ٣ / ٧ / ٨٠ الموجه إلى نائبنا في المنطقة الغربية جوابا على خطابه رقم ٨١١٨ وتاريخ ٢٠ / ٤ / ٨٠ المشفوع به استفتاء مدير أوقاف الطائف بشأن إعادة بناء المسجد المذكور ، متضمناً الأذن لهم بالبناء ، على أن لا يكون فيه ضرر على أحد .. الخ .

ونفيدكم أن العلماء قد صرحوا بجواز بناء المسجد وجعل أسفله سقاية وحوانيت إذا أراد أكثر أهله ذلك كما صرح به في " الأقتناع " ، و " المنتهى " . قال في " المنتهى وشرحه — ج ٢ ص ٥١٧ " : ويجوز رفع مسجد أراد

أكثر أهله — أي جيران المسجد — ذلك — أي رفعه — وجعل أسفله سقاية وحوانيت ينتفع بها ؛ لما فيه من المصلحة . والسلام عليكم .

( ص / ف ٧٩٨ / ١ في ٢٨ / ٤ / ١٣٨٣ )

( ٢٤٩٩ — بناء دكان في أرض عائدة لمصلحة مسجد ولاضرر عليه )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم صاحب السمو الملكي وزير الداخلية سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

جوابا لخطاب سموكم المرفق ٥٧٨ في ١٧/١/١٣٨٣ بشأن قضية محمد بن فائع قديمي ومعارضة ابراهيم أبو علام له في الدكان الذي بدأ بناءه في الأرض العائدة لمصلحة مسجد رجال ألمع .

نفيد سموكم أنه جرى الأطلاع على كامل المعاملة الخاصة بالقضية المشار إليها والمرفقة بهذا بما فيها الصك من فضيلة قاضي رجال ألمع برقم ٩٥ في ١٦/١١/١٣٨٠ المتضمن أن بناء الدكان في مصلحة المسجد لرفع ضرر السيول ، وأنه لاضرر على المسجد في بنائه ، وتقويم قيمته قدرها ثلاثمائة ريال بموافقة عقال رجال ألمع يسلمها القديمي لمصلحة المسجد ، وأن يؤخذ على القديمي تمدا بعدم العلو على البنائات الموجودة في الموقع المشار إليه ، لئلا يحصل من ذلك ضرر في المستقبل على المسجد . فظهر لنا أنما قرره القاضي ظاهرة الصحة . فلا يلتفت إلى معارضة المشار إليه . والله يحفظكم .

رئيس القضاة

( ص / ف ٧٦٧ / ١ في ٨ / ٥ / ١٣٨٣ )

( ٢٥٠٠ — هدى خلاوي وزاوية وبناء أسفلها حوانيت وأعلاها مسجد )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم رئيس الديوان العالي سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد :

فبالإشارة إلى خطابكم المؤرخ ٢٨/٤/١٣٧٢ المرفق به عريضة حسن بن محمد سعيد صدقة حول تشكيه من حامد أزهر وكيل مديرية الأوقاف بخصوص أوقاف جده بهرام أغا الشريفي ، فقد أطلعت على الوثائق التي بيده ، وعلى

الصك الصادر في القضية من رئيس المحكمة الكبرى بمكة الشيخ عبدالله بن دهيش برقم ١٥ وتاريخ ١٠ محرم ١٣٧٢ المتضمن الحكم لحسن عبدالرحمن صدقة على مديرية الأوقاف بشأن الخلاوي والزاوية التي هدمتها مديرية الأوقاف وجعلت أسفلها حوانيت وعلوها مساجد ، وعلى نقض الرئاسة للحكم المذكور ، فظهر صحة الحكم المذكور وعدم صحة نقض الرئاسة للحكم المذكور ، فظهر صحة الحكم المذكور وعدم صحة نقض الرئاسة له . أما بالنسبة إلى الخلاوي فواضح . وأما بالنسبة إلى الزاوية فحكم الحاكم صحيح بأي اعتبار ؛ لأن غاية الزاوية أن لاتكون من أوقاف آل أعما ، وأن نظارتها إلى مديرية الأوقاف ، فإن للأصحاب في هذا " طريقين " : أحدهما — طريق ابن حامد ومن تبعه وهو المنع من هذا التصرف مطلقا . الثاني طريق القاضي وأصحابه ، وهذا الطريق مشروط عند أربابه أن يرى هذا التغيير أكثر الجيران ، وهو مفقود في هذه المسألة . والسلام .

( ديوان جلالة الملك — الشؤون الداخلية برقم ٢٣٢ برقم ٢٣٢ في ١٠ / ٥ ، ١٣٧٢ )

( ٢٥٠١ — منع شركة الكهرباء من وضع خزان في مسجد العيد )

من محمد بن ابراهيم إلى معالي وزير الحج والأوقاف بالنيابة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فبالإشارة إلى كتابكم رقم ٢٢٦ وتاريخ ١٣٨٧ / ٢ / ٧ بشأن طلب شركة كهرباء الرياض إيجاد محطة رئيسية للطاقة الكهربائية بداخل سور مصلى العيد بالرياض مساحتها ٨ × ٨ متر مقابل أجرة سنوية ، وتطلبون مالدا بنا في جواز مثل هذا .

لقد تأملنا ما ذكرتم ، ولم نجد من النصوص الشرعية ما يسوغ مثل هذا الاجراء ؛ لأن المساجد بنيت محلا للعبادات ، وليست محلا للارتفاق بالأموال الدنيوية ، أو للاستغلال .

مع أننا نقدر ظروف الشركة لو كانت الفتوى تجوز في مثل هذا ، ولكن هذه أمور شرعية يتعين الرجوع فيها إلى مانص عليه العلماء .

وعليه فيمكن الشركة أن تبحث عن محل غير المسج تضع فيه خزائنها أما ما أشار إليه مدير الأوقاف من وجود حالة مماثلة لمثل هذا في المنطقة الشرقية فقد علمنا أن الحالة هنالك لاتشبه هذه من كل وجه ، لأنها وضعت هنالك في رحبة

المسجد وخارج سورته ورحبة المسجد تابعة له في أصل الملكية ، وليست كالمسجد في جميع أحكامه ، ولو فرضنا أنها وضعت داخل سور المسجد ، فإننا لا نرى جواز مثل هذا . والله الموفق والسلام .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٢٤١٧ / ١ في ٢ / ٤ / ١٣٨٧ )

( ٢٥٠٢ \_ يصرف فاضل الماء إلى أرض الوقف )

يصرف ماء مبرد ( المكينة ) في الأرض التابعة للوقف ، وكذا فضلات الماء فيما لو عاد الوقف إلى حالته الأولى .

( وأنتهى المقصود من فتوى مطولة في وقف في حوطة بني تميم ص . ق ١٧٩ في ٥ / ٥ / ٧٨ )

( باب الهبة والعطية )

( ٢٥٠٣ \_ هبة أهل البلد أرضاً بيضاء لاتصلح )

من محمد بن ابراهيم إلى سعادة وكيل وزير المالية والاقتصاد الوطني سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

أطلعنا على كتابكم رقم ٧٤٤٤ / ٤ / ٢ وتاريخ ١٢ / ٧ / ١٣٨١ كما اطلعنا على الصك المرفق به الوارد إليكم من وزارة المعارف .

ونفيدكم أن الصك المذكور ليس صكاً شرعياً ، وإجراء القاضي في غير محله ، لعدم بنائها على أساس شرعي ، ولعدم ثبوت ملكية الواهبين لتلك الأرض . والسلام عليكم .

( ص / ف ١٢٤٣ في ٢٠ / ٩ / ١٣٨١ )

( ٢٥٠٤ - أعطاء اثنان وسكت ثلاثة ، ثم قالوا لم نعطكها إلا توسعة )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضي الخرمة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصلنا خطابكم رقم ١٦٧ وتاريخ ٧/٤/١٣٨٢ بصدد قضية الحجره التي بين عبدالرحمن المؤذن وعبدالرحمن وبجيت الصائغ ، وذكرتم أن معظم الاستشكال أن تصرف المؤذن في الحجره كان بحضور جميع الورثه ولم يحصل منهم له أي معارضة أو استنكار . إلى آخر ما ذكرت ، وتساءل هل يحكم له عليهم بسكوتهم حيث علموا ورأوه يتصرف .

ونفيدكم أنه بالرجوع إلى خطابكم السابق رقم ٤٨٥ في ١٦/١٢/١٣٨١ وجدنا فيه قولكم عبدالرحمن وبجيت الصائغ أعطوا عبدالرحمن المؤذن هذه الحجره وأذنو له في التصرف فيها .

وقولكم : وبقية الورثه حاضرون ويعلمون ذلك ولم يمنعه ، وقد عارضوه في الوقف الحاضر بقولهم له : ننا لم نعطك إلا للتوسع . ومعنى هذا أن أصل العطية من عبدالرحمن وبجيت الصائغ ، وأن بقية الورثه بعد ذلك وافقوا على هذه العطية .

وإذا كان كذلك فالعطية نافذة للعمل المستمر والتصرف المطلق بحضور الجميع وسكوتهم عن المعارضة . ينبغي أن يؤخذ من المؤذن اليمين على أن العطية من الورثه تمليك لا توسعه . وبالله التوفيق . والسلام .

( ص / ف ٤٩٦ في ١٣/٣/١٣٨٣ )

( ٢٥٠٥ — من لم يولد إلا بعد صدور الهبة فليس له شيء )

سلمه الله

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضي الحلوة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصلنا خطابكم وفهمنا ماتضمنه من طلب الارشاد عما وقع لديكم من المسألتين التي حصل عندكم فيهما توقف .

" الأولى " : مسألة المرأة التي وعبت لذرية ابنتها نوره الذكور والاناث ارضا تسمى البديعة السفلى ، وكان صدور الهبة المذكورة من نحو خمسين سنة وزيادة ، وأن من ذرية البنت من لم يولد إلا بعد صدور الهبة ، وأنهم لما أرادوا قسم الأرض الموهوبة جعلوها بين ذرية البنت نورة الذين ماتوا والباقيين وأدخلوا معهم من لم يولد إلا بعد صدور الهبة ، ما عدا منيرة بنت نورة فلم يدخلوها في الهبة ؛ لأن لديهم شهادة بينة تفيد أن الواهبة قد اعطت منيرة عشرين



ريالاً قالت هذه فرقتها من البديعة ، وأن في شهادة أحد الشاهدين مايفيد عدم التصريح .ممثل ماجاء في شهادة الشاهد الآخر .

" المسألة الثانية " الأرض الموقوفة التي بها تناقل بالبيع من رجل لآخر ، وبجانها أرض موقوفة سبق أن أخذها البائع الأول بخمسة أربل تدفع كل عام ، ثم أن المشتري الأخير حاول أن يتزل منزلة البائعين السابقين في قضبان ، ثم أن المشتري الأخير حاول أن يتزل منزلة البائعين السابقين في قضبان الأرض الموقوفة ، وأن عصابة الواقف يطالبون برفع يده عن الأرض المذكورة .... الخ .

" وجوابا على المسألة الأولى " : نقول : مازال أن المدعين بإخراج منيرة من الأرض الموقوفة يدعون بأن منيرة سبق أن أعطيت مبلغاً عوضاً عن حقها من الأرض وليس لديهم على ذلك إلا شاهد يشهد بطبق دعواهم ، فإن عليهم اليمين مع شاهدهم ويقضي لهم . أما من لم يولد إلا بعد صدور الهبة فليس له شيء في الأرض الموهوبة ، لأن الهبة صدرت من الواهبة في حق من هو موجود وقت صدور الهبة.

" أما المسألة الثانية " : فالذي يظهر أن المسألة راجعة إلى العصابة أن شأوا أن يدفعا له الأرض بالأجرة المعلومة كسابقية وإلا فلا يلزمهم ذلك ، ولهم حق المطالبة برفع يد المذكور عن الأرض . هذا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

( ص / ف ١٢ / في ١٥ / ٢ / ١٣٨٥ )

( ٢٥٠٦ - ماشك في دخوله في الهبة )

سلمه الله

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضي الأفلاج

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصلنا كتابك رقم ٧٩ وتاريخ ٢٢ / ١ / ٨١ وفهمنا ماتضمنه من استرشادك عما أشكل عليك في الهبة إذا كان فيها إجمال .

ونفيدك أن ماشك في دخوله في الهبة من عدمه يبقى على أصل الملك السابق ولاتناوله الهبة إلا أن يقيم الموهوب بينة على دخول المشكوك فيه ضمن الهبة فإن عجز فعلى المدعى عليه اليمين بنفي دعوى المدعى دخول وذلك ضمن الهبة وبالله التوفيق .. والسلام عليكم

( ص / ف ٣٣٧ في ١٨ / ٣ / ١٣٨١ )

( ٢٥٠٧ — هبة اللبى فى الضرع )

هبة اللبى فى الضرع ، ومثله الصوف على الظهر . عند الأصحاب لا يصح ؛ لأنه يختلف . والقول الآخر وفيه قوة صحة هبة اللبى فى الضرع والصوف على الظهر ، وهو قياس قول الشيخ وابن القيم ؛ لأنه ليس معارضة حتى يصل غرر أو ضرر .

( تقرير )

( ٢٥٠٨ — العمري )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم عمر أحمد باحارث سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى الاطلاع على استفتائك الموجه إلينا بخصوص ما ذكرته عن والدك أنه أعتق رقيقه مبروكاً وسعيداً ، وأنه وهبهما بيتاً وأربع قطع أراضي زراعية وغيرها بينهما بموجب وصيته ، وذكر من شروط هبته أنه إذا مات أحد المعاتيق فيرجع كامل البيت وما يتبعه للمعتوق الآخر ، فإذا مات المعتوق الآخر رجع المال الموهوب البيت وما يتبعه لورثة الواهب . ويذكر أن أحد المعتوقين وهو مبارك توفي فأخذ المال سعيد ، ثم توفي عن زوجة فقط . وتسأل هل المال رجع إلى جمعي ورثة المواهب أو إلى الذكور من ورثته . إلى آخر ما ذكرت .

ونفيدك أن مسألة والدكم مع عتيقه هي العمري التي كانت شائعة في الجاهلية ، وذلك أن الرجل يعطي الرجل الدار ويقول أعمرتك إياها أي أبحثها لك مدة عمرك ، وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " العمري لمن وهبت له " ولمسلم من حديث جابر بن عبد الله : " أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فإنه من أعمار عمري فهي للذي أعمارها حيا وميتاً ولعقبه " وبهذا يظهر حكمها من أن الهبة إذا كانت على صفتها صحيحة ، وأن الشرط بتقيدها إلى وقت الوفاة ونحوه لاغ ، قال في " المقنع " على كلامه في الهبة : ولا يصح توقيتها كقوله : وهبتك هذا سنة في العمري ، وهو أن يقول أعمرتك هذه الدار أو أرقبتكما أو جعلتها لك عمرك أو حياتك ، فإنه يصح ، وتكون للمعمر ولورثته من بعده . أه

وعليه فإذا كان الواهب قد وهب الدار وماتبعتها للمعتقين مناصفة فإن كل واحد منهما يملك حصته منها ملكاً تاماً يتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكهم ، وهي لورثته بعده . وليس للواهب ولا لورثته أي سبيل على الهبة المذكورة . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

( ص / ١٩٠ / ١ في ١/٢٤ / ١٣٨٤هـ )

( ٢٥٠٩ - الواجب على الأب إذا قسم عقاراً أو أملاكاً بين أولاده )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم سعيد بن حسين الأحمري سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي تستفتي به عن رجل قسم عقاراً وأملاكاً بين أولاده وبعضهم غائب والقسمة غير متساوية إلى آخر ما ذكر .

والجواب : الواجب على الأب العدل بين أولاده ، وإذا قسم بينهم شيئاً فيكون بحسب ميراثهم للذكر مثل حظ الأنثيين . وألا يفضل أحداً منهم إلا لمسوغ شرعي : كأن يكون عاجزاً عن التكسب ، أو متفرغاً لطلب العلم ، أو غير ذلك . وعلى الأب إن كان فضل أحداً منهم بغير مسوغ شرعي أن يسوي بينهم : إما برجوع في الزيادة التي خصص بها البعض ، أو زيادة المنقوصين حتى يساويهم بالمتفضلين . وإن كان في المسألة خصومة فمردها إلى المحكمة الشرعية . والله الموفق والسلام .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٣٥٦٤ / ١ في ١١/٢٦ / ١٣٨٦ )

( ٢٥١٠ - دخل على الأب مال من أحد أولاده ، ويريد أن يعطيه من عقاره )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم مطلق بن شافي سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فقد وصل إلينا كتابك الذي رشحت فيه حالتك مع ولدك الكبير الذي ذكرت أنه دخل عليك منه مصالح كثيرة من رواتبه وغيرها ، ولم يدخل عليك من بقية أولادك مثل مادخل عليك منه ، مع أنه صاحب عائلة . وقصدك تعطيه من عقارك مقابل مادخل عليك منه ، وتستفتي عن حكم ذلك ؟

والجواب : الحمد لله إذا كان أبنك مستقل بماله ومتحد به ، وكان يدفع لك مذكرته على طريق البر والاحسان بطيب نفس منه ، غير ناو معارضة منك ولارجوعاً عليك بشيء ، فهذا قد ملكته وصار من ضمن أموالك ، فليس لك أن تخصه بشيء من دون إخوته ؛ لأن الله أوجب العدل بين الأولاد ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : " اتقوا الله واعدلووا بين أولادكم " (١) . ونص الفقهاء أنه يجب التعديل في عطية الأولاد حسب ميراثهم للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كان ابنك لامال له وإنما هو يعطيك جميع مايملكه بناء على أنه ستجمعه له أو أنك ستعارضه عنه بمعنى أنك لست تاركة بدون مال وأنت قد استدخلت أمواله ففي مثل هذه الحالة الظاهرة أنه يجوز أن تعطية بمقدار مادخل عليك منه بدون محاباه ولاقصد تفضيله على أحد من إخوانه ، وهذا شيء متعلق بدمتك ، وراجع إلى ماتعلمه من نفسك . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

مفتي البلاد السعودية

( ص / ف ١١٩٧ / ١ في ٥ / ٦ / ١٣٨٥ )

( ٢٥١١ - إذا فضل بعض أولاده لمسوغ شرعي )

ثم نعلم أنه إن كان إعطاء لمسوغ شرعي كأن يكون فقيراً وإخوته أغنياء ، أو لديه مميز من رغبة في العلم ، لايقصد محاباة ، وإنما هو مراعاة المميزات ، فهذا يسوغ . ومن فوائده أنه لعل بقية إخوته يطلبون العلم لأجل أن يكونوا مثله ( تقرير )

( ٢٥١٢ - وتقدم لنا أنه إذا أعطاء لأجل محبته إياه فهذا لايسوغ )

(١) متفق عليه من حديث النعمان بن بشير .

أما إذا فضل بعضاً : لفضيلته ودينه ، أو علمه ، أو فقره ، أو لكونه ذا عيال ، أو مقابلة مايفعله مع والده . فمثل هذه الأمور مسوغات . أما للشهوة فهذا ممنوع . ( تقرير )

( ٢٥١٣ - وقول النبي صلى الله عليه وسلم : " أشهد على هذا غيري " <sup>(١)</sup> )

( ٢٥١٣ - وقوله النبي صلى الله عليه وسلم : " أشهد على هذا غيري " )

استدلوا به على الجواز ؛ ولكن الصحيح أن معناه الرعيد . ( تقرير )

( ٢٥١٤ - س : \_ إذا شاوور إخوته في الحياة ؟ )

ج : - يجوز أستأذن إخوته في وصيته فليس مثل الأول ؛ لان الوصية لا تكون إلا بعد الموت . ( تقرير )

( ٢٥١٥ - إذا أعطى ابنه أجره مقابل عمله في نخله ، وزوج أبناءه إلا واحداً أوصى له... الخ )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم الشيخ سعد بن محمد بن اسحق بن عتيق قاضي الحلوه سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصلني كتابك الذي تستفتي به عن أربع مسائل واقعة لديكم ، وقد تأملناها ، وكتبنا جوابها كما يلي :

أما " المسألة الأولى " : وهي ماذكرتم عن الرجل الذي أراد أن يجعل لابنه أجره مقابل عمله بنخله ؛ لتلا يفر ابنه من عنده كما فر إخوانه من قبله ، فيحتاج الأب حينئذ إلى أولاد الناس يعملون بحرثه بأجرة أكثر من أجره ابنه ؟

الجواب : الحمد لله وحده . إذا كان الحال كما ذكرتم فلا أرى بذلك بأساً ؛ وليس هذا من باب التخصيص ؛

بل هو إجارة على ظاهرها .

وأما " المسألة الثانية " : وهي ماذكرتم عن الرجل الذي زوج أبناءه إلا واحداً ، وأوصى له في مرضه بأن يزوج من تركته أو يعطي منها خمسة آلاف يتزوج بها تعديلاً بينه وبين إخوانه .

فالجواب : إن كان الابن قد بلغ سن الزواج قبل وفاة أبيه ، فإن تزويجه استفسارنا بخصوص استرشادك عما ذكرته من أن رجلاً له ثلاثة بنين وبنتان ، وكان لأكبر اولاده ولد سماه بجده ، فنحله جده أحسن ماكان يملك من أراضيه الزراعية ، وطلب منكم الجد إثبات هذه النحلة شرعاً ، وتذكرون أنكم استدعيتكم الجد وطلبتكم منه

(١) أخرجه الستة .

الافادة عن أسباب تحلته حفيده هذه النحلة ، فذكر أن ابنه ابا الحفيد كان السبب في استخلاصها من أخصام  
اعتدوا عليها ، كما أن لتسميته باسمه تقديراً له في نفسه ، لهذا كانت منه هذه النحلة .  
وحيث كان هذا السبب فلا يظهر لنا بأس في صحة هذه الهبة ، وفي جواز إثباتكم إياها وبالله التوفيق .. و  
السلام .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ١٩٦٩ / ١ في ١٩ / ٧ / ١٣٨٦ )

( ٢٥١٨ - إذا أقرض أحد أولاده )

سلمه الله

محمد بن ابراهيم إلى المكرم عبدالله بن صالح  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

بالإشارة إلى كتابك الذي تسأل فيه عن " مسألة " وهي : رجل له أولاد عدة ، وكانت له دار صغيرة ضيقة ،  
فأراد أن يشتري داراً أكبر منها بمبلغ أربعين ألف ريال ، وعرض على ابنه الأكبر يقرضه نصف ثمن هذه الدار  
لكي يكون له نصفها ملكاً خاصاً دون غيره من الأولاد ، رغبة منه في بقاء ابنه هذا في جواره لنقصه في بعض  
أموره ، علماً بأنه لم يعط بقية الأولاد شيئاً في مقابل ذلك ، مع أن فيهم المحتاج والقاصر ، فهل يجوز ذلك ؟  
والجواب : سؤالك يشتمل على " مسألتين " :

" الأولى " : إقراضك لهذا الشخص في مقابل نفعه لك .

" الثانية " : كونك فضلت أحد أولادك على البقية .

أما " الأول " : فالأصل في مشروعية القرض أنه عقد إرفاق وقربة ، فإذا شرط فيه الزيادة أخرجته عن أصله ؛  
لأنه والحال هذه إنما أقرضه لأجل الزيادة لا لإرفاق ولاقربة ، وهذه الصورة التي سألت عنها من باب القرض  
الممنوع ؛ لأن القرض مقصود بالقصد الثاني ، والمقصود بالقصد الأول هو بر ولدك لك ، ويجوز تبعاً ما لا يجوز  
استقلالاً . وبناء على ذلك لا يظهر لنا مانع منه .

وأما " الثانية " : فجائزة بشرط أن من عمل مثل عمله معك من أولاده تقرضه مثله ؛ لعموم قوله صلى الله  
عليه وسلم " اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم " والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٣٦٠٤ / ١ في ١١/١٧ / ١٣٨٨ )

( ٢٥١٩ — الوصية لابن الابن يشترط فيها )

حضرة صاحب السماحة والمكرمة ، مفتي الديار العربية السعودية الأكبر ، الشيخ الجليل محمد بن ابراهيم

الافخم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

أسأل الله أن يسبغ علينا وعليكم نعمة الاسلام ، لا خافي سماحتكم أن لي سبعة أولاد وبنتان وزوجتان ، ولدي مال ، وواحد من أبنائي له ابن ، الابن المذكور متزوج ، وله أولاد ، وفي خدمتي الآن ، وكتبت وصية وهذا نصها : أقول وإنما محمد راجح الرويثي وأنا بحال الصحة وعدم الموانع الشرعية : بأني أعلم أن الدنيا فانية ، والآخرة باقية ، وأن ليس للإنسان إلا ماسعى ، وأن سعيه سوف يرى ، ثم يجزاه الجزاء الأوفى . فقد أوصيت وتصدقت على ابني عطية بن سالم بن محمد راجح بأن يرث مع أولادي كواحد منهم سواء بسواء ، حيث يصبح عطية المذكور يستحق حصة ذكر منهم إرثاً شرعياً ، على أن يكون هذا الارث من أصل الثلث الذي له حق التصرف فيه بعد وفاتي ، أوصيت له بذلك ، وتصدقت عليه به ، وأشهدت على نفسي بمقتضاه ، والله خير الشاهدين . انتهى نص الوصية .

لذلك فإني منتظر فتوى من سماحتكم عما إذا كانت هذه الوصية شرعاً ، وإني منتظر تنازل سماحتكم بإجابتي

على ذلك . ورعاكم خادماً للعلم وأهله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

المخلص لكم

محمد راجح الرويثي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي ذكرت به حالتك أنت وابنك مرشود الذي كان يكتسب من معاشاته ومن غيرها ، وأنت تكتسب ، واشتريتما حوشاً ، وأنت رغبة منك في براءة ذمتك أحببت أن تعقد شراكة بينكما يكون لك النصف وله النصف من كل ماتملكانه... الخ .

والجواب : الحمد لله . إذا كان الحال كما ذكرت ، وأنت لم تقصد ميرته دون إخوانه ، ولماحباته بشيء فلا أرى بأساً بعقد الشراكة بينكما . والله الموفق والسلام عليكم .

( ص / ف ٣٤٥ / ١ في ١٠ / ٢ / ١٣٨٥ )

( ٢٥٢٢ \_ إذا مات ولم يعدل فينبغي للمفضل )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة الأخوان المكرمين محمد وعلي و ابراهيم العبد الله العقيل سلمهم الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابكم المؤرخ ١٣٨٣ / ٣ / ١٨ المتضمن الاستفتاء عن هبة والدتكم أم السعد لاختيكم ناصر نصيبها من ميراث والدكم عبدالله العلي العقيل ، ثم لما مات ناصر وهبت والدتكم ميراثها منه لشقيقتكم فاطمة ، ثم توفيت والدتكم في الأخير وجئتم مسترشدين ومستفتين .. الخ .

والجواب : الحمد لله لاشك أن والدتكم يجب عليها العدل بين أولادها ، فلا يحل لها أن تخص أحداً منهم هبة أو غيرها بدون مسوغ شرعي ، فإن فعلت ذلك أثمت ، وعليها التعديل بينهم حال حياتها إما بالرجوع بالهبة أو بإعطائكم كما أعطت أختكم ، ومادامت قد توفيت قبل التعديل فقد ثبتت الهبة لأختكم ، فلا يشاركها فيها أحد منكم . هذا المفتي به ، وهو المشهور من المذهب . لكن لو سمحت أختكم بطيب نفس منها وأوردت أن تتورع وتبرئ ذمة أمها وتجعل هذه الهبة بينكم كميراث للجميع فهذا أولى ؛ بل هو الذي ينبغي لها لبراءة الذمة ، وطيب الخواطر ، وإن لم تطب نفسها فليس لكم عليها حق . والسلام .

( ص / ف ٦٤٢ / ١ في ٢٩ / ٣ / ١٣٨٣ )

( ٢٥٢٣ - الجمع بين حديث النعمان وتحل أبي بكر لعائشة )

" المسألة الثانية عشرة " : ما لجمع بين حديث النعمان بين بشير " اتقوا الله واعدلوا " وحديث عائشة : أن أباهما نحلها جذاذ عشرين وسقاً .. الخ .



والجواب : لا يعارض قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول أبي بكر ولا قول غيره ويحتمل أن أبابكر — رضي الله عنه خصها لحاجتها وعجزها عن الكسب والسبب ، مع اختصاصها بفضلها ، وكونها أم المؤمنين ، وغير ذلك من فضائلها .

ويحتمل أن يكون نحلها ونحل غيرها من ولده ، أو نحلها وهو يريد أن ينحل غيرها فأدركه الموت قبل ذلك . ويتعين حمل حديثه على أحد هذه الرجوه ؛ لأن جملة على مثل محل التزاع منهي عنه ، وأقل أحواله الكراهة ، والظاهر من حال أبي بكر رضي الله عنه اجتناب المكروهات . هذا معنى ما في " الشرح الكبير " والله أعلم .

( من أسئلة فضيلة الشيخ عبدالله بن دهيش لسماحته )

( شروط أخذ الوالد من مال ولده )

( ٢٥٢٤ — فتوى في الموضوع )

سئل الشيخ محمد بن ابراهيم بن عبداللطيف : ما قولكم دام فضلكم وفقكم الله للصواب : إذا كان زيد أبا لعمر وأخذ زيد قسماً من مال عمر وهل يحل له ذلك ، وإذا طلب عمرو وأولاده بعده استرجاع ما أخذ زيد . فهل لهم ذلك ؟ أفتونا مأجورين .

فأجاب : الحمد لله . يجوز للوالد أن يأخذ من مال ولده ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : " أنت ومالك لأبيك " <sup>(١)</sup> وقوله : " إن أطيّب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم " <sup>(٢)</sup> ويشترط للأخذ من ماله " ستة شروط " : أحدها : أن يأخذ ما لا يضر الولد ولا يحتاجه . ( الثاني ) : أن لا يعطيه لولد آخر .

( الثالث ) : أن لا يكون في مرض موت أحدهما ( الرابع ) : أن لا يكون الأب كافراً والابن مسلماً ( الخامس ) : أن يكون عيناً موجودة ( السادس ) : تملكه ما يأخذه من مال الولد بقبض مع قوله أونية . هذا معنى كلام فقهاءنا رحمهم الله ، وعليه الفتوى . ومنه يعلم أنه ليس للولد استرجاع ما أخذه الأب بهذه الشروط الستة المذكورة . وأما مع فقدها أو فقد بعضها فللولد استرجاعه لعدم ثبوت ملك الأب عليه . هذا إن كان عيناً موجودة ، وإن لم يكن كذلك ثبت المثل في ذمة الأب إن كان مثلياً ، والقيمة إن كان متقوماً . و حكم أولاد عمرو حكم أبيهم إن استمر عدم ثبوت ملك زيد لذلك إلى وفاة عمرو ؛ لأنه حينئذ يكون من جملة مخلفات عمرو .

(١) أخرجه الخمسة وصححه الترمذي .

(٢) أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه عن عائشة .

( ملحقه بالدرر جلد ٢ ٢٨٤ الطبعة الأولى )

( فصل في تصرفات المريض بعطية أو نحوها )

( ٢٥٢٥ — إذا أوقف في مرض موته المخوف لم ينفذ إلا الثلث )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرمة مريم بنت أحمد رشيد ثواب . سلمها الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى الاطلاع على الاستفتاء الموجه إلينا منك بخصوص ذكرك أن رجلاً أوقف له داراً يملكها على إخوانه وأولاد إخوانه ، وله ذرية ابن وثلاث بنات ، علماً أنه أوقف وقفه هذا وهو مريض مرض الموت ، وتسالون هل ينفذ الوقف مع ما فيه من حرمان الذرية منه ؟

الجواب : الحمد لله . إذا كان توقيفه وقفه هذا في مرض مخوف فلا ينفذ من وقفه إلا مقدار الثلث . أما أن كان غير مخوف فينفذ وقفه . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف / ٥٤١ / ١ في ٣/٣ / ١٣٨٥ )

( ٢٥٢٦ — قبول قول الطبيب الفاسق بشروط )

قوله : — وما قال طبيبان مسلمان إنه مخوف .

فعلى ما عند الأصحاب هنا لا بد من اثنين مسلمين ، فإن كانا كافرين فلا ولاكرامة . وأن كانا مسلمين فاجرين بارتكاب محظوراً أو ترك مأمور فلا يقبل قولهما إنه مخوف .

ثم عند الضرورة حيث كان أكثر من يتولى هذا عنده الفسق كثير منهم أو أكثرهم هكذا إلا ما شاء الله ساقطة عدالتهم ، لكن الضرورة وعدم تمام الشروط ، هذا إذا انضم إلى ذلك بعض القرائن العديدة من أن يكون صادراً في الأمور الأخر ، وقوة الخبرة ، ولا يوجد أحد ، وانضم إلى ذلك أن المريض يجد من نفسه ما يشهد لقول الواحد أو الاثنين من الأطباء ، فإن الضرورة لها أحكام . وإلا فمتى وجد مسلمان عدلان فكما تقدم فترتب عليه هذه الأحكام ، وكذلك الفطر والصيام .

( تقرير )<sup>(١)</sup>

(١) وتقدم حكم قول الطبيب في ( كتاب الصيام ) بأبسط من هذا .

( ٢٥٢٧ - تنازل المصاب قبل وفاته عن والديه )

سؤال : ماقولكم وفقكم الله في رجل كان راكباً في سيارة فاصدمت مع سيارة أخرى فحدث عن ذلك إصابات لبعض الركاب ، وفي جملتهم هذا الرجل المستول عنه ، وكان من أشدهم إصابة حتى مات بسبب إصابته في زمن قريب ، وحل قبل موته من تلزمه دينه من الدية ، فهل تسقط الدية بتحليله ، ام لا ؟ افتونا عفى الله عنكم .  
الجواب : الحمد لله . لايسقط إلا الثلث فقط ؛ لأن هذا الابراء المذكور عند أهل العلم بمثلة الوصية . قاله مملية الفقير إلى عفو الله محمد بن ابراهيم ابن عبداللطيف ، وكتبه من إملائه عبدالله بن ابراهيم الصانع ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

( الختم )

( ص / م في ٢٨ / ٦ / ١٣٧٥ )

( ٢٥٢٨ - الوقف لاينفذ إلا في الثلث إذا صدرت الوصية في مرض الموت المخوف )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم جميل بن يوسف باقى  
المخترم  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..وبعد

فقد وصل إلينا كتابك الذي تستفتي به عن وصية والدك الذي أوصى وهو مريض بداء السرطان بأن دوره الثلاثة وقف بعد مماته على ذريته الذكور والاناث ولأولادهم من بعدهم لأبناء الظهور دون أبناء البطون .  
وتسأل هل تنفذ الوقفية في جميع الدور ، أم في الثلث ؟ الخ .

والجواب : إذا كان الأمر كما ذكرت فالظاهر أنه لاينفذ إلا في الثلث ، إلا إن اجازة الورثة . فإن كان في المسألة خصومة فمرجعها المحكمة .. والسلام .

مفتي البلاد السعودية

( ص / ف ٢٢٢ / ١ في ٧ / ٥ / ١٣٨٥ )

( ٢٥٢٩ - أعتق عبيده كلهم في مرضه وهو لايملك سواهم )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم عبدالله بن باقى  
سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصلنا استفتاؤك ، وفهمنا ماتضمنه من أن والدك شيخ كبير كيف البصر مصاب بالشلل ، ولا يمكن من المال إلا ستة أعبد أعتقهم جميعاً . إلى آخر ما ذكرت . وتساءل عن تصرف والدك في عتقه المماليك الستة ؟ والجواب : الحمد لله . إذا كان الأمر كما ذكرت فلا ينفذ من تصرف والدك بالعتق إلا مقدار ثلاثة ؛ لأنه يعتبر في حكم المريض ، ولا ينفذ من عطايا المريض مرضاً مخوفاً إلا الثلث فما دون ، فيجزأ الأرقاء إلى ثلاثة أجزاء ، كل اثنين جزء ، ثم يقرع بينهم ، ويكون ذلك على نظر الحاكم الشرعي في طرفكم ، والجزء الذي تخرجه القرعة يعتق كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في الستة الأعبد الذين أعتقهم أحد الصحابة . والله أعلم ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم . والسلام عليكم .

( ص / ف ٥٦ في ١٧ / ١ / ١٣٨٢ )

( ٢٥٣٠ - لا يلزم الناذرة المتوفاة إلا مقدار ثلث ماتملك )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم محمد بن نفعان سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فقد وصل إلى كتابكم المتضمن السؤال عن المرأة التي نذرت إن شفي مريضها أن تذبح شاة ، وتسكو عشرة مساكين من نوع معين من الكسوة تساوي كسوة كل واحد من العشرة عشرين ريالاً ، وتوفيت تلك المرأة الناذرة ولم تقض إلا الشاة ، وضافت التركة عن كسوة العشرة ، لأن التركة مائة وستين ريالاً ، فهل يجب على الورثة إكمالها ، أم لا ؟

والجواب : الحمد لله . لا يجب على الورثة إكمالها ، ولا يلزمها في أصل النذر جميع مانذرتة إلا أن يكون مقدار ثلث ماتملك أو أقل حين عقدها النذر . وإن كان أكثر من ثلث ماتملك حين النذر لم يلزمها إلا مقدار ثلث ماتملك ، ولا كفارة عليها ، لحديث كعب بن مالك حين نزلت تويته . والله يحفظكم .

( ص / ف ٤٣٧ في ١٤ / ٦ / ١٣٧٦ )

( ٢٥٣١ - لغز )

هنا مريض مخوف الموت لــــس له سوى عبيد يساوي قدر خمسينا<sup>(١)</sup>

فاعتق<sup>(٢)</sup> العبد قبل الموت والكتسب ال عبيد قبل موت السيد سبعينا

(١) أي خمسين .

(٢) المريض .

فنازع العبد وراث لسيـــــدة من بعد أن مات في السبعين افتونا  
هل هي له ، أو لهم ، أو بينهم ، فاذا ما لوجه في القسم إن كنتم مجيينا

( كتاب الوصايا )

( ٢٥٣٢س — إذا كتب الوصية بخطه أو ختمها بختمه أو توقيعه ؟ )

ج : إذا كتب وصيته بقلمه وتحقق أنه قلمه كفى ولو لم يشهد ، بل الخط أبلغ من الختم ؛ لأن الختم قد يزور عليه ، وإن كان قد يوجد من يزور على الخط .

المقصود أنه أبلغ ، الخط كأنه حلية من حلاه ، شبه من أشباهه ؛ ولهذا لا يبحث العلماء إلا في مسألة الخط .  
ولم يذكروا هنا الختم .

الظاهر أن الختم يمكن فيه التغيير والتصوير عليه . أما الخط فلايختلف أبدا ؛ فإنه وإن بالغ مابالغ أن يصوره على خط فلان فلايد أن يوجد فرق . وهنا أناس فنيون يعرفون التغيير وإن قل ؛ لما فيهم من زيادة الفهم والممارسة . ومن دليل العمل بالختم قوله " التي عليها خاتمة " <sup>(١)</sup> ثم دليل آخر وهو ما نقش في خاتم النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيها أنه كان يختم كتب دعوته إلى الروم وغيرهم .  
بقي الامضاء . وهو غريب ، وعجيب ، كيف يكتفي به .

(١) قول ابن مسعود : من أراد أن ينظر إلى وصية محمد صلى الله عليه وسلم التي عليها خاتمة فاليقرأ قوله تعالى : ( قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ) الآيات .

الامضاء شرعاً لا يكتفي به <sup>(٢)</sup> فإنه وإن اختلف فهو شيء لا ينضبط ، ولا يعاون فيه صفة خاصة .  
وأيضاً قد تتابه الامضاءات ، وذلك أن الذي يمضي لا يبالي ، ولا هناك قواعد يلاحظها ما أمكن . والختم  
العمل على اعتباره إذا تحقق أنه ختمه ، وانضم إلى ذلك القرائن المبعدة عن الشبهة ، فإذا حفت القرائن وانتفت  
قرائن العكس فيعمل بالختم . ( تقرير )

( ٢٥٣٣ - إقرار الورثة بخطه )

قوله : أو إقرار ورثته .

وإذا أقروا كلهم فهذا كافي إذا كانوا جائزي التصرف فيكون حجة عليهم . فإن أقر بعضهم دون بعض ثبت في  
حق جائز التصرف مطلقاً . وإن كانوا اثنين عدول صار إقراراً في حقهم وشهوداً على أنه خط أبيهم ، فيثبت في  
حقهم بالاقرار ، وفي حق بقية الورثة بالشهادة . ( تقرير )

( ٢٥٣٤ - استحباب كتابة الوصية ، ووجوبها أحياناً )

قوله : ويستحب أن يكتب بوصيته ويشهد عليها

الاستحباب مطلقاً . وفي شيء وجوب ، إذا كان له وعليه وليس مضبوطاً في دفاتر تكفي في بيان ماعليه فلا بد  
من وصية ؛ لأن الخروج من الحقوق متعين ، والوسائل لها حكم الغايات ، فما كان وسيلة إلى المتعين فهو متعين .  
وإذا كان أشياء ماضبط أسانيداً ينبغي أن يذكر في وصيته فيحفظ ماله ولا يهمله ، فينبغي أن يقال بالوجوب  
حتى في الأشياء التي له . أما التي عليه فالوجوب ظاهر .

( تقرير )

( ٢٥٣٥ - ما يذكر في صدر الوصية )

ثم يندب أن يذكر في صدر وصيته ما هو معروف في الوصايا : هذا ما أوصى به فلان بن فلان بأنه يشهد أن لا  
إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وأن عيسى عبدالله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه ، وأن الجنة حق  
والنار حق ، ثم يذكر ما ينصص عليه .

وجاء أظنه عن أنس أنهم كانوا يكتبون في صدور وصاياهم ذكر الشهادتين وما يتبعها .

(٢) وحده ، ولذلك يضاف إليه في المحاكم كتابة الاسم تحته بخط المقر .

ثم مما يندب أن يوصي أهله وعياله بأن يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين .

( تقرير )

( ٢٥٣٦ - متى يوصي المحكوم عليه بالقصاص )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

نشير إلى خطابكم رقم ٤٣٢ / س في ١٣/٩ / ١٣٨٨ ومشفوعة أوراق المخابرة الدائرة حول مطالبة مدير شرطة أبها بحضور كاتب العدل هنالك إلى إدارة السجون حينما يراد إنفاذ حكم شرعي بالقصاص في شخص ما ، وذلك قبل إخراجها بساعة أو ساعتين ليأخذ كاتب العدل وصية المحكوم عليه بالقصاص : الخ . نظراً للصعوبة التي تلاقىها هيئة التنفيذ ، وما ارتآه كاتب العدل في ذلك بخطابه المرفق بالأوراق رقم ٤٢ في ١/٢٣ / ١٣٨٨ من أن أخذ وصية المحكوم عليه بالقصاص قبل استيفائه بساعة أو ساعتين قد يحدث له أشياء يكون بها فاقداً لبعض الشعور ، وإنما يحضر إلى كتابة العدل قبل التنفيذ بثلاثة أو أربعة أيام دون أن يحدد له الزمن ، ثم يقوم كاتب العدل باقناعه بالوصية ، ويجري لازمها بعد ذلك... الخ .

ونفيدكم بأننا نرى وجهة ما أشار إليه كاتب العدل بهذا الخصوص . وإذا كان السجين مريضاً فعلى كاتب العدل الذهاب إليه تمشياً مع المادة (١٩٤) من نظام تركيز مسئوليات القضاء الشرعي . وبطية كامل الأوراق .

حفظكم الله .

رئيس القضاة

( ص / ق ١١٣٩ / ٣ في ٤/٤ / ١٣٨٨ ) .

( ٢٥٣٧ - أوصى لأخيه بألف ، ثم أوصى وصايا لم يذكره فيها )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم عبدالعزيز بن ناصر بن رزيان المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي تستفتي به عن وصية زيد بن ابراهيم بن ربيع ، والذي أوصى فيها لأخيه عبدالله بألف ريال إن لم يكن وارثاً . وأن أخاه أصبح غير وارث لوجود أبناء ذكور لزيد ، وتذكر أن الوصية قديمة وأنه أوصى بعدها عدة وصايا ولم يتعرض لذكر الألف المذكور بنفي ولا إثبات .

لقد تأملنا ما ذكر . والذي ظهر لنا أنه حيث لم ينص عليه نفي الألف المذكور فلا مانع من اعطائه الألف الذي أوصى له به ، لاسيما وهو قد نص في وصيته باعتماد ما فيها ولو مضى عليها كذا وكذا سنة ، ولاسيما وأنتم تذكرون أنه فقير مقعد ، وصاحب إحسان على زيد وأبيه ، فهو أهل لبر زيد وصلته ، ولكن ينبغي أن يكون هذا الألف من الثلث والسلام .

( ص / ف ١٩٣٨ / ١ في ١٦ / ٧ / ١٣٨٥ )

( ٢٥٣٨ \_ أوقف بيتين لم يخرج من الثلث ولم يجزها الورثة )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم إبراهيم بن فهد بن راشد سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي ذكرت فيه أن ابن عمك ناصر بن سعد بن راشد توفي ، وكان قد وقف بيته الصغير الذي في النعيرية عام ١٣٨٣هـ وفيه ثلاثة أضحاحي له ولوالديه . كما وقف بيته الكبير الذي في القرنين عام ١٣٨٥ وفيه أضحيتان له ولوالديه . ونظراً لأن ورثته بحاجة ماسة ، وفيهم قصار ، ولم تسمح أنفسهم بإيقاف البيتين جميعاً ، ولاسيما والبيتان لا يخرجان من ثلث التركة . وتسأل عن جواز حصر الوقف بالبيت الكبير وتجعل فيه الأضحاحي ، ويكون البيت الآخر ميراثاً للقصار . إلى آخره .

والجواب : الحمد لله . إذا كان البيتان لا يخرجان من ثلث التركة فالأشبه في هذا أن مازاد على الثلث لا يلزم إلا بأجازة الورثة إذا كانوا مرشدين . وعلى هذا فيحصر الوقف بالبيت الكبير على مانص فيه من أضحاحي . ويكون البيت الصغير من حق الورثة ، فإن كان البيت الكبير أقل من الثلث فيخرج من التركة بمقدار ما يكمل به الثلث ، ويضاف إلى البيت الكبير في إصلاحاته أو زيادة منازل فيه ، وهذا هو الصواب من أقوال العلماء . والله أعلم والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٣٧٣٤ / ١ في ٢٩ / ١١ / ١٣٨٨ )

( ٢٥٣٩ - أوصى بثلثه لأولاد ابناؤه الذكور ولم يوصي لولد بنته )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضي الوادي المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :



فقد وصل إلينا كتابك رقم ٥٣٧ / ١ / وتاريخ ١٩/٦/ ١٣٨٤ الذي تستفتي به عن وصية مسفر بن صقلان الذي أوصى بثلث ماله على أولاد ابنائه الذكور ، ولم يوصي لولد بنته بشيء . إلى آخر ما ذكرته .  
والجواب : الحمد لله . المشهور من المذهب أن هذه الوصية صحيحة جائزة والسلام عليكم .  
مفتي البلاد السعودية

( ص / ف ١٩٩٠ / ١ في ٣ / ٨ / ١٣٨٤ هـ )

( ٢٥٤٠ - الوصية للوارث )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم عبدالعزيز العبيد سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي تسأل فيه عن شخص أوصى بثلث ماله لأولاده ، وفضل بعضهم على بعض بزيادة ، ولم يجز الباقي تلك الزيادة .

والجواب : أن الوصية للورثة لا تجوز ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : " فلا وصية لوارث " <sup>(١)</sup> والسلام عليكم

( ص / ف ٢٢٩٣ في ٢٨ / ١١ / ١٣٨٢ )

( ٢٥٤١ - هل إجازة الورثة وقت الأمضاء أو المطالبة )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم الأخ / محمد بن احمد بن سعيد سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فقد وصلنا خطابك عدد ٧٥ في ٣ / ٣ / ١٣٧٨ واطلعت على ما سألت عنه بصدد مطالبة أخويك ابراهيم وصالح فيما ورثناه من أخويك الأشقاء الصغيرين عبدالعزيز ونوره في بيوت الوالد . وحيث أنك قد التزمت وأثبتت على نفسك إن كأننا أرشدا ولا اجازا نصيبهما للوقف أن تدفع لهما من مالك ما يرضيهما .

فأفيدك أنهما بعد بلوغهما بخيران ، فإن اجازا مجاناً فذاك ، وإلا فيقوم نصيبهما بالقيمة التي يرغبانها إن رغبا بقيمة وقت إمضاءك نصيبهما للوقف فذاك ، وإلا فيدفع لهما قيمته الآن . والسلام عليكم ورحمة الله .

( الختم )

(١) أخرجه أصحاب السنن وأحمد وصححه الترمذي . وأوله : " إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه .

( ص / م ٨٨١ في ١١ / ٥ / ١٣٧٨ )

( ٢٥٤٢ — أوصى لمعين و عياله محتاجون )

" إنك إن تذر ورثتك اغنياء خير من أن تذرهم عائلة .. " (١)

في هذا ما يؤيد ما أفنى به كثير من أهل العلم أن من أوصى وصية على معين و عياله محتاجون أنه يصرف على عياله المحتاجين — يترك عياله يتضاغون و يجعلها للمسجد ؟

لكن هذا يصرف لهم وقتاً ماداموا محتاجين ، وإن كان يبقى بعد سد خلتهم شيء صرف الباقي في سبيله .  
( تقرير )

( ٢٥٤٣ — من أين يصرف الكفن للمتوفين المجهولين )

من محمد بن إبراهيم إلى سعادة وكيل وزارة الداخلية لشئون البلديات سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فبعد لكم هذه الأوراق الواردة مع خطابكم رقم ١ / ٧ / ١ / ٦١ / من ٣٤٥٣ / ٢ / وتاريخ ٢٣ / ٨ /  
١٣٨٧ الخاصة بصرف ٢٠٤,٧٥ ريالاً من قبل بلدية جدة قيمة أكفان لبعض المتوفى بموجب البيان المرفق ،  
وقد اعترض ديوان المراقبة على هذا الاجراء ، بحجة أن قيمة الأكفان يجب أن تتحملها تركة المتوفى قبل إدخالها  
بيت المال .. الخ وطلبكم إبداء مانراه .

ونشعركم بأن الذي ينبغي هو أن تصرف أثمان أكفان مثل هؤلاء المتوفين من قبل القسم المختص في البلدية ،  
ويعد ذلك ترجع البلدية على تركة ذلك المتوفى إن كان تركه ، سواء كانت عند مأمور بيت المال ، أو غيره .  
والسلام .

رئيس القضاة

( ص / ق ١٣٤٢ / ١ في ٥ / ٥ / ١٣٨٨ )

( ٢٥٤٤ — الدين مقدم على حقوق الورثة )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي نائب رئيس مجلس الوزراء حفظه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

(١) متفق عليه عن سعد بن أبي وقاص .

فنعيد لسموكم برفقه هذه الأوراق الواردة مع خطابكم رقم ٢٨٧٤ وتاريخ ١٣٨٦ / ٩ / ٢ الخاصة بقضية أحمد جميل صيرفي والمبالغ المتعلقة بدمته وطلب الغرماء حقهم . والتماس الورثة النظر في موضوعه ، والمشملة على مذكرة رئيس المحكمة الكبرى بمكة المكرمة برقم ٣٠٧٥ / ١ / ٢١ وتاريخ ١٣٨٥ / ١١ / ٢١ .

ونشعر سموكم أنه جرى الاطلاع على مذكرة فضيلة رئيس محكمة مكة المشار إليها ، فإذا هي تتضمن أن المعاملة سبق أن أحيلت إلى الشيخ محمد بن جابر الله وفضيلة الشيخ عبدالمملك بن دهيش وأجاباه بخطابهما رقم ٦٢٢ وتاريخ ١٣٨٥ / ١١ / ١٨ - وأبديا فيه أنه جاء بخطاب مدير إدارة بيت المال بمكة رقم ١٢٨١ وتاريخ ١٣٨٥ / ٩ / ١٥ أن قيمة الدار هي مبلغ ثلاثمائة الف ريال ، جرى شراؤها لأحمد صيرفي في حياته عندما ظهر إفلاسه وحجر عليه ، وأنه جاء بدعوى المدعين من وكلاء الغرماء أن أحمد صيرفي توفي وحقوق الغرماء باقية بدمته ، وصادق مدير بيت المال بصفته المتولي للحجر عليه في حياته والحجز بعد وفاته أن حقوق الغرماء لاتزال باقية في ذمة أحمد صيرفي . وبناء على ذلك فإن الدين مقدم على حقوق الورثة للآية الكريمة <sup>(١)</sup> ولحديث " أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية " <sup>(٢)</sup> ولو أدى ذلك إلى بيع جميع مخلفات المتوفي من منقول وعقار ، إلا أن يقوم الورثة بسداد الدين .

وبدراسة ماقرره القاضيان في هذه المسألة وجدناه صحيحاً موافقاً لمقتضى نصوص الكتاب والسنة . فيتعين إنفاذ موجه . والله يحفظكم والسلام .

رئيس القضاة

( ص / ق ١١٣٢ في ١٢ / ٣ / ١٣٨٦ )

( ٢٥٤٥ - حتى من التقاعد )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة قاضي محكمة خميس مشيط سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

جرى الأطلاع على خطابكم لنا رقم ٣٩٥ وتاريخ ١٣٨٧ / ٢ / ٩ وقد سألت فيه عن الرجل يتوفي وعليه ديون وأهلها يطالبون بها ، ولو ورثة ، ولم يخلف مالا إلا معاش تقاعد ، وحصل نزاع بين الورثة وبين الغرماء كل يريد أخذ معاش التقاعد له ، فأيهما أحق به؟

(١) من بعد وصية يوصي بها أو دين .

(٢) المرجع السابق .

والجواب : الذي ظهر لنا أن ما يصرف من التقاعد للموظف في حياته ولورثته بعد موته متحصل من جهتين .

" الأولى " : ما يخص من النسبة المتوية من راتبه الأساسي .

" الثاني " : ما يضاف من النسبة المتوية من ولي الأمر إلى هذا المخصص من مرتبه ، ويودع هذا والذي قبله لدى

مصلحة معاشات التقاعد ليتقاضاه الموظف إذا أحيل إلى التقاعد ، ويصرف ما بقي على ورثته بعد موته .

وبناء على ذلك فهو حق للموظف ، ففي هذه الحالة التي سألتكم عنها يصرف منه للغرماء حقهم ، وما بقي

فللورثة . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٣٦٨٣ / ١ في ١٣٨٧ / ٩ / ٢٤ )

( ٢٥٤٦ — وتوفي ديونه من ديته )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم هاني أحمد زكي الطاهر

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فقد وصل إلينا كتابك الذي تسأل فيه عن قريب لك توفي أثر دهنس سيارة ، واستحق دية شرعية ، وعليه

ديون ، وتسأل هل توفي ديونه من الدية ؟ إلى آخره ؟

والجواب : الحمد لله . المنصوص في هذا أن حكم دية الانسان حكم بقية أمواله المتخلفة عنه ، فيجوز أن يوفي

منها ديته ؛ لأنها داخلية ضمن تركته .

والله أعلم . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٩٧٤ / ١ في ١٣٨٨ / ٣ / ٢٤ )

( ٢٥٤٧ — مسألة تبحث هنا ، وهي : هل تنتقل التركة للديانين ، أو للورثة )

إذا مات الميت وعليه دين فهل تنتقل التركة للورثة ، أو لا تنتقل . وهذه إحدى الفوائد الاحدى والعشرين التي

ذكرها ابن رجب في " القواعد " والمقدم أنها تنتقل إلى الورثة ؛ لكن لا بد أن يلتزموا بسداد الدين . وفيها قول

آخر أهما تنتقل للديانين . أما إن أهملوا أو سيأكلونها فيحال بينهم وبينها . وفائدة الخلاف في النتاج فيما بين قيامهم وأخذهم المال وبين الوفاة . ( تقرير )

( ٢٥٤٨ - إذا عجزت تركة المتوفي عن الدية أخرجت من بيت المال )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي نائب رئيس مجلس الوزراء حفظه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى اطلاعنا على المعاملة المحالة إلينا منكم رفق خطاب سموكم رقم ١١٠٩٠ في ١١/٨ / ١٣٨٧ بخصوص مقتل دخيل بن سرور الكاملي ، وثبت قتلته من كامل بن عوير الخالدي ، المشتعلة على الحكم الشرعي الصادر فيها بعدد ٣٠٨٥ وتاريخ ١٢/٤ / ١٣٧٩ المتضمن الحكم على كامل المذكور بدية قتل الخطأ وقدرها ستة عشر ألف ريال لعدم اكتمال بينة العمدة ، المؤيد منا برقم ٣٠٣ وتاريخ ٣/٢ / ١٣٨٠ وتذكرون سموكم أن المحكوم عليه مات بسجن مكة عام ١٣٨٠ قبل تسديده والديه المحكوم بها عليه . وأن فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بالطائف ذكر في خطابه رقم ٥٧٥ وتاريخ ٧/٢١ / ١٣٨١ أن لورثة القتل حق المطالبة بالدية في تركة القاتل إذا كان له تركة . وتذكرون سموكم ان وكيل ورثة المقتول تقدم بإفادته المتضمنة أنه سأل وبحث عن التركة التي خلفها القاتل فظهر أنها شيء بسيط ، ويطلب من الحكومة تعويض القصار من قبلها عما لهم قبل قاتل مورثهم المتوفي ، وتطلبون رأينا في ذلك .

ونفيد سموكم أنه لا يظهر لنا مانع يمنع انتقال حقهم الذي عجزت عن الوفاء به تركة المتوفي من ذمته إلى بيت المال ؛ لما أخرج البخاري من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " مامن مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة . إقرأوا إن شئتم ( النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ) فأما مؤمن مات وترك مالا فليرثه عصبته من كانوا ومن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتمني فأنا مولاه " وأخرج نحوه أحمد وأبوداود والنسائي ، وأخرج أحمد وأبويعلي من حديث أنس " من ترك مالا فلأهله ومن ترك ديناً فعلى الله وعلى رسوله "

وأخرج أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه من حديث آخر " من ترك مالا فلأهله ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإلى وعلى وأنا أولى بالمؤمنين " وفي معنى هذا عدة أحاديث ثبتت عنه صلى الله عليه وسلم ، وأنه قالها بعد أن كان يمتنع عن الصلاة على المدين ، فلما فتح الله عليه البلاد وكثرت الأموال صلى على من مات مديناً وقضى عنه .

ولاشك أن هذا مشعر بأن من مات مديناً أنه يستحق أن يقضي عنه دينه أو بعضه من بيت مال المسلمين إن لم يكن في تركته مايفي به ، أو بعضه . وبالله التوفيق . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٣٧٦٢ / ١ في ١٠ / ٨ / ١٣٨٧ )<sup>(١)</sup>

( ٢٥٤٩ - خلفت مبلغاً ولم تحج )

سلمه الله

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم دعيح بن عياد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى اطلاعنا على استفتائك بخصوص ذكرك أن امرأة توفيت ولم تحج حجة الاسلام ولم تعتمر عمرته ، وقد أوصت بربع ماتخلف في أعمال بر ، وقد كان جملة ماخلفت قرابة (١٠٠٠) ألف ريال ، وتسأل هل يحج لها من المبلغ قبل أخذ رבעه وتوزيع باقية على الورثة ، أو يحج لها بما أوصت به .

والجواب : إذا كان لديها نقود محفوظة لديها قبل وفاتها ، وهذه النقود تكفيها للحج والعمرة ولكنها لم تحج بها ولم تعتمر ، فيتعين الحج عنها والاعتماد من أصل ماخلفت ، والباقي يؤخذ رבעه كما أوصت ، ويوزع باقيه على الورثة . وإذا لم يكن لديها قبل موتها نفود تكفيها للحج والعمرة فلا حج عليها ولاعمرة ، فإن حج لها بما أوصت به فحسن حيث أن الحج والعمرة من أفضل أعمال البر . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ١٧٦٠ / ١ في ٦ / ٢٨ / ١٣٨٦ )

( ٢٥٥٠ - الوقف على العبد )

من عبدالعزيز بن ناصر الشعيبي إلى حضرة صاحب الفضيلة شيخنا المكرم الشيخ محمد بن إبراهيم

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

أرجو أن تكونوا بكمال الصحة والعافية . ثم أطال الله بقاءك . وأصلكم بطيه وصية الرجل المدعو حمد بوبكير للاطلاع عليها ، ثم إفادتنا بما يقتضيه نظركم من مايجوز الحكم بتنفيذه منها ، حيث أنها أوقف ثلثاً ، وأوقف مع

(١) قلت : انظر فتوى مطولة في " الديات " برقم ( ٢١٥٧ / ١ في ٨ / ١٩ / ١٣٨٤ ) وفتوى في " باب أهل الزكاة " برقم ( ١٤٩٦ / ١ في ٣ / ١١ / ١٣٨٣ ) .

الثالث بيتاً نص على أن زوجته تسكنه حتى تزوج ، وله عبد دبره ، ويقول في ورثة العتق : إنه أعتقه على الدكان ، والدكان يقول أنه يسوى إثنا عشر ( ١٢٠٠٠ ) ألف ريال والعبد يسوى أربعة عشر ( ١٤٠٠٠ ) ألف ريال فالمشكل علينا عتق العبد وتخصيصه بدكان . أما البيت فقد ألغينا توقيفه لأننا اعتبرناه وصية ، وإن لم يكن وصية فهو زائد على الثالث والورثة لم تجزه . أما الحوش والدراهم المنصوص عليها في الوصية فقد أثبتت المرأة عليها بينة أنها داخلة عليه . وهل خمسمائة ( ٥٠٠ ) ريال التي أوصى بها لأقاربه تخرج من الثالث ، أو من رأس التركة ؟ نؤمل في الله ثم فضيلتكم الافادة سريعاً . كذلك نؤمل الافادة ماهو المفتي به في " المشتركة " : هل الاخوة لغير الأم يشاركون في الثالث ، أم لا ؟ هـ هذا والله يحفظكم والسلام

١٣٧٦ / ٤ / ٢٩

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم الفاضل الشيخ عبدالعزيز بن ناصر وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فقد وصل إلينا كتابكم رقم ١١٧ وتاريخ ١٣٧٦ / ٤ / ٢٧ المرفق به صورة وصية حمد بوبكير ، وسؤالكم عن صحة الوصية المذكورة .

نفيدكم أن الدكان الذي وقف على العبد لا يثبت ، والبيت الذي وقف لا يثبت وقفه أيضاً ، ولا ماعين فيه سوى الأضحية التي نص على أن تكون فيه لنفسه فتصح وتكون من الثالث . وما أوصى به لأخوته فمن كان منهم وارثاً لا يثبت له شيء . هذا كله إن لم تجز الورثة المكلفون الرشيدون ، ومن كان منهم غير وارث فيكون ما أوصى به له صحيح ويكون من الثالث ، والعبد المدبر يكون من الثالث ، فإن خرج كله وإلا فيعتق منه بقدره ، ويبقى مبعوضاً .

وكيفية رجوع ما ذكرنا إلى الثالث يكون بالمخاطبة بينهم وبين الثالث ، ولو علمنا قدر التركة لعملنا لذلك مسألة ، ولكن إن شاء الله هذا ما يخاك . والله يحفظكم .

( ص / ف ٣٧٠ في ١٣٧٦ / ٥ / ٢١ هـ )

( باب الموصى به )

( ٢٢٥١ - إذا تعذر مشتري العبيد الموصى بهم )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة قاضي محكمة الزلفى الأولى

الاحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك رقم وتاريخ الذي تسترشد فيه عن قضية رجل أوصى بعق عبد ، وتعذر على الوصي عتق العبد لعدم وجوده ، فماذا تصرف الوصية ؟

والجواب : الحمد لله . الذي نراه أنه عند تعذر مشتري العبد يصار إلى ما في معناه مما ذكره العلماء من أوجه البر والاحسان ، والله تعالى إذا علم من العبد صدق النية والعزم على مافعل ماتعين عليه وعجزه عنه أثابه الله على نيته ، وأعضاه عما منعه بأشياء هيأهاله ، وقد قال تعالى في محكم كتابه : ( فلا أقنحم العقبة . وما أدراك ما العقبة . فلك رقبة ، أو إطعام في يوم ذي مسغبة . يتيماً ذا مقربة . أو مسكيناً ذا متربة ) (١) . ففقرن تعالى إطعام اليتيم القريب والمسكين المعدم بفك الرقاب ، مما يدل على أهمية هذا وعظم ثوابه .

ويستدل لذلك بقصة أم المؤمنين ميمونة بن الحارث حين أعتقت وليدتها ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : " أما إنك لو اعطيتها أخوالك كان أعظم لاجرك " متفق عليه . فهذه القصة وإن قيل إنها واقعة عين ففيها دليل على أن الهبة لذي الرحم والتصدق عليه أفضل من العتق ، ولاسيما عند الحاجة ، ويؤيده حديث سلمان بن عامر الضبي مرفوعاً " الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم صدقة وصلة " (٢) والله أعلم (٣) .

مفتي البلاد السعودية

( ص / ف ٤٢٢ / ١ / في ١٣٨٦ / ٢ / ٣ )

( ٢٢٥٢ - مقدار قيمة العبد عند تعذره )

سلمه الله

من محمد بن إبراهيم إلى المكرمة أحمد بن محمد الحمادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي تسأل فيه عن قيمة العبد الذي أوصى به جدكم .

والجواب : فقد أجبتناكم بخطابنا رقم ١٨٨٩ / ١ / في ١٣٨٤ / ٤ / ٥ بما فيه الكفاية .

(١) سورة البلد آية ١١ - ١٦ .

(٢) رواه الخمسة .

(٣) وتقدمت فتوى في هذا المعنى في ( العتق ) .



وأما ما سألتم عنه بخصوص القيمة فينظر في أقل قيمة عبد سليم من العيوب ولو صغي رويكون ذلك وقت تعذر مشتري العبيد وبيعهم ، وتفرق القيمة على عموم قرابته ، وكلما كان الشخص أقرب وأحوج كان أولى من غيره .

والله أعلم

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٣١٥٨ / ١ في ١١ / ٢ / ١٣٨٦ )

( ٢٥٥٣ - إذا لم يوضح مصرف الثلث العرف في الوصية الدوام )

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم فضيلة رئيس م حكمة عنيزة سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

جرى الاطلاع على كتابكم لنا رقم ١٤٥٣ وتاريخ ٦/٦/١٣٨٧ ومرفقه صورة ضبط الدعوى والاجابة بين عبدالله احمد الفهيد الوكيل الشرعي عن عبدالله المطلق الفهيد على ثلثه وأولاده وبين عبدالله احمد الضيف وهو من ثلث عبدالله المطلق الفهيد ، كما جرى الاطلاع على صورة وصية عبدالله المطلق الفهيد ، وقد سألت في كتابك عن " أربعة أسئلة " .

" الأول " : أقام الموصى ابن عمه عبدالله محمد الفهيد وكيلاً على الثلث ، ولم يوضح هل الثلث يشتري به عقار

يصرف من ريعه الأضحية والعشاء ، أو أنه يبقى مضاربة بيد الوكيل ؟

والجواب : لا يخفى على مثلكم أن هذا الاطلاق يرجع إلى تقييده بما يقتضيه عرف بلد الموصى ، وبإمكانكم

الرجوع إليه .

( الثاني ) : ذكر الموصى أن ثلث ماوراءه يجعل منه أضحية وعشرة أصواع تفرق في جميع رمضان ، فهل هذا

مرة واحدة ، أو على الدوام ؟

والجواب : العرف الجاري في الوصية أن تكون على الدوام ، إلا إذا صرف عن ذلك صارف معتبر شرعاً

فيعدل عن ذلك إليه ، وليس في الوصية ما يدل على التقييد بمرة واحدة .

( ص / ف ٣٣٥١ / ١ في ١٣٨٧ / ٨ / ٢٦ ) (١)

( ٢٢٥٤ - إذا أخرج ثلث ماله ثم دهس دخلت الدية في الوصية )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة قاضي محكمة وادي الدواسر المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

برقيتكم لنا رقم ٧ المؤرخة في ١/٣ / ١٣٨٧ وذكرت فيها أنه تقدم لكم ورثة ابن هادي بن شويعة ، وذكروا

أن هادي توفي بسبب دهس ، وأنه قد أخرج ثلث مقاله قبل الحادث بسنة ، وسألوا هل يخرج ثلث الدية تبع

الثلث الذي أخرجه المتوفي ، أم لا ؟ وتساءل عن الحكم في ذلك ؟

والجواب : إذا كان المتوفي كتب وصيته وأشهد شهوداً بثلث ماله فله ثلث الدية ، وإن كان قد عين جزء من

ماله على أنه ثلث له فليس له ثلث الدية ، ولكن إذا كان عليه دين فإنه من الدية . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٨٣٧ / ١ / في ١٨ / ٣ / ١٣٨٧ هـ )

( باب الموصى إليه )

( ٢٥٥٥ - صحة الوصاية للمرأة )

سلمه الله

محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم سعيد خضري

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد

فقد وصل إلينا كتابك المؤرخ في ١١/٥ / ١٣٨٠ والذي تستفتي به عن الرجل الذي أقام زوجته وصيا على

إحراز ثلث ماله ... الخ ؟

والجواب : الحمد لله ، لآمانع من إقامة الرجل زوجته وصياً على ثلث ماله بشرطه ؛ لأن العلماء صرحوا بأن

تصح الوصية إلى كل مسلم مكلف عدل . رشيد ولو امرأة ، وإذا صارت وصية فإنها تحوز جميع الثلث سواء

كان نقوداً أو أثاثاً أو عقاراً ، وغير ذلك والسلام عليكم .

( ص / ف ٢١٨ في ٢٣ / ٢ / ١٣٨١ )

(١) " السؤال الثالث " و " الرابع " يأتيان في ( الموصى إليه ) .

( ٢٥٦٠ - إذا توفي الوصي أقام المستحقون وصياً على نظر الحاكم )

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم عبدالله بن عبدالمعطي سمس . . . . . المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي تستفتي به عن رجل أوصى إلى ابنه على ثلث ماله ، وتوفي الوصي ، وله أبناء

فقراء ، ولكل عدة أبناء . وتسأل هل يقام ونصي بنظر الحاكم على الثلث ... الخ ؟

والجواب : الحمد لله . لا بأس أن يقام باتفاق المستحقين ، وعلى نظر الحاكم الشرعي لحفظ الوصية وانفاذ

مانص عليه الموصى والسلام .

مفتي البلاد السعودية

( ص / ف ١٦٠٣ / ١ في ١٥ / ٦ / ١٣٨٤ )

( ٢٥٥٧ - وكل ابنه على الوصية ، وأراد أحدهما التخلي عنها )

محمد بن إبراهيم إلى المكرم عبدالعزيز الحمد البسام سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

كتابك لنا المؤرخ في ١٢ / ٣ / ١٣٨٧ وصل ، وقد سألت فيه عن أربعة أسئلة : " الأول " وأنه خلف مبلغاً من

المال يكفي ثلث لبناء مسجد وبيت من الطين يكون من ريعه إخراج الأضحيتين والباقي يعود على ترميم

المسجد ، وأن جميع الورثة قرروا تنفيذ بناء المسجد مع أنه لم يرد لذلك ذكر في الوصية ، وأن عليكم حرجاً في

ذلك ، وما هو الأفضل ؟

والجواب : الاجابة على هذا السؤال تتوقف على الاطلاع على نص الوصية .

" الثاني " : تنص الوصية على توكيل والدك لك ولأخيك على تنفيذها ، وأن أحدكما يريد أن يتخلى عنها

للآخر فهل يجوز ذلك ؟

والجواب : لامانع من ذلك ، ولكن يكون من طريق الحكمة الشرعية .

" الثالث " : كان والدك في حياته أخرج لك ولأخيك أرضاً هبة حكومية باسمكما مباشرة ، ولاتزال الأرض باقية

حتى الآن ، فهل يجب إدخالها التركة مع العلم أنه ليس هناك وارث سواكما إلا أختكما الشقيقة التي أعطها

والدها بيتاً وأمضيتماه .

والجواب : لم يظهر لنا ما يمنع من استحقاقكما الأرض ما لم يرد منازع يستحقها أو شيئاً منها بوجه شرعي .  
 " الرابع " : أن والدك أوصى لأختك بيت يخصها بعد وفاته قبل تقسيم التركة ، وأن الورثة يعلمون أن هذا لا يصح لما فيه من تفضيلها عليهم إلا أنهم وافقوا على انفاذ الوصية ، وأصبح البيت ملكاً شرعياً لها . وأنهم أنزلوه من رأس التركة .

والجواب : — لم يبين لنا ما يمنع من كون البيت ملكاً لها ، لأن الورثة هم طرف النزاع وقد اسقطوا حقهم بموافقتهم على كونه ملكاً لها . ومن جهة أخرى لعل المتوفي أعطاهما البيت للعدل بينهما وبين أخويها حيث أعطاهما الأرض . والسلام .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٢٥٨٧ / ١ في ١٦ / ٦ / ١٣٨٧ )

( ٢٥٥٨ — بماذا يبدأ الوصي )

بسم الله الرحمن الرحيم

يعلم الناظر إليه أني استفتيت في وصية سليمان الناصر الشبيلي ، وبعد الاطلاع عليها أفنيت فيها بما ظهر لي وهو صحة أصل الوصية ، وثبوت وقفية العقارات المذكورة فيها بشرط خروجها من الثلث ، وإلا فبقدره ما لم تجزى الورثة وهم جائزو التصرف ما زاد عليه . ونظارة الأوقاف منحصرة في ذرية محمد يختص بها منهم من توفرت فيه شروط النظارة واحداً كان أو أكثر . وأصل الوقف لا يقسم كما هو نص الوصية . والغلة بيد الوصي يعمل فيها بمقتضى نص الواقف .

وحيث بدأ بأجرة الناظر بقدر عمله فيخرجها ، ثم بعد ذلك ما تحتاجه الأوقاف من التعميرات ، ثم يخرج معينات الوصية وهي خمسة الأصاحي ومائة الوزنة ومائة الصاع والسراج والقربتان ، والفاضل بعد المعينات المذكورة يصرفه الناظر في أعمال البر بمقتضى نظره الشرعي ، وعليه في ذلك تقوى الله تعالى ومراقبته . وذرية محمد وذريتهم من بعدهم ليس لهم الأكل مع الغنا إلا أجرة النظارة كما سبق ، وان احتاجواهم أو البنات أو ذريتهن أعطوا كل على قدر إرث والده ، ونورة الحمد داخلة معهم في ذلك ، ويستوي في ذلك القريب والبعيد والذكر والأنثى ؛ لكون استحقاقهم بنص الواقف لا بالقرابة . هذا كله بالنسبة إلى نص الواقف الخاص . وأما بالنسبة إلى نصه العام وهو قوله : الجميع ريعه في أعمال بر ؛ فإنه يقتضي من إعطاء ذرية الواقف لعل خاصة عند

الحاجة ، ولاسيما الحاجة الشديدة ماهو أوسع وأكثر من ذلك ؛ لكونهم أولى بیره من غيرهم ، حتى لا يخفى . قاله  
مليه الفقير إلى عفو ربه محمد بن ابراهيم بن عبداللطيف ، وكتبه من إملاته صالح بن عبدالرحمن بن حيدر ،  
وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم ، وحرر في سابع ربيع الأول من عام ثمان وستين بعد الثلاثمائة والألف  
هجريه .

ختم

الشيخ محمد بن ابراهيم بن عبداللطيف

( ص ١ م ٣/٧ / ١٣٦٨ )

( ٢٥٥٩ - يستثنى حالة من عزل الوصي نفسه )

قوله : وله عزل نفسه متى شاء .

لكن يمكن أن يستثنى من ذلك حالة الخطورة والضرر من تخليه عن الوصية ، فإن بعض الأحيان تكون حالة  
لوفقدت الوصي شيئاً قليلاً حصل الضرر الكثير ، فلعل هذه مستثناة لعلها تستثنى ، إن استثيت فهو في محله . ( )  
تقرير )

( ٢٥٦٠ - إذا جعل للوصي الأيضاء )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبدالله بن عبدالقادر قاضي المبرز وفقه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فبالإشارة إلى خطابكم رقم ٦١٧ وتاريخ ٢٦/٦/١٣٧٥ المتضمن استفساركم عن وصية عبدالعزيز بن  
عبدالرحمن بن راشد بن عمران ببيع بيت سكناه بعد موته ، ويشترى لأولاده بدله ، وجعل الوصي على أولاده  
وتنفيذه الوصية أخاه سعد بن عبدالرحمن بن عمران . ولما مرض سعد أسند ولاية الأيتام لأخيه راشد ، وقد نفذ  
راشد الوصية بالبيع بثمن المثل ، واشترى للأيتام بدل البيت الموصي به . وحيث قد طلب منكم كاتب العدل  
الأذن لراشد بهذا التصرف فقد أشكل عليكم هل وصية المورث كافية في تصرف الوصي أو نائبه ، أو لا بد من  
إذن القاضي ، وهل للقاضي الأذن في البيع اعتماداً على وصية المورث بالبيع ؟

والجواب : إذا ثبت أن عبدالعزيز بن عمران الموصي إلى أخيه سعد قد جعل له الأيضاء بعده إلى غيره صريحاً أو  
كان إيصاؤه إليه بعبارة تقتضي ذلك فإن تصرف راشد صحيح إذا استوفى مايجب من بيعه بثمن المثل فأكثر ،

وكان في ذلك أصلح للقصار فالبيع صحيح ولا يفتقر إلى إذن الحاكم ، مع أن الأولى استثنائه في مثل هذا ،  
وينبغي للحاكم أن يأذن فيه . والله يحفظكم .

( ص / ف ٣٠٨ في ٧/٢١ / ١٣٧٥ )

( ٢٥٦١ - أجره الموصى إليه ، وإذا كان الثلث كثيراً أو قليلاً .. )

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم علي بن راشد بن شعيل

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي تستفتي به عن ماتستحقه على عملك في ثلث الميت الذي تحت ولايتك .

والجواب : الحمد لله . ينبغي معرفة أهل الميت أوصى إليك بالتصرف في ثلثه والاتجار به ، أم هذا اجتهاد منك ؟ فإن كان أوصى إليك بالتصرف أو كان الثلث قليلاً لا يحصل منه مقصود الموصي وتصرفت فيه لتنميته حتى يبلغ ما يحصل منه مقصود الموصي ففي ذلك تستحق الأقل من كفايتك أو أجره مثلك ، وهذا فيما عملته ناوياً المعارضة على عملك ، فإن كنت في المدة الماضية تعمل تبرعاً فلا شيء لك على عملك السابق ، وإنما تستحق من حين نويت أنك تعمل بعوض . ثم إن كان الثلث كثيراً يمكن شراء عقار به فينبغي شراء عقار ليحفظه عن التلف ، ويصرف ريعه فيما نصل عليه الموصى . وإن كان قليلاً لا يساوي قيمة عقار فيستمر بالاتجار فيه حتى يجتمع منه ما يبلغ قيمة عقار ثم يشتري به عقاراً كما تقدم . والله الموفق والسلام .

مفتي البلاد السعودية

( ص / ف ١١٩٤ / ١ في ٥/٦ / ١٣٨٥ )

( ٢٥٦٢ - هل يحل للوكيل أن يوفي أحداً بلا بينة ، وكيف يعمل مع الغرماء )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم فضيلة قاضي محكمة الدرعية سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك رقم ١/٢١ وتاريخ ٢٠ / ١ / ١٣٨١ المتضمن استفتاءك عن الرجل الذي توفي وخلف أيتاماً ومالاً ولم يوصي إلى أحد ، وأنت أقمت وكيلاً لاستحصال ماله ووفاء ديونه ، وتسأل هل يحل للوكيل أن يوفي أحداً من غرمائه بلا بينة؟

فالجواب : أن الأصل في مثل هذا أنه لا تقبل الدعوى إلا ببينة ، إلا أن الفقهاء ذكروا في (باب الوصى إليه ) أن الوصى إذا أوصى إليه بقضاء دين معين فأبى الورثة أو جحدوا وتعذر إثباته قضاة الوصى باطناً بغير علمهم إن لم يخف تبعه ؛ لأنه لاحق لهم إلا بعد وفاء الدين .

فينبغي قبل كل شيء رصد أسماء المدعين على الميت ، ومقدار ما يدعى به كل منهم عليه حتى يستحصل جميعهم ، ثم معرفة أحوال الغرماء ، فمن عرف منه الصدق وحفت بما يدعيه قرائن تدل على صدقه فيجتهد الحاكم في مثل هذه الحالة بعد يمين الاستظهار ، وإن أمكن إصلاحهم ببعض الشيء فالصلح خير . والسلام عليكم .

( ص / ف ١٧٩ في ١٦ / ٢ / ١٣٨١ )

( ٢٥٦٣ - تقرير في المعنى السابق )

ثم ماتقدم أن الوصى إذا أوصى إليه وخشي من الورثة الجحود أو المنع أنه ينفذ ذلك سراً ، وهم ذكروا زيادة . وهو أمن التبعة . وإن لم يأمن التبعة فلا يفعل ، ونسب ذلك إلى الشيخ تقي الدين ، كما نسب إلى الشيخ شيء آخر وهو أن للوصي وللحاكم ولناظر الوقف ونحوهم ممن ولي على شيء أن له أن يفعل في ولايته ما يغلب على ظنه صدق الطالب كدين بينه وبينه ويقيده بمنع التبعة ، قال مامعناه : إن ذلك مدلول السنة وإجماع الصحابة . يعني لا يقف ذلك على ثبوت ذلك في ظاهر الحكم ؛ بل يعطيه إذا كان موثقاً وبينهما معاملة .

الحاصل أن ذلك يسوغ له ، فالمعاملة قرينة ، ولصدق المدعي وأمانته ، ثم هذا أمر بشرط أمن التبعة . أما إذا لم يأمن فلا يفعل ؛ لما عليه من الضرر .

المقصود أن هنا مسألة مهمة جداً أن يقوم ديان ولائينة ، وورثة الميت قصار ، فيصير في هذا إشكال . وظاهر كلام الشيخ أن يفعل إذا قامت قرينة من معاملة وصدق ، فهذا فيه سعة ، وتعم بما البلوى ، وتقع كثيرة ، فإذا كان يعلم الحال فيسعى في إيصال ذلك ، ، والواقع أنه يأتي بعض الأحيان صور يجزم فيها الانسان أن هذا صادق . وأمن التبعة — يعني من الوارث .

( تقرير )

( ٢٥٦٤ - إذا قال أمر مالي إليك )

وهنا " مسألة " وهي مالو قال المريض مثلاً قبيل الموت لشخص : أمر مالي إليك / فهذا له أن يخرج ثلثاً وله أن يترك . وإذا أخرج ثلثاً من أجل ما أسنده إليه تعين ، وإن ترك لم يتعين شيء .

( تقرير )

( ٢٥٦٥ - بيع بيت مشلول للانفاق عليه )

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم قاضي محكمة ضرما المحترم  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك رقم ٦٨ وتاريخ ١٣٨٢ / ٥ / ٣ المتضمن السؤال عن ماتقدم به إليكم هزاع بن  
صنيح الرويس بطلبه بيع بيت أخيه قاعد بن صنيح المصاب بالشلل للانفاق عليه من ثمنه .  
ويتأمل ماذكرتم وجد أن لامانع أن تجروا اللازم حول ماذكر بعد ضبط استدعاء هزاع الذي تقدم به إليكم ،  
وإثبات ماذكر بالبينة المعدلة واكتتابه لرئيس محكمة حائل وهي البلد الموجود فيها البيت ، فإذا استكملت  
الاجراءات اللازم فلا مانع من بيع البيت الذي عرض عليكم قاعد للانفاق عليه من ثمنه إذا لم يوجد له مال غيره  
. والسلام عليكم .

( ص / ف ١٣٦٤ في ١٣٨٢ / ٨ / ٤ )

( ٢٥٦٦ - إذا أنفق زائداً على الثلث )

" الثلث " : بني الوكيل بالثلث بيتين ، وباع أحدهما بعد الانتهاء منه ، فهل يجوز بيعه ؟

الجواب : لايجوز بيعه إلا بإذن الحاكم الشرعي ؛ لأن هذا الباب لوفتح للناس لتصرفوا غالباً في غير صالح  
الأموات ، والتصرف في غير صالح الأموات لايجوز .

" الرابع " : ذكر الوكيل أنه بعدما انتهى بناء البيتين ورجع إلى حساب نفقتهما وجدها زائدة على الثلث اثني  
عشر الفاً من الريالات فسددها من ماله ، فهل تقضي من غلة البيتين ؟

والجواب : إذا كان ما أنفقه على سبيل التبرع فلايجوز الرجوع فيه . وإذا كان بنية القرض فإنه يستعيد ما  
أنفقه من غلة البيتين لأنه هو الذي أضاف هذا المبلغ إلى تكميل عمارة الوقف بطيب نفس منه ، ويمكن استيفاؤه  
من غلة الوقف . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٣٣٥١ / ١ في ١٣٨٧ / ٨ / ٢٦ )



( كتاب الفرائض )

( ٢٥٦٧ - هل تدخل الزوجة في ميراث الراتب التقاعدي )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير الرياض حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

أعيد لكم برفقة الأوراق الواردة منكم برقم ١٩٧٤٦ / ١ / وتاريخ ١١/٦/ ١٣٨٠ المختصة بدعوى عبدالله بن زيد بن غنيم ضد عبدالله بن ناصر بن سيف بشأن إدخال زوجة عبدالرحمن الشعبي من ورثته فيما يخرج لهم من مرتب .

ونشعر بمرحوم أنه سبق أن سألت بعض وكلاء الملك عن العادة التي رأى الملك في راتب المتوفي حين يمضيه الملك لعيال المتوفي هل يريد دخول الزوجات ؟ فذكر لي أن الزوجة تدخل مع العيال ما لم تتزوج ، كما هو مدون في الورقة الصادرة مني برقم ١٧/٦٢ / ١ / وتاريخ ١٢/٢٧ / ١٣٧٥ هـ كما أنه جاء في الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من نظام التقاعد أنه يوقف صرف مخصص الزوجة نهائياً عند تزوجها . أ هـ . مع العلم أن عبدالرحمن الشعبي له زوجتان والتي تزوجت هي بنت غنيم . وأما هيلة زوجته الثانية وهي ابنة عمه فلم تتزوج . والله يحفظكم .

رئيس القضاة

( ص / ق ٧١٦ في ٨/٥ / ١٣٧٥ )

( ٢٥٦٨ - فتوى في الموضوع )

حفظه الله

حضرة صاحب السماحة الشيخ محمد بن ابراهيم المفتي الأكبر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد :

من خصوص تقسيم الرواتب التي تفضل بها جلالة الملك عن عائلة عبدالرحمن الشعبي هل للزوجات فيها حق أم لا والله يرعاكم والسلام .

١٢/٢٩ / ١٣٧٤ هـ

عبدالله بن ناصر بن سيف

الجواب : إذا كان للملك لفظ صريح أو عادة في مثل هذا عمل بذلك ، وإلا فلا أرى الزوجة تدخل مع الذرية ، اللهم إلا إذا كانت متأيمه عليهم وهي محتاجة ، فأرى أن تدخل معهم مؤقتاً . والله الموفق .

( مسودة بخط مدير مكتبه الخاص )

( ٢٥٦٩ - قسمة مسألة منه )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم مدير عام مصلحة معاشات التقاعد سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فبالإشارة إلى خطابكم رقم ٦٨٣ وتاريخ ١٣٧٩ / ٨ / ٤ المرفق به صورة الأمر الوزاري رقم ١١٦٢٨ / ٥ / ١ وتاريخ ١٣٧٩ / ٥ / ٢٠ بخصوص رواتب تقاعد ورثة المهندس الزراعي في المدينة حسين محمد بدوي ، وطلبكم بيان مقدار ما يستحقه كل واحد من ورثته المذكورين في صورة الأمر المذكور ، وهم على حسب ما ذكر في الأمر : زوجته ابتهاج بنت عبدالقادر بدوي . وأولاده القصار منها كمال الدين ، وعبدالقادر ، وفاطمة ، وسهام ، وزجته الثانية فائزة بنت عبدالحميد النقشندي ، وأولاده القصار منها سلوى ، وأميرة ، فقط .

والجواب : الحمد لله . إذا كان الحال كما ذكر من بيان ورثة المهندس المذكور ، وانحصار إرثه فيهم ، وثبت هذا ثبوتاً شرعياً ، وكان مقدار الراتب ألف ريال كما ذكرتم ، فإن أصل مسألتهم من ثمانية ، وتصح من أربعة وستين ، فللزوجتين الثمن ثمانية لكل واحدة منهما أربعة ، والباقي (٥٦) بين أولاده للذكر مثل حظ الانثيين ، فيكون لكل بنت سبعة ، ولكل ابن أربعة عشرة .

وطريق توزيع ميراث التقاعد أن يقسم الألف على أربعة وستين ، وما خرج بالقسمة يأخذه كل واحد من الورثة مضرورياً في أسهمه المذكورة في المسألة .

فيكون لكل زوجة من الألف اثنان وستون ونصف ريال ، ويكون لكل بنت من الألف مائة وتسعون ريال وربع ريال وثمان ريال ، ويكون لكل ابن من الألف مائتان وتسعة عشرة ريال إلا ربع ريال . والسلام عليكم .

( ص / ف ١٠٧٧ في ٢٣ / ٨ / ١٣٧٩ )

( ٢٥٧٠ \_ العوائد الحكومية لاتعتبر إرثاً )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم عبدالله بن عبدالكريم بن سبيل سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى اطلعنا على خطابك الموجه إلينا بخصوص استفتانك عن رجل توفي وله مكافأة سنوية تبع العوائد الدورية ، وأن المكافأة قررت باسم عائلة المتوفي ، وتسأل هل تستحق الزوجات من هذه المكافأة شيئاً أم لا ؟  
والجواب : هذه المكافأة المصروفة بعد وفاته لاتعتبر إرثاً ، وأمر توزيعها راجع إلى ولي الأمر الذي أمر بصرفها .  
والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٤٣٥١ / ١ في ١١/٢٤ / ١٣٨٧ )

( ٢٥٧١ - اسم العائلة من يشمل في عطايا أهل الجهاد )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة الأخ عبدالحسن ابراهيم الحقييل حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. و بعد

فقد وصلني كتابكم الذي تسألون فيه عن الأسئلة الآتية :

" السؤال الأول " : أن الامام حفظه الله تفضل على العوائل بعد وفاة آبائهم من أهل الجهاد وغيرهم بما كان لآبائهم ، فحصل اختلاف في ذلك في العائلة هل تشمل الورثة من أصل وفروع وزوجة وحواشي ، أم يختص بها الفروع ، أو أحد دون أحد ، لاسيما وأولاد الميت أيتام يتكفون الناس ، ويشاركهم من هو غني وله وظائف ؟  
الجواب : الحمد لله لا بد لولي الأمر من قصد في ذلك ، فيرجع إليه .

( ص / ف ٤١٦ في ٤/٧ / ١٣٧٧ )<sup>(١)</sup>

( ٢٥٧٢ - البروة ليست إرثاً )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة الشيخ عبدالرحمن بن سحمان قاضي الأفلاج سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. و بعد :

فقد أطلعنا على كتابكم المؤرخ في ٦/٦ / ١٣٨٠ الذي تشيرون فيه إلى مسألة اليتيم ابن يحيى مع عمه محمد بن عبدالله بن يحيى في البروة التي كانت لحسن والد اليتيم ، ويطالب ولي اليتيم بما لليتيم .

(١) المسألة الثانية تأتي في " المسكر " . والثالثة تقدمت في " الوقف " .

وهذه المسألة ليست مالا موروثاً ، وإنما هي شيء مسمى من الزكاة ، أو من بيت المال ، فلا يكون إرثاً من بعد صاحبه . والحل في هذه المسألة أن يرجع إلى ولاية الأمر ووكلائهم لبيان ماهو الجاري عندهم والمستعمل في مثل هذا . والله يحفظكم .

( ص / ف ٩٢٠ في ٢٢ / ٦ / ١٣٨٠ )

( ٢٥٧٣ - الشرهة )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضي محكمة الحوطة سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي أجبت به على ماتقدم به محمد العويرضي وزوجته بخصوص نصيب بنت ابنه التي عندهما من شرهته التي تخرج لهم من بيت المال ، وفهمنا ماذكرتم .  
وعليه فأنتم تفرزون لها نصيبها من شرهته كأحد أخواتها . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٣٣٠١ في ١١ / ٦ / ١٣٨٨ )

( ٢٥٧٤ - اختلاف الجنسية ليس من موانع الارث )

من محمد بن ابراهيم إلى سعادة المكرم وكيل وزارة الخارجية سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فقد جرى الاطلاع على الأوراق الواردة منكم رفق خطابكم رقم ٣٠ / ٣ / ١ / ١٨٢٢ / ٣ / وتاريخ ١٥ / ١١ / ١٣٨١ المتعلقة باستفسار سفارة الجمهورية العربية السورية بجدة عن النظم المتبعة في المملكة هل تسمح بتوريث الرعايا السوريين ، أم لا ؟

ونفيدكم أنه متى قام سبب الارث الشرعي في مسلم وانتفت موانع إرثه استحق نصيبه المفروض شرعاً ، مهما يعد موطنه ، أو اختلفت جنسيته السياسية عن مورثه . وبالله التوفيق .. والسلام عليكم .

( ص / ف ٥٨ في ١٨ / ١ / ١٣٨٢ )

( ٢٥٧٥ - الجنون ليس من موانع الارث )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم عبدالله بن جيان سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى اطلاعنا على الاستفتاء الموجه إلينا منك بخصوص ماذكرته من أن إنساناً ولد مجنوناً ، واستمر به الجنون حتى وفاة أبيه ، وأنه طيلة هذه المدة لا يدرك من أمور دينه شيئاً ، ولم يصل لله فرضاً ، وتساءل هل له حق إرثي من تركة أبيه .

والجواب : أمن من قام به سبب الارث سواء بالقرابة أو بالولاء أو بالرحم استحق نصيبه الارثي ، ما لم يتصف بواحدة من ثلاثة أمور هي : الرق ، أو قتله مورثه ، أو اختلافه معه في الدين .

أما الجنون فهو أحد ثلاثة أمور يرفع قلم التكليف عن اتصف بواحد منها ، لقوله صلى الله عليه وسلم : " رفع القلم عن ثلاثة : النائم حتى يستيقظ ، والصغير حتى يبلغ والجنون حتى يفيق " .<sup>(١)</sup>

وعليه فنصيبه الارثي من أبيه ثابت لا يسقطه جنونه وما استلزمه جنونه من جهله بأمر دينه وأداء شعائره .  
وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

مفتي البلاد السعودية

( ص / ف ١٨٥٣ في ١٧ / ٣ / ١٣٨٦ )

( ٢٥٧٦ - الجد والأخوة )

" مسألة الجد والأخوة " هي من أشهر مسائل الفرائض بالخلاف فيها ، وكان السلف يعظمون القول في هذه المسألة والجزم والفتوى فيها ، وبعضهم يقول : سلوبي عن عظلكم وأما الجد فلا حياه الله ولا بياه . فيتأخرون عن الفتوى فيها من باب الورع .

ثم جنس الأقوال اولاً على قولين : من جاعله أبا ، وهو قول أبي بكر وعائشة وابن عباس وعبدالله بن الزبير في آخرين من الصحابة ، ولا يجعلون للأخوة معه لاقليلاً ولا كثيراً ويحتج هؤلاء بحجج عديدة ، وهذا هو مذهب أبي حنيفة ، وهو روائي في مذهب أحمد اختارها الشيخان وآخرون ، ويختارها إمام الدعوة الشيخ محمد رحمه الله عليه في آخرين من الأصحاب ، ويختارها بعض مشاهير الشافعية .

س : الذي عليه أهل نجد ؟

(١) اخرجه أحمد وأبوداود والحاكم في المستدرک .

ج : كثيرا مايفتون بالمذهب ، وكثير مايفتي بالقول الراجح في الدليل . والقول بأنه أب أرجح ، يقول ابن عباس : أما يتقي الله زيد ..

وسبب الخلاف بين الأئمة من الصحابة فمن بعدهم أنه لم يكن في ذلك نص (تقرير)  
( ٢٥٧٧ — أحوال الأم )

بعض من أهل العلم لايرى حجتها عن الثلث إلا إذا كانوا جماعة ، والذي عليه الجماهير وهو الصحيح ولو كانوا اثنين ، ولافرق بين كونهم ذكروا ، أو إناثاً ، أو مختلفين (تقرير)  
( ٢٥٧٨ — العمريتان )

الأصول الشرعية في الفرائض تدل عليهما ، لا من حيث النص والظاهر ( تقرير )  
( ٢٥٧٩ — هل ترث الجدة أم الأب وابنها حي )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم الشيخ الخضيرى قاضى السليل سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد وصلنا كتابكم الذي تستفتي به عن " خمس مسائل " أشكلت عليك ، وتطلب جوابها ، وقد جرى تأملها  
والجواب عليها كما يأتي :

" الأولى " : قولك الجدة أم الأب إذا كان ابنها حي هل ترث ؟

والجواب : أنها ترث ، لحديث أول جدة ورثها النبي صلى الله عليه وسلم السدس وابنها حي . فهي وأولاد  
الأم مستثنون من قاعدة من أدلى بواسطة حجته تلك الوسطة ، فالأخوة لأم يرثون والأم حية ، والجدة أم الأب  
ترث والأب حي ، والجد أم أب الأب ترث وابنها حي ، وكذا ابن ابنها وهما جميعاً وهذا قول الجمهور ، وهو  
المشهور في المذهب .

( مسودة بتاريخ ١٥/٥/١٣٧٨ )

( ٢٥٨٠ — التحذير من حرمان النساء من الموارث )

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء حفظه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المحالة إلينا رفق خطاب مقام رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٠١٩ وتاريخ ١٣٩٨ / ١ / ٢٣ المتعلقة بما كتبه القائم بالأعمال الادارية في محكمة الباحثة حول ذكره أن بعض القبائل لديهم يمنعون النساء من حقوقهن في الموارث ، المشتملة على افادة المذكور وخطاب القاضي برقم ٦٧٤ وتاريخ ١٣٨١ / ٨ / ٢٢ هـ .

ونفيد سموكم بأنه يلزم قضاة تلك الجهات التنبيه على وجوب مراعاة حقوق النساء في الجوامع والمحاضرة ، ويزكروهنم بقوله تعالى : ( للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً )<sup>(١)</sup> ويقول صلى الله عليه وسلم : " النساء شقائق الرجال "<sup>(٢)</sup> وبما جاء في خطبته عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع حيث يقول : " فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه فإن فعلن ذلك فأضربوهن ضرباً غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف "<sup>(٣)</sup> وتؤكدون عليهم وجوب احترام حق المسلم ذكراً كان أو أنثى ، وأنه لايجل شيء من ماله إلا بطيب نفس منه .

ونرفق لسموكم صورة من فتوى سبق أن استفتانا فيها قاضي الجاردة حول موارث النساء وسكوتهن عن المطالبة بها ، ثم مطالبتهن أخيراً . وحيث أنها تنطبق على ماكثر وقوعه في تلك الجهات الشايح في بعضها حرمان النساء من الموارث ، فينبغي حفظكم الله تعميمها على الإمارات ، وهيئات الأمر بالمعروف ، للاطلاع والانتفاع ، وقد أعطينا كافة المحاكمة صورة من كتابنا هذا مع صورة الفتوى . وبالله التوفيق . والسلام عليكم<sup>(٤)</sup> .

رئيس القضاة

( ص / ق ١٢٥٦ / ١ في ٢٤ / ٨ / ١٣٨٢ هـ )

( ٢٥٨١ - للبنات الثلثين ولو كن أكثر من اثنتين عند الجماهير ، وهو الصحيح الذي دلت عليه السنة )

( تقرير )

( ٢٥٨٢ - بنت الابن إذا سقطت )

(١) سورة النساء - آية ٧ .

(٢) انظر صورة الفتوى في ( القضاء ) في سماع الدعوى .

(٣) أخرجه مسلم .

(٤) انظر صورة الفتوى في ( القضاء ) في سماع الدعوى .

من العجيب في ( مصر ) أنهم يورثون أناساً ليسوا بورثة أبداً ، مثل : بنت الابن إذا سقطت أعطوها الثلثين ، وابن الابن مع وجود الابن . وتأويله بالوصية ضعيف ، ولكن تراكوا ما هو كالشمس لاجل موافقة أهوائهم .

(تقرير)

( ٢٥٨٣ - لا يرث ابن الابن مع وجود الابن )

" المسألة الثانية " وهي سؤالكم عن إشراك ابن الابن في الميراث مع وج ود الابناء الصلبية .

والجواب : ليس لابن الابن شيء في الميراث مع وجود ابن الصلب ، إلا بوصية ، أو نحوها . وقد أجمع العلماء

على أن ابن الصلب يجب ابن الابن .

( ص / ف ) (1)

( ٢٥٨٤ - الابن المعتق يرث )

سلمه الله

من مح مد بن ابراهيم إلى علي بن عبدالله بخيت

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،، وبعد

فقد جرى اطلاعنا على استفتانك المتضمن أنك كنت مملوكاً ، وأن والدك اشترك من أسيادك ، ثم بعد ذلك

توفي ، وتساءل هل لك حق فيما تركه . ؟

والجواب : لاشك أن لك حق الارث مما خلفه والدك إذا لم يكن هناك مانع يمنع إرثك منه غير الرق . أما

الرق فقد عتقت منه بملك والدك إياك حينما اشترك من أسيادك وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

( ص / ف ٢١٣ / ١ في ١٦ / ١ / ١٣٨٨هـ )

( ٢٥٨٥ - ثبت عصوبتهم وتنازعوا في الاستحقاق )

سلمه الله

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس محكمة الافلاج

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،، وبعد

فقد جرى اطلاعنا على خطابكم الاسترشادي رقم ٤٨٧ وتاريخ ١٣٨٦ / ٤ / ٨ بخصوص قضية عصب محمد

بن مقيم ومطالبة ال لحيان به وثبوت أنهم عصبه . تذكرون أن ال لحيان تنازعوا فيما بينهم في الاستحقاق بعد

(1) وتأتي بقية الأسئلة في ( النكاح ) ورقم الصدور وتاريخه .



اعترافهم جميعاً بعدم استطاعة أي واحد منهم سلسلة نسبه إلى المتوفي ، فبعضهم يطلب توزيع التركة على رؤوس ال حيان ، وبعضهم يطلب تقسيمها أثلاثاً حسب أفخاذهم الثلاثة ، وعمر بن زيد يطلب الاختصاص بالارث بدعوى أنه أسن آل حيان وتطلبون الارشاد في ذلك ، حيث أن المسألة مشكلة عليكم .

والجواب : أن الأحق بالارث منهم أكبرهم واحداً كان أو أكثر ، لحديث بريدة في ميراث الخزاعي "انظر أكبر خزاعة فادفعه إليه" <sup>(١)</sup> وليس المراد بالأكبر هنا الأسن ، وإنما الأكبر هاهنا الأقدم درجة ، فمن كان منهم أقدم نسباً حجب من كان دونه في النسب وإن كان أكبر سنناً ، فالآباء والأعمام يجوبون أبناءهم وأبناء إخوانهم ، وهكذا وبما ذكرنا ينجلي الاشكال . ونسأل الله تعالى لنا ولكم التوفيق والسداد والسلام عليكم .  
مفتي الديار السعودية .

( ص — ف ٢٣٨٢ / ١ في ٨/٢٩/٨٦ ) <sup>(٢)</sup> .

( ٢٥٨٦ — وإذا لم يعرف أقامهم درجة )

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة قاضي محكمة الافلاج سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فقد جرى الاطلاع على خطابكم رقم ١١٨٩ وتاريخ ١٢/١٠/١٣٨٦هـ ومشفوعاته المتعلقة بعصب محمد بن مقيم ، وذكركم أن الأفخاذ الثلاثة المدعية بعصبه حضر لديكم وكلاؤهم ، فأفهمتموهم بما تضمنه خطابنا لكم من أن الأحق بالعصب منهم أكبرهم واحداً كان أو أكثر ، وأن المقصود بالأكبر الأقدم درجة ، وأنكم طلبتم من الوكلاء المشار إليهم البينة الشرعية أن أحد الأفخاذ الثلاثة أقدم درجة من الفخذين الباقيين ، وأنهم أفادوا أن لا بينة لديهم لعدم معرفتهم الجد الذي يجمع الأفخاذ الثلاثة .

وتسألون هل يمكن قسم العصب .. بين هذه الأفخاذ الثلاثة لكل فخذ ثلث ، ويحجب الأرفع درجة من الفخذ من دونه بالنسب ؟

ونفيدكم أنه إذا لم يمكن معرفة الأقرب من هذه الأفخاذ الثلاثة للمتوفي فلا يظهر لنا بأس فيما رأيتم من تقسيم العصب أثلاثاً لكل فخذ من الأفخاذ الثلاثة الثلث ، ويحجب الأرفع درجة من الفخذ من دونه في النسب . وبالله التوفيق والسلام عليكم .

(١) أخرجه أبو داود .

(٢) وانظر فتوى في (القاء) رقم ٢٧٥ في ٢٩/٧/١٣٨٦هـ في هذا المعنى .

مفتى الديار السعودية

(ص — ف ٨٤ / ١ في ١٣٨٧/١/٧ هـ)

(٢٥٨٧ — ميراث ولد الزنا لمن؟)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فقد جرى الاطلاع على المعاملة احوالة إلينا من سمو رئيس مجلس الوزراء رفق خطاب سموه برقم ١٢٥٠٣ وتاريخ ٨٠/٦/٣ هـ المتعلقة بقضية مقتل مبروك بن مريم ، واتهام علي بن فاطم بالتسبب في وفاته ، المشتملة على الحكم الشرعي الصادر فيها من قاضي الحرت برقم ٦ في ١٣٧٩/١١/١٨ كما تشمل على اجابة حاكم القضية عن ملاحظتنا السابقة على قراره في حصر وراثه القليل في أمه وخاله .

وبتبع المعاملة ومرافقتها وتأمل جواب حاكم القضية عن ملاحظتنا المشار إليها أعلاه المتضمن أن الهالك ابن زنا ، وولد الزنا في ميراثه اختلاف ، منها أن عصبته أمه — فكان ما أجراه على هذا . إلى آخر ما ذكره .

ومادام الهالك ابن زنا ، وقد حكم حاكم القضية بتوريث عصبه أمه على القول القائل بأن عصبه ولد الزنا عصبه أمه ، فما أجراه ظاهره الصحة . إلا أنه ينبغي التنبيه على أن الراجح في الخلاف أن أمه عصبته ، وهي رواية عن الامام أحمد ، وهي قول ابن مسعود ، واختيار أبي بكر ، والشيخ تقي الدين ابن تيمية ، لما روى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، مرفوعاً " أنه جعل ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها" رواه أبو داود ، و عن واثلة بن الأسقع ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " تحوز المرأة ثلاث مواريث عتيقها ولقيطها وميراث ولدها الذي لا عنت عليه " رواه أبو داود والترمذي ، قال في الانصاف " الجزء السابع ص ٣٠٩ " وعنه أمها هي عصبته اختاره أبو بكر والشيخ تقي الدين وصاحب الفائق وقدمه في الرعايتين والحاوي الصغير ١ هـ ونعيد إلى جلالنكم كامل أوراق المعاملة والله يحفظكم .

(ص — ف ١٠٩٣ في ١٣٨٠/٧/٢١ هـ)

(٢٥٨٨ — ١ بن السفاح عصبته أمه ، وولاية نكاح ابنتيه للحاكم)

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم ابراهيم عيسى زريطان .

الطائف .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فقد وصل إلينا كتابك الذي تستفتي به عن قسمة ميراث رجل هلك عن بنتين وأخ من الأم وأخواله أشقاء أمه ، و الهالك ابن سفاح لا يعلم له أب ، كما تستفتي عن ولاية نكاح بنتيه . غلخ .

والجواب : الحمد لله أما قسمة الميراث فللبنتين الثلثان فرضاً ، والباقي للأخ من الأم تعصياً ، لأن عصبته عصبه أمه ، وابنها أقرب من إخوتها ، لأنه يحجبهم .

وأما ولاية نكاح ابنتيه فانها للحاكم الشرعي ، فإن كان في عمها المذكور أهلية للولاية فينبغي للحاكم أن يوليها عليهما ليرعى مصالحهما ، ويلاحظهما ، والله أعلم . والسلام عليكم .مفتي البلاد السعودية .

(ص / ف ١/٣٨٩ في ١٥/٢/١٣٨٥) .

(٢٥٨٩ — أولاد الجارية عصبه)

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم محيا بن وسمي السليس سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فقد جرى الاطلاع على الاستفتاء المرفوع إلينا منك بتاريخ ١٦/٣/١٣٨٣ حول قضية الجارية المملوكة لسعيد السليس ، وذكرك أن له أخوان هما حسين ومحسن ، وأن عبدا كان عقيماً ، وقد أخرج جعلاً لمن ينكح جاريته ، فنكحها رجل حر ، وولدت منه ذكراً ، وأن الذكر تناسل . إلى آخر ما ذكرت .وتسأل عنن هو أحق بالولاء هل هو لجميع ذرية أخويه ، أو لبعضهم دون بعض .

ونفيدك أن أولاد ابن الجارية بعضهم عصبه بعض ما بقي منهم رجل واحد والسلام عليكم .

(ص / ف ٧٩٣ / ١ في ٢٧/٤/٨٣)

(٢٥٩٠ — خلف بنت المعتق وأولاد أخوي المعتق )

تقدم إلينا عبد الرحمن عبد الله بصعر بسؤال هذه صورته :

عتيق توفي لا وارث له من قرابة النسب ، وخلف بنت المعتق وأولاد أخوي المعتق الذكور ، فهل الميراث لأولاد الاخوة دون بنت المعتق ، أم يشتركان ؟ أفيدونا بالحكم الشرعي .

والجواب : الحمد لله عصب هذا العتيق لبني إخوة المعتق الأشقاء المذكورين في السؤال دون بنت المعتق ، لأنه لا يرث النساء بالولاء إلا من أعتقن أو أعتقه من أعتقن . هذا هو المفتي به عندنا . وفي المسألة خلاف . وإذا كان

قد حكم حاكم بمقتضى القول الثاني وهو ارث بنت المعتق فحكم الحاكمم يتعين ، لأنه يرفع الخلاف ، وكذا إن كان أفنى مفتي من المعترين بعد أن استفتيته أيها السائل راضياً بما سيفتيك به ، فلا ينبغي العدول عن ما أفتاك به .  
قاله مملية الفقير إلى عفو ربه ، وكتبه من إملاء سماحته — حفظه الله — عبد الله الصائغ .

(الختم) (ص / م في ١٢/١/١٣٧٥) .

(٢٥٩١ — المشتركة)

قوله : ويسقطون في " الحمارية)

وهذا هو الجاري على الأصول ، وهو الصواب الذي لا ينبغي أن يعدل عنه ... قوله " فأولي رجلي ذكر<sup>(٣)</sup> .  
نقول ما بقي شيء .

وهذا هو مذهب أحمد وطائفة من أهل العلم .

ظاهر القرآن والسنة والاعتبار مع هؤلاء .

والمنقصين ما لهم حجة إلا قولهم أبونا حمار ، فيقال لهم لو كان أخت شقيقة وأخت لأم فهل ترضى أن تزاحمها التي للأب؟! .

(تقرير)

(٢٥٩٢) — قد سئلت عن ما إذا مات رجل وخلف أخاه من أمه فقط ، وعمات ، وبنات عمات ، ولم يخلف عاصباً أبداً .

فأفتيت بأن جميع المال لأخي الميت من أمه فقط سدسه فرض والبقية رد ، ولا شيء للعمات ، ولا لبنات العمات ، لأنهن ذوات أرحام ، ولا ميراث لذوي الأرحام أبداً مع وجود أحد من العصابة أوذي الفروض الأقارب . قاله مملية الفقير إلى عفو ربه محمد بن ابراهيم ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

(ص / م في ٣٠/١٠/١٣٧٦)

(باب ذوي الأرحام)

(٢٥٩٣ — المذاهب في توريثهم)

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم عبد الرحمن بن صديق بن مهلهل المدني سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

وردنا كتابك تسأل فيه بما نصه :

(٣) متفق عليه .

توفي رجل يدعى أحمد شقافه عن : زوجة سره بنت صديق ، وخالته فاطمة بنت محمد ، وأولاد أخته فاطمة وهم زين العابدين وحفصه ، وأولاد أخته روضة وهم سالم بن أسعد ، وخديجة ، وعائشة ، وفاطمة . وتطلب بيان من تنول إليه تركة المتوفي .

والجواب : الحمد لله . يظهر من السؤال أن ليس لهذا المتوفي وارث لا صاحب فرض ولا صاحب تعصيب ، لا بالقرابة ولا بالولاء ، وأن المسألة من مسائل ذوي الأرحام ، وأنت لم تبين عن أختي المتوفي فاطمة وروضة هل هما شقيقتان ، أو لأب ، أو لأم ، أو متفرقتان؟ .

وإن كان الذي يغلب على الظن أنهما ليستا بأختين لأم . فاذا كانتا لغير أم ، بل كانتا شقيقتين ، أو لأب — فالمسألة تصح من أربعين ، للزوجة ربع جميع المال عشرة ، ولخاله المتوفي فاطمه ستة هي نصيب أم الميت ، ولزين العابدين وأخته حفصة نصيب أمهما فاطمة وهو اثنا عشر أنصافاً بينهما . ولسالم وأخواته الثلاثة نصيب أمهم روضه وهو اثنا عشر سهماً أربعاً ، لا يفضل ذكر ذوي الأرحام على أئناهم .

وتورث ذوي الأرحام هو مذهب الامام أبي حنيفة رحمة الله عليه ، ومذهب الامام أحمد رحمه الله ، وثاني قولي الامام الشافعي رحمه الله ، ودليل تورثهم قول النبي صلى الله عليه وسلم : " الخال وارث من لا وارث له" (٤) والله أعلم . وصلى الله عليه وسلم وآله وصحبه .

(ص / ف ١٣٣ في ١٤ / ٣ / ١٣٧٥) .

(٢٥٩٤ : الراجح أنهم يرثون بالتزويل)

ثم هذا الباب في مسائله بعض الغموض ، وليست من النوادر ، بل هي تقع كثيراً ويحتاج طالب العلم أن يعطيه من الببال أكثر .

(تقرير)

(٢٥٩٥ — مثال لذلك)

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم صالح سليمان ناقور المحترم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فقد وصل إلينا كتابكم السابق وملحقه الأخير المؤرخ ١٢/٢/١٣٨٤هـ وفهمنا ما استفتيت عنه من قسمة ميراث ذوي الأرحام التي ذكرت أنكم أولاد رجلين في درجة واحدة ، لواحد خمسة أولاد ، وللثاني أحد عشر الخ .

والجواب الحمد لله ذو الأرحام يرثون بالتزويل ، فأولاد كل رجل يتزولون منزلته ، ويستحقون ميراثه ، يقسم بينهم الذكر والأنثى سواء ، لأنهم يرثون بالرحم المجردة ، فاستوى ذكرهم وأئناهم ، كالأخوة من الأم . وعلى هذا

(٤) رواه الترمذي عن عائشة .

فللخمسة نصيب أبيهم ، وللأحد عشر نصيب أبيهم ، وإن كان فيهم إناث فلهن مثل ما للذكر سواء ولا فرق .  
والسلام عليكم .

(ص / ف ٧٥٣ / ١ في ٢٠٣ / ١٣٨٤هـ)

(من الفتاوى التي وجدتها عند الشيخ عبد الملك بن دهيش)

(باب ميراث الحمل)

(٢٥٩٦ — المفتي به في الحمل)

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم الشيخ عبد الله بن حمد الدوسري سلمه الله  
وبعد : من خصوص ورثة سعيد بن بيشان حيث كان أحدهم حملاً . ولا يخفى ما عليه الفتوى من أنه إذا أراد  
الورثة القسمة ولم يصبروا يوقف له نصيب ذكرين احتياطاً ، وحيث كان هذا الحمل متلبثاً وعواراً ، وله الآن  
فوق أربع سنين ، وولادته حياً فيها بعد — والله على كل شيء قدير ، فإنه يكفي أن يوقف له نصيب ذكر واحد ،  
والبقية يقسم على الورثة . والله يحفظكم .

(٢٢ / ٢ / ١٣٧٤هـ — الختم)

(٢٥٩٧ — القرعة هنا)

قوله : وإن جهل المستهل من التوأمين واختلف إرثهما يعين بقرعة .

والقرعة طريق شرعي خلافاً لمن زعم ذلك ، والسنة دلت على اعتبارها ، لكنها آخر الطرق التي يتوصل بها إلى  
الغرض ، ويترتب عليها الحكم إذا لم يوجد طريق إلى معرفة ذلك الأمر الخفي ، وليس فائدتها أنها تعين المقصود ،  
وأن الحي هو الذي كان حياً ، بل المراد وصول الحق إلى مستحقه وانقطع النزاع ، فإن الأمر في هذا ليس  
كمسألة ما لو لم يستهل ، بل استهل واحد ، فيعين بقرعة ، كما لو طلق إحدى نسائه ولم يتعلم . (تقرير) .

(٢٥٨٩ — وعلى أصل الشيخ هنا أن الحمل يرث منه)

قوله : ولو مات كافر ذمي بدارنا عن حمل منه لم يرثه .

ولكن الظاهر على ما قرر الشيخان في مسألة تبعية المولود أنه يرث . وذلك أنه يقوم مقام الوالد بل الوالدين من  
يتولى ذلك الصغير . ويقولان : إنه من المعلوم أن بالمدينة زمن النبي صلى الله عليه وسلم من يموت من اليهود ،  
ومع ذلك لم تكن أحكامهم أحكام الاسلام ، مع أن البلد بلد اسلام .

(تقرير)

(٢٥٩٩ — فقد بالليل وهو مختل الشعور)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضي بارق سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

بالإشارة إلى خطابكم لنا رقم ١٤٧ وتاريخ ١٧ / ٣ / ٨٨ الخاصة بقضية المفقود الذي رفع لنا عنه محمد بن غشام  
، وقد جرى منا الاطلاع على كامل الأوراق والصك الذي معها الصادر من محكمة بارق والمسجل برقم ٢٨

والمؤرخ في ١٣٨٨/٣/٦هـ وحيث جاء في الصك أن عوض بن معدي بن أحمد رجل مختل الشعور ، وفي عام ١٣٦٦ جاءه تورم في جميع جسده وانحنت سنونه وشعره ، وفقد بالليل ولا يدري إلى أي جهة ، وبحث عنه ولم يوجد ، وأنه مفقود من عام ١٣٦٦ وأن البينة شهدت بذلك وزكيت هذه البينة ، وحكمت بصحة الشهادة والتزكية .

فبناء على ذلك فالغالب من حالة هذا الشخص الهلاك ، فيحكم بأنه مفقود وتجري عليه أحكام المفقود ، فاعتمدوا القيام بما يلزم بمقتضى ما ذكر والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

(ص / ف ٢٥٨٥ / ١ في ٨٨/٩/٥هـ)

(٢٦٠٠ - فقد ليلة مزدلفة)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة القائم بأعمال الرئاسة في المنطقة الغربية سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

وبعد : فقد جرى الاطلاع على الأوراق المرفوعة إلينا منكم رفق خطابكم رقم ٣/١١٤٧٢ وتاريخ ١٣٨١/٩/٢٢هـ المتعلقة باستفتاء قاضي العارضة ، المتضمن أنه تقدم لديه المدعو سليمان بن هادي بصدد المفقود الذي فقد ليلة التزول من عرفة وقت الحج ، وأن للمذكور زوجة وميراثاً ، ويطلب اجراء ما يقتضيه الوجه الشرعي ، ويسترشد القاضي هل الغالب على الظن موته ، أو حياته ؟

ونفيدكم أن فقده على هذه الصورة يعتبر مما غالبه الهلاك ، حيث أن من يفقد في مثل تلك الليلة يكتنفه من أخطار الدهس والصدم والمرض بضربة الشمس ونحوه ما يعتبر مبرراً لما ذكرنا من أن فقده يلحق بمن غالبه الهلاك فتعاد الأوراق إلى قاضي العارضة لاجرائه ما يقتضيه الوجه الشرعي نحو مخلفاته ، والله يحفظكم .

(ص/ف ١٧٢ في ١٣٨٢/٢/١٢هـ)

(٢٦٠١ - من يتولى تركة المفقود)

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة قاضي بالأحمر والأسمر سلمه الله .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فقد جرى الاطلاع على استفتائك الموجه إلينا بخصوص ذكرك عن مرافعة جرت لديكم بين سحيم بن شيخوه وعلي وسعيد ابنا شويل بشأن تركة المفقود محمد بن سافر الأسمرى المتغيب عن وطنه ، ومنذ مدة خمسة وعشرين سنة وتذكرون أن كلا من طرفي المرافعة يدعي أحقيته بالتركة ، ويطلب استيلاءه عليها قبل انتهاء مدة التربص . إلى آخر ما ذكرتم .

ونفيدكم أنه ينبغي البحث عن رجل من أهل البلاد ذي ثقة وأمانة وصلاح ليتولى تركة الغائب حفظاً وإصلاحاً وتنمية حسبما تقتضيه مصلحتها حتى يعود أو تنتهي مدة التربص . ولا بأس أن يقرر له مقابل التزامه بها بأجرة

أمثاله . أما طرفا النزاع فليس لواحد منهما حق فيها طالما أن المفقود لا يزال الغالب في أمر حياته والسلام عليكم

مفتي الديار السعودية

(ص / ف ١٩٨٣ / ١ في ٢٢ / ٧ / ١٣٨٥ هـ)

(باب ميراث العرقى)

(٢٦٠٢ - الصحيح في الباب )

قوله : إذا مات متوارثان إلخ .

ما ذكر هنا هو المذهب ، وروى عن عمر وعلي ، وجاء فيه آثار . والقول الثاني قول الجمهور ، وهو عدم التوريث ، لا يرث واحد من واحد مطلقاً وروي عن أبي بكر ، وجاء فيه آثار وقضايا عن الصحابة ، وهو الراجح من حيث الدليل والأصول ، فان من شروط الارث تحقق حياة الوارث حين مات الميت ، وهنا غير متحقق بقاء زيد حياً بل الحال محتمل كذا ، ومحتمل كذا .

وبهذا أفتي في مسألة ابن عتيق وزوجته الذين وجدا الفجر ميتين على هذا القول الراجح الذي هو قول الجمهور ، وموتهما هو من دخان الفحم ، وعندهما موقد لتسخين الماء في الليل . وكذلك الصور أن يعلم ثم ينسى فهو مثل ما لم يعلم أصلاً .

(تقرير)

(٢٦٠٣ - انقلبت بهما السيارة وماتا بعاً)

"والمسألة الخامسة " وهي سؤالك عن حكم ميراث رجل وأمه انقلبت بهما السيارة وماتا معاً ولا يعلم حال السابق منهما موتاً ، فالراجح عندنا عدم توريث أحدهما من الآخر ، وهذا مذهب الأئمة الثلاثة ، وهو رواية عن الإمام أحمد ، واختارها الموفق والمجد والشيخ تقي الدين وصاحب الفائق ، وهو الذي نص عليه صاحب " الرحبية " بقوله : فلا تورث زاهقاً من زاهق . وهو مبني على أصل ، وهو أن من شروط الميراث تحقق حياة الوارث حين وفاة الموروث ، فمتى جهلنا ذلك فلا تورث .

(ص / ف ٨٦٢ في ١٤ / ٦ / ١٣٨٠)

(٢٦٠٤ - هلكوا جميعاً ولم يعلم السابق بالوفاة )

من محمد بن ابراهيم إلى المكرم فرحة بن فرحان سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فقد جرى الاطلاع على الاستفتاء الموجه إلينا منك بخصوص ذكرك أن لك والداً وأخوين ذهبوا جميعاً لطل بالعيشة فهلكوا ، ولم يتعلموا من سبق منهم بالوفاة ، وتذكر أن لأحد إخوانك ابناً ، وللثاني بنتاً ، ولديكم ميراث عقار لأبيك ، وتساءل ما هو نصيبك منه ، وما نصيب ابن أخيك ، وبنت أخيك الآخر منه؟



ونفيدك أنه ما دام الأمر كما ذكرت من أنهم هلكوا جميعاً و جهل السابق منهم بالوفاة ، فلا توارث بينهم ، إذ أن من شروط الارث تحقق حياة الوارث بعد مورثه ، فاذا كان العقار المشار إليه خاصاً بوالدك وليس له ورثة غيرك — أي ليس له أم ، ولا أب ، ولا أبناء ، أو بنات ، ولا زوجة أو أكثر — فالعقار جميعه لك إرثاً ، لا محصار الوراثه فيك . أما ابن أخيك و بنت أخيك الآخر فليس لهما منه شيء ، لأنهما ليسا من ورثة أبيك . وبالله التوفيق والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية

(ص / ف ١ / ٢٢٩٤ في ١٣٨٤ / ٩ / ٥) .

(٢٦٠٥ — حكم ما وجد في حوزة أحدهم )

من محمد بن ابراهيم إلى فضيلة رئيس المحكمة الكبرى بالقطيف سلمه الله  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فقد جرى اطلعنا على خطابكم رقم ١ / ٢٦٣٤ وتاريخ ٨٨ / ٨ / ١٦ المشفوع به استرشاد فضيلة العضو لديكم موجب خطابه رقم ٤٤١ وتاريخ ١٣٨٨ / ٨ / ١٥ بخصوص ما ذكره من حادث تصادم سيارتين مات إثره خمسة أشخاص ، أحدهم يدعى حسن بن عزان العسكر النجراني ، وأنه حضر لدى فضيلته أحمد بن عزان وكيفلاً عن ورثة أخيه ، وذكر أنه وجد في حوزة أخيه حسن بعد وفاته مبلغ اثني عشر ألفاً وتسع مائة وساعة يدوية وطلب تسليمها له . وبطلب البينة منه على دعواه أحضر كلا من القائد عبد الله علي ووكيل القائد عبد العزيز محمد الري والرئيس عبد الرحمن الشهراني ، و مندوب الهلال الأحمر سعود الضعيمان ، وشهدوا أن المبلغ المذكور وجد في حوزة الجثة رقم واحد والتي تمثل المتوفي حسن بن عزان ، وأحضر كيفلاً غارماً يدعى أحمد بن سالم الياامي ، وقرر كفالته أحمد بن عزان كفالة حضورية وغرمية في أي وقت فيما يتعلق بتسليمه المبلغ الذي كان في حوزة أخيه المتوفي .

ويسترشد فضيلة القاضي هل يحكم بهذا المبلغ للمتوفي حيث وجد في جيبه ؟

والجواب : الحمد لله ، الأصل أن اليد دليل الملك ، مالم يعارض بما ينقضه . إلا أن من المستحسن إبقاء المبلغ لدى مأمور بيت المال مدة شهرين مثلاً احتياطاً ، حيث أن الوفاة مفاجئة ، ومع مجموعة ، فإذا مضت الشهران دون اعتراض معترض فلا مانع من تسليم المبلغ لورثة من يده عليه . وبالله التوفيق . والسلام عليكم .

مفتي الديار السعودية (ص / ف ١ / ٣١٦٨ في ١٣٨٨ / ١٠ / ١١)

( باب ميراث المطلقة )

٢٦٠٦ — طلق زوجته البتة وهو مريض

من محمد بن ابراهيم إلى حضرة المكرم الشيخ حمد ابراهيم لزعاقي

قاضي المحاصرة وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فقد وصل إلي كتابكم المؤرخ ١٣٧٦/٦/١هـ المرفق به سؤال عن الرجل الذي طلق امرأته في مرض مخوف طلاق البتة على أثر نزاع بينهما ، ثم عوفي الرجل وهو لا يريد وقوع الطلاق ، والمرأة تريد وقوعه . إلخ .  
والجواب : الحمد لله . تبين منه امراته بهذا الطلاق مصف . والله يحفظكم .

(ص/٤٥١ في ١٩/٦/١٣٧٦هـ)

٢٦٠٧ - طلقها لما حكم عليه بالإعدام

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم حمد بن عيد العتيبي

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

كتابك المؤرخ في ٢٠/١٠/١٣٨٧ وصل وقد سألت فيه :

الأول : أن أحاك أحمد بن عيد العتيبي بعد ما علم أن الحكومة حكمت عليه بالإعدام طلق زوجته ، فهل هذا الطلاق صحيح ؟

والجواب : هذا الطلاق لا يصح ، معاملة له بنقيض قصده ، فتجب عليها العدة للوفاة ، ولها ما فرض الله من الميراث .

(ص/٤١٩٥ في ٩/١١/١٣٨٧هـ)<sup>(٥)</sup>

٢٦٠٨ - طلقا قبل وفاته بشهر أو شهرين

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة المكرم علي بن عبد العزيز المشاري

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فقد وصل إلينا كتابك المؤرخ في ١٦/٢/١٣٨١هـ المتضمن استفتاءك عن الرجل الذي مرض مدة طويلة وتزايد به المرض ، وفي الأخير حتى ألزمه الفراش .

(5) وانظر بقية المسائل في الوصايا .

ولما كان في آخر عام الثمانين توفي ، وبعد وفاته أرسل أحد أولاده إلى زوجته بورقة فيها طلاق زوجته المذكورة مكتوبة قبل وفاته بشهر أو شهرين تقريباً . إلخ .

والجواب : الحمد لله وحده . إذا كان الحال كما ذكرتم ، فظاهر السؤال أن الزوجة ترثه ، وتعتد عدة وفاة ، وعليها الاحداد ، لاقمامه بحرمانها من الميراث ، ولأن الطلاق وقع في مرض موته . والسلام عليكم .

(ص ٢١٢ في ٢٠/٢/١٣٨١)

٢٦٠٩ - طلقها واحدة ثم توفي

من محمد بن إبراهيم إلى المكرم عبد الله بن غشيان

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فقد وصلنا كتابكم ، وعرفنا ما ذكرتم فيه من استفتائكم عن المسألة التي تقولون إنها تتلخص في أن رجلاً طلق زوجته طليقة واحدة ، وذلك في ١٣٧٨/٣/٩ وكان طلاقه لها وهي حائض في آخر الحيضة ، ثم حاضت بعدها حيضتين ، ولما كان في ١٣٧٨/٥/١٠ توفي الزوج ، فهل ترثه ، وتحاد عليه ، أم لا ؟

والجواب : الحمد لله . يظهر من السؤال والله أعلم أن وفاة المطلق حصلت والمطلقة في العدة ، وإذا كان كذلك فالطلاق رجعي ، فهي ترث ، وتحاد عليه ، ما لم يكن الطلاق على عوض فلا ترث ولا تحاد عليه ، أو كانت التطليقة آخر التطليقات الثلاث ، ما لم يكن طلقها في مرض موته المخوف فإنها ترث ، وتحاد عليه ، معاملة له بنقيض قصده ، والسلام عليكم ورحمة الله .

ملحوظة : الاستثناء في قولنا ما لم يكن طلقها في مرض موته المخوف . إلخ . مختص بما إذا كان ذلك آخر ثلاث تطليقات . وأما مسألة الطلاق فلا استثناء فيها .

(ص -/ق ٤٩٩ في ٢٧/٥/١٣٧٨)

( كتاب العتق )

٢٦١٠ - حرية الرقيق مشروطة

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة المكرم رئيس محكمة أهما المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

جواباً لخطابكم المرفق رقم ٥٤٤٥ في ٨٣/٩/١٨ بصدد الأرقاء المحررين ، وما تبلغتموه من اعتبار الأرقاء أحراراً ، سواء تحصل أربابهم على تعويض حكومي أم لم يتم . واستيضاحكم عن الطريقة التي يكتب بها صكوك تحرير الأرقاء ، ومن يتولى الإقرار بتحريرهم .

نفيدكم أن ما يتعلق بالموضوع الأول فهو لا يتفق مع الأمر الشرعي ، إذ أن الأصل بقاء ملكية مالكي الرقيق شرعاً حتى يصدر منهم بيع أو عتق أو غير ذلك مما يسوغ رفع ملكيتهم شرعاً . وتعلمون أن حدود عمل المحكمة هو ما تمشى مع الأمور الشرعية .

أما من ناحية كيفية تحرير الحكومة للرقيق فهذا الموضوع فيه مخابرة من قبلنا مع الجهة المختصة ، ولأن لم يتم . والسلام عليكم .

رئيس القضاة

(ص/ق/٢٦٧٨/٣/١ في ٨٣/١١/٢٧)

٢٦١١ - الطرق التي يجب اتخاذها حيال تحرير الرقيق

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء

حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

نشير إلى خطاب سموكم المرفق رقم ١١٨٧٠ في ٨٣/٥/٦ الجوابي على ما رفعناه برقم ١٥٤ في ٨٣/٤/٥ . حول الطرق التي يجب اتخاذها حيال تحرير الرقيق ، وما تضمنه جوابكم من أنه من المتعذر جمع كل من قد تم تحريرهم لإجراء المقترحات الواردة في كتابنا ، نظراً لمضي وقت غير قصير منذ تحريرهم .

وعليه نوضح لسموكم أنه لا حاجة إلى جمعهم ، وإنما ذكرناه ممكن إجراءه بدون إخطار المحررين للمحاكم . ولا يخفى ما لهذا الموضوع من الأهمية الكبرى ، لما يترتب عليه من لزوم حفظ حقوق الذين يجري عتقهم من جهة ، وحفظ حقوق بيت المال وهو الولاء من جهة أخرى ، وما يتفرع من ذلك من المسائل الشرعية المهمة من إرث ، وتزويج وخلافهما .

والطرق التي أشرنا إليها سهلة جداً ولا تتعارض مع ما قصدتموه من تعجيل العتق وتسهيل معاملته ، بل هي كمتمة له ، وشيء يقتضيه الأمر الشرعي والواجب الديني .

إذا علم هذا مع ما هو معلوم أن الحكومة لم تعوض إلا من ثبت ملكيته للرقيق الذي تحت يده فإنه ممكن حصر ما تضمنه قرارنا بالسالف الذكر في مسألتين :

الأولى : أن على بائع الرقيق أن يقر بالبيع على الحكومة ، ويجرر بهذا الاقرار صك شرعي لأن إثبات انتقال الملكية شيء لا بد منه ليثبت على ضوئه صدور العتق من مالك شرعي وهو الحكومة ، وإقرار البيع يتم بدون حضور الرقيق المبيع .

الثانية : أن يصدر تفويض من ولي الأمر للقضاة في عتق جميع الأرقاء الذين تم شراء الحكومة لهم كل في جهته ، لإيقاع العتق بلفظ العتق الصريح ، وبناء على اسناد ذلك إليه من ولي الأمر . وهذا أيضاً يتم من القضاة بدون حضور المحررين لما وضحناه .

نأمل موافقة سموكم على ما قرناه ، والأمر بتعميمه لمن يعينهم الأمر لإنفاذ موجهه . والتكرم بإشعارنا للتعميم للقضاة من قبلنا ، أثابكم الله ، ووفقكم لما فيه صالح الإسلام والمسلمين . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

رئيس القضاة

(ص/ق ١/١١٩٠ في ١٠/٨/١٣٨٣)

٢٦١٢ - القول بالاستعسى أصوب

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فقد جرى النظر في المعاملة المعادة إلينا رفق خطاب سموكم برقم ١٦٤٩٤ وتاريخ ١٤/٨/٧٩ المختصة بقضية العبد مخضور بن جمعان وأخته سلامة وأمها بختة للذين أعتق سيدهم رشيد بدواني نصيبه منهم وهو نصفهم الذي ورثه من زوجته فاطمة بنت علي الفقيه . كما جرى النظر في ما أجاب به قاضي الليث على الملاحظات المذكورة في خطابنا السابق برقم ١١٦ وتاريخ ٢٩/٥/١٣٧٩

وبتأمل ما ذكر والرجوع إلى أصل المعاملة وجدناه قد أثبت أعمار سيد الرقيق المذكور وقرر عتق أنصافهم الذي يملكه سيدهم ، ويبقى النصف الآخر على الرق . وما ذكره جرى على قول متأخري الأصحاب رحمهم الله ، إلا أن القول بالاستعسى أصوب وأقرب إلى الدليل ، وذلك بأن يستعسى هؤلاء الأرقاء في هذه الحالة غير مشقوق

عليهم ، لحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال ( من أعتق شخصاً من مملوكه فعليه خلاصة في ماله فإن لم يكن له مال قوم قيمة عدل ثم استعسي في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه ) رواه الجماعة إلا النسائي . وقد أخذ به الإمام أحمد في روايته عنه ، وأبو حنيفة . وصاحبه والأوزاعي ، والثوري واختاره الشيخ تقي الدين ، وتلميذه المحقق ابن القيم واستدل به في تهذيب سنن أبي داود وأطال رحمه الله . هذا والله يحفظكم .

(ص-ف ١٢٠٨ في ١٤/٩/١٣٧٩)

٢٦١٣- إذا قال : أنتم عتقاء قبل موتكم بعشرة أيام

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب الفضيلة قاضي رابع الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فبالإشارة إلى خطابكم رقم ١٦١ وتاريخ ٧٥/٥/٢٧ بخصوص وصية اسماعيل بن مبيريك رحمه الله بعث الرقيق الموضحة أسماؤهم في صورة الوصية المرفقة ، وتذكرون أن الوصية تنص على أن كل فرد من الرقيق المذكورين في ورقة الوصية قبل موته بعشرة أيام معتوق ، وأن نص الوصية على موت المملوك لا المالك الذي هو الموصي . وأنك رأيت فتوانا المتضمنة أنه إذا ثبت ما في ورقة الوصية من العتق ثبوتاً شرعياً في حال كمال عقل الموصي وجواز تصرفه فإن المذكورين يعتقدون بعد صدور الوصية بعشرة أيام ، وأنه أشكل عليك الأمر ، وأنا أوضح لك إن شاء الله وجه ذلك ، فأقول :

لا فرق بين أن يقول اسماعيل لرقيقه المذكورين أنتم عتقاء قبل موتي بعشرة أيام وبين أن يقول قبل موت زيد بعشرة أيام ، فإنهم يعتقدون بعد هذه المقالة بعشرة أيام ، لتبيننا حينئذ أن هذا العتق من العتق في الزمن المستقبل ، لا من العتق في الزمن الماضي فإنه لا يعتقدون ، لتبيننا أنه من العتق في الماضي ، وهو غير نافذ ، نظير ما لو قال لرقيقه : أنتم عتقاء قبل أمس فإنهم لا يعتقدون ، لكونه من العتق في الماضي .

وهذا التفصيل في الصورة الثانية هي الواقعة في وصية اسماعيل بقوله : أنتم عتقاء قبل موتكم بعشرة أيام . فإنهم يعتقدون بعد مضي عشرة أيام من تلك المقالة وهم أحياء ، لتبيننا أن عتقهم كان في المستقبل ، وهو نافذ صحيح ، بخلاف ما لو ما توا بعد تلك المقالة بسبعة أيام مثلاً فإنهم لا يعتقدون ، لتبيننا أن ذلك من العتق في الماضي وهو غير صحيح ، نظير ما لو قال لمماليكه المذكورين أنتم عتقاء قبل أمس . وهكذا لو قال لمماليكه أنتم عتقاء قبل موت

زيد بعشرة أيان فإنهم يعتقدون بعد مضي عشرة أيام من تلك المقالة إذا لم يمّت زيد إلا بعد مضيها . بخلاف ما لو مات زيد بعد سبعة أيان من عتقه إياهم فإنهم لا يعتقدون . لتبيننا أن ذلك العتق في الزمن الماضي . ونظير ذلك في باب الطلاق لو قال اسماعيل لزوجته : أنت طالق قبل موتي بعشرة أيام . أو قال : طالق قبل موتك بعشرة أيام . أو قال : طالق قبل موت زيد بعشرة أيام . فإن إسماعيل أو زوجته أو زيد لو لم يمّت الواحد منهم إلا بعد مضي عشرة أيام من تلك المقالة لتبيننا بذلك وقوع الطلاق ، لأن ذلك الطلاق في الزمن المستقبل . بخلاف ما لو مات اسماعيل أو زوجته أو زيد قبل مضي عشرة أيام من تلك المقالة فإنه لا طلاق لتبيننا حينئذ أن ذلك الطلاق من الطلاق في الماضي .

ولعل سبب الإشكال عليك ما ذكر في آخر الجواب من التفريق بين ما إذا صدر العتق في صحة اسماعيل ، وبين ما إذا صدر في موض موت اسماعيل المخوف من عتق الأرقاء المذكورين يعتقدون في الحالة الأولى من رأس المال وفي الحالة الثانية من الثلث . وهذا شيء ، وعتقهم بعد صدور اللفظ من اسماعيل بعشرة أيام شيء آخر . فإن الأولى للتفريق بين ما يجعل عتقهم من رأس المال وما يجعل عتقهم من الثلث . وهذا في بيان الزمن الذي يقع فيه العتق . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(ص/ف ٢٤٩ في ١٣/٦/١٣٧٥)

٢٤١٤ - اعتق جاريته واستثنى ما في بطنها

الحمد لله . سئلت عن ما إذا أعتق جارية واستثنى ما في بطنها هل هذا صحيح؟

فأجبت بأن فقهاءنا رحمهم الله نصوا على صحة ذلك . أملاه الفقير إلى عفو ربه محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف وكتبه من إملائه عبد الله الصانع وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

٢٦١٥ - تقدير خدمات الرقيق

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فقد جرى الإطلاع على أوراق المعاملة المشفوعة الواردة إلينا رفق خطاب سموكم رقم ٦٨٧٦ في ٢/٦/٨٢ المتعلقة بقضية موالى سالم بن فهد الأنصاري وشركائه الذين صدر الحكم بإخراجهم من ربة أسيادهم لعدم

أملأكه<sup>٦</sup> بينهم وأن التعليمات الخاصة تنص على أن يتم انفكاك الرقيق بطريق المكاتبه بعد أن يقوم العبد بمعرفة جهة الاختصاص وهي وزارة الداخلية . وما أشار إليه سموكم من اقتراح أن تقدر خدمة العبد على المدد على قضاهها لدى سيده وتطرح من أساس القيمة التي سيجري عليها عند المكاتبه .

وبتأمل ما ذكر تقرر الجواب بما يلي :

أولاً : بخصوص أصل المكاتبه بين الرقيق وسيده بشروطه المعروفة ، والمدونة في (كتاب العتق) من كتب الفقه .

ثانياً : أما تقدير خدمات الرقيق عن المدد التي أمضاها عنده سيده تم تنزيلها من قيمته . فهذا غير صحيح . ولم يقل بما أحد من العلماء فيها عمل ، ولا يحل إلزام الناس بما لمخالفتها للشرع ، وأما الذي نص عليه العلماء على أن السيد أن يؤتى العبد المكاتب ربع الكتابة إذا أدى المكاتب ما عليه ، بقوله تعالى ﴿والذين يبتغون الكتاب من ما ملكت أيمانهم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذي آتاكم﴾<sup>٧</sup> .

ثالثاً : لاحظنا في خطابكم وجود نظام للرقيق يتعامل به ونحن لم نطلع على هذا النظام . إلا أننا نلفت نظركم إلى أن مسألة الرقيق كغيرها من المسائل الشرعية لا يسوغ أن يتعامل فيها بغير ما وردت به الشريعة الإسلامية والنصوص الشرعية من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ، ولا يتم انتقال الحقوق من هي عليه ، ولا تبرأ الذمة بغير هذا بكل حال . والسلام .

رئيس القضاة

(ص/ق/١١٢٩/١ في ٣/٨/٨٢)

٢٦١٦- إذا وطئ الرجل أمة أبيه

وسئل الشيخ محمد بن إبراهيم بن الشيخ عبد اللطيف رحمهم الله :

وأما إذا وطئ الرجل أمة أبيه فولدت منه فإن كلام أهل المذهب ظاهر في أنه يكون الولد رقيقاً ، وأنه المنصوص عن أحمد . وهو أيضاً مذهب مالك والشافعي .

الدرر حراء (٥) ٣١٣ الطبعة الثالثة

٢٦١٧- أعتقه بشرط الخدمة مددة ثم توفي السيد قبل انقضائها

من محمد بن إبراهيم إلى فضيلة قاضي النماص

<sup>٦</sup> كذا بالأصل . وتحتمه الكلمة : الملازمة

<sup>٧</sup> سورة النور - آية ٣٣ .



المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فقد وصل إلينا كتابك رقم ٧٠٢ وتاريخ ١٠/٦/٨٥ المتضمن الاسترشاد عن قضية رزخان بن علي وعبدته الذي أعتقه بشرط خدمته خمسة عشر سنة ، وأعطاه سيده بلاداً وبيتاً ومغرس . وقبل العبد شرط سيده ، وقص الهبة ، وبعد مدة مات العبد ، وخلف أباه وزوجته وبنته القاصر ، ويدعي السيد أن لاحق لورثة العبد في الهبة إلا بمقدار المدة التي خدمها مورثهم ، وأنه حصل عندك إشكال هل يملك العبد الهبة بقبضها وتعتبر ملكاً له ، لم تكون الهبة على حسب سنى خدمة ، لأن المعتقد معي مدة خمسة عشر سنة ، ولولا ذلك لأخذت العوض من الحكومة . الخ .

وبتأمل ما ذكر وجدنا المسألة المذكورة في شرح الغاية وتسوق له عبارته لتمام الفائدة قال : ومن قال لقنه أنت حر على أن تخدمني سنة ونحوه كشهر . فإنه يعتق في الحال بلا قبول منه . وتلزمه الخدمة لأنه في معنى العتق واستثناء الخدمة هو صحيح ، وكذا لو استثنى خدمته مدة حياته واستثنى نفعه مدة معلومة فيصح الخبر سفينه وللسيد بيعها أي بيع الخدمة ومدة النفع للمعلومة للعبد أو غيره . نقل حرب لا بأس ببيعها من العبد أو ممن شاء قال في الإقناع ولعل المراد بالبيع الإجارة أي لأن حقيقة البيع السابقة لا تأتي في خدمة المستثناة وإن مات سيد باثنائها أي المدة المعلومة رجع ورثته عليه أي الفن بقيمة ما بقي من الخدمة لأن العتق عقد لا يلحقه الفسخ ، فإذا تعذر فيه استيفاء العوض رجع إلى قيمته كالكاح والمصالح به من دم عمد ، وإن مات البد في أثنائها رجع مستأجره على السيد أو ورثته بما يقابل ما بقي . قاله شيخنا ويفهم من هذا أنه لا رجوع لأحد على العبد إذا مات ، لأنه قال (رجع مستأجر على السيد أو ورثته بما يقابل ما بقي ) ولم يقل ورجع السيد على ورثة العبد بذلك . والله أعلم .

مفتي البلاد السعودية

ص/ف/١٩٨٥/١ في ٢٢/٧/٨٥

( باب أحكام أمهات الأولاد )

٢٦١٨ - جواز التفريق بينها وبين أمها إذا بلغت

من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي أمير الرياض

حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فقد اطلعنا على المعاملة المرفقة بهذا الواردة من سموكم برقم ٢/٥٤٣٤ في ١٣٧٧/٨/٩ المتعلقة بدعوى زهرة بنت علي ضد سعد الوزان وعبد اللطيف بن دابل .

ونفيد سموكم أنه إذا ثبت بلوغ بنت زهرة فإنه يجوز التفرقة بينها وبين أمها . والله يحفظكم .

رئيس القضاة

(ص/ق ١٨٠ في ١٣٧٧/٨/٢٨)

٢٦١٩ - حديث من فرق بين والدة وولدها ...

ومثله الوالد ، لكن أنما ذكر الوالده لأنها أبلغ .

ولو فرق الملك مع اجتماع الدار فلا أثر للاجتماع .

وبعض أهل العلم ذهب إلى أنه لو حصل الإذن أن ذلك يجوز ، وآخرون أبو ذلك لعموم الأدلة ولأنه لا يؤمن

الندم ، والعموم هو الراجح .

( تقرير )